

**المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)**

رسالة مقدمة من الطالبة
ريهان عبد اللطيف فهمي جميعي
بكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - جامعة الإسكندرية - 1999

لاستكمال الحصول على درجة الماجستير فى العلوم البيئية
قسم العلوم الإنسانية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

2009

المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)
رسالة مقدمة من الطالبة
ريهان عبد اللطيف فهمي جمعي
بكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية

المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - جامعة الإسكندرية - 1999
لاستكمال الحصول على درجة الماجستير فى العلوم البيئية
قسم العلوم الإنسانية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :
اللجنة:

1- أ. د/ على ليلة.....

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

2- أ. د/ محمد سمير عبد الفتاح.....

عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها

3- أ.د/ نجية اسحق.....

أستاذ علم النفس - كلية الآداب - جامعة عين شمس

4- أ.د/ أمانى عزت طولان.....

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

2009

المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)
رسالة مقدمة من الطالبة
ريهان عبد اللطيف فهمي جمعي
بكالوريوس فى الخدمة الاجتماعية
المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - جامعة الإسكندرية - 1999
لاستكمال الحصول على درجة الماجستير فى العلوم البيئية
قسم العلوم الإنسانية

تحت إشراف:

1- أ. د/ على ليلة.....

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

2- أ. د/ محمد سمير عبد الفتاح.....

عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببناها

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / 200

موافقة مجلس المعهد

موافقة مجلس الجامعة

/ / 200

/ / 200

إهداء

أهدى هذا العمل إلى أبى الغالى وأمى الحبيبة
وأخوتى الأعزاء عرفانا منى بالجميل وتقديرًا
لجهودهما داعيًا من الله أن يتمتعهما بدوام الصحة
والعافية على كل ما قدماه لى من مساعدات معنوية
ومادية.

الباحثة

شكر وتقدير

أحمد الله - سبحانه و تعالي - حمد التائبين الشاكرين علي أن أعانني - عز وجل علي إنجاز هذا العمل و الذي أدعوه - تعالي - أن أنال رضاكم به ، و أن يرقني إلي مسامح و ألباب أساتذتي الأجلاء ، و أخص أ. د/ علي ليلة أستاذ علم الاجتماع - بجامعة عين شمس - و أ. د/ محمد سمير عبد الفتاح عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببها 0

فقد شعرت بكل مشاعر الأبوة منهما ، كما أن أحتضانهما لي و تشجيعهم الدائم كان عوناً لي علي أن يخرج هذا العمل للنور بهذا الشكل الذي أتمني أن ينال أعجابكم و استحسانكم و مما تعلمته أيضاً بجانب أسس البحث العلمي السليم ، مكارم الأخلاق و حسن المعاملة حتي رأيت فيهما نموذج للعلماء المتواضعين الغيورين علي رسالة العلم ، الساعين دوماً لأن تستمر رسالتهم السامية من خلال الأجيال التي أسهموا في بنائها بأخلاقهم الكريمة و علمهم الفياض ، فما كان لهذا العمل أن يظهر علي هذه الصورة لولا رعايتهما و حرصهما علي المنهجية العلمية الدقيقة ، و أسأل - الله تعالي - أن يجزيهما خير الجزاء 0

وكل شكري وخالص تقديري إلي أ. د/ نجيم أسحق أستاذ علم النفس - بجامعة عين شمس - و أ. د/ أماني عزت طولان أستاذ علم الاجتماع - جامعة عين شمس ، لتكرمهما و تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث ، والله - تعالي - أسأل أن يرفع من قدرهن وأن يبوئن المكانة الائقة بعلمهن وإخلاصهن كما أتوجه بالشكر و العرفان لكل من قدم لي يد العون سواء بالمساعدة أو التوجيه في تحكيم أدوات الدراسة و أخص بالذكر د/ محمود عرابي ، وأساتذتي بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالأسكندرية - و كذلك أساتذتي الأفاضل بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - و في مقدمتهم د/ يسري شعبان أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع لما قدمه لي من مساعدة و عون علي مدي سنوات من البذل و العطاء فجزاه الله عني خير الجزاء 0

وأنتقدم بشكري و عرفاني لجميع العاملين بجمعية رعاية الطلبة
- بالأسكنرية - لتشجيعهم و مساندتهم لي ، و أخص بالذكر أ/ عبد الحميد
حسن ، و الأستاذ / عصام أبو اليسر ، وأ/ عصام كمال
ويزخر قلبي بكل مشاعر الحب لأصدقائي الأعزاء أ / رحاب ، أ/ سماح ، و أ/
سلوي ، و أسرهم 0
و أولا و أخيرا أتقدم بكل الحب و التقدير و الاحترام لأنحني أمام أصحاب الفضل
الأكبر لعائلتي (أبي و أمي و أخوتي - المقدم / وائل جميعي ، أ/ أسماء جميعي)
ثم المهندس عبد الرحمن محمد لما غرسوة في من قيم و ميادئ و أخلاقيات كانت
خير عون لي في مسيره حياتي العملية و العلمية 0
أبقاهم الله لي و أثابهم عني خيرا إنه - تعالي - نعم المولي ونعم النصير 000
و أخيرا أسأل الله العلي القدير أن يوفقني لما فيه الخير و النجاح 0
و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين 000

المستخلص

ريهان عبد اللطيف فهمى جميعى، المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة فى أنشطة المجتمع المدنى، "دراسة بيئية مقارنة بين الريف والحضر" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس، 2009

يمر العالم اليوم بتغيرات عديدة تؤثر على بنية المجتمع المصرى بجميع قطاعاته ومن بينها المجتمع المدنى فى ظل تغير فلسفة العمل التطوعى وإعادة تشكيل المجتمع المدنى واهتمام الدولة بكل من الجمعيات الأهلية وتغير نسبة المشاركات وتواجهن بالجمعيات.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة فى أنشطة المجتمع المدنى، "دراسة بيئية مقارنة بين الريف والحضر" وبالاعتماد على أسلوب المسح بالعينة وباستخدام أداة الاستبيان للمتطوعات ودليل المقابلة لأعضاء مجالس الإدارات والخبراء بالجمعيات الأهلية المطبق عليها الدراسة الميدانية بناء على ما سبق جاء تقسيم الدراسة على النحو التالى.

الفصل الأول: نعرض فيه لإشكالية الدراسة وأهميتها والأهداف التى قام عليها العمل وتساؤلات الدراسة وتناول المفاهيم الرئيسية.

أما الفصل الثانى: فكان عرض لبعض الدراسات السابقة من خلال عدة محاور:

- 1- دراسات تتناول المشاركة السياسية للمرأة.
- 2- دراسات عن مشاركة المرأة فى التنظيمات غير الحكومية.
- 3- دراسات تتناول الدولة والمجتمع المدنى.
- 4- دراسات عن منظمات المجتمع والتنمية المستدامة.
- 5- الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة.

ثم يجرى الفصل الثالث: حيث نعرض فيه المجتمع المدنى ومشاركة المرأة فى عصر العولمة موزعة كالتالى:

المجتمع المدنى ومؤسساته (الأحزاب النقابات - الجمعيات الأهلية)

تطور المجتمع المدنى فى ظل العولمة

التطور التاريخى لمشاركة المرأة فى مؤسسات المجتمع المدنى.

تحليل أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

تحرير المرأة ومراحل تشكل الوعى النسوى.

تطور مشاركة المرأة فى العمل الأهلى.

التطور التاريخى للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)

أما الفصل الرابع: فقد خصص لعرض الإجراءات المنهجية للدراسة وهى نوع الدراسة والمنهج المستخدم وأسلوب اختيار العينة وأدوات الدراسة، والصدق والثبات، ومجالات الدراسة، وأساليب التحليل والتفسير، وخصائص العينة.

أما الفصل الخامس والسادس: فقد أفرد للدراسة الميدانية حيث جاء الفصل السادس تحت عنوان (مشاركة المرأة فى العمل التطوعى) واشتمل على مبحثين وهما: تاريخ مشاركة الأسرة فى العمل التطوعى ومشاركة المرأة فى العمل التطوعى.

أما الفصل السادس فقد أفرد لنتائج الدراسة.

وأختتمت الدراسة بالفصل السابع نحو سياسة اجتماعية ونفسية لتفعيل مشاركة المرأة فى العمل الأهلى والتى تم فيها التوصل إلى نتائج الدراسة ثم استخلاصات وتوصيات.

الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

3-1	الفصل الأول : مشكلة الدراسة و المفاهيم الأساسية
7-5	- تمهيد
7	- أولا : مشكلة الدراسة 0
7	- ثانيا : أهمية الدراسة 0
8	- ثالثا : أهداف الدراسة 0
8	- رابعا : تساؤلات الدراسة 0
11 -9	- خامسا : مفاهيم الدراسة 0
14-11	1- المشاركة
15-14	2- المجتمع المدني
16	3- المعوقات النفسية
	4- المعوقات الاجتماعية
17	الفصل الثاني : مشاركة المرأة في المجتمع المدني (تحليل للدراسات السابقة)
18	- تمهيد
25-19	- المحور الأول : المشاركة السياسية للمرأة 0
30-26	- المحور الثاني : مشاركة المرأة في التنظيمات غيرالحكومية 0
33-31	- المحور الثالث : الدولة و المجتمع المدني 0
45-34	- المحور الرابع : منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة .
46	- المحور الخامس : الدراسة الحالية علي خريطة الدراسات السابقة 0
47	الفصل الثالث : مشاركة المرأة في المجتمع المدني في عصر العولمة
50-48	- التمهيد
56 -50	- أولا: المجتمع المدني ومؤسساته (الأحزاب- النقابات- الجمعيات الأهلية)
61-57	- ثانيا: تطور المجتمع المدني في ظل العولمة 0
64 - 62	- ثالثا :التطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني
71 -65	- رابعا : تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية 0
75-72	- خامسا : تحرير المرأة و مراحل تشكل الوعي النسوي
	المرحلة الأولى من (1870- 1918)

المرحلة الثانية من (1919 - 1955)

المرحلة الثالثة من (1956 - 1975)

75

- سادسا : تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي

77- 76

المرحلة الأولى: بداية الانطلاق من القرن 19 إلى 1922

81 - 78

المرحلة الثانية (الليبرالية):الجمعيات الأهلية النسائية من (1923 إلى 1952).

84 - 82

المرحلة الثالثة: مرحلة تجميد المجتمع المدني من عام 1952 إلى 1970 .

89 - 84

المرحلة الرابعة : الحركة النسائية المستقلة من بداية السبعينات في مصر

91 - 90

المرحلة الحالية :الوضع الراهن للجمعيات الأهلية للمرأة في مصر .

93 - 92

خاتمة

سابعا : التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)

102-94

المرحلة الأولى : مرحلة النشأة والتبلور من (القرن 19 حتى دستور 1923)

المرحلة الثانية : الجمعيات الأهلية فى العهد الليبرالي

106-102

(1923-ثورة 1952)

المرحلة الثالثة : الجمعيات الأهلية فى فترة التوجه الاشتراكي

109-106

(مرحلة الانحسار) 1952 - 1970

المرحلة الرابعة: الجمعيات الأهلية في مرحلة الانفتاح والخصخصة

112 - 109

(1971 - حتى الفترة الحالية)

خاتمة

113-112

الفصل الرابع:الإجراءات المنهجية (للدراسة الميدانية)

115

تمهيد

115

116-115

أولاً : نوع الدراسة

116

ثانياً : منهج البحث

117-116

ثالثاً : أسلوب اختيار العينة

118-117

رابعاً : أدوات الدراسة

118

خامساً : مجالات الدراسة

128-119

سادساً : الصدق والثبات

128

135-130

136-135

الفصل الخامس :الأبعاد الأساسية لمشاركة المرأة في العمل التطوعي

143-136

(الدراسة الميدانية)

أولاً : تاريخ مشاركة الأسرة في العمل التطوعي 0

ثانياً :مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

ثالثاً : الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية

خاتمة.

148-145

154 -148

الفصل السادس:نتائج الدراسة

156 -154

أولاً: المعوقات الأسرية و مواجهتها .

159-156

ثانياً: المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية .

164 -159

ثالثاً: معوقات البيئة ومواجهتها

رابعاً : معوقات الجمعية ومواجهتها.

خامساً : المعوقات النفسية واثارها علي مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات

الأهلية .

166

178-166

الفصل السابع:نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في

180 -178

العمل الأهلي

تمهيد

أولاً: الإجابة علي تساؤلات البحث (مناقشة النتائج)

190 - 181

ثانياً: نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلي

194 -191

المراجع

195

- المراجع العربية

205- 196

- المراجع الاجنبية

208-206

209

فهرس الجداول
أستماره الأستبيان
دليل المقابلة
اسماء المحكمين لأدوات الدراسة

تمهيد:

تمثل قضية المشاركة أهمية مجتمعية وتنموية، فالمشاركة تحول الأفراد إلى أناس فاعلين مشاركين في التخطيط والتنفيذ، وتعتبر المشاركة بما تتضمنه من أنشطة يؤدي من خلالها الفرد دوراً مهماً وإيجابياً في الحياة السياسية والمجتمعية من أهم مميزات الدولة الحديثة، كما تأتي أهمية المشاركة في الوقت الحاضر من الدور الذي تؤديه هذه المشاركة في نهضة المجتمعات وتطورها باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الفعلية، ودافعاً أساسياً للتحديث والتنمية، وأداة ناجحة لحل مشكلات التخلف، ووسيلة هامة تتمكن من خلالها القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع من طرح أفكارها والتعبير عن رؤاها، وعرض مطالبها وبرامجها والتأثير في صنع القرارات السياسية، وبوصفها مقياساً صادقاً يمكن من خلاله تقييم درجة الديمقراطية التي وصل إليها النظام السياسي والمجتمع بصفة عامة ويعتمد تطور وتنمية أي مجتمع من المجتمعات على تكاتف جهود أبنائه رجالاً ونساءً على قدر المساواة وذلك لأن التنمية الشاملة تعتمد بالدرجة الأولى على حصر الموارد البشرية والمادية والفنية وتعبئتها ومن ثم استخدامها وبذل الجهود لتنميتها⁽¹⁾.

وقد لعبت المرأة العديد من الأدوار ذات التأثير الفعال في العديد من المجالات منذ العصر القديم للمجتمع المصري . وإذا تتبعنا تاريخ الحركة النسائية في مصر لوجدنا أن مشاركتها في مجال الخدمات الاجتماعية يفوق مشاركتها في الجوانب السياسية . فقد عرفت المرأة المصرية العمل الاجتماعي التطوعي من القرن التاسع عشر والبدایات المبكرة للقرن الحالي ، وكان لنشاطها من خلال الجمعيات الرسمية والأهلية دور كبير في المساهمة في بعض جوانب التنمية في المجتمع المصري

(1) أمانى قنديل: المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، بحث مقدم إلى ندوة المرأة المصرية والعمل العام "رؤية مستقبلية" ، القاهرة ، مارس 1995 ، ص4.

غير أن اللافت للنظر أن المرأة المنتمية إلى هذه الجمعيات كانت تنتمي إلى شرائح اجتماعية واقتصادية مرتفعة .

وعرفت مصر الجمعيات الأهلية منذ عام 1821 تقريباً على يد الجاليات الأجنبية غالباً ، حيث قامت الجمعية اليونانية بالأسكندرية في هذا العام كأول جمعية حكومية ، وعام 1856 أسست الجمعية اليونانية بالقاهرة ، وتلا ذلك تأسيس جمعية المعارف عام 1868 ثم الجمعية الجغرافية والجمعية الخيرية الإسلامية في عام 1875 ولقد أصبح عدد الجمعيات التطوعية 65 جمعية عام 1900، زادت إلى 195 جمعية في عام 1920.

وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية وفقاً لآخر تقرير رسمي منشور عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2004 بلغ 13526 جمعية أهلية على أن ثمة غياب كامل لأي بيانات رسمية تشير إلى عدد الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال المرأة ، حتي الآن بالرغم أن الجمعيات التي حددت هويتها عام 1992 وفقاً لانتمائها بأنها جمعيات خاصة بالمرأة وصلت إلى حوالي 1192 جمعية أهلية فقط⁽¹⁾، وهو ما يعنى منطقياً زيادة حجم مشاركة المرأة في العمل التطوعي والأهلي .

وتتبعاً لتاريخ عمل المرأة فى القطاع الأهلي في مصر فقد أنشأت "هدى شعراوي" ، مبرة محمد على عام 1909 ، وأسست لجنة الهلال الأحمر عام 1939 ، وتلى ذلك تأسيس العديد من الجمعيات، وقبل ثورة 1952 كان هناك الكثير من الجمعيات التي تقوم بأنشطة حيوية متعددة كالجمعية الإسلامية ومبرة المرأة الجديدة اللتان أسست العديد من المدارس والمستشفيات ومشروعات الضمان الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي .

(1) أماني قنديل ، تمكين المرأة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2004 ص 7

ومن المسلم به أن دور المرأة ومشاركتها في التنظيمات الأهلية لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة وهو الوضع الذي يحدد طبيعته بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فلا يمكن أن تتطور أدوار المرأة وتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع دون أن تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع⁽¹⁾.

ويؤكد المخططون على ضرورة أن تأخذ المرأة في الاعتبار كهدف في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية وهي شريحة من شرائح المجتمع إذا ينبغي النظر إلى قضية المرأة والتنمية في كلا الاتجاهين، الاتجاه الخاص بالمرأة وبالدور الذي تقوم به من أجل التنمية، والاتجاه الخاص بجهود الدولة المتمثلة في إجراءات خطة التنمية من أجل المرأة⁽²⁾.

وتمشياً مع هذا الاتجاه اهتمت مصر في العقدين الآخرين بدور المرأة على كافة الأصعدة لتمكينها من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية وتجلي هذا الاهتمام في إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي تدعم مكانها في المجتمع فأنشأ المجلس القومي للأمومة والطفولة عام 1988، ثم تم إنشاء المجلس القومي للمرأة عام

(1) محمود عودة: الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية رؤية تحليلية نقدية للوضع الراهن للمشاركة الاجتماعية للمرأة وتصور لأفاق المستقبل، القاهرة، المجلس القومي للأمومة، 1995، ص ص 12-13.

(2) محمد محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية ، المؤتمر العلمي السادس عشر ،عالمية الخدمة الاجتماعية وخصوصية الممارسة، 19 - 20 / 3 / 2003 ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، المجلد الرابع، 2003 .

2000 ليسهم في مسيرة تقدم وتنمية وعي المرأة وتمكينها من المشاركة الفعالة في قضايا المجتمع وتقليل الفجوة بين الجنسين على كافة الأصعدة⁽¹⁾.
وخلاصة القول أن المرأة في المجتمع المصري باتت تشكل جزء لا يستهان به في عملية التنمية ، وأن مشاركتها في العمل الأهلي مرتبط بل ومشرط بعوامل واتجاهات مادية ونفسية واجتماعية تحدد حجم ونوعية هذه المشاركة.
و على ضوء ذلك فقد تناولت الدراسة المشكلة فى ثمانية فصول فقد تم عرض في الفصل الأول مشكلة البحث و المفاهيم الاساسية للدراسة والفصل الثاني تناول الدراسات السابقة حول المشكلة و المشابهة لها و قد قسمت الدراسات السابقة إلى خمس محاور تناول :-

المحور الأول: المشاركة السياسية للمرأة.

المحور الثاني : مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية.

المحور الثالث : الدولة والمجتمع المدني.

المحور الرابع : منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

المحور الخامس: الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة.

و فى الفصل الثالث تعرضت الدراسة للمجتمع المدني و مؤسساته و تطور المجتمع المدني في ظل العولمة بالإضافة للتطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) أما في الفصل الرابع فقد تناولت الدراسة مشاركة المرأة في المجتمع المدني تحليل تاريخي تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلي تحرير المرأة ومراحل تشكل الوعي النسوي المختلفة للفترة من(1870-1975) إلي جانب تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي ، وفى

(1) زينب معادى : المرأة والمؤسسة القانونية ، بحث علمي منشور في مؤتمر المرأة العربية

"الواقع والتصور" ، القاهرة ، دار العربية للنشر ، 1995 ، ص75

الفصل الخامس تناولت الدراسة الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية و التي عالجت من خلالها الباحثة أسلوب اختيار العينة و الأدوات التي تم بواسطتها جمع المادة العلمية و تفرغها أحصائيا ثم تحليلها و تصنيفها إلي جداول تعبر عن واقع المعوقات النفسية والاجتماعية وأنعكاساتها علي مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني ، أما الفصل السادس تناول الأبعاد الأساسية لمشاركة المرأة في العمل التطوعي و في الفصل السابع تناولت الدراسة معوقات العمل التطوعي من خلال المعوقات الأسرية والبيئية بالإضافة إلى معوقات من داخل الجمعيات الأهلية إلى جانب المعوقات النفسية و كيفية مواجهتها ،أما الفصل الثامن فقد تناول نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات إلي جانب التوصيات الخاصة بالدراسة.

الفصل الأول

مشكلة البحث

- تمهيد .

أولاً : مشكلة الدراسة .

ثانياً : أهمية الدراسة .

ثالثاً : أهداف الدراسة .

رابعاً : تساؤلات الدراسة .

خامساً : مفاهيم الدراسة .

1- المشاركة 0

2- المجتمع المدني 0

3- المعوقات النفسية 0

4- المعوقات الاجتماعية 0

أولاً: مشكلة الدراسة :

تواجه مصر حالياً ، كسائر الدول النامية تحديات كبرى - علمية وتقنية واقتصادية واجتماعية وسياسية - لتتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة وسد الفجوة التي تفصلها عنها، ويتطلب هذا بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز .

وتتناضل المرأة منذ عقود خلت من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الميادين، دون أن يصادفها النجاح نفسه الذي حققته الحركات النسوية في العالم الغربي، وليس مغالاة في القول، بأن المرأة العربية هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع في معظم المجتمعات بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وظلت النظرة الأكثر انتشاراً هي تلك النظرة التي تنظر الى المرأة بوصفها كائناً لا يصلح سوى للأنجاب،حيث انه برغم دخولنا- كعرب -الألفية الثالثة، إلا انه لا يلمس في واقع الحال أي تقدم كبير في حل القضايا التنموية وفي مقدمتها قضايا المرأة، وبالتحديد دورها في التنمية الشاملة 0

ولما كانت المرأة تشكل - غالباً- نصف عدد السكان وبالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية فقد أصبح إلزاماً أن تساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال ، كما أصبح وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدي تطور هذا المجتمع ، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة ومشاركتها ، كما يتوقف أيضاً على استعداد المجتمع لتقبل أي نشاط يمكن أن تساهم به المرأة ، فالمرأة على اختلاف مستوياتها الاجتماعية قد اقتحمت كثير من المجالات وخاصة المجالات التنموية ، وجاءت توصيات المؤتمر الدولي الأول لقمة المرأة العربية بضرورة إعداد وتأهيل الكوادر من المرأة للتخصص والمشاركة في مجال

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وأساليبه الفنية مما يمكن اعتباره عاملاً مؤثراً في التعبير عن حاجات المرأة ومستلزمات مشاركتها في مجال التنمية⁽¹⁾. والواقع أن النهوض بواقع المرأة وتعزيز قدراتها وتمكينها من التعليم والعمل والمشاركة العامة بات يشكل اليوم اتجاهاً جاداً في المجتمعات العربية بوجه عام ، بل وهاجساً قوياً نبع من المرأة نفسها التي بدأت تعي واقعها المتراجع والهوة الكبيرة بينها وبين الرجل في التقدم، فأخذت تسعى نحو تغيير أوضاعها والبحث عن ذاتها وإبراز مكانتها وشأنها في المجتمع ، وتواصلت مع اهتمامات المنظمات النسائية والجهات الرسمية التي تنتمي أكثر فأكثر باتجاه النهوض بها، والتأييد الرسمي للتحويلات المختلفة في حياتها ، وفي أدوارها وإدماجها في عمليات التنمية المجتمعية، وكذلك المساندة الجيدة من قطاعات المجتمع ، لا سيما المنظمات الجماهيرية غير الرسمية فهناك تمييزاً يتشكل في المجال الثقافي والموروث الشعبي الذي يحفل بالعديد من ملامح التأكيد على التقليل من قيمة المرأة وتفضل الذكر، حيث تحتل الأنثى مكانة ثانوية، وهامشية بالنسبة للذكر. وهو ما يعبر عن طبيعة الثقافة الذكورية التي تسود المجتمع ، وتمتد هذه النظرة الثقافية والاجتماعية إلى مختلف مناحي الحياة في المجتمع المصري، بحيث يكاد ينفرد الذكر دون الأنثى بممارسة بعض الأعمال، واحتلال مراكز يتم حرمان المرأة منها نتيجة هذا التمييز، وفي ضوء الواقع الثقافي للمجتمع المصري لا تكتسب الأنثى المكانة الاجتماعية

(1) هناء محمد أحمد : دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد الثاني عشر ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة، 2001 ص 22

اللائقة بها، إلا فيما عدا الأنثى الأم، ويرجع ذلك للكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

إن عملية التنمية عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته ، ولذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال محلها صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية المشاركة في الحركات التنموية المختلفة وتمثل المرأة الريفية في مصر ثروة قومية لا يستهان بها من حيث العدد وكذلك المهام التي تقوم بها ومن ثم فلا يمكن إغفال أهمية تنميتها وزيادة فاعلية مشاركتها في بناء المجتمع والنهوض به وهى تتحمل من الأعباء والمسؤوليات داخل المنزل وخارجه ما يمكن أن يكون فوق الطاقة والاحتمال⁽²⁾.

وبالرغم من ذلك فالمرأة المصرية تواجه العديد من الأوضاع المجتمعية التى تعوق مشاركتها الرسمية فى القضايا العامة أو فى مؤسسات المجتمع المدني . فمصر لا تزال من المجتمعات النامية التى تشكو من الكثير من المعوقات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤثر على مشاركة مختلف فئات المجتمع ومنها المرأة ، ولاشك أن المجتمع بقيمه وعاداته وتقاليده ومعايير ومؤسساته على اختلاف انتمائها له تأثير كبير على مدى مشاركة المرأة بشكل عام ومشاركتها في العمل التطوعي والأهلي بشكل خاص ، ويؤكد الواقع على أن ضعف مشاركة المرأة المصرية فى منظمات المجتمع المدني ، ناهيك عن أن مشاركتها ترتبط بأنشطة معينة ، كما تزداد فى سياقات اجتماعية واقتصادية معينة عنها فى سياقات أخرى،

(1) سيد عويس: النظرة إلى حياة المرأة المصرية، نظرات باحث علمي اجتماعي مصري ،

القاهرة ، روزاليوسف، 1988 ص ص 99 - 142

(2) سماح محمد عبد السلام المداح: دور المرأة الريفية في ممارسة الصناعات الريفية الصغيرة

في محافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طنطا 2004 .

وهو ما يشير إلى أن هناك معوقات نفسية واجتماعية تؤثر على مشاركة المرأة في المجتمع المدني في كلا من الريف والحضر⁰

وعليه فإن الباحثة تحدد مشكلة البحث في متغيرين أساسيين هما :

1- المتغير المستقل: والمتمثل في المعوقات النفسية والاجتماعية التي تؤثر على

مشاركة المرأة في المجتمع المدني

وتتعدد المعوقات الاجتماعية ما بين :-

-معوقات من داخل الأسرة:

و تتمثل في رفض الزوج مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية، رفض الزوج خروج المرأة من المنزل، وأحتياج أحد أفراد الأسرة لرعاية خاصة، و الأنشطة بتربية الأبناء، عدم و جود وقت فراغ، القيام بعمل إضافي لتغطية نفقات الأسرة⁰

-معوقات من البيئة المحيطة:

وتتمثل عدم الوعي بأهمية العمل الأهلي، عدم الوعي بأهمية دور المرأة ، النظر للمرأة علي أنها لا تصلح للعمل العام ، النظر لمشاركة المرأة علي أن اختلاط بالرجال حرام، النظر للمرأة علي أنها تابعة للرجل⁰

-معوقات من الجمعية:

وتتمثل في: سيطرة الشللية علي مجلس الإدارة، سيطرة العصبية علي الجمعية، وعدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة، معوقات تتعلق بالقانون المنظم للجمعيات،بالأضافة إلي انتشار الفساد بالجمعية،عدم إتاحة فرص المشاركة للنساء، عدم الوعي بكيفية المشاركة، الشعور بعدم جدوي المشاركة، عدم وجود مناخ ديمقراطي⁰

- أما عن المعوقات النفسية:

فهي: الشعور بالأغتراب والعزلة والأحاساس بمقاومة التغيير أحساس المرأة بالأنطواء و الأكتئاب وأحاساسها بالسلبية اتجاة المجتمع ،وعدم القدرة علي اتخاذ القرار وأحاساسها بأن العمل العام لا يتوافق مع ميولها و طموحاتها كما تشعر بالخوف من الأختلاط بالرجال وخوفها من مواجهة المشاكل.

2- المتغير التابع: ويتمثل في مشاركة المرأة في المجتمع المدني على اختلاف صورها وأشكالها ودرجاتها.

ثانيا : أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يأتي :

- 1- أهمية علمية: وترتبط بمحاولة إثراء الدراسات المتعلقة بالمرأة ، خاصة المتعلقة بمعوقات مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية. باعتبار ذلك محوراً من محاور تنمية المجتمع ، ويدخل في اهتمامات الخدمة الاجتماعية وترتبط أيضاً باهتمامات علم اجتماع المرأة .
- 2- أهمية مجتمعية: وتتمثل في التعرف على المعوقات النفسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني حتى يمكن مواجهة هذه المعوقات وتفعيل مشاركة المرأة.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

يحاول البحث تحقيق هدف رئيسي مؤداه : التعرف على المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني

ويتفرع من هذا الهدف أهداف فرعية تتمثل في :

- 1- رصد وتحديد أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني.
- 2- رصد وتحديد أهم العوامل النفسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني.

3- تحليل ومقارنة العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الريف والحضر.

4- وضع تصور لكيفية تفعيل مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف والحضر.

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

يحاول البحث الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني ؟
ويتفرع منه تساؤلات فرعية هي :

1- ما هي العوامل الاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني؟

2- ما هي العوامل النفسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني؟

3- هل تختلف العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الريف عنها في الحضر؟

4- كيف يمكن تفعيل مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف والحضر؟

خامساً: المفاهيم الواردة في الدراسة :

يشكل "المفهوم" وحدة اللغة العلمية ومن ثم فهو يتغير بتغير معطيات الواقع ووفقاً للسياق العام للمجتمع والأيديولوجيات التي تحكم تفاعله⁽¹⁾، ويعتبر تحديد المفاهيم العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي عند صياغة أي مشكلة ، وذلك أن تحديد المفهوم يوضح ماذا يقصد الباحث به عندما يذكره ، وذلك أن بعض

(1) على ليله: المفاهيم ومشكلة التعريف ، بحث مقدم إلى ندوة تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، 1999.

المفاهيم الاجتماعية ذات طبيعة مرنة ، ويختلف تحديدها من باحث لآخر وفقا للسياق الذى يدرسه ، والمعنى الذى يقصده ، والمشكلة التى يدرسها. وبناءا علي ذلك يمكن القول بأن تحديد المفاهيم هو أحد الشروط الأساسية لأكمال أي دراسة علمية متخصصة تحاول الوصول إلي نتائج مبنية علي أسس واضحة و دقيقة و علي هذا الأساس تتناول الباحثة أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة والتي ستشمل كل من :

- 1- المشاركة .
- 2- المجتمع المدني .
- 3- المعوقات النفسية .
- 4- المعوقات الاجتماعية .

1- مفهوم المشاركة :

وضح بعض العلماء أن المشاركة " تمكن الفرد من اكتساب الخبرات في مجال إدارة الشؤون الجماعية وارتباطها بالديمقراطية وإنما تعمل على إحداث تغييرات هامة في السلوك الإنساني مما يعمل على زيادة فاعلية الجماعة⁽¹⁾. وفي إطار آخر ينظر اليها علي أنها بوجه عام بمثابة حجر الزاوية كمنهج في خدمة المجتمع حيث نحاول استثارة المواطنين للمشاركة في خدمة مجتمعهم، ومن ثم فهي تعتبر أيضاً حجر الزاوية في حماية البيئة⁽²⁾. كما تم تصنيفها إلى مشاركة مباشرة وغير مباشرة وطرح عدة أمثلة للمشاركة المباشرة مثل (تقلد المناصب السياسية ، مناقشة الشؤون العامة) أما المشاركة غير

(1) مصطفى عوض وآخرون : دراسة عن البيئة والتنمية والمشاركة الشعبية بمحافظة القاهرة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، 1992 ، ص 97

(2) حاتم عبد المنعم ، مصطفى عوض : البيئة والإنسان ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، 1994 ، ص ص 154-155

المباشرة فإنها تتمثل في (المعرفة والإحاطة بما يجري الوقوف على القضايا العامة والعضوية في الهيئات والجمعيات التطوعية وبعض أشكال العمل في إطار الجماعات الأولية كالعائلة والقرابة والجيرة)⁽¹⁾.

كما يرى بعض الباحثين أن المشاركة السياسية صورة من صور المشاركة الشعبية ، ففي سياق طرحه لمفهوم المشاركة السياسية يرى الجوهري أن المشاركة الشعبية يجب ألا يقتصر تطبيقها على السياسة فقط ، بل أيضاً في كل صورة من صور العمل الجماعي⁽²⁾.

ويعرفها آخر بأنها " الربط بين الفردي والكلي أي أن المشارك له نصيب في الشأن السياسي الاجتماعي، بمعنى أن يشارك المواطن أي أن يلعب دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية وتفترض المشاركة وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها، وتوسعت بعض التعريفات في طرحها لمفهوم المشاركة كما في التعريف التالي : العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعة وتكون لديه الفرصة لكي يشارك في وضع العامة لذلك المجتمع أفضل الوسائل وإنجاز الأهداف .

كما ينظر إليها علي أنها (تفاعل الفرد عقلياً وانفعالياً في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسؤولية)⁽³⁾، و في بداية الخمسينات، كان ينظر للمشاركة على أنها تخلق جو عام من التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وبأنها متطابقة مع تنمية

(1) عبد الهادي الجوهري : أصول الاجتماع السياسي ، ط¹ ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 ، ص 73.

(2) فاطمة على حسين الكبيسي : مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع ، 2003 ص ص 12 - 13.

(3) محمود عودة : الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية ، مرجع سابق ، 1996 ، ص 13.

المجتمع (Community Development)⁽¹⁾، وفي هذه الفترة وجدت المشاركة الشعبية في التطبيق طريقها إلى النصوص الدستورية في الكثير من دول العالم متأثرة في ذلك بالفكر الاقتصادي والإداري المدعم بشرعية المشاركة والمستمد أساساً من وثيقة إعلان حقوق الإنسان الفرنسية عام 1879 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي تبين من تحليلها أنها إقرار "المشاركة الشعبية" صراحة⁽²⁾.

وفي عام 1956 قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع تعريف للمشاركة حيث عرفت أنها: "تلك العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن، وبعد ذلك عرفها " Ross عام 1958 أنها "العملية التي بواسطتها ومن خلالها يتعلم الناس الاتصال ببعضهم البعض بأسلوب يؤدي إلى تنمية القدرة على الحياة التعاونية التضامنية"⁽³⁾. المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو: " مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية "⁽⁴⁾، وهي تعني، عند صومائيل هانتجتون وجون نلسون " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً ،

(1) Kamel. B.: "Process of Community Development as One of the Design Tools for Urban Renewal in Developing Countries", Unpublished Ph. D.in Architecture. Cairo University, 1994. pp56-58.

(2) Gagman. J., Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government: Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994 pp132.

(3) وفاء عبد الله، "حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" القاهرة، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء، جامعة حلوان، 1989.

(4) حمدي عبد الحارس، "دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلي"، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 1989.

متواصلأ أو متقطعأ ، سلمياً أـ عنيفأ ، شرعياً أـ غير شرعي ، فعالأ أـ غير فعال" (1).

وتفترض المشاركة وجود قنوات يتمكن الناس من خلالها من التأثير في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم ، فالعلاقة السوية بين الدولة والمجتمع ينبغي أن تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم في اتخاذ القرارات ، وكلما ازدادت المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة كلما كان ذلك دليلاً على كون الدولة تعبر تعبيراً أميناً عن توجهات المجتمع وتطلعاته . وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين (2).

وفي ضوء التعريفات السابقة لمفهوم مشاركة المرأة يمكن النظر إلى مشاركة المرأة على أنه :

الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، مشاركة في جميع المراحل بدءاً من طرح القضايا ومناقشتها والتخطيط لها، وتنفيذها وتقييمها سواء كانت المشاركة بالمال أو بالجهد أو غيرها من أشكال المشاركة أو درجاتها .

ومن خلال ذلك يمكن تعريف مشاركة المرأة إجرائياً وفق أهداف الدراسة في الآتي

ـ:

1- مشاركة المرأة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.

(1) Lucian W. Pye. 1966. Aspects of Political Development, Little Brown Series in Comparative Politics Boston, MA: Little, Brown, and Gabriel Abraham Almond and G. Bingham Pingham Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little, Brown Series in Comparative Politics, an Analytic Study Boston, MA: Little, Brown, 1966), PP. 52-55.

(2) Samuel P. Huntington and Joan M. Nelson, 1976. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries " Cambridge, MA: Harvard University Press, P. 3.

- 2- مشاركة المرأة جميع مراحل الأنشطة بدءاً من التخطيط حتى التنفيذ والتقييم.
 - 3- تعدد أشكال المشاركة من المشاركة بالمال والجهد و الوقت و الخبرة 0
 - 4- اختلاف درجات المشاركة من مناقشة وطرح القضايا والتصويت عليها، والمشاركة فى التخطيط لها وتنفيذها ..الخ.
 - 5- مشاركة المرأة في كافة المستويات الإدارية(جمعية عمومية-مجلس إدارة- لجان) في منظمات المجتمع المدني0
- 2- مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) :**

تكشف قراءة التراث السوسيولوجي عن وجود تعريفات عديدة لمفهوم المجتمع المدني حيث يرجع هذا التعبير في اللغة الإنجليزية بتاريخه للوراء حتى عام 1594 على الأقل⁽¹⁾، فلقد وصفه جون لوك بأنه " ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي حيث أن غياب السلطة القادرة علي الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق لذا اتفق على تكوين المجتمع المدني صيانة لهذه الحقوق "

كما يعرفه البعض بأنه " هو مجموعة من المؤسسات والمنظمات تقع بين الدولة وعالم الأعمال والأسرة ، خاصة تلك المؤسسات التطوعية والمنظمات غير الهادفة للربح بأنواعها المتعددة مثل المؤسسات الخيرية والحركات الاجتماعية والسياسية ، الأشكال الأخرى للمشاركة الاجتماعية والتعاون والقيم والأنماط الثقافية المرتبطة بهذه المشاركة⁽²⁾.

(1) ثامر كامل محمد ، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة 22، العدد 251 ، بيروت ، يناير 2000م ، ص 119.

(2) ميشيل مان : ترجمة عادل الهوارى ، سعيد عبد العزيز : موسوعة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1994 ، ص¹¹³.

فقد عرف لوك " المجتمع المدني " بأنه : المجتمع الذى دخله الأفراد طوعية لضمان حقوقهم التى تمتعوا بها فى ظل القانون الطبيعى .

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة استخدامات متشابهة رغم تباينها :

الأول : الاستخدام السياسي المباشر ويعود هذا الاستخدام إلى "جون لوك" الذى لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي واستخدامها كمقابل للمجتمع الطبيعى .

الثاني : يشير إلى المدلول الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني كمفهوم تحليلي استخدمه من قبل علماء الاجتماع ، ليصف وربما ليشرح ويفسر ظواهر وهيئات اجتماعية ، وقد تم استخدام مفهوم المجتمع المدني بشكل متزايد وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية .

الثالث : وهو ينتج عن المدلولين السابقين وهو من الناحية الفلسفية مفهوم معياري ، بمعنى أنه يستعمل كغاية أخلاقية أي أنه رؤية توجيهية تحاول تقديم العلاقة بين مصالح المجتمع بوصفها تعبيراً عن الخير بما هو غاية أخلاقية⁽¹⁾. وفى موضع آخر عرف المجتمع المدني على أنه " رابطة اجتماعية تقوم على الاختيار الفردي يدخل فيها الأفراد طوعية دون إجبار، ويتقدمون إلى التنظيمات القائمة بطلب الانضمام إلى عضويتها بإرادتهم الحرة التي تجعلهم يلتزمون بمبادئها، ويسهمون بجد عن أنشطتها ووجود هذه الرابطة يحقق للمجتمع ككل مزيد من الاستقرار والسلام والأمن ، كما يضمن وضع حدود لتفيد سلطة الدولة، ومنعها من الاستبداد⁽²⁾.

(1) Centre For Civil Society : What is civil society (London, London school of Economies and Political Sciences, 2001, pp94-95

(2) كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع في عالم الفكر، جامعة عين شمس،

بينما يعرفه إبراهيم على أنه :مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بنى الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف⁽¹⁾.

ويرى آخرون أن المجتمع المدني هو:المحرك الأساسي في الفضاء الثقافي للمجتمع ، ويمكن أن ينظر للمجتمع المدني على أنه" الارتباط والمشاركة والانغماس في الجهود الخاصة لتحقيق الصالح العام وفي شكله الحديث فإن المجتمع المدني يعنى التشكيلات النشطة والمنظمة والروابط في الفضاء الثقافي أيضاً المنظمات غير الحكومية⁽²⁾.

أما علي الدين هلال فيرى بأنه هو "كل المؤسسات والهيئات والأنشطة ذات الطابع الأهلي ويندرج فيها المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات المهنية ، والاتحادات الرياضية ، وجمعيات رجال الأعمال ، والجمعيات الدينية إلى غير ذلك من أنشطة تطوعية غير حكومية"⁽³⁾.

بينما تعرفه أمانى قنديل بأنه " مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية غير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة ، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية⁽⁴⁾.

(1) ناهد عز الدين : المجتمع المدني ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2000 ص 9

(2) سعد الدين إبراهيم : تقديم لكتاب أمانى قنديل : " عملية التحول الديمقراطي في مصر " مكتبة القاهرة الكبرى 1995 ص ص 81 - 93

(3) كريم أبو حلاوة : مرجع سابق ص 26

(4) علي الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر 1809 - 1997 ، القاهرة ، مركز البحوث السياسية والاستراتيجية ، جامعة القاهرة ، ط¹، 1997 ص ص 30-31

أماسيف الدين عبد الفتاح فيرى أنه "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي" ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية⁽¹⁾، كما يعرفه عبد المعطى بأنه " تلك المنظمات التي تشغل الفضاء الاجتماعي والسياسي بين الدولة والأسرة والسوق وتهدف إلى تعميق حقوق الإنسان والارتقاء بإشباع حاجاته الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية بالتركيز على تطوير الوعي بتلك الحقوق ، لتعميق الالتزام المجتمعي لها والضغط بالأساليب المتاحة والمحددة تشريعياً وسياسياً لإحداث تغيرات سياسية وحقوقية أو قانونية لبناء شروط موضوعية مواتية لتحقيق هذه الأهداف⁽²⁾ .

ويعرفه فالح عبد الجبار بأنه " هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الطورية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسياً أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه ، كل يضم المجتمع والدولة معاً⁽³⁾ .

(1) أمانى قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981- 1993 ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1995 ط2 ، ص 11.

(2) سيف الدين عبد الفتاح : المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 17

(3) عبد الباسط عبد المعطى، التنمية البديلة، جامعة عين شمس، المكتبة المركزية، بدون سنة، ص42.

ويرى إسماعيل بأنه "مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة تعمل لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية"⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق يمكن للباحثة وضع تحليل للتعريفات السابقة و التي تميز بها المجتمع المدني:-

- 1- أنها منظمات تطوعية تقع بين الدولة والأسرة ، حيث لاتخضع لسلطة الدولة ولا للروابط القرابية.
- 2- تؤدي أنشطتها بالاعتماد على المشاركة الطوعية للأفراد بدعم من بعض الجهات الحكومية أو المؤسسات الدولية .
- 3- تشمل المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات الأهلية ، والاتحادات الرياضية ، والأحزاب، والروابط المهنية.
- 4- تقوم من أجل تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية وثقافية ومهنية وسياسية لاتؤديها الدولة والأسرة بصورة كافية.أو لاتؤديها على الإطلاق.
- 5- أن تكون تطوعية (الفرق بين الوجود الإجباري ، الوجود التطوعي في أي منظمة).
- 6- ينضم إليه مشاركات و مشاركين (القناعة بالقيمة الثقافية أو المادية لهذه الفكرة أو بالأداة التغييرية لهذه الفكرة مرحلياً واستراتيجياً) .
- 7- تقديم الخدمات للمصلحة العامة (غير هادفة للربح وتهدف لقضية عامة).

(1) فالح عبد الجبار: الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1995، ص8.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد مفهوم أجرائي للمجتمع المدني على

أنه:-

1- كل التنظيمات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية التطوعية المستقلة عن سلطة الدولة

وأجهزتها.

2- هذه التنظيمات تشغل الفضاء الاجتماعي والسياسي بين الدولة والأسرة مثل المنظمات غير الحكومية والنقابات و الأحزاب والجمعيات المهنية، والاتحادات الرياضية، وجمعيات رجال الأعمال، والجمعيات الدينية، والأندية .. الخ .

3- تسعى هذه التنظيمات من خلال تعبئة إمكانياتها ومواردها المادية والبشرية والروحية لرعاية الفرد.

4- وتعظم هذه التنظيمات من قدرات الفرد على المشاركة في الحياة العامة في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية " .

3- مفهوم المعوقات النفسية:

تعني كلمة **Obstacle** في اللغة عقبة ، عائق ، حائل ، ويعرف قاموس ويبستر المعوقات بأنها : العثرات و الأشياء التي تقف و تحول دون التقدم ، بينما نجدها في قاموس إكسفورد تعني " الشئ الذي يعوق التقدم في السير سواء ذلك بعوائق طبيعية أو مصطنعة و يؤدي ذلك إلي التعثر في اختيار المواقف "

وتقصد الباحثة بالمعوقات النفسية في الدراسة الراهنة :

شعور المرأة بأنها منفصلة عن الآخرين أو المعاناة من الغربة في المجالات الثقافية و الاجتماعية و التي تبدو غير مقبولة أو غير معقولة و هو ما نطلق عليه الأعتراب A_ _tiation

2- أحساس المرأة بأنعدام القوة Powerless ness و الذي يعني شعور الفرد بأنه ليس لديه القدرة علي التأثير في المواقف الاجتماعية .

3- أحساس المرأة بفقدان المعني Eanigless ness وهو عجز الفرد عن الوصول إلى قرار أو معرفة ما ينبغي أن يفعل أو أدراك ما يجب أن يعتقده موجهها سلوكية 0

4- أحساس المرأة بالعزلة Isolation بمعني انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائدة وتبني مبادئ أو مفاهيم مخالفة مما يجعله غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة⁽¹⁾.

5- الشعور النفسي للمرأة بمقاومة التطوير من خلال أحساسها بالجمود و الملل حيث يكون هناك ثمة صراع يدور داخل كل فرد بين قوي تدفعه إلى الترد علي ما ألفه و أعتاده و هو ما يسمى بالملل و قوي أخرى تدفع به إلى التمسك بالمألوف و المعتاد و هو ما يسمى بالجمود وتختلف محصلة الصراع بينهما تبعاً لتباين الأفراد و المواقف 0

6- أن مصطلح الجمود كمصطلح نفسي يمكن أن يعد معادلاً لمصطلح مقاومة التطوير الذي له علاقة بعدد من متغيرات الشخصية 0
و لقد أنتقت الباحثة متغيرين من هذه المتغيرات للاستفادة منها في الدراسة الراهنة و هي :

أ- التوتر النفسي 0

وهي تلك الحالة الأنفعالية الناجمة عن عدم أشباع الحاجات أو أعاقه السلوك المتجة نحو الهدف و تشير نتائج العديد من البحوث النفسية في هذا الصدد إلى أن الجمود يتزايد بتزايد التوتر النفسي و هي علاقة يمكن فهمها منطقياً فالشخص الذي يميل للجمود يستشعر التوتر حيال أي تغيير يطرأ علي السط المحيط به و لما كان العالم في حالة تغير دائم فأنة يكون أقرب إلى التوتر النفسي دائما 0

ب- سوء التوافق 0

(1) معجم العلوم الاجتماعية - أحمد شفيق السكري.

هي القدرة علي أكتساب أو الاحتفاظ بالقيم والمعتقدات والسلوكيات المطلوبة للنجاح في البيئة⁽¹⁾.

7- أحساس المرأة بالأنطواء Introversion داخل المجتمع حيث أن الأنطواء هو توجيه الفرد بطاقاته النفسية و أهتماماته و فكرة ومشاعرة إلي الداخل بدلا من توجيهها نحو البيئة الاجتماعية والمادية المحيطة به⁰

8- شعور المرأة بالأكئاب Depression حيث ينتابها مجموعة من ردود الأفعال الأنفعالية و عادة ما تتسم بالحزن و الوهن في ميم ميم العزيمة و اليأس و التشاؤم نحو المستقبل و نقص النشاط و الإنتاجية و الشعور بعدم الأرتياح⁰

9- شعور المرأة بالسلبية Passivity اتجاة المجتمع وهو نموزج من السلوك حيث نادرا ما يبادر الفرد بالتصرف و لكنه يستجيب بأزعان للقوي في البيئة⁽²⁾.

من خلال الطرح السابق يمكن تعريف المعوقات النفسية التي تحول دون مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني إجرائيا وفق أهداف الدراسة في الآتي :

- عدم القدرة علي المشاركة وتفضيل الأنطواء .
- صعوبة مواجهه الجمهور أو الحديث في مكان عام خاصة أمام الجنس الآخر⁰

-القلق من المشاركة في الأعمال العامة⁰

-عدم القدرة علي أتخاذ القرار⁰

-الأحساس بالفشل في العمل العام⁰

4- المعوقات الاجتماعية :

(1) محمد سمير عبد الفتاح، موضوعات في العلاقة الإنسانية وديناميات الجماعة، جامعة المنيا، كلية الآداب، علم النفس، ط1، 2001.

(2) معجم العلوم الاجتماعية - أحمد شفيق السكري مرجع سبق ذكره.

المعوق هو المانع يعوق أى يمنع أو يحاول أن يمنع ، والمعوق هو العامل الذى يحد من قدرة الشخص على القيام بأدوار يرغب في القيام بها. والمعوق الاجتماعي هو العامل الاجتماعي _أى المرتبط بالمجتمع - الذى يحول دون قيام الفرد بدور يرغب

في القيام به .سواء كان هذا العامل مرتبط بالعادات أو التقاليد والقيم ، وقد يكون هذا العامل مرتبط بالبيئة الاجتماعية أو السياق الاجتماعي سواء كان ريفي أو حضري .وقد يكون من داخل الأسرة كما قد يكون من خارجها.

ولاتوجد في أدبيات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تعريف للمعوقات الاجتماعية

وتحاول الباحثة أن تضع تعريفا إجرائيا للمعوقات الاجتماعية يتمثل

فى :

- المعوق الاجتماعي هو العامل الذى يحول دون قيام الفرد بدور يرغب في القيام به سواء كان هذا العامل مرتبط بالعادات أوالتقاليد أوالقيم و الأعراف0

- المعوق الاجتماعي يكون مرتبط بالبيئة أو السياق الاجتماعي سواء كان ريفي أو حضري0

- قد يكون من داخل الأسرة (الأب؛ الأبناء، الزوج).

الفصل الثاني

مشاركة المرأة في المجتمع المدني تحليل للدراسات السابقة

تمهيد

- المحور الأول : المشاركة السياسية للمرأة.
- المحور الثاني : مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية.
- المحور الثالث : الدولة والمجتمع المدني.
- المحور الرابع : منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.
- المحور الخامس: الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة.

تمهيد:

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، ومن أجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمختلف قضايا المجتمع أو تسعى الى فتح الطريق أمام مشاركة المرأة السياسية وإبراز دورها، يضاف الى ذلك وجود قوانين معاصرة تقر بالحقوق الأساسية والمشروعة للمرأة وضامنة لحرياتهما ومساواتهما، أن مشاركة المرأة سياسياً هي إحدى الصور التي تبين مدى مساهمة المرأة وان المشاركة دليل على تعزيز الانتماء ومدى تنمية والمشاركة المجتمعية حيث لا نستطيع الفصل بين المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة.

فمنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها. بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح.

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل. أضف إلى ذلك، أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على

مستوى المجتمع ككل. فاعتیاد الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه .

فقد تعددت الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة والتنظيمات غير الحكومية، أو الدولة والمجتمع المدني ، ومنظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة. وقد حاولت الباحثة الاطلاع على بعض هذه الدراسات وذلك لمعرفة من درس ماذا ؟ وكيف درسه؟ والسياق الاجتماعي الذي تمت فيه الدراسة؟ والمنهج والأدوات المستخدمة؟ ولا تدعي بذلك أنها قامت بحصر لجميع الدراسات المتعلقة بموضوع دراستها الحالية، وإنما استعرضت بعض من الدراسات التي رأت أنها ترتبط بشكل بأحد أبعاد موضوع الدراسة ويمكن عرض الدراسات السابقة من خلال عدة محاور كما يلي:

المحور الأول: دراسات تتناول المشاركة السياسية للمرأة:

وتتناول دراسات هذا المحور مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية ، ومقومات ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة ، كما رصدت المشاركة السياسية للمرأة في ظل الدول الإسلامية عبر المراحل التاريخية المختلفة :

دراسة (Sandra Dawn ,1983)

وتهدف الدراسة إلى محاولة تحسين الفهم للمشاركة النسائية في الحياة السياسية في أنتاريو- بكندا .وانطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات هي: اى نوع من النساء في أنتاريو يشاركن في السياسة ؟ما هي أسباب مشاركة النساء في النواحي السياسية ؟ماذا تعنى المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة؟

وتوصلت الدراسة على النتائج التالية :

ان دور الجنس وحاجات الأسرة والصدقة لها أهمية كبرى فى العلاقات المتداخلة للمشاركة السياسية عند النساء أيدت النتائج ما ذهبت إليه فى أن استخدام المرأة للسياسة لتوزيع خدماتها اكثر من إكسابها وسيلة للقوة بالإضافة إلى ان اختيار المرأة للسياسة يتم وفقا لإدراكها ووعيها السياسي ودرجة التأييد للنظام الانتخابي . وأكدت على ارتباط فهم المرأة وإدراكها للأمور السياسية بمدى قدرتها وكفاءتها وان هذا الفهم يتأتى من خلال زيادة خبراتها ومهاراتها المعرفية والثقافية بأوضاع المرأة⁽¹⁾.

دراسة ملاك الرشيدى (1991) : دور فريق العمل في زيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية المحلية.

أستهدفت هذه الدراسة التعرف على الاعتبارات التي يجب أن تراعى في تكوين فريق العمل الخاص بتنمية المرأة الريفية والتعرف على الأنشطة التي يشارك فيها فريق العمل وترتبط بتنمية المرأة الريفية والتعرف على العوامل التي تؤثر على عمل الفريق التنموي .

- التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة الريفية وتغوق مشاركتها في المشروعات التنموية والتعرف على عوامل نجاح العمل الفريقي في التنمية الريفية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق العينة، و استخدمت أداة الاستبيان.

وكان من أهم نتائجها: وجود مشكلات تواجه المرأة الريفية وتحد من مشاركتها في مشروعات التنمية، كما أن الأمية من أهم المشكلات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية بالمشروعات التنموية وأهمية المشاركة الفعالة لأعضاء فريق العمل⁽²⁾.

(1) Sandra Dawn the political participation of women in Qntario , 1983.

(2) ملاك أحمد محمد الرشيدى : دور فريق العمل في زيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية المحلية ، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 1991 .

دراسة أحسان محمد حفطي(1992): الوعي والمشاركة ودورهما في إنجاح التنمية الحضرية:

تهدف إلى إحداث المشاركة الشعبية ودورها في تطوير وإنجاح التنمية الحضرية من خلال التركيز على الوعي بأهمية التعليم الذي هو أساس أي مشاركة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان 0

من أبرز نتائجها: أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات التنظيمية في تشكيل الوعي لدى الجماهير كالمؤسسات التعليمية والإعلامية ومن ثم يجب على الدولة توفير حد أدنى من التعليم وتبين أن من أهم العوامل التي تسهم في إنجاح التنمية الحضرية (الوعي - المشاركة)⁽¹⁾.

دراسة رقية المصدق (1995) : المرأة والسياسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف لأهم متغيرات وعوامل التمثيل السياسي للمرأة في المغرب الأقصى

وحاولت الدراسة التعرف على العوامل الدستورية حيث لاحظت ان الدستور المغربي قد انتزع الحقوق السياسية للمرأة المغربية وحصرها في حقها كناخبة الأمر الذي جعل قضية المرأة قضية ثانوية في البرامج السياسية ولا تجد وزنها إلا أثناء الحملات الانتخابية. كما تعرضت الدراسة للأحزاب السياسية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق العينة،و استخدمت أداة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلي أن :

- أن تواجهها ضعيف جدا مقارنة بدور المرأة في موازين القوة المغربية وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى الخلفيات الاجتماعية والثقافية المغربية ونظرتها للمرأة

(1) احسان محمد حفطي : الوعي و المشاركة و دورهما في إنجاح التنمية الحضرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الأسكندرية ، 1995

إضافة إلعدم وجود إرادة سياسية لدى الأحزاب لإشراكها فى ممارسة الشئون العامة وهذه العوامل ساهمت فى ضعف تواجد المرأة وفعاليتها فى تقلد المناصب السياسية الخاصة بالدولة لاسيما وان الدستور المغربى يشترط الانتماء الحزبى لتولى المناصب البرلمانية وتولى الوظائف السياسية على المستوى المحلى والوطنى⁽¹⁾. دراسة مركز الشرق الأوسط للدراسات(1997): مشاركة المرأة فى الانتخابات الأردنية:

عندما كانت نتائج الانتخابات النيابية التى بينت عدم فوز أى من المرشحات فى الانتخابات السابقة. واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلات وذلك بالرجوع إلى عينة مجموعها الكلى 1432 فردا تزيد أعمارهم عن 19 سنة لجميع بيانات الدراسة . وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية منتظمة من جداول سجلات الناخبين لعام 1997 فى الدوائر الانتخابية المشتملة على مرشحه فأكثر،والتى بلغت عدد الدوائر اثنتا عشر دائرة انتخابية موزعة على محافظات المحاكمة .

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلى:

1-على الرغم من عدم فوز أى من المرشحات فى الدوائر الانتخابية السابقة لعام 1997 وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة فى هذه النسبة إلا أنها تعكس إمكانية نجاح الجهود المبذولة للارتقاء بمكانة المرأة فى المجتمع.

2-كان موقف النساء الأردنيات لانتخاب المرأة لعضوية مجلس النواب دون المستوى المطلوب 0

(1) رقية المصدق ، المرأة و السياسة التمثيل السياسى فى المغرب الدار البيضاء،دار توبقال للنشر 1995

3-اقتصرت الحملات الانتخابية والبرامج التي تتبناها المرشحات على إقناع الرأي العام الأردني بصفة جدية بأن المرأة تمتلك من القدرات والخبرات ما يؤهلها للوصول إلى مراكز قيادية مؤثرة في صنع القرار السياسي⁽¹⁾.
دراسة محمد عبد القادر خربسات(1998): "المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدول الإسلامية.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المشاركة الفعلية وغير المباشرة للمرأة في الأمور السياسية في ظل الدولة الإسلامية واستخدمت الدراسة المصادر الأدبية والتاريخية والفقهية للتعرف على مشاركة المرأة المباشرة وغير المباشرة في ثلاثة عصور تاريخية في بغداد في العصر الجاهلي، وعصر الخلفاء الراشدين، ثم العصر الأموي والعباسي وقد فسرت الدراسة نتائجها في ضوء تحليل مضمون للمصادر الأدبية والتاريخية والفقهية ، واستخدام التحليل التاريخي لكل فترة من الفترات الثلاث على حده.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1-إن المرأة لم تتسلم الأمور السياسية مباشرة، بل أدت هذا الدور من خلف الرجال، مما أدى إلى عدم تقديم صورة واضحة عن مدى فاعلية هذه المشاركة .
- 2-إن عمل المرأة من وراء ستار في الأمور السياسية جعل مشاركتها هامشية في الحياة العامة والسياسية، مما أدى إلى عدم تدوين كل شيء.
- 3-قلة المعلومات التي تشير إلى المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية وتناثرها في المصادر الأدبية والتاريخية والفقهية، زاد من صعوبة تحقيق بحث متكامل عن نشاط المرأة السياسي .
- 4-إن المرأة في الإسلام كانت على جدارة فائقة في المشاركة في إدارة الدولة القيام بالأعمال الخيرية⁽¹⁾.

(1) مركز الشرق الأوسط للدراسات و الاستشارات التسويقية- دراسة عن مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية الأردنية 1997 .

دراسة (Wienr E,1998)

ترى الدراسة ان العوامل الثقافية لا تلعب وحدها الدور الفاعل فى عملية المشاركة السياسية ولكنها تبرز كأحد العوامل الاجتماعية التى تتفاعل مع العوامل الاقتصادية فى تحديد الأدوار السياسية للمرأة سواء كانت هذه الأدوار إيجابية ام سلبية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن لعقد المقارنات التاريخية والكشف عن النظم السائدة فى المجتمعات المتقدمة ومقارنتها بالمجتمعات النامية وانعكاس ذلك على الأدوار السياسية للمرأة 0

وقد بينت نتائج الدراسة : ان المرأة فى المجتمعات الرأسمالية مقهورة سياسيا نتيجة اعتمادها على الرجل فضلا عن عدم ملكيتها للممتلكات الخاصة بها الا ان ادارة المرأة لممتلكاتها الخاصة قد زادت مع دخولها فى قوة العمل وتوفير أوضاعها المنزلية مع احتياجاتها الاجتماعية وان هذه العوامل قد تؤدى بالضرورة إلى تحرير المرأة ومحو العادات الأبوية وعلاج مسألة عدم المساواة بين الرجل والمرأة⁽²⁾.

أما دراسة محمد منيف العجمي(2000) : المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

استهدفت الدراسة التعرف على رؤية طلاب الجامعة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، ومستوى المشاركة، والوقوف على المعوقات الثقافية والاجتماعية التى تحدد مستوى المشاركة السياسية للمرأة الكويتية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، ومنهج المسح الاجتماعى عن طريق العينة واستخدمت الدراسة صحيفة استبيان

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

(1) محمد عبد القادر خريسات المرأة و المشاركة السياسية في ظل الدول الإسلامية مركز الشرق الأوسط للدراسات

و الاستشارات التسويقية 1998

(1) Wienr E Assessing the implication of politic and Economic Reform the case of Gzech and Slviak , East European Quaratenig , vol 31 , Issue 4 , 1998

- 1- يرى اكثر من نصف مجتمع الدراسة ان المرأة الكويتية لا تتمتع بحقوقها السياسية فى حين أجاب 45% بأنها تتمتع بحقوقها السياسية إلى حد ما. وغالبية الإناث يرين ان المرأة لا تتمتع بحقوقها السياسية
 - 2- أن حوالى 59% من مجتمع الدراسة لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة للبرلمان وأكثر الرافضين من الذكور.
 - 3- تري نسبة 31% بأن طبيعة المرأة لا تتناسب مع مشاركتها سياسيا 0
 - 4 - تؤكد نسبة 52% بأن وجود قيادات نسائية فى المناصب العليا سيفعل دور المرأة سياسيا.
 - 5- تشير الاتجاهات العامة لمجتمع البحث ان المرأة الكويتية راغبة رغبة فعلية فى المشاركة السياسية (68%) وأغليبتهم من الإناث.
 - 6- أن المعوقات السياسية من أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة الكويتية ، فالأغلبية يعتبرون ان المسألة سياسية بالدرجة الأولى، فإذا أتاحت القوانين السياسية للمرأة الحقوق فى المشاركة السياسية فإن العوامل الدينية سوف يعاد النظر فى دراستها، وكل العوامل الأخرى سوف تتأثر بالتغير الاجتماعى وتكيف معه⁽¹⁾.
- دراسة عبد الله نقرش(2002) : الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية فى الأردن).**
- وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر ثقافة المجتمع على المرأة الأردنية فى المشاركة السياسة، والتعرف على الاختلافات الثقافية السياسية للمواطن، وثقافة المجتمع عامة، وانعكاساتها على ثقافة المرأة

(1) محمد منيف العجمي ، المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات العربية ،جامعة الدول العربية 2000

السياسية عن الرجال. وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي لوصف الأسس الثقافية المجتمعية ، كما استخدم تحليل مضمون محتوى الثقافة السائدة في المجتمع وقد بينت الدراسة النتائج التالية:

1- تؤثر ثقافة المجتمع على دور المرأة في الحياة العامة عموماً، وفي الحياة السياسية خصوصاً تأثيراً سلبياً، فمشاركتها العملية السياسية محدودة وضيقة ومنفصلة وتابعة.

2- أن جزءاً هاماً من الثقافة المجتمعية الأردنية ترتبط بشكل مكمل للثقافة في المجتمعات العربية. بمعنى أن المركب الثقافي الذي يتشكل من العقيدة الدينية ، والأعراف، والتقاليد، والأفكار والاتجاهات، والميول، ومنظومة القيم تضبط تفاعل ذلك كله في المجتمع الأردني.

3- أن النسق العام للمركب الثقافي القومي يتحدد باعتداء سمة المجتمع العربي "الأبوية" بالإضافة إلى بعض الخصائص التي يصطبغ بها المجتمع الأردني بنسب متفاوتة مع المجتمعات العربية الأخرى، كالصبغة العشائرية ، أو المحافظة، أو الهوية الوطنية⁽¹⁾.

دراسة سهير عبد المنعم(2002) : حق المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والدافع الاجتماعي

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى: مامدى فاعلية التشريع المصرى فى تحقيق مشاركة المرأة السياسية على قدم المساواة بين الرجل؟ وتتطلق الدراسة من واقع الأدبيات التى تأخذ فى الاعتبار قضايا النوع باعتبار أن النصوص القانونية التى لاتأخذ فى الاعتبار ظروف الاختلاف بين الجنسين لاتؤدى بطبيعتها إلى إلغاء التمييز او التخفيف من حدته بل انها تساعد على

(1) عبد الله نقرش، الثقافة المجتمعية و مشاركة المرأة السياسية في الأردن، المرصد الإعلامي للانتخابات في عمان، الأردن ، ابريل 2002

استمراريتها و لقد استخدمت الدراسة الأسلوب النقدي للإجابة على التساؤل السابق وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- ان مجرد حصول المرأة على البطاقة الانتخابية لا يحقق بالضرورة عنصر المشاركة، فكثيرا ما يتحكم فى هذه البطاقة الأب أو الزوج 0
- 2- بالرغم من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان بسبب استفادتها من نظام القوائم الحزبية ، إلا انه إلغاء هذه النظام بناء على القانون 201 لعام 1990، هبطت تلك النسبة إلى 2.2% لتقع فى أدنى المعدلات العالمية والعربية.
- 3- حرمان المرأة من الوظائف القضائية، مما يجعل المرأة المصرية فى موقع أدنى من النساء العربيات اللاتى سبقتهن فى العمل⁽¹⁾.

دراسة (Nasser,2003)

أجريت الدراسة المفوضية الوطنية الأردنية للنساء للتعرف على مشاركة النساء فى السياسة الأردنية، حيث أن المرأة دخلت البرلمان فى الأردن عام 1994، وان أكثر من 40-45 من النساء أعضاء فى المقاعد البرلمانية 2003 ، كما خصص للنساء ست مقاعد فى البرلمان، وان هؤلاء الستة يشغلن مناصب فى البرلمان الأردنى، وقد بينت الدراسة النتائج التالية:

- ان المرشحات قد فزن فى البرلمان أكثر من دورتين متتاليتين (كل أربعة سنوات) وعندما فازت النساء فازت البلاد.
- كان للإعلام أثره الإيجابى فى توجيه وعى النساء بضرورة المشاركة فى شئون السياسية.
- إن النساء اصبحن أكثر ثقة فى الميدان السياسى، مما شجع المسؤولين على خلق فرص مستقلة للنساء للتمتع بالنجاح فى صنع القرار.

(1) سهير عبد المنعم، حق المرأة فى المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والدافع الاجتماعى، العولمة وقضايا المرأة والعمل ، المجلس القومي للمرأة، القاهرة 2003

-إن الدولة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية أدركت أهمية التغلب على التحديات التى تواجه النساء فى ممارسة الحياة السياسية، من خلال إعادة النظر فى الأساليب والممارسات والقيود الثقافية التى تحول تصويت النساء لصالح المرشحات (http. Hdi.org) (1).

دراسة سامية خضر(2000): المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعى

تحاول الدراسة التعرف على ان مشاركة المرأة تختلف باختلاف الحالة البنائية للمجتمع، خاصة إذا طرأ على هذه البنية تغييرات فى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ،

وقد استخدمت الدراسة الأساليب البحثية التالية: تحليل مضمون القوانين الخاصة بالبرلمان الفرنسى من 1944-1981 لمعرفة تطور المشاركة السياسية للمرأة الفرنسية من خلال التركيز على ثلاثة عوامل مجتمعه متغيرة هى التعليم، العمل، الوضع الاجتماعى. تحليل الوثائق التاريخية الخاصة بسجلات الانتخابات والاستفتاءات ،استخدمت الأسلوب الجدلى فى توضيح دور العلاقة بين دور الصفوة السياسية وموقف الطبقات الاجتماعية. استخدمت الأسلوب المقارن بعقد المقارنات حول تطور مشاركة المرأة الفرنسية مقارنا بالمرأة المصرية .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المشاركة السياسية للمرأة تختلف باختلاف الفرص المتاحة لها فى العمل والتعليم والوضع الاجتماعى.ارتباط المشاركة السياسية للمرأة بالوعى، فكلما زاد الوعى السياسى زادت درجة المشاركة ، كلما زادت درجة التناقضات الاجتماعية انخفضت حدة المشاركة السياسية.وفيما يتعلق بمنح المرأة الفرنسية حقوقها

(1) سامية خضر ، المشاركة السياسية للمرأة وقوى الغير الاجتماعى ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ط2، ص4.

السياسية، تشير النتائج إلى انخفاض نسبة العاملات في المجال السياسي الفرنسي حيث أن عدد العاملات في المجال السياسي 28 نائبة داخل البرلمان الفرنسي من مجموع 786 نائبة، كما تمثل المرأة الفرنسية 8.4 % من مجموع المستشارين داخل المجالس الشعبية ، كما أن هناك 1006 رئيسه مجلس حي من مجموع 36000 رئيساً. أن مشاركة النساء في عملية صنع القرار والقيادة ضئيلاً ، وفي معظم أجزاء العالم لا يبدو واضحاً⁽¹⁾.

تعليق

تمثل المشاركة السياسية للمرأة أهمية مجتمعية ، حيث تمثل المرأة نصف المجتمع ، ولا يمكن أن يصنع قرار أو يصاغ قانون دون مشاركة هذه الفئة من المجتمع ، وذلك أنها تتأثر بهذه القرارات وتحكم بتلك القوانين ، وعليه فلا بد للمرأة أن تشارك في صناعة القرارات والقوانين المتعلقة بها. وتمثل مشاركة المرأة في صنع القرار أساس تكوين نظام ديمقراطي ، حيث تقاس ديمقراطية بعض الدول بمدى مشاركة المرأة فيها ، ولا يمكن فصل مشاركة المرأة في المجتمع المدني عن مشاركتها السياسية ، وذلك أن النظام السياسي الذي يعطى الشرعية لمشاركة المرأة سياسياً يمثل دافعاً لمشاركتها اجتماعياً واقتصادياً ، ويساعد على سيادة روح المشاركة عند المرأة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة.

فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح. والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد

(1) Salwa Nasser, Women in jordanian politics, jordanian National commission for women, 2003.

عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصالنة لأن هناك حصناً يلجأون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها.

المحور الثاني: دراسات عن مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية⁰

يدور هذا المحور حول الدراسات التي عنيت بدور المرأة في تنظيمات المجتمع المدني وخاصة في الجمعيات الأهلية، حيث كانت هذه التنظيمات تمثل قناة يمكن للمرأة أن تشارك في الأنشطة الاجتماعية والسياسية من خلالها، كما يمكنها الدفاع عن قضاياها والتعبير عن آراءها، والمطالبة بحقوقها من خلال هذه التنظيمات. وأهمية الجمعيات في توعية المرأة بقضاياها ومواجهة مشكلاتها، وتأثير خروج المرأة للعمل أو تعليمها على مشاركتها في الجمعيات الأهلية، كما تتناول العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة وانعكاسات ذلك على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل والتعليم. وتعرضت لتأثير المتغيرات الاقتصادية في المجتمع على مشاركتها في الجمعيات الأهلية.

ومن هذه الدراسات:

دراسة أنعام عبد الجواد(1982): العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية.

تحاول هذه الدراسة التعرف على العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية والمؤثرة فيها، وانعكاسات ذلك على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل والتعليم.

وقد استخدمت الباحثة الأدوات البحثية التالية:

1. تحليل مضمون الوثائق والسجلات التاريخية لفهم طبيعة النمط الانتاجي السائد والمعوق لمشاركة المرأة.

2. تحليل مضمون الدراسات والبحوث النظرية والذى ساعدها فى فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ودور الفن الانتاجى المستخدم فى الدول الخليجية.

3. تحليل مضمون القوانين المتعلقة بالمرأة والخاصة بقوانين المشاركة فى العمل فى المجتمعات الخليجية 0

4. استخدام الأسلوب الجدلى لتوضيح دور مكونات البناء الفوقى فى علاقتها الجدلية وانعكاس ذلك على الوعى الاجتماعى بالمرأة وللمرأة.

وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة مايلى:

1- إن تخلف أوضاع المرأة الخليجية يرجع إلى تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الخليجى.

2- أن محدودية مشاركة المرأة فى العمل والتعليم والمشاركة السياسية والاجتماعية ما هو إلا أحد مظاهر التخلف فى البناء الاجتماعى ونمط الإنتاج السائد ومحدوديته الذى أدى إلى قلة فرص العمل والمشاركة المتاحة أمام المرأة.

3- ربطت النتائج بين دور المرأة فى المشاركة فى العمل ووعيتها بذاتها بفلسفتها الاقتصادية للرجل، وبظروف المجتمع التاريخية وأن أى تغيير فى أوضاع المرأة ومشاركتها يرتبط باحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية فى البناء التحتى والفوقى للمجتمع⁽¹⁾.

دراسة مريم عيسى الشبراوى (1991): "معوقات مشاركة المواطنين فى مشروعات الجمعيات الأهلية القطرية"

(1) أنعام عبد الجواد" العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة الخليجية، المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج العربى، الكويت، 1982.

حيث تناولت المعوقات التي تحول دون مشاركة المواطنين في العمل التطوعي المنظم بالمجتمع القطري وحددت علاقة عناصر أساسية تحد من مشاركة المواطن القطري في الجمعيات الأهلية⁽¹⁾

العنصر الأول : خاص بالخصائص الشخصية للمواطن القطري والعنصر الثاني خاص بصعوبات تعود إلى البناء التنظيمي للجمعيات الأهلية أما العنصر الثالث فإنه يرتبط بخصائص المجتمع القطري ،وترى هذه الدراسة أن الجمعيات الأهلية محتاجة إلى تغطية إعلامية وإلى تدعيم من الحكومة وأن تحدث مشروعات جديدة وتعد كوادر إدارية وفنية للجمعيات الأهلية والاستعانة بمتخصصين في مجال العمل التطوعي لتنشيط عملية المشاركة التطوعية في مشروعات وبرامج الجمعيات⁽¹⁾.
كما تناولت الباحثة سحر خليفة (1992) " دور المرأة المصرية الريفية في العمل التطوعي.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة التطوعي في المجتمع القروي حيث طبقتها على قرية سيدي غازي بكفر الدوار .

واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي و منهج المسح الاجتماعي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن :

المرأة القروية دوراً فعالاً وبارزا في مجال العمل التطوعي من خلال تفاعلها مع البرامج التي وضعتها الوحدات القروية بتوصيل مشكلات بيئتها إلى هذه الوحدات ومما أدى إلى إعادة توجيه البرامج والأهداف وأسفرت نتائج هذا الدراسة إلى أن مكانة المرأة القروية ومركزها ونشاطها الاجتماعي الثقافي والاقتصادي قد تؤكد أكثر بمساهمتها في الجهود الذاتية والعمل التطوعي⁽²⁾.

(1) مريم عيسى الشبراوي ، معوقات مشاركة المواطنين في مشروعات الجمعيات الأهلية القطرية ، رسالة

ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان 1991

(2) سحر خليفة: "دور المرأة المصرية الريفية في العمل التطوعي " رسالة ماجستير، كلية الآداب ،

جامعة الأسكندرية 1999

دراسة سوزان أحمد أبوريه (1996) " دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية. تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي لعبته المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية من الربع الأول من القرن العشرين حيث كان لها أدوار فاعلة ولا زالت من خلال هذه الجمعيات ،و استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي و منهج المسح الاجتماعي،وتتناول الدراسة هذا الموضوع في جزئين:-

الأول:- حول الجمعيات الأهلية حيث تختلف دول العالم في هذه التنمية وإشارات إلى النظم العالمية التي تعمل على تصنيف هذا النوع من المنظمات ثم يتناول خلفية تاريخية موجزة حول المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية حيث كانت هذه الجمعيات في لحظات تاريخية معينة أداة رئيسية في التنشئة السياسية ولعبت دوراً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً رائداً وقد تأثرت نشأة هذه الجمعيات وشكلها التاريخي بمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية مثل نشاط البعثات البشرية الدينية طبعية التركيبية الاجتماعية .

أما الثاني:- فقد تناول وضع المرأة في مجال العمل الأهلي ودورها التاريخي ودور الدولة في هذا المجال وأشار إلى أن الأنشطة البنائية لا يمكن تمييزها وأشار إلى رؤية مستقبلية لفاعلية دور المرأة في الجمعيات الأهلية⁽¹⁾.

أما غادة علي موسى (1996): " استعرضت في دراستها لدور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية:

وتهدف هذه الدراسة إلى اختيار اثر الانتقال إلى التعددية السياسية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، بحيث اختيار فرضين اساسين هما:

(1) غادة علي موسى " التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثارهما على المشاركة السياسية للمرأة

دراسة الحالة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1996

1- كلما تعمقت التعددية فى النظام لاسياسي كلما زادت المشاركة السياسية للمرأة⁰

2- كلما اتسع دور القطاع الخاص فى الاقتصاد كلما زادت المشاركة السياسية للمرأة .

و استخدمت منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت إلى أن هناك مجموعة معوقات تحد من مشاركة أو فاعلية مشاركة المرأة السياسية وقد قسمتها الباحثة إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية .

أ- معوقات داخلية :

1- القيود التى تفرضها الدولة على المشاركة السياسية للمرأة بصفه خاصة .
2- اتسام المشاركة السياسية للمرأة المصرية بالموسمية حيث ظلت مرتبطة باندلاع احداث معينة او بأوقات الانتخابات فقط .

3- ابتعاد الجمعيات النسائية عن ربط التدريب المهنى بالتدريب على ادارة المشروعات الفردية والجماعية⁰

ب- معوقات خارجية: الانفتاح الاقتصادى وتطبيق مصر لسياسية الإصلاح الاقتصادى جعل خروج المرأة لسوق العمل مرتبط بالعائد المادى دون أن تعبأ بعوامل التدريب والترقى والوصول إلى مراكز صنع القرار⁽¹⁾.

وتناولت أقبال السمالوطى(1998) " دراسة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والمرأة المصرية"

وتحاول هذه الدراسة التعرف على: الدور الذى يمكن أن تؤديه الجمعيات الأهلية للتخفيف من حدة الآثار الناتجة عن الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي الواقع على المرأة المصرية ، وقد دعت هذه الدراسة الجمعيات الأهلية إلى تفعيل مشاركة

(1) غادة على موسى" التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى وأثارهما على المشاركة السياسية للمرأة دراسة الحالة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1996

المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً باعتبار أن المرأة المصرية ستواجه أكثر معوقات اقتصادية وسياسية واجتماعية . فلا بد من القضاء على هذه المعوقات وتشجيع المرأة على المشاركة الإيجابية في المجتمع وذلك من خلال التركيز على تعبئة النساء في الريف والحضر ، وحصر الاحتياجات الفعلية للمرأة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية وتنمية خدمات المرأة وذلك من خلال تنمية وعيها ومعرفتها السياسية والاجتماعية المحيطة بها وتنمية قدرتها ، وان تدعم الجمعية الأهلية قدرة المرأة على المشاركة الاجتماعية والسياسية⁽¹⁾.

دراسة "البحارنه عن المرأة الخليجية في الجمعيات الأهلية:

اهتمت بالدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الأهلية وبالأخص النسائية في تطوير الدور القيادي للمرأة ، مؤكدة على دور هذا النوع من التنظيمات في مساعدة المرأة في تبوء المناصب الإدارية القيادية وذلك من خلال عدة مستويات:-

1- مستوى الجمعيات والمنظمات الأهلية النسائية التي لابد أن تؤهل وتعد المرأة كقيادية في موقع صنع القرار من خلال ثلاث أقسام هيكلية في تنظيم الجمعية وهي مجلس الإدارة وقسم العلاقات العامة والأعلام قسم التنفيذ والتدريب .

2- مستوى علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى .

3- مستوى تطوير جوانب من شخصية المرأة 0

4- مستوى دور الجمعيات في تعزيز النوع الاجتماعي والاندماج في برامج التنمية0

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية دور الجمعيات الأهلية والنسائية في دراسة مشكلات المرأة النفسية والاجتماعية التي تضاف عائقاً أمام تقدمها وعليها أن تضع

(1) إقبال السمالوطي : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية العدد (2) فاطمة على حسين الكبيسي 1998 ، ص1-25 .

خططاً طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى لعلاج هذه المشكلات بالتعاون مع الهيئات الرسمية في الدولة⁽¹⁾.

دراسة أقبال السمالوطي(2001) عن المعوقات التي تواجه المرأة للتطوع في الجمعيات الخيرية:

حيث تهدف هذه الدراسة إلى :

1- دراسة خصائص المتطوعات وحجم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية بمحافظة البحيرة .

2- دراسة الدوافع التي تشجع المرأة على التطوع في الجمعيات الأهلية .

3- تحديد المعوقات التي يمكن أن تجد من تطوع الشباب في الجمعيات أو عند توافر رغبتها في ذلك .

4- تحديد المعوقات التي يمكن أن تحد من تطوع الشباب في الجمعيات الأهلية .
و استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي و منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت إلى أنه بالرغم من كبر حجم المحافظة وبالرغم من وجود كثير من الجمعيات الأهلية في جميع مراكز المحافظة إلا أن عدد الجمعيات النسائية محدود ولا يمثل سوى 0.5 % من مجموع الجمعيات كما أوضحت النتائج أن أغلب العضوات في هذه الجمعيات من السيدات فوق 40 سنة وهذا يشير إلى أن سن ما قبل 40 سنة لا يتوافر لديهم الفرصة للمشاركة بالجهود التطوعية ويشير إلى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي أو الظروف الاقتصادية وغيرها

من المعوقات التي أشارت إليها الدراسة، بالرغم من أن المعطيات الميدانية تشير إلى أن أغلب المتطوعات من ذوات الدخل المرتفع في مجتمع الدراسة فإن ذلك

(1) فاطمة على حسين الكبيسي: مرجع سابق، ص52.

يشير إلى ضرورة تشجيع العمل التطوعي بين بقية فئات السيدات من ذوى الدخل المتوسط والمنخفض وأيضاً ممن لم يكن لهن فرصة التعليم⁽¹⁾.
دراسة عائشة أحمد العبد الله (2002) : مشاركة المرأة الإماراتية في الجمعيات الأهلية:

تحاول الدراسة التعرف علي: أن هناك دوافع وعوائق قد تحد من فاعلية المرأة الإماراتية عن العمل التطوعي واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن : من أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي عن ذوات المستوى التعليمي العالي ومن العاملات بالقطاع الحكومي وينتمين إلى الفئة العمرية الشابة والمتوسطة ، ومن أهم دوافع انضمامهن إلى الجمعيات الأهلية هو خدمة المجتمع ، واستثمار وقت الفراغ والإفادة من نشاط الجمعية وتشجيع الصديقات والزوج وأيضاً قناعتهم بقدراتهن على الافادة في العمل التطوعي⁰ وذهبت الدراسة إلى أن من أهم معوقات عدم انضمام المرأة للجمعيات الأهلية هو عدم معرفة نشاط الجمعية وعدم توافر وقت الفراغ وتفضيل المرأة للعمل الذي يوفر دخل ومنع الزوج والأسرة وكذلك سيطرة الرجال على الجمعية ، وإمكانية الاحتكاك بالرجال ، وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدة طرق لتفعيل مشاركة المرأة في العمل التطوعي كالتوعية بأهمية العمل التطوعي بالإضافة إلى استقطاب ذوات المواهب المتنوعة للمشاركة فيها ومطالبة الجهات الحكومية المعنية بدعم النشاط التطوعي وتيسير حركة المتطوعات في مواطن النشاط المستهدف ، وذهبت هذه الدراسة إلى أن نسبة تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية النسائية أكثر وكذلك المهمة بالأسرة

(1) أقبال السمالوطي دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد (1) أكتوبر ، 2001 ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

والطفل بينما تقل نسبة تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية الأخرى ، كما تقل نسبة النساء في مجلس إدارة الجمعيات الأهلية⁽¹⁾.

المحور الثالث : دراسات تتناول الدولة والمجتمع المدني:

لاشك أن معنى المجتمع المدني يختلف عن الدولة. فهو مجال المشاركة في الحياة العامة والحركة الحرة والتعبير عن مطالب المواطنين عبر قنوات في شكل منظمات وجمعيات وروابط غير حكومية ذات صفة تلقائية تتأسس فيها رابطة الانتماء على الاختيار لا الإكبار بينما ينتمي الأفراد إلى الدولة ويحملون جنسيتها بحكم الميلاد دون اختيار. وبينما يتصف ولاء المواطنين للدولة بالشمول والعمومية، فإن وحدات المجتمع المدني عادة ما تضم فئات دون أخرى ترتبط بها بروابط خاصة لا تشمل المجتمع ككل لأن كلاً من تلك الوحدات يعبر عن مصلحة خاصة بجماعة معينة وليس عن المصلحة العامة للجميع كما هو حال الدولة. أضف إلى ذلك، أنه بينما تتسم رابطة الولاء للدولة بالاستمرارية والثبات حيث يحمل الفرد جنسية بلده ولا يغيرها طوال حياته إلا نادراً فإن الولاء لإحدى منظمات المجتمع المدني عادة ما يكون متنوعاً ومتغيراً. فالفرد قد ينتمي لأكثر من جمعية كما انه قد ينتقل من منظمة إلى أخرى بحسب التغير في مصلحته من فترة لأخرى⁰

وقد شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء

(1) عائشة أحمد العبد الله، المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة بين جمعيات النهضة النسائية وجمعية توعية ورعاية الأحداث بدبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله. وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف. وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانحيار خصوصا حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها .

وتتناول دراسات هذا المحور علاقة الدولة بالمجتمع المدني من حيث طبيعة هذه العلاقة مع الدولة تدعيم أم تقلص وفقا لطبيعة النظام وعلاقة ذلك بالتحول الديمقراطي.

ومن هذه الدراسات:

دراسة مصطفى السيد (1993) "حول دور الدولة في المجتمع المصري وعلاقته بالجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات المجتمع المدني ":

حيث يرى في هذه الدراسة أن الدولة توفر الحرية لهذا النوع من التنظيمات إلا أن الدولة والفاعلين الاجتماعيين يوقعون الجزاء على من يرون بأنه خارج عن إطار الأوضاع الصحيحة من هذه التنظيمات وبأن علاقة الدولة بهذا النوع من التنظيمات تختلف حسب طبيعة ونشاط التنظيم الأهلي فالعلاقة بين الدولة والتنظيمات ذات الأنشطة الاجتماعية ومع جمعيات رجال الأعمال تكون علاقة انسجام ووثام أكثر من غيرها إلا أن الدولة في المجتمع المصري لا تنكر على المواطنين الانضمام إلى هذه التنظيمات⁽¹⁾.

دراسة عبد الخالق عبد الله (1995) : " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة " استهدفت هذه الدراسة رصد وتطور مؤسسات المجتمع

(1) Mustapha Al-sayyid ,K,Aciv /Society in Egypt ? Middle East Journal ,vol . No2, Spring 1993 PP.228 – 241.

المدنى الذى يضم الجمعيات النسائية والطلابية وجمعيات الجاليات والجمعيات المهنية وقد جمعت الدراسة بين عدد من الإجراءات المنهجية واستخدمت هذه الدراسة: المنهج الوصفى والمنهج التاريخى والمسح الاجتماعى

وقد استطاعت مجموعة البحث التوصل إلى عدد من النتائج نذكر منها:

بالرغم من المكاسب التى تحققت للمرأة فى مجتمع الإمارات على صعيد العمل والتعليم ، فإن الثقافة السائدة لازالت تنظر إلى المرأة نظرة دونيه ، إلا أن المرأة لم تستسلم فاتجهت نحو تنظيم أمورها ، وتأسيس الجمعيات الخاصة بها من أجل تعميق دورها الاجتماعى والتطوعى ، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية ، حيث ذهبت إلى وجود جمعية بكل إمارة من إمارات الدولة فيما عدا إمارة الفجيرة التى لم تشهد تأسيس جمعية نسائية ، تتولى رعاية مصالح المرأة وتنظيم نشاطاتها⁽¹⁾.

دراسة محمد زاهي المغربي (1995) " المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى ليبيا "

تهدف هذه الدراسة إلى متابعة تطور تنظيمات المجتمع المدنى ، الذى يضم الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وأثرها على عملية التحول الديمقراطى سلباً أو إيجاباً وخاصة فى الفترة من 1977 وحتى 1994 وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من الإجراءات المنهجية وتبنت عدداً من المناهج منها المنهج التاريخى والمنهج التحليلى والمنهج الإحصائى.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر منها:

(1) عبد الخالق عبد الله عفيفي " المجتمع المدنى و التحول الديمقراطى فى الإمارات العربية المتحدة سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدنى و التحول الديمقراطى فى الوطن لعربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين، القاهرة، 1995.

وجود مجموعة من المتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني ومنظماته في ليبيا سلباً أو ايجابياً فمن الناحية السلبية أوضحت أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والسياسية المعوقة لتطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا فمن الجانب الاجتماعي " تناقض الاتجاهات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الليبي مع فكرة ومفهوم ومضمون تنظيمات المجتمع المدني ، فالارتباطات والانتماءات العائلية والقبلية لا تزال تسيطر على أنماط التفاعل في المجتمع الليبي فالولاءات والعلاقات الأولية والإرثية وليس المدنية هي التي تحدد وتوجه اتجاهات وسلوكيات الأفراد ، وكذلك فإن الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ليست متطورة بالدرجة الكافية ، والوعى الطبقي ضعيف للغاية وهكذا فإن الاتجاهات والسلوكيات السياسية تعكس المصالح العائلية والعشائرية والقبلية والإقليمية بدلاً من المصالح الاقتصادية والطبقية⁽¹⁾.

في حين تهدف الدراسة (Eduardojluis, 1995) إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأرجنتين في القرن العشرين وأنها علاقة تكاملية وما يواجه ذلك من أزمات وجهود المجتمع المدني لإيجاد التوازن، ولقد أوضحت نتائج الدراسة : وجود فشل في تنمية ميكانيزمات للتكامل بين الدولة والمجتمع المدني وصياغة الدولة الحديثة بالشكل الذي ظهر في المجتمعات الغربية وقد أثرت الظروف الثقافية والسياسية بشكل متنوع علي ذلك⁽²⁾.

وأشارت دراسة (m.s swaminthan 1996) عن منظمات المجتمع المدني بالهند إلى أهمية إيجاد التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة وذلك لخلق

(1) محمد زاهي المغيربي "المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في ليبيا" مركز ابن للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، 1995

(2) Eduard of luis: State and Civil society in Argentina: A study of system integration, New york, new school for social Research , 1995

المناخ الملازم لتحقيق الأهداف التنموية حيث قامت الحكومة بالتنسيق مع بعض منظمات المجتمع المدني التي تم إنشائها عن طريق الأهالي لتنفيذ البرامج الخاصة برعاية الطفولة وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج توضح الفائدة الإيجابية من إيجاد العلاقات التنسيقية خصوصا " لتطوير البناءات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني⁽¹⁾.

(3) m.s swaminthan Research Fundation,Design For Fortnership Proceedings Of The Consultation On Government And Nan. Governmental Organization Partner Ship In Child Care India:New Delhi,Inndian Coun ci1 for child welfore, 1996 .

المحور الرابع : دراسات عن منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة⁰

وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وإعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية⁽¹⁾، ويعرض هذا المحور للدراسات التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، حيث أصبحت التنمية المستدامة ضرورة إنسانية للمحافظة على الموارد وتنمية البشر وإشراكهم في التنمية. وحيث يؤكد مفهوم التنمية المستدامة على أن التنمية لا تبدأ إلا بالناس (دون تهميش للمرأة) وأنها لا بد أن تقوم على الفعل الجماعي والإرادة الطوعية دون قسر ، بمعنى أنها لا بد أن تعتمد على العمل الأهلي.

وتبرز قضايا التنمية المستدامة بشكل كبير في اهتمامات منظمات حقوق الإنسان، وجمعيات البيئة ، والجمعيات الأهلية بشكل عام حيث تعنى بالبشر رعاية وتاهيلاً للعمل ، وتوعية ، وتعرض الدراسات السابقة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

دراسة أحمد عبد الفتاح (1985) " دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الإسلامية في المنيا " حاولت التعرف على الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية ، في تنمية المجتمع المحلي والعوامل التي تؤثر في أداء الجمعيات لأدوارها من خلال عدد من المؤشرات تبين أبعاد هذا الدور وهي

(1) عبد الحسين شعبان ، الحكم الصالح الرشيد والتنمية المستدامة ، مركز دمشق للدراسات النظرية

والحقوق المدنية <http://www.mokarabat.com>

درجة مشاركة المستفيدين من خدمات المجتمع المحلي وتدريب القيادات بها أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في أداء الجمعية الأهلية لدورها في تنمية المجتمع فقد تحدد بعدد من المؤشرات منها كفاية عدد العاملين بالجمعية وتمويل الخدمات التي تقدمها الجمعية وطبيعة الأساليب التي تستعين بها الجمعية في تعريف المجتمع بأنشطتها وخدماتها وقد اعتمد الباحث في دراسته على الإجراءات المنهجية حيث تبنى منهج المسح الاجتماعي ودراسة الحالة حيث كانت أدوات الدراسة تتمثل في صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة من المبحوثين كما استخدم مصادر غير ميدانية تمثلت في البحث المكتبي والوثائق والمستندات،

وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها: تبين أن الجمعية تهتم بتدريب القيادات من خلال الزيارات الخارجية والداخلية للجمعيات المتشابهة والاستعانة بالخبراء في مختلف الأنشطة مع إتاحة الفرص أمام القيادات على تولي المناصب القيادية بالجمعية بأسلوب ديمقراطي واتضح من الدراسة ارتفاع درجة وعي الأهالي بمشروعات الجمعية في تنمية المجتمع المحلي وهو ما يعكس مراعاة الجمعية لاحتياجات هذا المجتمع من ناحية ويدل على ارتباط الأفراد بهذه الجمعية في تلبية بعض حاجاتهم من ناحية أخرى ، وقد كشفت دراسة الحالة أن غالبية أفراد العينة يرون أن التمويل غير كاف لأداء الجمعية لخدماتها ومن ثم يقترحون مصادر أخرى لزيادة تمويل الجمعية منها زيادة الدعم الحكومي الحكومي وإنشاء مشروعات استثمارية وإنتاجية، كما أوضحت أن عدد العاملين بالجمعية تتناسب مع مشروعات الجمعية وأنشطتها⁽¹⁾.

(1) أحمد عبد الفتاح : " دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع دراسة مطبقة علي الجمعية الشرعية الإسلامية في المنيا " 1985

دراسة هانى معوض سليم(1989) " دور المنظمات التطوعية فى الدفاع عن حقوق الإنسان"

انطلقت مشكلة الدراسة من أن أزمة حقوق الإنسان ظلت سمة أساسية لدول العالم الثالث سواء من حيث الحقوق السياسية والمدنية والتي شهدت أكبر قدر من الانتهاكات المتمثلة فى القوانين التى تتنافى مع الديمقراطية وأساليب القمع والاضطهاد ضد المعارضين السياسيين والاعتقال، أو فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث ينتشر الفقر والجوع والجهل والمرض فى أغلب الدول النامية لا لأسباب التخلف الاقتصادى بقدر ما هو رد فعل للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها أغلب هذه البلدان والتى يتنافى مع مبدأ العدالة فى توزيع الدخل والثروة وما ترتب على ذلك من انفراد فئات محدودة متميزة في هذه الدول بالتمتع بالوفاء لا باحتياجاتها الأساسية فقط إنما بالكماليات أيضاً فى حين تركت أغلبية الشعب نهياً للحرمان من أبسط متطلبات الحياة الكريمة ، وتعني هذه الدراسة بتحليل دور ثلاثة منظمات (جمعية انصار حقوق الإنسان بالإسكندرية وجمعية انصار حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان)، بالإضافة لدور كل من نقابة المحامين ونقابة الصحفيين فى الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر على مدى الفترة من 1974 وحتى 1985 0

واعتمدت الدراسة بشكل أساسى على منهج دراسة الحالة واستقصاء أنشطة هذه المنظمات كذلك أسلوب المقابلة ومنها المقابلة المقننة والمقابلة غير المقننة معاً ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن قصور الموارد المالية للمنظمات فى مواجهة التكاليف المادية للنشاط وتوسع دائرة إصدار النشرات والمجلات، بما يعوق فعالية النشاط بشكل كبير به فى نطاق محدود ويعتبر عدم انتظام الأعضاء

فى سداد الاشتراكات المالية سبباً رئيسياً لهذه الأزمة بالإضافة إلى محدودية الأعضاء أصلاً وعدم تقديم الدولة الموارد اللازمة⁽¹⁾.

دراسة سوزان دكلنس (1995) Susan Dicklich

حاولت التعرف على أوجه التحول الديمقراطي فى أوغندا وبشكل خاص الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى هذا التحول وقد أتضح من نتائج الدراسة أن: المؤسسات غير الحكومية تؤثر إيجابياً فى هذا التحول إلا أن هناك عوامل تؤثر على فاعليتها فى الضغط تجاه التحول الديمقراطي منها ما يرجع للنظام السياسى، ومنها ما يرجع لقيود ومعوقات متعلقة بتأسيس منظمات المجتمع المدني، بالإضافة لعوامل متعلقة بالعمل داخل تلك المنظمات كما إتضح من الدراسة أن المجتمع المدني ذو فاعلية فى تخفيف حدة الفقر وفى مجال الخدمات فى أوغندا⁽²⁾.

دراسة عدلى طاحون(1996) " دور الجمعيات الأهلية فى صيانة البيئة " تتحدد مشكلة دراسة للواقع المصري مع التطبيق على إحدى قرى محافظة كفر الشيخ ، فى محاولة استجلاء الدور الذى تلعبه المنظمات الأهلية فى صيانة البيئة بصفة عامة وصيانة البيئة الريفية بصفة خاصة والتي تهدف إلى التعرف على أوضاع التاريخى لنشأتها والتعرف على طبيعة العلاقة بين درجة توافر الجمعيات الأهلية بأنواعها المختلفة وبين بعض المتغيرات الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية وذلك على مستوى المحافظات من خلال البيانات الثانوية، كذلك دراسة طبيعة العلاقة بين درجة مشاركة الأهالي فى الجمعيات الأهلية وبعض المتغيرات البيئية وذلك فى إحدى قرى محافظة كفر الشيخ. حيث أجريت الدراسة على مستويين هما: الأول: هو محافظات مصر حيث تناولت الدراسة (21) محافظة شملت جميع محافظات

(1) هاني معوض سليم دور المنظمات التطوعية فى الدفاع عن حقوق الإنسان جامعة عين شمس المكتبة المركزية 1989.

(2) Susan Dicklich: Indigenous Noh.Governmental organizations, civil society and Democratic transition invganda, 1985, 1994 (No- Governmental organizations Canada university of Toronto, 1995 Research

الوجهين القبلي والبحري ، المحافظات الحضرية. وقد اعتمدت الدراسة على متغير مستقل واحد وهو المشاركة في النشاط المنظمي الأهلي وخمسة متغيرات تابعة ، وهي صيانة البيئة والوعي البيئي ، الاتجاه نحو التشريعات البيئية ، حجم الأسرة ، الممارسات البيئية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

أن جميع المتغيرات المرتبطة أساساً بالكثافة السكانية ودرجتي الريفية والحضرية مرتبطة أيضاً بدرجة توافر المنظمات الأهلية وارتفاع أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في صيانة الأراضي الزراعية وفي مجال الجريمة والعنف⁽¹⁾.

دراسة أحمد غنيمي مهنوي (1996) "دور الأندية النسائية في تلبية بعض متطلبات التعلم الوظيفي للمرأة الريفية دراسة حالة في محافظة القليوبية" 0

يحاول هذا البحث تحليل الدور الاجتماعي للأندية النسائية في تلبية بعض متطلبات محو الأمية ، الوظيفي التدريب المهني ، والتثقيف الديني والصحي ، والتثقيف السياسي والإرشاد الزراعي للمرأة الريفية داخل محافظة القليوبية ويعالج البحث عدة أفكار ، تعرض الأولى لنظريات التنمية ، والتحديث للدور الحيوي للمرأة الريفية وتتناول الفكرة الثانية الأهمية الاجتماعية والسياسية لمشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية الاجتماعية نظراً لأنها تشكل حوالي 50% من تعداد النساء في مصر وتطرح الفكرة الثالثة بعض جهود الدولة إزاء تعليم وتدريب المرأة ، إقامة المراكز الاجتماعية أو الجمعيات النسائية ، نتج عنه أن الأندية النسائية داخل المحافظة لا تقوم بالدور المنوط بها في مجال تلبية بعض متطلبات التعليم الوظيفي للمرأة الريفية وعزوف بعض السيدات عن الالتحاق بهذه النوادي ، نظراً

(1) عدلي علي طاحون " دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، 1996.

لعدم مناسبة مواعيد النوادي لها ضرورة العمل على تنويع أنشطة النادي بما يتماشى وطبيعة المكان الذي يقع فيه⁽¹⁾.

كما تعد الدراسة التي قدمتها شهيدة الباز وآخرون (1997) عن المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين. محددات الواقع وآفاق المستقبل من أهم وأول الدراسات التي اهتمت بالعمل التطوعي المنظم وفاعلية دور المنظمات الأهلية في أداء دورها وتم اختيار عدة أقطار عربية منها (مصر – كويت – المغرب – لبنان – فلسطين – الإمارات – الكويت) وتهتم وترتكز هذه الدراسة على الجمعيات الأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية والمجال التنموي وكان من نتائج هذه الدراسة أن:

- أنشطة الجمعيات الأهلية والفئات المستهدفة – مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وسياسة الدولة وحيوية المجتمع المدني ،و ترتبك مجهودات الجمعيات الأهلية بعدة عوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة ومدى تطور وقوة العمل الأهلي ، ووعى المشاركين كما أوضحت هذه الدراسة أن من المعوقات لفاعلية الجمعيات الأهلية العربية نقص التمويل⁽²⁾.

وكان هدف دراسة **Eric. J. Olver (1997)** تحديد مدي اختلاف المشاركة في النشاط الأهلي في المدن المختلفة وبين المدن وضواحي المدن وتأثير الخصائص الاجتماعية للمدينة علي هذه المشاركة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن المشاركة أكثر ارتفاعا في المدن الصغرى عن الكبرى. وأن المشاركة منخفضة في المدن الأحدث. وأن المشاركة مرتفعة في الضواحي عن وسط المدينة وأن كانت تتباين

(1) أحمد غنيمى مهناوي: مؤتمر تشغيل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية و المحلية ،20-21

إبريل 1996 ،كلية التربية ،جامعة حلوان،1996 ، ص ص 55-75.

(2) شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية 1997.

في الضواحي وفقاً لعدة عوامل اجتماعية تزيد مع ارتفاع الدخل وعدد الأسر والمساحة المأهولة بالسكان⁽¹⁾.

دراسة حياة محمد خطاب (1998) " دراسة حول فاعلية الجمعيات الأهلية في مجال الإصلاح الإداري" من خلال التعرف على تجربتين مختلفتين في هذا المجال وهى تجربة جمعية تنمية خدمات حي مصر في جمهورية مصر العربية وتجربة الاتحاد النسائي في الإمارات العربية المتحدة وتوصلت الباحثة إلى أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً في برامج الإصلاح الإداري من خلال برامج إنمائية في مجال الصحة والثقافة والتعليم وهى بذلك استطاعت أن تخفف العبء عن الحكومة في دفع عملية التنمية ومن نتائج الدراسة أيضاً أن جمعية تنمية خدمات حي مصر في جمهورية مصر العربية قدمت برامج إنمائية في مجالات متعددة كالصحة والثقافة والاهتمام بالطفل وحماية المستهلك أما الاتحاد النسائي الإماراتي فإنه استطاع المساهمة في برامج إنمائية تساعد المرأة على التعليم والثقافة وإعداد المرأة لإلحاقها بالقوى العاملة⁽²⁾.

دراسة Paul W. Graig, 1998

استهدفت الدراسة الكشف عن طبيعة المجتمع المدني العالمي والعمليات التنموية التي يقوم بها وتأثير ذلك علي العلاقات الدولية، وخرجت الدراسة بثلاث مستخلصات أساسية وهي: هناك ارتباط بين المنظمات غير الحكومية القومية والمجتمع المدني العالمي وهذا الارتباط في تزايد وأنهما يتحركان معاً في اتجاه

(1) Eric John Oliver: Civil society in suburbia : the effects of metopolitan civil society in suburbia : the effects of metopolitan social context on participation in voluntary organizations, university of California, 1997

(2) حياة محمد خطاب ، دراسة حول دور المنظمات غير الحكومية في الإصلاح الإداري : دراسة مقارنة بين جمعية خدمات حي مصر فى جمهورية مصر العربية والاتحاد النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998

التنمية وقد ساعد تطور تكنولوجيا الاتصالات علي دعم هذه العلاقة وأن انضمام المنظمات غير الحكومية القومية للمجتمع المدني العالمي يمنح هذا المجتمع قوة ويجعله يلعب دوراً أكثر أهمية في تشكيل هذه السياسات العالمية والعلاقات الدولية، وأن المجتمع المدني العالمي يركز علي قضايا عالمية كالقهر والمساواة بين الجنسين⁽¹⁾.

وفى دراسة محمود عودة وآخرون (1999) " واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية تم دراسة المنظمات الأهلية العربية في أقطار أخرى وهى (اليمن – سوريا-الأردن – موريتانيا) حيث تم دراسة 350 جمعية من مجتمعات الدراسة المختلفة واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة السابقة في أن العمل الأهلي في المجتمعات الأهلية مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، كما أنه يعانى من بعض المشكلات الخاصة بالمشاركة كالوعي والانتماء ونقص المتطوعين وكذلك قلة الإمكانيات البشرية ونقص التمويل وأن الديمقراطية داخل المؤسسات ليست قائمة وأن جوانب الضعف هذه تقلل من فاعلية الجمعيات الأهلية في المجتمعات العربية⁽²⁾.

وتقوم دراسة Bradsaw,2000 حول دور المنظمات غير الحكومية في المحافظة على البيئة في الفترة من (1975-1990) والتي تمكنت المنظمات غير الحكومية خلالها أن تعمل على وقف الزحف العمراني والعمل على توفير مياه نظيفة وأوضحت النتائج أن المنظمات غير الحكومية أدت إلى تبطئ الزحف

(1) Paul warkeutin Graig: framing a global civil society NGOs and politics of transitional. Activity (non governmental organizations, international relations), university of Kentucky, U.S.A., 1998.

(2) محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية والعربية ، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 1999

العمرانى على الأرض الزراعية ، بالإضافة إلى أنها ساهمت بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

أما دراسة نهاد محمد كمال (2000) "دور تنظيمات المجتمع المدني فى دعم وتماسك المجتمع المصري" فإنها تناولت فاعلية الجمعيات الأهلية من خلال بعد جديد وهو دعم وتماسك المجتمع المصري في فترة تاريخية معينة وهى 1970 – 1995 من خلال تعرفها على آراء فئات متعددة من المجتمع المصري حول دور الجمعيات الأهلية في تماسك المجتمع المصري في فترة تاريخية معينة وهى 1970-1995 من خلال تعرفها على آراء فئات متعددة من المجتمع المصري حول دور الجمعيات الأهلية في تماسك المجتمع وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العينة ترى أن الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري لها فاعلية وبأن الفئة العمرية 40-60 أكثر إدراكاً لفاعلية الجمعيات الأهلية وتذهب هذه الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل تحد من الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري منها عدم كفاية التمويل ، وضعف المشاركة وعدم توافر الكفاءات والعقبات الإدارية والقانونية وبالرغم من ذلك ترى هذه الدراسة أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور بارز في المجتمع المصري وتحافظ على استقراره⁽²⁾.

دراسة محمد مطيع مؤيد (2000) " دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية في مدينة دمشق " تشير إلى أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور في المجتمع ويتمثل هذا الدور في تقديم الخدمات الاجتماعية في عدة مجالات من أهمها التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية والتأهيل المهني

(1) Bradsaw york w .(ed) ,Urbanization and Development : The Emergence Of International Nonganzizations amid Declining States , Sociological Perspectives ,VOL. 43, SPRING 2000 , PP 97-116.

(2) نهاد محمد كامل ، دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم وتماسك المجتمع المصري . دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من 1980 –1995رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة عين شمس 2000

والمساعدات المادية والعينية لفئات معينة في المجتمع فما حجم هذا الدور وما مدى مساهمته في التنمية الاجتماعية وهل هذا الدور فعلاً رديف لدور المؤسسات الحكومية في المساهمة بعملية التنمية الاجتماعية وكيف يمكن لهذه الجمعيات أن تنمى هذا الدور وتتجاوز العقبات التي تعترضها. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الافتراضات التي استقاها الباحث من الأهداف في العامة للبحث من واقع عمل الجمعيات الأهلية. حيث اعتمد الباحث في الإجراءات المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي ومن أهم وسائل جمع البيانات في الدراسة (الاستبانة المقابلة والملاحظة) وكانت الملاحظة المباشرة عن طريق الزيارات الميدانية المتكررة بمقرات هذه الجمعيات ومن خلال الوثائق والمستندات الخاصة بالجمعيات.

حيث توصلت الدراسة إلي عدة نتائج نذكر منها: أن معظم الجمعيات الأهلية حددت لنفسها أهداف كثيرة وعريضة في نظامها الداخلي عند تأسيسها دون أن تراعى الإمكانيات المتوفرة لديها أو المتوقع توفيرها على المدى القريب مما أدى إلي عدم تمكن هذه الجمعيات من الوفاء بكامل الأهداف التي وضعتها.

كما أوضحت الدراسة أن نسبة الإناث المستفيدة من خدمات الجمعيات الأهلية أكبر من عدد المستفيدين من الذكور ، كما أظهرت الدراسة الميدانية أن الجمعيات الأهلية لا تميز في تقديم خدماتها بين سكان مدينة دمشق وريفها وأوضحت أن غالبية المستفيدين هم دون الخامسة عشر من العمر⁽¹⁾.

دراسة علي ليلة(2002) " دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر" وتمت في نطاق أربعة مجتمعات عربية هي (اليمن، ولبنان، مصر ، والمغرب) باعتبار أن

(1) محمد مطيع مؤيد: دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية دراسة ميدانية في مدينة دمشق

هذه المجتمعات نماذج العديد من المجتمعات العربية الأخرى ، حيث تمت دراسة نموذج للجمعيات الرعائية وآخر مثل الجمعيات التنموية في كل مجتمع ، وكذلك أسلوب كل منهما في مواجهة الفقر وذلك للاستفادة من التجارب الجادة والمشرفة في بعض المجتمعات العربية لدعم وتطوير التجارب الأخرى في العالم العربي ، بحيث يساعد ذلك في النهاية علي تطوير عمل أهلي عربي حديث وفعال قادر علي دفع عجلة التنمية الاجتماعية المستدامة وتعبئة الجماهير من أجل المشاركة في تأسيسها والحفاظ عليها، أما الإجراءات المنهجية استندت إلي دليل دراسة حالة المنظمة غير الحكومية صممه الباحث خصيصاً لهذا الغرض وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نذكر بعض منها على المستوى المحلي 0

مصر تبين الدراسة أنه من المتغيرات التي تحاصر العمل الأهلي البيروقراطية بقواعدها الثابتة بالإضافة إلي وجود بعض المظاهر الضارة بالعمل الأهلي كتأسيس البعض لبعض الجمعيات الأهلية لأغراض الواجهة الاجتماعية ، خاصة ما تفعله نساء الطبقة الأرستقراطية ، أو تأسيس البعض لبعض المنظمات الأهلية لاستقطاب التمويل الأجنبي وهو ما يجب أن تواجهه حركة المجتمع المدني⁽¹⁾.

هناك دراسة قدمها "موسى شتيوي وآخرون عن التطوع والمتطوعين في العالم العربي" حيث طبقت هذه الدراسة على ثلاثة دول عربية (مصر - فلسطين - الأردن) وكان من أهدافها التعرف على طبيعة العمل التطوعي العربي وكان من نتائجها :

- أن الذكور أعلى من الإناث في العمل التطوعي .
- أن الفئات العمرية الشبابية والوسطى أكثر إقبالاً على العمل التطوعي .

(1) علي ليلة ، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ،

- أن المتزوجون وأصحاب الدخل المتوسط والعليا وبالنسبة للأسباب التي دفعت المتطوعين للاشتراك في العمل التطوعي 0

وأثبتت هذه الدراسة تفاوت المجتمعات في الدراسة فقد اختلفت الرغبة والمشاركة في خدمة المجتمع الموقع الأول لدى الدول الثلاث - واحتل الدافع الديني المرتبة الثانية في مصر ، ثم الرغبة في المساهمة بالتنمية واحتل الدافع الديني المرتبة الثالثة في الأردن وبرزت الأسباب والدوافع الوطنية في فلسطين وذلك لظروف الاحتلال وأشار المتطوعين لعوامل سلبية منها تدني المستوى التعليمي وانتشار الأمية ، وحب الظهور ، أما العوامل الإيجابية التي تؤدي إلى زيادة المشاركة التطوعية فهي وجود أجندة تقسم عمل واضح لدى التنظيمات التطوعية - وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمتطوعين وإدخال مفهوم العمل التطوعي في مناهج التربية والتعليم بوزارة التوعية العمل التطوعي وتعميق مبدأ الديمقراطية في المجتمع العربي⁽¹⁾.

دراسة سلوي نصر"دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة دراسة ميدانية على قطاع مياه الشرب"

تشير مشكلة دراسة أنه من الملاحظ أن الحكومة أصبحت عاجزة عن القيام بكل المتطلبات لقصور الموارد وتعدد الأعباء ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مشاركة إيجابية من كل من القطاع الأهلى والقطاع الخاص لإمكانية الحفاظ على البيئة ، وذلك من خلال تمويل بعض المشروعات والقيام بحملات إعلامية وتنقيفية لتوعية المجتمع ، فمشكلة الإهدار وسوء الاستخدام هى قضية سلوك فى المقام الأول ونحن بحاجة إلى تصحيح السلوك الإنسانى تجاه البيئة التى نعيش فيها، أما الإجراءات المنهجية فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة للتعرف على تجربة المكتب

(1) موسي شتيوي وآخرون -التطوع والمتطوعون في العالم العربي دراسات حالة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع مؤسسة ساسا كاوا اليابانية

العربي للشباب والبيئة في مجال الحفاظ على مياه الشرب كما اعتمدت الدراسة على المقابلات والوثائق الخاصة بالبرنامج والمراجع العربية والأجنبية والتقارير والدراسات السابقة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أبرزها: أتضح من خلال الدراسة أن تطور العمل الأهلي إنما يتوقف على احتياجات المجتمع ومقتضيات التنمية ، فمن الملاحظ أن الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة ظهرت في الفترة التي اكتسبت منها قضية البيئة أهمية دولية ومحلية ، وتبين أن الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة تلعب دوراً إيجابياً في توعية أفراد المجتمع بقضايا البيئة وذلك من خلال القيام بحملات إعلامية لتعريفهم بكيفية الحفاظ على البيئة من خلال ترشيد الاستهلاك وعدم إلقاء نفايات المصانع في مياه النيل⁽¹⁾.

دراسة محمد المطيري(2004) " دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي " انطلقت من إشكالية مؤداها السؤال التالي "إذا كان مفهوم الدولة الرعوية يرتبط باتساع دورها فكيف يمكن تصور تنامي دور المنظمات غير الحكومية في إطار هذه الدولة ؟ أي مدي يعد تنامي دور المنظمات غير الحكومية خصماً عن دور الدولة (السعودية) ذات الطبيعة الرعوية؟

أما الإجراءات المنهجية فقد اعتمدت الدراسة على "اقترب الدور" بعناصره الأساسية التي يقوم عليها (السلوك، الفاعل، المركز، النسق الاجتماعي، الاستمرارية والتوقع) مع التذكير علي توقعات الدور وسلوك الدور وتوجهات الدور أما أدوات جمع البيانات اعتمد الباحث على الأداة المكتبية من خلال الأدبيات المنشورة واستعراض وتحليل الوثائق والنشرات والبيانات والإصدارات الخاصة عن الجمعيات – المؤسسات محل الدراسة وبجانب ذلك قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات المقننة

(1) Salwa Nasser, Women in jordanian politics, jordanian National commission for women, 2003.

الشخصية الرسمية الفردية والمستفيدين من أنشطة هذه المنظمات أما النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر منها أن هناك كثافة وتعدد في أبعاد الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع السعودي وتوزعت هذه الأبعاد بين النشاطات الإنمائية والخيرية والصحية والتعليمية، كما توصلت الدراسة أن هناك محدودية في أبعاد الدور السياسي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي، وأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع المستوى الاجتماعي والثقافي للمواطنين وبين انتشار فاعلية المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي ، حيث أدى ارتفاع درجة التحضر والتحديث والنهضة العلمية والثقافية إلي شهدها المجتمع إلي اتساع في عدد المنظمات غير الحكومية⁽¹⁾.

دراسة ملاك الرشيد (2005) "المجتمع المدني في دولة الكويت، دراسة لدور الجمعيات الأهلية " تركز على الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في المجتمع باعتبارها أحد أشكال تنظيمات المجتمع المدني، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب منها الاستبيان الذي احتوى على خمسة أقسام يضم كل قسم مجموعة من الأسئلة تسعى إلى تحقيق أهداف بعينها ، كذلك تم تطبيق استمارة المقابلة على أحد الأعضاء العاملين في الجمعية ، الذي ضم أثنى عشر سؤالاً ، وذلك للتعرف على واقع الجمعيات المستهدفة في الدراسة ، حيث قام الباحث باختيار عينة الدراسة بعد إحصاء الجمعيات الأهلية في الكويت ، وتم اختيار بعض الجمعيات الأهلية حسب نشاطها إما ثقافية أو اجتماعية أو مهنية.. إلخ. وبعد تحديد الجمعيات الأهلية وفقاً للمجال

(1) محمد المطيري: دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع السعودي 2004

التي تعمل به تكونت عينة الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة العاملين بالجمعيات الأهلية حيث طبقت عليهم استمارة الاستبيان. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، نذكر منها أن نسبة كبيرة من أفراد العينة التي تم بحثها أكدوا أن الجمعية تؤدي دورها بالشكل المطلوب. وحول الطرق الذي يجب أن تفعله الجمعية لتفعيل المشاركة وتؤكد أخيراً نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تعوق المشاركة في الجمعية هو نقص الموارد المالية حيث يرى أفراد العينة حل هذه المشكلة بزيادة حجم الدعم الحكومي والقيام بأنشطة تكون لها عائد والبحث عن تبرعات محلية والبحث عن تمويل دولي ورفع قيمة اشتراك العضوية في الجمعية⁽¹⁾.

وفي دراسة للمجتمع المدني في اليابان " تناولت (2007) Menscher في هذه الدراسة التعرف على طبيعة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الياباني وذلك بهدف التوصل إلى نمط المجتمع المدني في ذلك بهدف التوصل إلى نمط المجتمع المدني في اليابان من خلال طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة واهتمام اليابانيين بالعمل التطوعي على المستوى المحلي والعالمي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك ميزتين رئيسيتين تميزان المجتمع المدني في اليابان وهما :

أولاً :- أن اليابانيين أكثر اهتماماً بالمجال المحلي على المجال الدولي ، والعمل التطوعي في المجتمع المحلي مألوف أما أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي غير معتادين عليها0

ثانياً :- أن الحكومة اليابانية نشطة في خلق مجتمع مدني وفي مشاركتها الحديثة مع المنظمات غير الحكومية حيث توفر الحكومة التدريب ويعود هذا النمو إلى

(1) ملاك الرشيد: المجتمع المدني في دولة الكويت ، دراسة لدور الجمعيات الأهلية 2005 ، دراسة منشورة كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان.

ازدياد الاحترام للمنظمات غير الحكومية في الميدان الدولي وإلى الركود الاقتصادي في اليابان⁽¹⁾.

تعليق

ومما سبق نتوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- تتميز الدراسات السابقة بأنها تنوعت بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن و المنهج التاريخي و منهج دراسة الحالة 0
- تميزت الدراسات السابقة بأنها تنوعت بين أقسام المجتمع المدني من جمعيات أهلية و أحزاب ومراكز شباب مع ندرة الدراسات في النقابات .
- تعرضت الدراسات السابقة لمشاركة المرأة في مساهمة النساء والفتيات في العمل التطوعي والذي يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية
- يرجع ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والتي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وإن تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظرا للظروف الاقتصادية والتي اضطرت البعض للقبول بخوض المرأة لمجالات العمل.
- هناك بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة في أعمال معينة كالتدريس والطب وأعمال السكرتارية والخياطة.. وغيرها ولكن نظير دخل مادي يوفر ظروف معيشية أفضل للأسرة، أما العمل تطوعا وخاصة في

(1) Gueeve Eliza Menschet , Ithere Civil society in japane Astudy on NGOS ,MA The American University , 2000.

منظمات المجتمع المدني فما زال لا يلقى تجاوبا عند معظم الشرائح الاجتماعية في بلادنا .

- كما أن هناك أسباباً أخرى تؤثر في مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني، وهما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة.

- تعددت الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة والتنظيمات غير الحكومية، أو الدولة والمجتمع المدني ، ومنظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

وقد حاولت الباحثة الاطلاع على بعض هذه الدراسات للتعرف على السياق الاجتماعي الذي تمت فيه الدراسة و أهم نتائجها وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني وأهم المعوقات التي أبرزتها هذه الدراسات، ولا يعني ذلك حصر لجميع الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية ، وإنما تم أستعراض بعض من الدراسات التي ترتبط بأحد أبعاد موضوع الدراسة الحالية.

ومن خلال الدراسات السابقة يمكن الخروج ببعض الملاحظات التالية :

أن المشاركة السياسية للمرأة خطوة هامة نحو الديمقراطية وتنمية ثقافة المشاركة بشكل عام. تمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة. وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل كل أطراف المجتمع وكل النساء والرجال.

1- تتعدد أشكال المشاركة في انتخاب الممثلين والممثلات. وحق الانتخاب يعتبر شرطاً من شروط الممارسة الحقيقية للديمقراطية (Démocratie participative). بالإضافة إلى؛ تقلد الوظائف التسييرية على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ممارسة العمل الجمعياتي والنقابي، التوقيع على العرائض ، الاعتراض على السياسات المحلية والإقليمية والدولية وتقديم التقارير في هذا الشأن

لدى السلطة المختصة، التظاهر في الأماكن العمومية ، التعبير السياسي عن طريق وسائل الإعلام.

2- مشاركة المرأة في التنظيمات غير الحكومية : وذلك لأهمية المشاركة المجتمعية للمرأة فى أنشطة وقضايا المجتمع المدني ، والتخطيط والإعداد والمشاركة فى الأنشطة التي تخدم المجتمع والمرأة على وجه الخصوص

3- تناولت الدراسات السابقة علاقة الدولة بالمجتمع المدني:حيث تؤثر الدولة على المجتمع المدني سواء من حيث التشريعات أو تدخل الدولة فى ممارسة الأنشطة.وذلك أن مساحة أنشطة المجتمع المدني تتسع كلما تقلص دور الدولة . وتتعدد اشكال علاقة تنظيمات المجتمع المدني بالدولة وتتمثل في:

أ) **التنسيق** : وتتعدد مجالات هذا التنسيق في المجال القانوني حيث تضع الدولة القوانين المنظمة للمجتمع المدني ولتأسيس الجمعيات والمنظمات وإشهارها ولتحديد مصادر التمويل والميزانية وأحقية الحصول على مساعدات أجنبية من جهات خارجية وأسلوب الإدارة وعلاقتها ببعضها البعض وبالحكومة، وكذلك لتحديد أسلوب ممارسة النشاط وإجراء الانتخابات لاختيار القيادة

ب)**التنافس والصدام**: وهو قد يحدث بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان التي قد تصطدم بالدولة بشأن تقييم بعض الممارسات، كما قد تلجأ بعض جماعات المصالح إلى تنظيم الاحتجاجات ضد السياسات الحكومية التي تضر أصحابها.

4- المجتمع المدني هو إحدى أدوات الانتقال إلى الديمقراطية وأن وجوده وقوته من أهم شروط الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .فلا وجود لدولة ديمقراطية دون مجتمع مدني، ذلك أن هذا المجتمع هو أداة تحقيق الديمقراطية في أبسط معانيها بتوفير قنوات سلمية مفتوحة للتنافس على الوصول

إلى السلطة و محاسبة الحكومة ومساءلتها من خلال المؤسسات والهيئات الأهلية والشعبية للدفاع عن حقوق المواطنين ووقف تعدي الدولة عليها.

المحور الخامس : الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

لما كان العلم تراكمي كان من الضروري أن نعرض لما توصلت إليه أو ناقشته الدراسات السابقة لتحديد موقع الدراسة الحالية علي خريطة الدراسات السابقة لما كانت أوضاع المرأة في تنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية ما هي إلا انعكاس لطبيعة الإطار - الاجتماعي والثقافي والسياسي لهذه المجتمعات، الذي يحدد أدوار بعينها للفرد في المجتمع حسب النوع وليس حسب القدرات والإمكانات للفرد في المجتمع، وحسب المناخ السياسي ومساحة الحرية المتروكة للمواطن العربي بشكل عام وللمرأة بشكل خاص.

ولكي تقوم تنظيمات المجتمع المدني بدورها في خدمة قضايا المرأة في المجتمعات العربية بشكل خاص والإنسان العربي بشكل عام، لا بد أن تكون هناك بيئة مجتمعية تساعد هذه التنظيمات في أداء دورها

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

1- دراسة سياقات ثقافية واجتماعية متباينة ومقارنتها : تحاول الدراسة

الحالية أن تكشف عن تأثير البيئة الاجتماعية على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني ، وما يمكن أن تفرزه من معوقات في المجتمع الريفي أو المجتمع الحضري في محاولة لتحليل وتفسير اختلاف مشاركة المرأة باختلاف السياقات الاجتماعية والبيئية ، حيث تفرز كل بيئة ثقافة تشجع أو تعوق المشاركة ، كما يختلف كل مجتمع في نظريته للمشاركة وأساليب المشاركة وأنماطها ، ومدى المشاركة ، وذلك أن فتح قنوات

المشاركة يمكن أن يختلف باختلاف الحدود والجوانب المسموح بها للمرأة في المشاركة في المجتمع الريفي أو الحضري.

2- تغيرات علي المستوى المحلي : حيث تتم هذه الدراسة في مرحلة تاريخية

هامة في المجتمع المصري حيث تم تعيين عدد من النساء في مناصب قضائية ، كما تم تعيين امرأة لأول مرة وزيرة للقوى العاملة ، بالإضافة إلى دعوة النظام السياسي والإعلام إلى المشاركة بشكل عام ومشاركة المرأة المصرية بشكل خاص سواء في الجوانب السياسية أو غيرها من الجوانب. خاصة بعد أن أصبح منصب رئيس الجمهورية بالانتخاب ، وإشراف القضاء على الانتخابات ، وقد ارتفعت نسبة الإقبال بين النساء في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة. خاصة بين أنصار التيار الإسلامي. كما قامت كثرات من النساء بتنظيم مظاهرات داعمة لمرشحي التيار الإسلامي.

3- تغيرات على المستوى الدولي: حيث ظاهرة العولمة وانتشار الفضائيات

(سواء الأطباق اللاقطة أو وصلة) في القرى والمدن مما يساعد على نقل نموذج المرأة المتحررة والإيجابية التي تشارك في مظاهرات وغيرها من أشكال المشاركة ، بالإضافة إلى بث ثقافة التحرر بين الفتيات.

الفصل الثالث

مشاركة المرأة في المجتمع المدني في عصر العولمة

تمهيد:

أولاً: المجتمع المدني و مؤسساته (الأحزاب - النقابات - الجمعيات الأهلية)

ثانياً: تطور المجتمع المدني في ظل العولمة

ثالثاً: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

رابعاً: تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية و الصحية 0

خامساً: تحرير المرأة ومراحل تشكل الوعي النسوي 0

المرحلة الأولى من (1870-1918)

المرحلة الثانية من (1919-1955)

المرحلة الثالثة من (1956-1975)

سادساً: تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي 0

المرحلة الأولى: بداية الانطلاق من القرن 19 إلى 1922 .

المرحلة الثانية(الليبرالية):الجمعيات الأهلية النسائية من (1923 إلى 1952).

المرحلة الثالثة: مرحلة تجميد المجتمع المدني من عام 1952 إلى 1970 .

المرحلة الرابعة: الحركة النسائية المستقلة من بداية السبعينات في مصر.

المرحلة الحالية : الوضع الراهن للجمعيات الأهلية للمرأة في مصر.

سابعاً: التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)

المرحلة الأولى : مرحلة النشأة والتبلور من (القرن 19 حتى دستور 1923)

المرحلة الثانية : الجمعيات الأهلية فى العهد الليبرالي(1923-ثورة 1952)

المرحلة الثالثة : الجمعيات الأهلية فى فترة التوجه الاشتراكي (مرحلة الانحسار)

1952 – 1970

المرحلة الرابعة: الجمعيات الأهلية في مرحلة الانفتاح والخصخصة (1971 –

حتى الفترة الحالية)

- خاتمة 0

تمهيد:

تدور فكرة المجتمع المدني أساساً حول دور كل من الدولة والسوق وارتباطهما بالمواطنين والمجتمع الذي يكونه هؤلاء المواطنون ويشير التاريخ الفكري للمفهوم إلى ارتباطه بفكرة المواطنة ، وحدود قوة الدولة وانتظام قوى السوق⁽¹⁾.

ولقد استخدم تعبير المجتمع المدني من الناحية التاريخية بعيد من المعاني - كما سيتضح فيما بعد - بوصفه نقيضاً للوحشية أو بوصفه نقيضاً للكنيسة أو نقيضاً للدولة وهذا السياق الأخير من التضاد أو المواجهة هو الذي يحتل المرتبة الأولى في أذهان أولئك المفكرين الذين عادوا إلى هذه الفكرة بشغف شديد⁽²⁾، ولقد اكتسبت ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها من المفاهيم مضامين وأوزان مختلفة في ظل تشكل المناخ العالمي الجديد ونظام القيم المرافق له من تغيرات جذرية في وسائط الاتصال والمعلومات ونشرها على مستوى الكون بأكمله. وفى إطار عملية العولمة التي شقت طريقها بوضوح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بدأنا نلاحظ انكسار الحدود بين مؤسسات المجتمع المدني في مختلف دول العالم فثورة الاتصالات قد سمحت بفتح الأبواب وانكسار الحدود بحيث أصبح " الهم الداخلي " لمؤسسات المجتمع المدني في دوله ما هو " همّاً مشتركاً" ونضالاً لمؤسسات أخرى متشابهة في دول العالم⁽³⁾.

(1) UNDP:Undp and organizations of sivil society a programme frame work (N.Y, UNDP ,1999)

(2) إرنست جليز : المجتمع المدني في السياق التاريخي ، القاهرة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 129 ، مركز مطبوعات اليونسكو ، أغسطس 1991 .

(3) أماني قنديل ملامح مجتمع مدني عالمي في القرن الواحد والعشرون جريدة الأهرام قضايا وآراء العدد 2001/6/30 القاهرة .

وقد أدت عملية العولمة إلى اتجاه الدولة إلى التخلي عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع ، من هذه الوظائف تراجع سلطة الحكومات في مواجهة منظمات المجتمع المدني التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة خصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

لهذا فلا بد أن يأخذ في الاعتبار توجهات العولمة وانعكاساتها على المجتمع المدني وإمكانيات المجتمع المدني للتضائل والتأثير حيث التطورات الخاصة بالمجتمع المدني في مصر في إطار العولمة وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية فتطور المجتمع المدني يرتبط بتطور السياسات والتشريعات في مواجهة المجتمع المدني⁽²⁾، والذي تختلف الآراء حول المؤسسات التي تدرج تحت مظلة فمهم من يرى أنه يتكون من :-

1. النقابات والاتحادات المهنية.
2. الجمعيات الأهلية الخيرية و جمعيات تنمية المجتمع.
3. الأوقاف والجمعيات الدينية المحلية. النوادي والجمعيات الثقافية و الرياضية.
4. اتحادات رجال الأعمال .
- 5- الأحزاب السياسية⁽³⁾.

والذي يدافع عن هذا الرأي في إدراجها في هذا الإطار باعتبارها ذات طبيعة مزدوجة ، فهي - من جهة تستمد قوتها من قدرتها على التعبئة الاجتماعية بشرط أن يكون الحزب معبراً عن بعض فئات المجتمع ، ومن جهة أخرى تستمد الأحزاب

(1) إبراهيم نصر الدين : العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ، ندوة العولمة القاهرة ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية 1998 ، ص 40

(2) أمانى قنديل : تطور المجتمع في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية المجلد السادس والثلاثون العدد الثالث ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سبتمبر 1999 ، ص 69

(3) رشاد أنطونيوس: الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني - تحرير أحمد زايد وسامية الخشاب في المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي ، كلية الآداب جامعة القاهرة 1995 .

فاعليتها - كأحزاب سياسية - من قدرتها على الاشتراك في اللعبة السياسية في إطار المجتمع السياسي .

بينما يرى آخرون أن المقومات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني هو عدم السعي للوصول إلى السلطة وبالتالي فلا يجب ضم الأحزاب السياسية وبرغم ذلك فإن هذا الرأي يرى أيضاً أن الأحزاب السياسية تدخل في إطار مؤسسات المجتمع المدني لأنها مازال محرومة من تداول السلطة في المجتمعات العربية⁽¹⁾، بينما تقسم أمني قنديل تنظيمات المجتمع المدني إلى ثلاثة أنواع هي:

1. الأحزاب السياسية .
 2. المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية .
 3. جماعات المصالح : وهي هنا تضم النقابات إلى جماعات المصالح سواء نقابات مهنية أو عمالية⁽²⁾.
- وسوف تعتمد الدراسة الحالية على التقسيم التالي لمؤسسات المجتمع المدني :

1. الأحزاب السياسية .
 2. النقابات.
 3. المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) .
- حيث تعرضت الباحثة لنبذات مختصرة عن الأحزاب السياسية والنقابات من حيث النشأة والتطور وتطور دور المرأة بكل منها ، أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) فهي صلب الدراسة لذا تعرضت الباحثة لها بالتفصيل .

ورغم تعدد النظريات التي تفسر نشأة المنظمات غير الحكومية إلا أنها في الوقت الراهن تقوم بدور تنموي هذا ما أكدته وتؤكدته الموثائق الدولية المختلفة ومراجعة

(1) عبد الغفار شكر : أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة اليسار الجديد العدد الأول ص103 ، القاهرة ، 2002

(2) أمني قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر ، القاهرة ، مرجع سبق ذكره ص120 .

الإعلان العالمي للحق في التنمية يكشف مكونات أساسيه يتضمنها الإعلان يضع في قلبها المشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافع التنمية وهو ما يسقط مباشر بالمنظمات غير الحكومية التي أصبحت له لتفعيل المشاركة الشعبية في عملية التنمية⁽¹⁾.

وكان الاهتمام بتساعد المنظمات غير الحكومية في الإطار العالمي كأحد أبرز ملامح العولمة مرتبطاً بكثافة الاهتمام بالمجتمع المدني في العديد من مناطق العالم إلى الحد الذي رادف فيه البعض بين نشوء تلك المنظمات وتطور المراحل التي مر بها المجتمع المدني على مدار تاريخه مع التأكيد على الأثر المتزايد الذي خلقه تصاعد المجتمع المدني العالمي على شكل العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية .

أولاً: المجتمع المدني ومؤسساته.

نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني (الاحزاب - النقابات - الجمعيات الأهلية)

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها.

وتطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني. فطرح قضية تمركز

(1) نجوان فاروق شبحه وآخرون: الجمعيات الأهلية وتحديث مصر (المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية) المنظمات غير الحكومية والاستغلال الأمثل لموارد المجتمع (مقال)

السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسى. وفى نهاية القرن الثامن عشر تأكد فى الفكر السياسى الغربى ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدنى الذى يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثانى فى مفهوم المجتمع المدنى حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدنى هو ساحة الصراع الطبقي، وفى القرن العشرين طرح جرامشى مسألة المجتمع المدنى فى إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدنى ليس ساحة للتنافس الاقتصادى بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية⁽¹⁾.

والمجتمع المدنى ظاهرة قديمة فى المجتمعات الإسلامية تعود إلى نظام الأوقاف والطرق الصوفية والطوائف الحرفية (النقابات) وظل المجتمع الأهلى يمتلك تعبيراته المدنية القديمة طيلة القرون الماضية حتى اعتماد الدولة العثمانية قانون (التنظيمات) فى ثلاثينات القرن التاسع عشر حيث انتقلت عدوى الأنظمة والأفكار الأوروبية الحديثة التى بلورت مفهوم المجتمع المدنى الحديث وكرسته عملياً فى القرن الثامن عشر⁽²⁾.

أولاً: الأحزاب :

ظهرت فى نهايات القرن التاسع عشر بعض التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى ساهمت بشكل أو بآخر فى نشأة الأحزاب السياسية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى التى لعبت دوراً أساسياً فى الوساطة بين الحاكم والمحكوم. وخلال تلك الفترة مرت الحياة الحزبية بعدة مراحل:-

(1) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدنى: مكوناته وإطاره التنظيمي، لجان إحياء المجتمع المدنى فى سورية، 2006.

(2) رديف شاكر الداغستاني رديف شاكر ، الداغستاني، منظمات المجتمع المدنى والعولمة، الحوار المتمدن ، ع1589، 2006

(1) مرحلة ما قبل الثورة (1907 - 1952)

وقد كانت كل الاحزاب السياسية التي ولدت في مصر بين عامي 1907 - 1920 مجرد بداية لنشأة وانتشار الاحزاب السياسية في مصر ، ولكنها كانت محكومة في ذلك الوقت بالأطوار الموضوعي الذي كانت تعيش فيه البلاد ممثلا في الاحتلال البريطاني والتبعية المصرية الرسمية للباب العالي في اسطنبول ، ولكن بعد تصريح 28 فبراير 1922 الذي اعترف باستقلال مصر ، ثم صدر دستور 1923 الذي اقام نظام حكم ملكي دستوري علي اساس من تعدد الأحزاب وبعض من مبادئ الديمقراطية الليبرالية ، وخلال الفترة من (1923-1952) شهدت مصر تجربة ثرية في الممارسة السياسية والديمقراطية ولكنها تجربة عانت من العديد من الشوائب من بينها استمرار الاحتلال والتدخل الاجنبي في شئون مصر وكذلك تدخل القصر الملكي في الحياة السياسية ومع قيام ثورة يوليو 1952 اتجه النظام الي توطيد اركانه وكسب التأييد الجماهيري له وتصفية المعارضة الموجه ضده ، وفي 16 يناير 1953 صدر قانون حل الاحزاب السياسية واتجه النظام الي التنظيم السياسي الواحد⁽¹⁾.

(2) مرحلة التنظيم السياسي الواحد (1953 - 1976)

بصدور قانون حل الاحزاب السياسية دخلت مصر مرحلة التنظيم السياسي الواحد والتي استمرت حتي عام 1976 حين أعلن الرئيس السادات عن قيام التعددية الحزبية في البلاد ، وشهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة تنظيمات وذلك علي النحو التالي :

(1) سعد زهران : مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر في(تحرير) علي الدين هلال النظام السياسي المصري " التغير و الاستمرار ، القاهرة، النهضة المصرية، 1988

أ - هيئة التحرير : في 23 يناير 1953 تم الإعلان عن قيام هيئة التحرير والتي اعتبرت بديلا عن الاحزاب السياسية، وكان الدافع الاساسي لتأسيسها هو خلق نوع من التعبئة السياسية الشاملة خلف قيادة الثورة .

ب - الاتحاد القومي : في 16 يناير 1956 اعلن الرئيس عبد الناصر نهاية المرحلة الانتقالية وطرح الدستور الجديد للاستفتاء . وتبعاً لدستور 56 فقد ظلت الاحزاب السياسية غير مصرح بها وبدلاً من هيئة التحرير فصل الدستور علي تنظيم جديد هو الاتحاد القومي ليكون البوتقة السياسية التي ينخرط فيها الشعب بكل طبقاته 0

ج-الاتحاد الاشتراكي العربي : في 29 اكتوبر 1962 اصدر عبد الناصر قراراً بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ، وصدر القانون الاساسي له في 8 ديسمبر 1962 ، ثم فتح باب الانضمام إلي عضوية التنظيم الجديد في يناير 1963⁽¹⁾.

وقد تميز عن سابقيه بخاصيتين (الأولى) : هي الضيق النسبي لنطاقه فقد اصبح الاتحاد الاشتراكي تجمعاً لتحالف قوي الشعب العاملة وليس تجمعاً للشعب كله ، اما الثانية : فهي الوضع المتميز للعمال والفلاحين عن طريق ضمان نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية المنتخبة علي كافة المستويات لهاتين الفئتين وقد عبر الاتحاد الاشتراكي عن اهداف تلك المرحلة التي تجسدت في فكر واضح تمثل فيما يلي :

1 - سيطرة الدولة علي الاقتصاد الوطني وإقامة قطاع عام يضطلع بالدور الرئيس في عملية التنمية

(1) أحمد فارس عبد المنعم : دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية (تحرير) مصطفى كامل السيد و صلاح زرنوقة الأحزاب و التنمية في الوطن العربي و خارجه (القاهرة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، ط1 1977 0

2 - القومية العربية.

3 - الحل السلمي للصراع الطبقي.

4 - الديمقراطية.

5 - الإلتزام بالدين والتأكيد علي حرية العقيدة والعبادة.

وشهدت مصر في الفترة ما بعد هزيمة يونيو 1967 واندلاع مظاهرات فبراير واکتوبر 1969 ازمة مشاركة ، وادي ذلك الي تنامي دعوة سياسية في البلاد تدعو الي توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين ، وتطالب بالسماح للتيارات السياسية المختلفة بالتعبير عن نفسها .

وعندما تولي الرئيس السادات الحكم عام 1970 طرح شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات، وفي اغسطس 1974 أصدر السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي، وفي يوليو 1975 صدر قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بشأن السماح بإنشاء منابر داخل الاتحاد علي اساس انها منابر للرأي في إطار الإلتزام بمواثيق الثورة الاساسية . ثم قرر الرئيس السادات في مارس 1976 السماح لثلاثة منابر بالقيام بتمثيل اليمين (ممثلا في تنظيم الاحرار الاشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) واليسار (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي)، وفي اول اجتماع لمجلس الشعب في 22 نوفمبر 1976 أعلن الرئيس السادات تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلي احزاب ، ثم صدر قانون الاحزاب السياسية في يونيو 1977⁽¹⁾.

ثانياً - : مرحلة تعدد الاحزاب 1977

بصدور قانون الاحزاب عام 1977 تحول النظام السياسي في مصر رسميا الي التعددية الحزبية، الا ان الإعلان عن قيام الاحزاب بمقتضي لم يكن يعني إلغاء

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/>

تنظيم الاتحاد الاشتراكي، بل ان هذا القانون كان قد اعطي للاتحاد الاشتراكي صلاحيات واسعة في الموافقة علي تشكيل الاحزاب .

وقد اشترط القانون لتأسيس أي حزب ألا تتعارض مبادئه مع مبادئ الشريعة والحفاظ علي الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، والا يقوم الحزب علي اساس طبقي او طائفي او فئوي او جغرافي أو علي اساس التفرقة بسبب الجنس او الأصل أو الدين أو العقيدة .وقد اضيف إلي هذه المبادئ في عام 1979 بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل الا يكون من بين مؤسسي أي حزب او قياداته من يدعو لمبادئ تتعارض مع هذه المعاهدة .اما عن الاحزاب السياسية في عهد الرئيس السادات فهي:

1 - حزب مصر العربي الاشتراكي (الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد)0

2 - حزب الاحرار الاشتراكيين0

3 - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي0

4 - حزب الوفد الجديد0

5 - حزب العمل الاشتراكي0

وقد شهدت مرحلة التعدد الحزبي في عهد الرئيس السادات (1977 - 1981) عدة تحولات سياسية هامة ادت إلي تعثر التجربة الحزبية في مراحلها الأولى ومنها اندلاع احداث يناير 1977 وزيارة السادات إلي القدس وما ادي اليه ذلك من تصعيد المواجهة مع المعارضة وبدأ النظام الحاكم في التضيق من قنوات المشاركة السياسية عن طريق ما يلي :

1 - إصدار مجموعة من القوانين التي تضيق علي المعارضة ومنها قانون العيب وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

2 - محاصرة النشاط السياسي لاحزاب المعارضة .

3 - تعقب الآراء المخالفة وقيام المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المفكرين حول افكارهم فيما سمي بالتحقيق السياسي ، او المساءلة السياسية .

ب - التعددية الحزبية في عهد الرئيس مبارك (1981)

تولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم في مصر في 15 أكتوبر 1981 في ظروف سياسية بالغة الصعوبة ، وكانت اولي مهام الرئيس هي العمل علي إعادة الاستقرار إلي البلاد بعد التوتر الذي شهدته المرحلة الأخيرة من حكم السادات . وقد حدثت انفراجة سياسية بعد تولي مبارك وذلك عن طريق الاجراءات التي اتخذها مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين والإلتقاء بهم ، وإعادة بعض الصحف إلي الصدور ، وتخفيف القود علي النشاط الحزبي . وقد ازداد عدد الاحزاب السياسية في مصر في عهد الرئيس مبارك حتي وصل الي 21 حزبا سياسيا.عرفت مصر الأحزاب السياسية بمعناها الحديث في القرن التاسع عشر، حيث كان ظهور هذه الأحزاب تعبيراً عن تفاعلات اجتماعية واقتصادية وفكرية معينة في تلك الفترة التي شهدت أيضاً نشأة وتطور مؤسسات الحكم الحديثة في مصر ، وبدأت هذه الأحزاب في شكل جمعيات اجتماعية وسياسية رغم أن بعضها حمل اسم الحزب إلا أن أول حزب حقيقي اكتملت فيه صفة الحزب السياسي بالمعنى الحديث كان هو الحزب الوطني الذي اسسه الزعيم الوطني مصطفى كامل في عام 1907 ، وقد ولدت الأحزاب السياسية في مصر ناضجة تماماً فلم تكد تمضي سنوات قليلة على ظهورها حتى تعددت الأحزاب، ومع صدور الدستور الحالي عام 1971 تم إعادة مبدأ التعددية السياسية في مصر بعد توقفها في أعقاب ثورة 23 يوليو 1952 التي كانت قد أصدرت قانون حل الاحزاب حيث دخلت مصر آنذاك مرحلة التنظيم السياسي الواحد التي استمرت حتى عام 1976 حتى أعلن الرئيس السادات عن قيام التعددية الحزبية في البلاد فتم إنشاء ثلاثة منابر داخل التنظيم السياسي القائم آنذاك، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 بشأن تنظيم انشاء وتكوين الأحزاب السياسية في مصر والذي تحول بمقتضاه النظام السياسي في مصر رسمياً إلى التعددية الحزبية 0

وقد تعدل هذا القانون بإصدار القانون رقم 177 لسنة 2005 حيث قضي التعديل بزيادة عضوية لجنة شئون الأحزاب من 7 الي 9 أعضاء وتقليل نسبة موظفي الحكومة باللجنة من 57 في المائة الي 33 في المائة ومن ثم تأكيد الثقة في استقلاليته كما اقر التعديل بان تصدر اللجنة قرارها في شأن تأسيس الحزب خلال تسعين يوماً وان انقضاء هذه المدة دون صدور قرار اللجنة يعني عدم اعتراضها علي تأسيس الحزب وحرص التعديل علي زيادة الدعم المادي الحكومي للأحزاب إضافة الي أحقيتها في الحصول علي فرصة متساوية في استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة.

وفى هذا السياق تزايد عدد الأحزاب السياسية من خمسة أحزاب في عام 1981 إلى 24 حزباً فى الوقت الحالى تمارس نشاطها السياسي بكل حرية في إطار ضمانات قانونية وسياسية كاملة .

ويمكن تصنيف الأحزاب وفقاً لثلاثة أبعاد أساسية:

1. **شكلها كمنظمة :** التي تميز بين أحزاب الجماهير والكا در ، فأحزاب الجماهير لديها أعضاء رسميون عديدون نسبياً وهي مركزية ومنظمة وعلى درجة من الأولي جارية (سيطرة قلة على أمور الحزب) بينما أحزاب الكادر قليلة في العضوية الرسمية مع درجات قليلة من المركزية والأولي جارية .
2. **برامج الأحزاب :** وهي يمكن أن تكون أيديولوجية (عقائدية) أو برامجية (واقعية) وكذلك يمكن أن تغمس وجهة نظر يسارية أووسط أو يمينية .
3. **مؤيدي الأحزاب:** وهم يمكن أن يكونوا أساساً من الطبقة المتوسطة العاملة أو الطبقة المتوسطة أو يمكن تحديدهم في ضوء أي منظور اجتماعي اقتصادي آخر مثل الدين أو العرق⁽¹⁾.

(1) Iijphart, Arend: political parties – n- Adam & Jessica Cuper, Social Science Encyclopedia (London, Routledge and Kegan Poul,1985).

ثانياً النقابات:

تنقسم النقابات إلى نوعين :

1- النقابات المهنية : ويقصد بها تلك المنظمات التي تكون العضوية فيها على أساس مهني ، أي الاشتغال بمهنة معينة كالأطباء أو الصيادلة وتستمد هذه النقابات أهميتها في المجتمع من أهمية الدور الذي تقوم به هذه الفئات ، خصوصاً أن معظمها ينتمي إلى شرائح الطبقة الوسطى التي اعتبرت ركيزة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مصر ، وتتمثل أهم أدوار هذه النقابات في العمل على الارتقاء بمستوى ممارسة المهنة وتطويرها ، والدفاع عن مصالح أعضائها ، والمشاركة في صنع السياسات العامة المرتبطة بممارسة المهنة .

وفي مرحلة التنظيم السياسي الواحد اعتبرت هذه الهيئات بمثابة تنظيمات معاونة للتنظيم السياسي وأنشئ في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي أمانة المهنيين للإشراف على نشاط هذه النقابات والتنسيق بينها ، وسعى النظام إلى كسب ولاء هذه النقابات من خلال منحها بعض المزايا الاقتصادية لتوزيعها على أعضائها . ومع عملية التحول السياسي إلى التعددية الحزبية تغير دور النقابات تدريجياً وانتقلت النقابات لممارسة دور سياسي وترتب على ذلك ازدياد الدور السياسي للنقابات ، ويبلغ عدد النقابات المهنية في مصر 23 نقابة⁽¹⁾.

- النقابات العمالية : تعتبر جميع المجتمعات التعددية أن حرية التنظيم وتكون الروابط في الحقوق الأساسية للإنسان، وأن العمال المنظمين هم عادة طليعة الحركة الموجهة نحو مزيد من الانفتاح السياسي والديمقراطية وإن كان كثير من البلدان لا يزال يقيد أنشطة النقابات العمالية، ولقد كان نضال عمال بولندا من أجل

(1) علي الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر ، مركز البحوث السياسية 1977 ، ص 171
مرجع سبق ذكره .

الحرية في ثمانينات القرن العشرين تذكرة مؤثرة بأن غالبية نقابات العمال الحرة مؤسسات ديمقراطية .

و إذا كان زعماء حركة " تضامن " يؤمنون بأن تعدد النقابات العمالية يمكن أن يكون عاملاً حافزاً لقيام نظام سياسي يقوم على التعددية وأن النقابات الحرة تعتبر شرطاً أساسياً لقيام المجتمع الحر .

كذلك أتاحت نقابات السود في جنوب أفريقيا الفرصة أمام المغلوبين على أمرهم ليجعلوا أصواتهم مسموعة . وعلى الرغم من أن النقابات كانت معنية أساساً بتنظيم العمال ، فقد حظيت أنشطتها الساسية علي اهتمام أكبر⁽¹⁾، وفي مصر بدأت التنظيمات العمالية في الظهور لرعاية مصالح العمال في بداية القرن 19 في شكل طوائف بلغت 14 طائفة في تلك الفترة ثم ظهرت النقابات العمالية في نفس الفترة وكانت في البداية على شكل جمعيات⁰

ويؤرخ لبداية العمل الجماعي للعمال في العصر الحديث بعام 1899 وهو العام الذي شهد أول حزب للعمال للمطالبة بتحسين شروط العمل مثل زيادة الأجور ونقص ساعات العمل ، وأجر أيام الراحة ، والمساواة بالعمال الأجانب في فترة الاحتلال البريطاني ، والمطالبة بنوع من التأمينات والنضال لعقد اتفاقيات بين والإدارات الرأسمالية لضمان حقوق العمال 0

وقد بلغ مجموع النقابات 11 نقابة حتى سنة 1911 تضم في عضويتها ستة آلاف عامل وفي عام 1946 وصل عدد النقابات إلى 388 نقابة تضم 95538 عاملاً وقفز عدد النقابات عام 1957 إلى أكثر من 1347 نقابة تضم 437.751 عضواً و في نفس العام تكون الاتحاد العام المصري للعمال فكان صفحة جديدة في تاريخ الحركة النقابية وفي عام 1964 أصبح عدد النقابات العامة 27 نقابة و في عام

(1) <http://www.aaramnew.com/website/21863NewsArticle.html>

1973 أصبح عددها 16 نقابة عامة⁽¹⁾ وحاليا بلغ عدد النقابات العامة 23 نقابة موزعة بين ثلاثة قطاعات :

-قطاع الزراعة: ويمثلها نقابة واحدة.

-قطاع الصناعة: وتمثلة ثمان نقابات عامة.

قطاع الخدمات: يستحوذ علي النصيب الأكبر من عدد النقابات العامة أذ يبلغ نصيبه 14 نقابة عامة

وتتحدد مستويات النقابة العمالية فيما يلي:

أ- اللجنة النقابية: يجوز تشكيل لجنة نقابية لعمال المنشأة الواحدة بشرط أن يبلغ طالبو الاشتراك منهم 50 عاملا علي الأقل و تتكون الجمعية العمومية للجان النقابية من جميع العمال المنضمين إليها و المسددين اشتراكاتهم بانتظام إلي ما قبل تاريخ عقد الجمعية العمومية بشهرين و يكون لكل لجنة نقابية إدارة تنتخبه

جمعيةها العمومية و يشكل من أعضاء لا يقل عددهم عن 7 و لا يزيد عن 11 ويجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري و لمدة سنتين⁽²⁾.

ب - النقابة الفرعية: يجوز للنقابات العامة في الحالات التي تراها ضرورية أن تكون نقابات فرعية في المحافظات التي بها 10 لجان نقابية تابعة لها علي الأقل و تحدد لأئحة النظام الأساسي شروط وقواعد و صلاحيات النقابات الفرعية و طريقة إدارتها و تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من ممثلي أعضاء اللجان النقابية في الجمعية العمومية للنقابة العامة ويتكون مجلس إدارة النقابة الفرعية من 3 علي الأقل و 9 علي الأكثر.

ج- النقابة العامة: يجوز للعمال و العمال المندرجين المشتغلين بمهن أو صناعات متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض أو تشتغل في إنتاج واحد ان يكونوا

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/>

(2) <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=12688&SecID=304>

فيما بينهم نقابة عامة ولا يجوز تكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لعمال المهن و الصناعات التي تضمها مجموعة واحدة من المجموعات المحددة التي يصدر بها قرار من وزير العمل و تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة من ممثلي أعضاء اللجان النقابية الذين تختارهم مجالس أدارتها .

د- الاتحاد المحلي للعمال : يجوز للاتحاد العام للعمال أن يشكل في المحافظات اتحادات محلية للعمال يكون اختصاصها مقصورا علي رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية في المحافظة يكون تشكيل و تنظيم الاتحاد المحلي للعمال بالشروط و الأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل.

هـ - الاتحاد العام للعمال: يجوز للنقابات المكونة أن تكون فيما بينها اتحاد عاما يرعي مصالحها و يكون تمثيل النقابات العامة في الجمعية العمومية بالاتحاد بالشروط و الأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير العمل و تكون لهذا الاتحاد الشخصية الاعتبارية و له ما للنقابات العامة من حقوق و علية ما عليها من واجبات⁽¹⁾.

ثانيا : - تطور المجتمع المدني في ظل العولمة :

لاشك في أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها .ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقاً لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة هذه التي تجرى على امتداد العالم، وقد عانت

(1) مؤتمر المرأة المصرية و تحديات القرن الحادي و العشرين 6-8 يونيو 1994 التقرير الختامي الجزء الثاني أ/أ مينة شفيق

دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهى السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي. ولتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف المجتمع المدني ليكون بديلاً للدولة الوطنية التي تتسحب من أدوارها التقليدية ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم كملاطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد⁽¹⁾، وقد تجلت العلاقة الوثيقة بين ظاهرة العولمة ومفهوم المجتمع المدني العالمي في نشاط مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع العالمي داخل الدول التي شهدت ما يعرف بالعولمة الكثيفة على أكثر من مستوى، لعل أهمها المستوى الاقتصادي وهو ما يتجلى في زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. حيث تزايدت حركة مؤسسات المجتمع المدني العالمي داخل دول أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل خاص، وإن كان بعض هذه الأنشطة قد انتقل مؤخراً إلى بعض الدول الآسيوية أو بلدان أمريكا اللاتينية. ولعل هذا الارتباط بين ظاهرة العولمة والمجتمع المدني العالمي يمكن إرجاعه إلى الآثار الملموسة للعولمة على هذه المجتمعات وعلى زيادة الوعي بين مواطنيها بأهمية البعد العالمي بالإضافة إلى تمتعهم بالموارد والخبرات اللازمة للعمل على المستوى العالمي فعلى الرغم من الآثار السلبية

(1) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، لجان إحياء المجتمع

المدني في سورية، 2006،

للعولمة الليبرالية على البلدان النامية. إلا أن هناك معوقات كثيرة تحد من قدرة المجتمعات المدنية داخل هذه الدول على تخطي الحدود الوطنية والمشاركة في الحملات والشبكات ذات الطابع العالمي⁽¹⁾.

وإذا كان مطلع القرن العشرين قد اتسم بسيادة الدولة بأن نهاية ذلك القرن قد شهدت تشكيكاً في المفهوم التقليدي لتلك السيادة، حيث أدت العولمة إلى انهيار المفهوم "والشأن الداخلي للدولة" وأصبحت كثيراً من الأمور تعتبر شأنًا عالمياً خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وقضايا المرأة والحريات والقوانين المرتبطة وحقوق الأقليات.

ولا شك أن الفضل في التمييز بين المجتمعين السياسي والمدني يعود أساساً إلى هيغل الذي اعتبر أن المجتمع المدني ليس هو الدولة إلا أنه وبشكل مفارق لا يمكن أن يتجسّد إلا من خلالها. فالعلاقة بينهما علاقة وحدة معقدة من الصراع والتكامل. إنه مجتمع يقترن عند هيغل بدلالات الفردانية والضرورة ويحيل إلى جملة التجمّعات المهنية والحرفية والأسرية الضيقة التي ليس بإمكانها تحقيق حريتها وإرادتها إلا في ظلّ دولة راعية مطلقة تحميها. فمن المعلوم أنّ هيغل قد نظر إلى المجتمع في توزّعه إلى دوائر ثلاث لكلّ دائرة خاصيتها المميّزة والمعيّار الذي يحكمها، فدائرة العائلة محكومة بقيمة الحبّ الذي يشدّ أفرادها بعضهم إلى بعض. أمّا دائرة المجتمع المدني فتسود داخلها قيمة التنافس الاقتصادي بين أفراد متباعين. في حين أن دائرة المجتمع السياسي(الدولة) محكومة بقيم العقلانية التي توجّه سلوك الأفراد. لكنّ الأهم هو أن هيغل نظر إلى المجتمع المدني باعتباره "وحدة عاجزة" تحتاج بشكل مستمرّ إلى الرقابة من قِبَل الدولة ذات "اليَد الطولى".

(1) نهاد جوهر، المجتمع المدني العالمي، ساحة جديدة للعمل علي النطاق العالمي، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر 2007

ولئن تبنيّ ماركس التعريف الهيجلي للمجتمع المدني فإنّ نمط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بدا مغايرا في تصوّر ماركس. وربّما يعود ذلك في المقام الأول إلى الحضور المكثف لمفهوم الصراع الطبقي الذي هيمن على التحليل السوسيوتاريخي للماركسية بحيث "همّش الصّراع الطبقيّ مفهوم المجتمع المدني". لكن الأهم في سياق هذه المساهمات تبقى مساهمة الإيطالي GRAMSCI-A الذي فضّل القفز فوق الفكر الماركسي والعودة إلى هيجل مباشرة. فاعتبر أنّ المجتمع المدني يمثل مجالا يضمّ في إطاره المؤسسات الخاصة والحرّة من مثل المدارس والكنائس والنقابات... وتضمّ الدولة هذا "الجسم الشبكي"، إلى جانب كونها جهاز قمع، مؤسسات متنوعة تفصح عبرها الدولة عن وجودها وهي مؤسسات تتمتع بهامش من الحرية وتساهم في تكريس الايديولوجيا السائدة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا... بحيث تنجح هذه الدولة في ممارسة هيمنتها الايديولوجية والسياسية⁽¹⁾، وذلك أنّ الدولة حسب التصرّ الهيجلي هي فكرة مدنية تعاقدية⁽²⁾ قائمة على مؤسسات هي مؤسسات المجتمع المدني الذي يعدّ بمثابة الرحم الملائم لتنمية النخب والكفاءات.

والعولمة من المنظور السياسي تعني أنّ الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد علي المسرح السياسي العالمي ولكن توجد إلي جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة فالعولمة من المنظور السياسي هي نقل سلطة الدولة واختصاصاتها إلي مؤسسات عالمية تتولي تسيير العالم وتوجيهه وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها⁽³⁾،

(1) كاميت غرامشي: حياته أعماله ، ترجمة عفيف الرّزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت 1984
(2) هريبرت ماركوز : العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979
(3) السيد أحمد مصطفى: إعلام العولمة و تأثيره في المستهلك، المستقبل العربي، العدد 2556، يونيو 2000 مركز دراسات الوحدة العربية.

يؤكد المهتمون للموضوع أنه لا يمكن لهذه الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أن تكون حقيقية وفاعلة إلا بتوفر شروط دنيا أساسية هي:

- 1 - الشرعية التي تتمثل في اعتراف السلطة الحاكمة بدور المجتمع المدني وإقرارها بشرعية فعله وحقه في المخالفة والاقتراح.
- 2 - الاستقلالية التي تكون على مستويين: مستوى الرؤية والتصوّر للمسألة التنموية وفق الاحتياجات ثم مستوى التنظيم والإدارة وآليات صنع القرار.
- 3 - الحق في المحاسبة والمكاشفة وإرساء الشفافية في التوزيع والتبادل والمتابعة والتقييم والتشاور على أساس آليات مؤسسية.

وفي ظل العولمة نستطيع أن نحدد عدد من الآليات علي وشك الاندثار وآليات أخرى في طريقها إلي الانتشار وسوف نعرضها علي النحو التالي:

الآليات المندثرة :-

1- سلطة الدول القومية: حيث تتدخل البنوك المقرضة والهيئات المقرضة في القرار السياسي للدولة ومن هنا يغيب دور الدولة القيادي وليس المقصود هنا أن هذا الدور يغيب تماماً لأن العولمة لن تؤثر كثيراً علي الدولة المركزية فليديها الأمن والجيش والإعلام ولكن الدور الوطني في القرار السياسي هو الذي يتأثر بالعولمة⁽¹⁾.

- سلطة دون القومية: حيث أن سلطة هذه الحكومات تكسب بعض السلطة علي إحساب الحكومات المركزية بسبب عملية تفويض السلطات أو التنازل عنها (من جانب الحكومة المركزية للحكومة المحلية) ولكنها تفسر كل شئ في مواجهة القطاع الخاص لأنها تضطر أن تتنافس كل مع الأخرى لتقديم أكثر الحوافز سخاء

(1) أريج البدراوي زهران، التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية ، بند 4 ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع 2004

لاجتذاب القطاع الخاص⁽¹⁾، ففي الواقع أن العولمة تطرح تحديات كبيرة علي كل الدول فنتيجة الطابع العالمي الذي تتسم به كل المجالات أصبحت الدولة تواجه العديد من القيود علي قدرتها علي صياغة السياسات الداخلية والخارجية وتنفيذها وتحديد الدولة لوظائفها وطريقة قيامها بهذه الوظائف وعلي هياكل الدولة وعلاقات القوة في المجتمع السياسي وعلي أسس شرعية هذه الدولة⁽²⁾.

- الآليات المنتشرة:

وسوف نتناول من خلالها (المنظمات الدولية، شركات عابرة للقوميات ، المجتمع المدني).

1- المنظمات الدولية: والمنظمات الدولية نوعان هما المنظمات الدولية الحكومية (IGO) ومنها الأمم المتحدة التي تتكون من دول حيث أن الأفراد الممثلين في هذه المنظمات هم في الواقع يمثلون صالح وسياسات الدول التي أرسلتهم والنوع الثاني المنظمات العالمية غير الحكومية (NGO'S) وهي المنظمات التي تضم أفرقاءً أو جمعيات روابط واتحادات قومية من دول مختلفة وبالنسبة لكلا النوعين فقد حدث نمو هائل في أعدادها وحجم أنشطتها علي النطاق العالمي.

3- المجتمع المدني: لم يقتصر التطور للمجتمع المدني علي المستويات الجغرافية فقط ولكن تناول التطور أيضاً في المضمون من أجل أن يحدث تواكب وتتواءم مع ما يجري علي صعيد الأنشطة الاقتصادية للعولمة الأمر الذي أوجه توجه جديد نحو تشكيل وبلورة مجتمع مدني عالمي بمعني مؤسسات مدنية دولية

(1) أريج البدراوي زهران، التحولات الاجتماعية الجديدة ، المرجع السابق ، ص89.

(2) مصطفى كامل السيد : العولمة والنظرية السياسية ، تنمية السياسة (تحرير) حسن ناذعة ومبدي الدين عبدالفتاح والعولمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سلسلة محاضرات المؤتمر الثقافي ، 2000.

متمثلة تطوعية غير هادفة للربح تتبنى قيم أساسية تتحدد عن قيم الثقافة المدنية وتتمثل في حقوق الإنسان والتسامح والحوار والإيمان بالتحول الديمقراطي⁽¹⁾. فقد اتجهت الحكومات في أغلب الأحوال إلي إضعاف أدوار الدولة الاقتصادية والاجتماعية لحساب حزمه غير متوازنة من سياسات التحول الديمقراطي المقيد وبرامج التحرير الاقتصادي ، ذات التكلفة الاجتماعية. ومن خلال هذا الوضع لا يكون من المنطقي أن تتسم الحكومات في احتكارها لسلطة إصدار القرار السياسي والاقتصادي داخلياً وخارجياً حيث لا بد من مشاركة منظمات لا تهدف للربح وتعتبر أقرب إلي المواطن العادي وهذا ما لا يتوافر إلي حد كبير للمؤسسات السياسية الكبرى كالأحزاب والنقابات⁽²⁾.

إلا أن هناك تياراً إصلاحياً لا يرفض العولمة بشكلها الحالي ويؤمن بإمكانية إصلاح مؤسساتها. ويتجلى هذا التيار في عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تسعى لممارسة الضغوط على البنك الدولي وصندوق النقد لإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية وتبنى المزيد من سياسات المكاشفة والشفافية وإدخال بعض المفاهيم التي تهتم هذه المنظمات غير الحكومية في خطاب المؤسسات المالية الدولية مثل مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة والنوع والاعتبارات الاجتماعية وذلك في محاولة لحث هذه المؤسسات على ممارسة دور أكبر في محاربة الجوع والفقر والتدهور البيئي الذي تسببت فيه كثير من سياساتها من جهة أخرى هناك تيار يسعى لنشر قيم وممارسات تساعد على نشأة عولمة بديلة ومؤسسات أكثر إنسانية وتقهماً لأوضاع الفقراء في العالم بشكل عام وفي دول الجنوب بشكل خاص وأخيراً هناك تيار يرفض العولمة تماماً ويدعو لتفكيك مؤسساتها والبحث عن حلول وطنية

(1) عبدالمنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي مركز دراسات الوحدة العربية أغسطس 1987 ، ص46.

(2) أماني قنديل "المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأقلية " ملامح مجتمع مدني عالمي في القرن الواحد والعشرين، جريدة الأهرام، قضايا و آراء 2001/6/30 القاهرة .

متفردة للمشاكل التي تواجهها الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء ويتجلى هذا التيار الحمائي في عدد كبير من الأفراد والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية⁽¹⁾. والحق أن مؤسسات المجتمع المدني من خلال جهودها التي تقوم علي الجهود التطوعية أو المشاركة الشعبية تدعم الجهود الحكومية في تنمية المجتمعات المحلية وإشباع الحاجات الأساسية وتوفير خدمات اجتماعية للطبقات الدنيا والمتوسطة ويشارك الكثيرون من طبقة الصفوة كمتطوعين في تقديم تلك الخدمات مما يمثل تضافر يستهدف تحقيق المساندة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي للطبقات الاجتماعية غير القادرة⁽²⁾ مما يحق تنمية للجيل الحاضر والأجيال المستقبلية. وإذا كان مطلع القرن العشرين قد إتسم بسيادة الدولة فإن نهاية ذلك القرن قد شهدت تشكيكاً في المفهوم التقليدي لتلك السيادة، حيث أدت العولمة إلي إنهاء المفهوم "الشأن الداخلي للدولة أو أصبحت كثيراً من الأمور تعتبر "شأناً عالمياً خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، والحريات والقوانين المرتبطة وحقوق الأقليات⁽³⁾.

ونتيجة للتغيرات العالمية وطغيان ظاهرة العولمة ظهرت الحاجة إلى فاعل جديد يقوم بعدة وظائف أهمها

الوظيفة الأولى: تتمثل في أن النظام الاقتصادي الجديد يتطلب وجود نظام سياسي مبني على الديمقراطية، وعلى تقوية المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية من أجل التخفيف من أثار وعدم المساواة الاجتماعية.

(1) السيد عبدالفتاح عفيفي: العولمة بين الأحادية الثقافية والتعددية الثقافية في بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم ، مايو ، 2000، ص 25-

(2) أماني قنديل "المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأقلية " ملامح مجتمع مدني عالمي في القرن الواحد و العشرين،م س ز

(3) السيد عبدالفتاح عفيفي: العولمة بين الأحادية الثقافية والتعددية الثقافية في بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم ، مايو ، 2000، ص 25-

الوظيفة الثانية: اتجاه قطاع كبير من البشر - نتيجة لانكماش دور الدولة في رعاية المواطنين - إلى إنشاء المنظمات الأهلية.

الوظيفة الثالثة: الحاجة إلى تنظيمات إذا توافرت لها الكفاءة والفاعلية ، فإنها قد تصبح طريقاً لتحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على مشاركة الجماهير في التنمية.

الوظيفة الرابعة: وتتمثل في قدرة هذه التنظيمات غير الحكومية بمساعدة التنظيمات الدولية على ترسيخ الاستقرار الداخلي وتطوير فرص للدخل الملائم

ثالثاً: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

تطور مشاركة المرأة في الحياة الحزبية في مصر :

مع قيام الدولة الحديثة في عهد محمد علي برز دور المرأة واضحاً حيث أنشئت مدرسة الممرضات عام 1832 حيث كانت النواة الأولى التي مهدت لخروج المرأة المصرية إلى العمل غير أن هذا الأمر لم يحدث فجأة بل ساعد عليه وأسهم فيه تبني عدد من العلماء والمفكرين المصريين من دعاة التنوير مثل رفاة الطهطاوي وقاسم أمين قضية المرأة المصرية ومطالبتهم بتعليم المرأة وبحقها في العمل .

وفي أوائل القرن العشرين أسست مجموعة من النساء المصريات أول تنظيم غير حكومي للخدمات (مسيرة محمد علي - الرابطة الفكرية للنساء المصريات) ليكون ايذاناً بمشاركة أوسع للمرأة المصرية في العمل العام حيث أنشأت واشتركت في العديد من الجمعيات الخيرية والتطوعية وكذا في الجمعيات الأدبية وقد برز دور المرأة المصرية في القضايا الوطنية حيث كان خروج النساء المصريات في طليعة الجماهير المشاركة في ثورة 1919 واستشهاد احداهن دلالة واضحة علي انخراطها في الحركة الوطنية المصرية وبالرغم من ذلك فقد صدر دستور 1923 دون أن يعطيها حقوقها السياسية مما أدى إلى تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة علي هذه الحقوق .

تم تأسيس أول حزب سياسي للمرأة تحت اسم الحزب النسائي المصري عام 1942 وطالب الاتحاد النسائي المصري في عام 1947 بضرورة تعديل قانون الانتخاب بإشراك النساء مع الرجال في حق التصويت وضرورة أن يكون للمرأة جميع الحقوق السياسية وعضوية المجالس المحلية والنيابية كما خرجت مظاهرات نسائية خلال المؤتمر النسائي الذي عقد في 19 فبراير عام 1951 تهتف بأن البرلمان للنساء والرجال .

بعد قيام ثورة يوليو 1952 نص دستور 1956 على منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة حيث سادت قناعة بأن حرمان المرأة من هذه الحقوق يتنافي مع قواعد الديمقراطية التي تجعل الحكم للشعب كله وليست جزء منه فقط وبناء على ذلك دخلت المرأة لأول مرة البرلمان إثر انتخابات عام 1957 .

كان حصول المرأة على حقوقها السياسية بداية لتمتعها بمزيد من الحقوق الأخرى مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعليا ، وفي الاعتراف بها كقوة إنتاجية علي قدم المساواة مع الرجل وقد توج هذا التطور بتعيين أول وزيرة للشئون الاجتماعية في مصر عام 1962.

استمر منذ ذلك التاريخ إسناد مناصب وزارية للمرأة في جميع الحكومات المصرية ، وترسخ تمثيلها في المؤسسات التشريعية والسياسية الأخرى⁽¹⁾.

- لعبت المرأة دورا في محاولة تحريك النهضة النسائية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، فشاركت "هدى شعراوي" من خلال مؤسسة الاتحاد النسائي بأول وفد عربي في المؤتمر النسائي الدولي بروما سنة (1923م).

- استثمرت المرأة النهضة الصحفية في تلك الفترة في تأسيس صحافة نسائية تتبنى القضايا النسوية وتدافع عن حقوق المرأة ومكانتها ضد جمود التقاليد ، فأصدرت

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/> 13/12/2007

"هند نوفل" أول مجلة مصرية هي "الفتاة" في (20 من نوفمبر 1892م) بالإسكندرية ، كما أصدرت "جميلة حافظ" مجلة نسائية مهمة هي "الريحانة".

- وسعت المرأة لتأسيس أحزاب سياسية تدافع عن قضاياها فنشأ حزب "اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام (1925م) بعنوان "المصرية" باللغة العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة (1942م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة، كما شكلت درية شفيق حزب " بنت النيل" سنة (1949م) والذي دعمته السفارة الإنجليزية، وتأسس الاتحاد النسائي العربي سنة (1924م).

ويلاحظ أن طرح قضية المرأة ونهضتها تزامن مع طرح قضيتين مهمتين:

الأولى: تتعلق بقضية تحديث المجتمع الذي بدأ في عصر محمد علي باشا للنهوض بالأمة المصرية واللاحق بالغرب المتقدم.

الثانية: تتعلق بقضية الاستعمار والكفاح الوطني من أجل استقلال والتحرر الوطني.

المرأة المصرية خلال ثورة 1919 :

تمثل ثورة 1919 حجر زاوية في تاريخ مصر الحديث حيث اشتعلت الثورة الشعبية في كل فئات الشعب المصري رجاله ونسائه .

فقد ظهرت المشاركة الإيجابية النسائية في صورة لم يعتدها المجتمع لفترة طويلة من السنوات وذلك بخروجها لأول مرة في المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع في التاسع من مارس 1919 ، وفي يوم 14 مارس سقطت أول شهيدتين خلال المظاهرات وهن السيدتين (حميدة خليل) و (شفيقة محمد) للدفاع ومؤازرة زعيم الثورة سعد زغلول ومعارضة لجنة (ملنر) ، بالإضافة للعديد من الاجتماعات أهمها الاجتماع التي عقد بمقر الكنيسة المرقسية في 12 / 12 / 1919 ، رداً على الإنجليز للوشاية والتفرقة بين عنصرى الأمة المسلمين والأقباط وفي عام

1920 تم تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول وانتخبت السيدة هدى شعرواي رئيساً لها ، واستمر الكفاح الإجتماعى والسياسى مواكباً لأحداث مصر الكبيرة وأهمها قيام حرب فلسطين عام 1948. بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 ترسخ مفهوم مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد حصلت على حق الانتخاب والترشيح عام 1956، ودخلت البرلمان وتقلدت الوزارة فكانت وزيرة للشئون الاجتماعية 1962 ، وشاركت في الحياة الحزبية و النقابات العمالية والمهنية والمنظمات غير الحكومية ، وتقلدت الوظائف العليا في كافة ميادين الحياة وتوج ذلك بتعيينها قاضية . المرأة المصرية خلال الفترة من 1981 الى الآن:.

ولقد تميزت الفترة من 1981 وحتى الآن بتغييرات جوهرية وملموسة بهدف النهوض بالمرأة وتمكينها ، وإدراكاً من الدولة لمكانة المرأة تم العمل علي تدعيم هذه المكانة علي كافة المستويات وبتضافر جهود جميع الهيئات والوزارات وإنشاء كيان مؤسسي خاص ومتميز هو المجلس القومي للمرأة وتعيين أول قاضية مصرية وطرح آليات للإصلاح والتطوير من خلال المؤتمرات الخمسة للمجلس القومي للمرأة والعمل علي إنشاء منظمة المرأة العربية وحركة سوزان مبارك الدولية للسلام⁽¹⁾.

رابعاً: تحليل لأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية و الصحية:

تمهيد:

بما ان قضية المرأة لايمكن ان تبحث بصورة مجردة وبمعزل عن قضايا المجتمع ككل, بأعتبار ان قضية المرأة هي جزء من قضايا المجتمع, فأن النهوض بالمرأة العراقية لايمكن ان يتم الا في اطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الامثل للموارد البشرية

(1) <http://demonow.info/content/view/15/39/> 13/12/2007

ويندرج ضمن مفهوم مشاركة المرأة في التنمية مسائل عديدة منها مساهمتها في قوة العمل.. مساهمتها السياسية.. تعليم المرأة ومسألة أميتها.. القواعد والقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية.. الوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية.. الأسرة وقضاياها الخ.

(1) الأوضاع الاجتماعية ومشاركة المرأة:

أ- التعليم ومشاركة المرأة:

إذا كانت تنمية أي مجتمع من المجتمعات لا تتحقق إلا بمشاركة جميع أفرادها رجل وأمرأة، وإذا سلمنا بأن على المرأة دور أساسيا في مجال التنمية فعلى أن نسلم بأن تعليم المرأة هو المدخل الطبيعي للأسهام في التنمية وأن وجود نسبة كبيرة من المرأة في مصر من الأميات لهو بلا شك يمثل معوق لقيامها بدورها⁽¹⁾، حيث أن إرتفاع معدل الأمية للمرأة إذا ما قورن بالرجل في القطاعين الريفي والحضري مما يؤثر علي وعيها ويجعلها أكثر عرضة لقهر الأوضاع التقليدية علي الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²⁾.

ومن جانب آخر أدت أمية المرأة إلي اعتبارها طاقة عاطلة عالة علي الأسرة ومن هنا يجب تزويجها تخلصا من عبئها الاقتصادي ومسئوليتها الاجتماعية وبالرغم من أن الحد الأدنى للزواج هو 16 عام للإناث طبقا للقانون ألا أنه لا يطبق ومن الطبيعي أن تزداد الفجوة اتساعا كلما اتجهنا للمناطق الريفية حيث تلعب التقاليد والعادات الاجتماعية دورا فعالا في الاعتقاد بعدم أهمية تعليم الفتيات وتركيزه الاهتمام علي تعليم الأبناء من الذكور⁽³⁾.

(1) سعد لبيب، ناهد رمزي: مكون المرأة في الخطة الخمسية. الجزء الثاني. مشروع التوجهات العامة في

التعامل مع الأمومة في مجال الإعلام والثقافة. مكتبة المجلس القومي للأمومة والطفولة

(2) محمود عودة: الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية. الأوراق الخلفية للأطوار الفكرى المكون للمرأة

1995. مرجع سبق ذكره

(3) سعد لبيب، ناهد رمزي: مكون المرأة في الخطة الخمسية. مرجع سابق

ولقد ظهرت العديد من الدراسات التي توضح إرتفاع نسب التسرب فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية وخاصة فى السنوات النهائية فى المرحلة الابتدائية نتيجة لأسباب إجتماعية وقيمية وتزايد هذه الظاهرة كلما إنخفض المستوى الإقتصادى وزاد معدل الفقر⁽¹⁾.

وفي قراءة لتطور تعليم المرأة في مصر نجد أن نسبة تعليم الأناث في المرحلة الابتدائية قد إرتفعت من 36% في عام 1952/51 بشكل مطرد إلى 38% عام 1962/61 لتصل إلي 40% عام 1980" ثم وصلت إلي 45.7% في عام 1995/94 ثم زادت لتصل إلي 74.5% في عام 1998/79⁽²⁾، بينما زادت في المرحلة الإعدادية من 21% عام 1954/53 إلي 29% عام 1962/61 ثم إلي 33% عام 1971/70 لتصل إلي 37% عام 1980⁽³⁾، ثم زادت لتصل إلي 48% في عام 1996⁽⁴⁾.

وشهد التعليم الثانوى تطورا ملحوظا أيضا ، كما تشير إلي ذلك الإحصاءات الرسمية ، حيث تطورت النسبة من 14% عام 1952/51 إلي 21% عام 1961/60 ، ثم إلي 32% عام 1971/70 حتى وصلت إلي 38% عام 1980⁽⁵⁾ ثم زادت لتصل إلي 47% في عام 1996⁽⁶⁾

أما أبرز التطورات التى تشير اليها الإحصاءات فى مجال تعليم المرأة، فقد حدثت فى مرحله التعليم الجامعي حيث لم تكن تتجاوز نسبه الفتيات فى هذه المرحله

(1) محمود عودة : الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية الأوراق الخلفية للأطار الفكري المكون للمرأة 1995

م س ز

(2) ---- الجمعيات الأهلية وتحديث مصر 2002 مرجع سبق ذكره ص 233 .

(3) ندوة قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل :مرجع سبق ذكره،ص 28

(4) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،النتائج النهائية لتعداد السكان لعام 1996،المجلد

الأول (إجمالى الجمهورية)ديسمبر 1998،ص 48

(5) ندوة قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل ، 1997 مرجع سبق ذكره ص 29

(6) ----- الجمعيات الأهلية وتحديث مصر 2002 مرجع سبق ذكره ص 234

5.4% عام 1951 / 50 فزادت الى 15.95% عام 1961 / 60، ارتفعت الى 21.3% عام 1971 / 70 حتى وصلت الى 31% عام 1980، ثم زادت لتصل الى 45.3% فى عام 1995 / 94 ثم زادت لتبلغ 47.6% فى عام 1996 ومن تلك النسب تظهر مؤشرات ارتفاع نسبة التعليم بين الاثاث فى مختلف التعليم فى مصر الا ان تعليم الأناث ما زال يواجه عقبات كبيره تتمثل فى مشكلات ارتفاع نسبه الأميه بين الأناث والتسرب الدراسى وضعف المشاركة السياسيه⁽¹⁾

ب - الحاله العمريه ومشاركة المرأة:

يشير البعض الى أن كبر السن قد يكون عائق فى مشاركته المرأة ويعتقد البعض الآخر عكس ذلك ويرون ان كبار السن على درايه كامله بأهميه المشاركة ولهم دور كبير فى المشاركة فى أنشطه المجتمع المدنى ، حيث يعتقد البعض أن مشاركته المرأة يكون فى فئات عمريه متأخره نسبيا بعد سن الأربعين غالبا حتى لا يكون هناك أطفال فى حاجه الى الرعايه أمر على درجه عاليه من خطوره لأنه يعنى انحسار التطوع وقد يفسر ذلك بأن دخول المرأة غير العامله الى هذا المجال و مشاركتها فى العمل التطوعى يأتى بعد الانتهاء من تربيته الاطفال ومن ثم التخفف من بعض الاعباء المنزليه مما يتيح فائضا من الوقت لهذا النشاط⁽²⁾.

ج- التنشئة الاجتماعية :

تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً هاماً في تشكيل سلوكيات الإنسان فألام تعلم ابنتها كيفية إتقان الأدوار الإنجابية والمنزلية وإغفال دورها كعضو فعال في المجتمع ويدعم ذلك العادات والتقاليد الموروثة التي تؤكد على دور المرأة في المنزل وغالبا ما تصطبغ هذه العادات بالصبغة الدينية التي تصور مطالبة المرأة بحقوقها عقوقا دينيا واجتماعيا وأن استمرارية معاناة المرأة الريفية من تأثير العادات والتقاليد

(1) ندوة قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل ، 1997 مرجع سبق ذكره ص30

(2) الواقع الاجتماعى للمراه المصريه ، محمود عوده 1995 مرجع سابق.

والتنشئة الاجتماعية التي تحرمها من التعليم ومن ممارسة حقوقها في المجتمع وكذلك تعدد الأدوار التي تؤديها في كل من المنزل والحقل في حين إغفال الإحصاءات لكل الأدوار وكذلك لابد من تدريبها على مهارات جديدة في صناعات بيئية مختلفة ، وتدريبها على كيفية إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تساهم بها في زيادة دخل الأسرة وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا في ظل التشريعات اللازمة لتنظيم سوق العمالة اليومية في الريف وكذلك تلك الأدوار التي توفر المناخ المناسب للعمل دون تحيز أو تفرقة⁽¹⁾.

(2) الأوضاع الاقتصادية ومشاركة المرأة في المجتمع المدني :

تتحمل المرأة غالبا عبء الفقر في الأسره الفقيره حيث تعاني من آثاره بشكل أكثر حده من الرجل باعتبارها الجانب الأقل حظا والأضيق فرصا ، حيث تمثل المرأة الغالبية العظمى بين فقراء العالم ، ويعزز واقع تأنيث الفقر ذلك الوضع الممتد الذي تعيشه 23 % من الأسر في المجتمع المصري وتعولها المرأة⁽²⁾. ويرى البعض أن الفقر يؤثر على حجم مشاركة المرأة في العمل التطوعي حيث ان المرأة الفقيره لديها الرغبة في التطوع بالنسبه للأدوار الاعتمادية أكثر من الأدوار القيادية ، كما أن فرص إعداد المرأة للمشاركة وإشباع حاجتها الأساسية يتأثر بالبطالة الهيكلية والتضخم وزيادة نفقات المعيشة ووجود ظواهر مؤثره في أدوار المرأة على المستوى المجتمعي⁽³⁾.

-
- (1) مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين (المحور الثالث) -- العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الإنتاج القومي : القاهرة ، مكتبة المجلس القومي للأمومة والطفولة .
 - (2) مديحه السفطى : دور المرأة من الزيادة بالتراكم الى الحول الكيفى ، القاهرة ، فى بحوث الندوه السنويه الاولى لقسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعه القاهرة ، 1994 ص 132 .
 - (3) عبد الباسط عبد المعطى ، أبعاد الاجتماعي للمرأة المصرية ، الأوراق الخلفية للإطار الفكرى المكون للمرأة فى الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1998/97 .

وتكاد تجمع نتائج البحوث الإقليمية، كالتى أجرتها الأسكوا أو E.C.A فى أفريقيا أو المسوح الوطنيه فى الدول العربيه وفى مصر أن أعداد الفقراء ونسبتهم أعلى فى المجتمعات الريفية العربية من نظائهم فى المجتمعات الحضرية وان نصيب المرأة من الفقر أكبر فى المجتمعات الريفية من نصيب الذكور وأن أعداد ونسب الأسر الفقيرة فى الريف ، سواء بمقاييس الدخل والاستهلاك أو وفقا لفقر القدرات والحرمان البشرى تكاد تقترب من الأسر الفقيرة فى الحضر وأن معاناة المرأة من أوضاع أسرههم الفقيرة تكون أقوى وأشمل من معاناة المرأة فى الأسر غير الفقيرة فى الريف وتدل تلك الدراسات على أن المرأة فى الأسر الفقيرة ، طفلة أو شابة أو حتي زوجة و أم ، تعاني من فقر القدرات والحرمان البشرى ومن صور غير قليلة من العنف المادى والاقتصادى فى العمل والأجر والاستهلاك والتعليم والتسرب والانحسار فى أنواع بعينها من التعليم قليلة الفرص فى أسواق العمل الريفية والعنف الرمزي المعنوى واللغوى والثقافى خاصة فى الثقافة الشعبية⁽¹⁾.

أ - فى مجال العمل :

يعد عمل المرأة ضرورة وطنية ؛ لأن حرمان نصف المجتمع من العمل وجعلها غير منتجة ومستهلكة فقط معناه شل الاقتصاد الوطنى وعرقلة نموه. لكن الإقرار بحق المرأة بالعمل ومطالبتها به لا يكفي بل يجب أن تؤمن لها التسهيلات وإزالة العوامل المعرقلة لعملها من قبل الدولة والجهات الفاعلة بالدرجة الأولى ولا زالت نسبة المرأة العاملة (بمفهوم العمل الرسمى خارج المنزل) منخفضة حيث 5.5% فى عام 1976 ، ثم انخفضت لتصل إلى 4.4 % عام 1986 نتيجة لارتفاع نسبة هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية خلال تلك الحقبة ومعظمها من الذكور ، حيث

(1) المؤتمر العربى حول المرأة والفقر الدار البيضاء - 20 - 23 مارس 2001 المجلد الأول الأطر المفاهيمية والمقارنات البحثية آليات الأفكار واساليب المواجهه ،المجلس القومى للمرأة .

انسحبت كثير من العاملات من سوق العمل لرعاية الأسرة فى غياب الزوج أو سافرت مع الزوج المهاجر .

وعلى جانب آخر برزت ظاهرة تأنيث العمل فى المصالح الحكومية حيث حلت عمالة المرأة محل العمالة المهاجرة من الذكور للعمل فى بلاد النفط، وفى نفس الوقت ارتفعت نسبة البطالة للمرأة لتصل إلى أعلى معدلاتها خلال حقبة السبعينيات والثمانينات حيث بلغت نحو 40.5% فى عام 1980 نتيجة لتراجع الدول عن الالتزام بتعيين الخريجين ولكن هذه النسبة عادت إلى الانخفاض مره أخرى بعد أن عادت الدولة إلى تعيين دفعات متتالية من الخريجين وأتاحت المزيد من فرص العمل للمرأة بالقطاعات العام والخاص ، وانخفضت نسبة البطالة بين النساء إلى 24.1% فى عام 1995⁽¹⁾.

وهناك العديد من الآراء التى تناقش قضية عمل المرأة وتأثيرها على مشاركتها فى العمل الأهلى .حيث يرى البعض انه نتيجة للضغوط الاقتصادية التى يتعرض لها المجتمع والأسرة وزيادة متطلبات الحياة أدى الى ضرورة خروج المرأة للعمل لإشباع الاحتياجات الضرورية لأسرتها مما جعلها تعاني العديد من المشكلات بوصفها عاملة وزوجة وأم ومديرة منزل فكيف يمكن لها أن تحقق الاتساق بين هذه الأدوار⁽²⁾، هذا بجانب دورها الهام فى المشاركة فى تنمية المجتمع من خلال مشاركتها فى العمل التطوعي والجمعيات الأهلية ومع كثرة الأدوار وتعددتها ثقل العبء على كاهل المرأة أدى ذلك الى قصور دورها جاه المشاركة والتعاون لخدمة

(1) معهد التخطيط القومى :تقرير التنمية البشرية، 1996، ص 152 .

(2) احمد مصطفى خاطر :تنمية المجتمعات المحلية ،نموذج المشاركة فى إطار ثقافة المجتمع ،دار المعرفة ،الإسكندرية ،ص 219 .

المجتمع نتيجة لتضاعف أعبائها حيث لا تجد الفائض من الوقت لممارسة دورها والقيام بالنشاط التطوعي الذي قد يأتي على حساب دخلها من العمل⁽¹⁾.

في حين ينظر البعض الى المرأة غير العاملة على أنها تملك الوقت والجهد الكافي الذي يمكنها من القيام بأنشطة متعددة مرتبطة بخدمة المجتمع والبيئة وبالتالي فإنه من الممكن لها أن تشارك بفاعلية فى الجمعيات الأهلية ولكن عدم المشاركة يأتى من عدم قدرتها على استثمار وتنظيم الوقت بين مسؤولياتها كأم وربة منزل وبين مسؤولياتها تجاه العمل التطوعي الى جانب نقص التدريب والمهارات والخبرات التى تؤهلها للقيام بدورها والمشاركة بشكل أفضل هذا هو السبب إذا لم يكن هناك أسباب أخرى أهمها الأمية وانخفاض مستوى التعليم لدى المرأة غير العاملة مما يجعل منها طاقة معطلة قاصرة على أداء مسؤولياتها وأدوارها التقليدية فقط .

بينما يرى البعض الآخر أن مشاركة المرأة غير العاملة فى الجمعيات الأهلية يتأثر تأثراً شديداً بمسؤولياتها وأعبائها المنزلية وأن دورها كزوجة وأم وربة منزل يطغى على جميع أدوارها الأخرى مما يجعل مشاركتها قاصرة وغير إيجابية وهذا يرجع الى بعض المعتقدات والعادات السلبية السائدة فى المجتمع حول دور المرأة كزوجة وربة منزل الى جانب الثقافة السائدة ، حيث أن المرأة المصرية حتى المتعلمة تدرك ذاتها وأدوارها فى دائرة الزوج والأبناء ، ولذلك فإن إدراك المرأة لدورها فى العمل العام والسياسي وخدمة المجتمع يتسم بالقصور⁽²⁾.

كما أثبتت التجربة العملية بوضوح أن الحركة التطوعية ضمت عدداً أكبر من الرجال إذا ما قورن بعدد المتطوعات فى العمل الأهلي ، بالإضافة إلى ذلك فهناك عدد كبير من الجمعيات الأهلية وخاصة فى الريف يتم إدارتها من قبل الرجال فقط الذين يحاولون توجيه بعض نشاطات الجمعية لخدمة المرأة بالقرية ، ولكن فى

(1) شهيدة الباز وآخرون : المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، ورقة مقدمة للجنة القومية للمنظمات الأهلية للإعداد لمؤتمر المرأة العالمي فى بكين ، مرجع سابق ، ص 13.

(2) شهيدة الباز : المرجع السابق ، ص 13 .

النهاية لا تتدخل المرأة في الإدارة أو صنع القرار في تلك الجمعيات وبالتالي فإن المرأة مبعدة عن آلية العمل التنموي ،وبالرغم من أن هناك جمعيات أهلية قد أنشئت من أجل تلبية احتياجات المرأة ،إلا أن هذه التنظيمات تظل مهمشة في إطار الحلقة الاجتماعية الاقتصادية الأوسع حجما ،كما تظل الأنشطة المقدمة تدور في فلك الدور التقليدي للمرأة 0

مما يعنى أن مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية التي تمثلها جمعيات التنمية في المناطق الريفية تتسم بالقصور وتتدنّى فيها مشاركة المرأة بشكل واضح ،وإن وجدت مشاركة من جانب المرأة فتكون ضئيلة وقاصرة على النشاطات ،التي تكون نسبة المستفيدات من الدرجة الأولى وذلك مثل نشاط تنظيم الأسرة ومحو الأمية⁽¹⁾. ويرجع قصور مشاركة المرأة الريفية في المجتمعات الأهلية إلى أمية المرأة الريفية وكذلك ارتفاع حدة الفقر وخاصة بين النساء الريفيات العائلات لأسر إلى جانب انخفاض مستوى الوعي البيئي الناتج عن الأمية ، هذا بالإضافة إلى أعبائها المنزلية ودورها في مساعدة الزوج والأسرة من خلال العمل في الحقل والأرض الزراعية لرفع المستوى الاقتصادي للأسرة مما يؤثر على دورها ومشاركتها في النشاط الأهلي

هذا بالإضافة إلى النظرة التقليدية لدور المرأة في الريف،وهذا يرجع إلى اختلاف البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعل مشاركة المرأة تميل إلى النقصان في المناطق الريفية⁽²⁾.

(3) : الأوضاع الصحية ومشاركة المرأة المجتمع المدني:

لم يعد مفهوم الصحة يعنى خلو الجسم من الأمراض بل اصبح هذا المفهوم يعنى السلامه البدنيه والنفسيه والاجتماعيه لهذا اتسع مفهوم صحة المرأة ليشمل الصحة

(1) شهيدة الباز: المرجع السابق ،ص11

(2) The road from cairo---:theNational N.G.O Commission for population and Development,

الإنجابية والرعاية الصحية المستمرة لها قبل الإنجاب وأثناء الحمل وما بعد الولادة ويعتقد البعض بأن الحالة الصحية تؤثر تأثيرا سلبا أو إيجابا على مشاركة المرأة حيث أن المرأة التي تتمتع بصحة جيدة قادرة على بذل الجهد والعطاء. كما أنه من المعروف أن الزواج المبكر والخصوبة في سن المراهقة من 15 الى 19 سنة يؤثران على وضع المرأة الصحى وعلى نتائج الدور الإنجابى عبر جميع مراحل حياتها .

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الصحة النفسية والفسولوجية والبيولوجية للمرأة وبين قدرتها على الأداء , حيث تستلزم مقومات التنمية الشاملة المنشورة توفر عامل الأمن والاستقرار كقاعدة أساسية لإسهام المورد البشرى رجل وأمرأة فى ترسيخ مقومات التنمية والمشاركة فى أعبائها وثمراتها .حيث تتعرض المرأة لكثير من المشكلات الصحية مثل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة ووفقا لتقارير البحث القومى لوفيات الأمهات فى مصر 92-1993 أن نسبة وفيات المرأة بلغت 174 حالة لكل مائة ألف مولود حى ومشكلة نقص وسوء التغذية ومشكلة الخصوبة والسرطان وختان الإناث ومشكلات الإعاقة ومشكلة ارتفاع معدل الأمراض التناسلية⁽¹⁾.

وقد أولت المؤتمرات الدولية للمرأة اهتماما كبيرا بقضايا الصحة الإنجابية للمرأة وظهر هذا واضحا فى مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية فى عام 1994 , والمؤتمر العالمى الرابع للمرأة والتنمية فى بكين عام 1995 . وقد أولت خطط الرعاية الصحية فى مصر اهتماما كبيرا فى الوصول بالخدمات الصحية للأم والطفل إلى أعماق الريف والمناطق النائية والمجتمعات البدوية والصحراوية وقد أثمرت تلك الجهود عن نجاحها فى تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع ,والكشف المبكر عن الأمراض و تشخيصها وعلاجها وأثار الوعي الصحى بين السكان إلا أن سوء

(1) السيد عبد الفتاح عفيفى : علم الاجتماع الطبى ،الفيوم، دار العلم 2001 ص31.

التغذية بين النساء ما زال بحاجة إلى مزيد من الجهد ,وكذلك فإن ختان الإناث أيضا رغم ما طرأ عليه من انخفاض نسبته لكنه بحاجة أيضا إلى دورا أكثر إيجابية من الجمعيات الخاصة بالمرأة وجمعيات التنمية والجمعيات الأهلية بصفه عامة⁽¹⁾.

معوقات سياسية :-

رغم مرور حوالي أكثر من أربعين عاما على منح الدستور المصري الحق للمرأة في المشاركة في الحياة السياسية سواء بالتصويت أو الترشيح للمجالس النيابية ،فما زالت مشاركة المر أه محدودة للغاية حيث يبلغ تمثيل النساء في مجلس الشورى 5.4 % ومجلس الشعب 1.9% فما زال الكثير من النساء الريفيات لا تمارس حقوقهن في استخراج بطاقة انتخابية مع استغلال البعض للحقوق الممنوحة للنساء الريفيات واستخراج بطاقة انتخابية لهن بدون علمهن أو اصطحابهن للجان الانتخاب لصالح أشخاص بعينهم دون وعى المرأة بمدى صلاحية هؤلاء الأشخاص⁽²⁾.

حيث تعد المشاركة السياسية مؤشرا هاما من مؤشرات النمو الاجتماعي من ناحية وفاعلية الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع من ناحية أخرى ومن ثم فإن محور المشاركة السياسية للمرأة يرتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي تبلغ تطور هذا الوضع إذا تشير فرص المشاركة السياسية للمرأة إلى الدور الذى تلعبه في الحياة العامة والقوة التى تتمتع بها في المشاركة في المجتمع .

فعلى الرغم من أن نسبة التسجيل للمرأة الريفية ليست عالية من المشاركة السياسية في عمليات التصويت والاقتراع ،وكذلك النساء الفقيرات في الأحياء الحضرية ،فإن هذه المشاركة تظل شكلية يتم فيها استغلال المرأة من خلال التعبئة المؤقتة في مناسبات بعينها ولا تعكس بالتالي وعيا سياسيا حقيقيا أو مشاركة سياسية فعلية

(1) الجمعيات الاهلية وتحديث مصر , 2002 .

(2) مكون المرأة في الخطة الخمسية الرابعة ،ديسمبر 1996 مرجع سبق ذكره 0

ذلك لأن معاناة المرأة الفقيرة وإهدار حقوقها في حالات الطلاق والنفقة والحضانة وتدنى ظروف أحيائها الأساسية والمادية لا يمكن أن تشكل مناخا ملائما لتنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية الفعلية⁽¹⁾.

ولقد ساهمت الثقافة التقليدية في تدنى أوضاع المرأة المصرية ،وممارسة كثير من أشكال التمييز التى أساءت إليها في التعليم والصحة والعمل والرعاية الاجتماعية ولذلك أصبحت العناية بتنمية المرأة ضرورة ملحة وتحتاج إلى إعادة النظر في الآليات المستخدمة لتحقيق ذلك من آن لآخر .

من أجل ذلك قامت المنظمات غير الحكومية للمرأة في جميع بلاد العالم شمالا وجنوبا بدور هام من أجل دفع قضية المرأة للأمام .وتتميز الجمعيات الجديدة عن القديمة بتبنيها قضية التنمية وتمكين المرأة بدلا من تقديم الخدمات الخاصة بالمهارات التقليدية والخدمات الصحية التى طالما كانت تقدمها الجمعيات بدون مشاركة فعالة من جانب المرأة⁽²⁾.

ومعنى ذلك أن الخدمات المقدمة للمرأة والأنشطة التي تساهم في إشباع احتياجاتها والمقدمة لها من الجمعيات والمؤسسات الخدمية في المجتمع تؤثر على مدى مشاركة المرأة بصورة عامة في الحياة الاجتماعية والسياسية ومراعاة المجتمع لظروفها واحتياجاتها يؤثر على إيجابية مشاركتها ورغبتها الحقيقية في الاندماج والانغماس في قضايا المجتمع .

ولذلك فإنه من المهم ونحن نتحدث عن المرأة المصرية في المجتمعات الأهلية أن نتعرف علي أهم أنشطة هذه الجمعيات أو بعبارة أخرى توزيعها علي مجالات النشاط لأنها تعتبر مؤشرا لاهتمامات المرأة المصرية ،خاصة فيما يتعلق بوجود

(1) المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية : تنمية المرأة الريفية 14-16 مارس 1998 ،التقرير الختامي

(2) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ، القاهرة ، من بحوث الندوة الأولى لقسم الاجتماع ،كلية الآداب ،جامعة القاهرة ،1994 ، ص 187 .

ميادين تقليدية لاهتمام المرأة ، وكذلك فإنه من المهم التعرف علي مجالات النشاط الجديدة للمرأة ، أو الأنماط غير التقليدية والتي كشفت عنها بوضوح ظاهرة "الشركات المدنية 0

وتأكيدا على الدور الذي تلعبه المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية منذ الربع الأول من القرن العشرين فهناك اهتمام بتحليل المؤشرات التي تهتم بعضوية المرأة ومشاركتها في الجمعيات الأهلية أو دورها في مواقع اتخاذ القرار حيث أن زيادة أو نقص مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية تتغير تبعا للثقافة ، والمجتمع والمناخ الاقتصادي كما أنها تتأثر بالوعي الاجتماعي والاقتصادي ما بين العاصمة والمحافظات الأخرى⁽¹⁾.

خامسا : تحرير المرأة ومراحل تشكل الوعي النسوي

تمهيد:

في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ظهر الوعي النسوي مصاحبا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (خاصة التعليم) والسياسة (الكفاح الوطني) وكان ذلك قبل معركة تحرير المرأة التي ارتبطت باسم قاسم أمين⁽²⁾. وكان لتحديث المجتمع المصري في عهد محمد علي أثره الكبير علي حركة المرأة فقد صاحب بناء الدولة المصرية الحديثة ازدهار الصناعة والبعثات التعليمية للخارج التي عادت تبشر بروح جديدة ودعوة لإعادة صياغة العلاقات بين الرجل والمرأة علي أسس مختلفة عما عرفة الناس في عهد الحملات العثمانية .وقد برز في هذا المجال رفاة الطهطاوى الذى استطاع أن يؤثر في الفكر المصري تأثيرا عميقا وقد كان دور رفاة الطهطاوى شبيها بدور خير الله التونسي فهو أزهرى

(1) The road from cairo -----the National N.G.O Commission For population and Development, -----p.19

(2) أماني قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ،منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مرجع سبق ذكره ،ص 25 .

سافر في بعثات محمد علي إلى فرنسا وعاد مشيراً في كتابه تخلص الإبريز عام 1831 بأوضاع المرأة الأوربية المشاركة في الحياة العامة، وقد خرج من عباءة الطهطاوى كثيرا من الرواد الذين نادوا بأفكار تحرر المرأة مثل محمد عبده وباحثة البادية وعائشة التيمورية وقاسم أمين ولطفي السيد وبناء علي هذه الأفكار التنويرية بدأت حركة إنشاء المدارس لتعليم البنات وكان لكتاب الطهطاوى "المرشد الأمين للبنات والبنين" أثره في دفع عملية تعليم الفتيات وإعطاءها زخماً خاصاً⁽¹⁾. ويمكن عرض تحرير المرأة وتكوين الوعي النسوى في مصر في مراحل يشتمل كل منها على عدة فترات:

المرحلة الأولى من (1870-1918):

وتعد فجر الدعوة لتحرير المرأة المصرية وتنقسم إلي فترتين الأولى فترة نيابة الرجال والثانية فترة استمرار نيابة الرجال مع ظهور بادرة نسائية .

الفترة الأولى (1870-1879):

كان دور المرأة المصرية في المشاركة وهذا حال الأغلبية العظمى من النساء، أما الرجال فهم الممثلون في شخصيات رفاة الطهطاوي ومحمد عبده فكانوا أول من رفعوا لواء تحرير المرأة والمرافعة عن حقوقها⁽²⁾.

(1) نادية عبد الوهاب ، آمال عبد الهادي :الحركة النسائية العربية ،أبحاث ومدخلات من أربعة بلدان عربية ،مجموعة باحثات مركز دراسات المرأة الجديدة .

(2) سامية حسن الساعاتي :علم أجتماع المرأة ،رؤية معاصرة لأهم قضاياها ،القاهرة ،دار الفكر العربي 1999، ص 37

وقد اعتبر عبد الله النديم أن انتشار التعليم والمعارف من أهم عناصر الوطنية وقام بتأسيس الجمعية الإسلامية في عام 1879 بهدف تربية الناشئة وبث روح المعارف فيهم⁽¹⁾.

حيث أنشئت أول مدرسة في عهد محمد علي وهي مدرسة لتخريج القابلات ،وفي عهد سعيد رغم اضمحلال العناية بالتعليم بشكل عام إلا أنه سمح للبعثات الأجنبية الدينية بإنشاء بعض المدارس مثل مدرستان القاهرة والإسكندرية لراهبات الراعي الصالح "آليون باستير " وفي عهد إسماعيل ساهمت إحدى زوجاته في إنشاء أول مدرسة مصرية للتعليم العام للبنات عام 1873 وبدأت مدارس البنات تتزايد ببطء بعد ذلك حتى توجت بإنشاء الجامعة المصرية الأهلية عام 1908 والتي ترددت عليها بعض النساء المصريات⁰

الفترة الثانية : حدد قاسم أمين دعوة كل من رفاة الطهطاوى ومحمد عبده ووسع نطاقها ،ونشر كتابه "تحرير المرأة " والمرأة الجديدة⁽²⁾، في عام 1899 وعام 1900 علي التوالي⁽³⁾.

وقد كان فضل الريادة في الحركة النسائية المصرية كان في أطوارها الأولى لسيدات النخبة من بيوت العائلات الكبيرة التي توافرت لهن السبل للحصول علي قدر من التعليم سواء بمدرسين يقومون بالتدريس لهن في المنازل أو بالالتحاق بالمدارس الأهلية بالإضافة للاحتكاك بسيدات الجاليات الأجنبية في هذه الفترة⁽⁴⁾.

(1) عبد المنعم الجميحي ،عبد الله النديم رائد الوطنية والتتوير ، في النداء الجديد ،جمال حمدان وعبقريّة السكان ،عبد الله النديم رائد الوطنية والتتوير ، العدد 8 أغسطس 2003 ،ص 10 .

(2) سامية حسن الساعاتي :علم اجتماع المرأة ، رؤية معاصرة لأهم قضاياها ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 39-38 .

(3) الحركة النسائية العربية ،أبحاث ومدخلات ،مجموعة باحثات ، مرجع سابق ، ص 133 .

(4) أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ،مرجع سابق ،ص 28 .

بالإضافة الي الصحافة النسائية ففي عام 1879 نشرت مريم النحاس "معرض الحساء في تراجم مشاهير النساء وفي عام 1887 نشرت عائشة التيمورية نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال ونشرت زينب فواز عام 1893 قصة " حسن العواقب " كذلك في عام 1892 صدرت مجلة الفتاة بالإسكندرية علي يد هند نوفل⁽¹⁾ وتعد أول مجلة للدفاع عن حقوق المرأة والتعبير عن وجهه نظرهم وفي عام 1896 صدرت مجلة الفردوس والتي واكبتها في الظهور - وفي نفس العام - المرأة الحساء ثم صدرت مجلة "أنيس الجليس" عام 1898، ومجلة العائلة 1899 ثم تتابعت المجلات النسائية كمجلة المرأة في الإسلام عام 1900⁽²⁾ ومجلة الهوانم - في نفس العام وشجرة الدر عام 1901 والسعادة 1902 والسيدات والبنات 1903 وفتاة الشرق 1906 وترفية المرأة 1908 وفتاة النيل 1913⁽³⁾. هذا بالإضافة الي الصالونات الثقافية والتي كانت منتشرة في ذلك الوقت ،فكانت زوجة حسين رشدي أحد المسؤولين بالحكومة تدعو النساء لبيتها للتناقش في القضايا الاجتماعية المعاصرة⁽⁴⁾. ولعل اهتمام أميرات الأسرة الحاكمة كان له دور أيضا في تطور الحركة فلا يمكن إنكار دور صالون الأميرة نازلي الأدبي في هذه الفترة⁽⁵⁾، و"ألكسندر أفريوة" و"مي زيادة" وغيرهن يستقبلن النساء والرجال في صالوناتهن ، حيث يتجمع المثقفون والسياسيون لمناقشة القضايا⁽⁶⁾.

(1) فوزي فهمي : المرأة والمنظومة الثقافية ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .

(2) الحركة النسائية العربية، أبحاث ومدخلات ، مجموعة باحثات، مرجع سبق ذكره، ص 133-134

(3) ثريا خطاب ، على فهمي : دور المرأة في المجتمع من خلال الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي ، المجلة الاجتماعية القومية العدد 2-3 ، المجلد 12 سبتمبر 1975 ، ص ص 182-198

(4) بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، الثقافة والمجتمع والصحافة ، المشروع القومي للترجمة ، ص 118 ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1999 ص ص 161-177 .

(5) الحركة النسائية العربية ، أبحاث ومدخلات ، مرجع سبق ذكره .

(6) بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 177 .

ففي عام 1897 أنشأت نازلي فاضل صالونا أدبيا في منزلها ارتاده نخبة من رواد الإصلاح في مصر من أمثال فتحي زغلول ، سعد زغلول والشيخ محمد عبده وإبراهيم المليجي وجمال الدين الأفغاني وأديب إسحاق ومن المعروف أن للأميرة نازلي الفضل في تصحيح مسار فكر قاسم أمين وتوجهاته ، فبعد أن كان متحاملا علي المرأة المصرية ومتخذا موقفا مناهضا لطموحاتها ، عدل عن موقفه، كما جاء في بعض الروايات بعد ذهابه إلى صالون الأميرة نازلي وتعرفه عن قرب عما تستطيع أن تحققه المرأة المصرية متى حصلت على حقها في التعليم ، لم يقتصر تأثير الأميرة نازلي على قاسم أمين بل تعداه وشمل العديد من رواد الإصلاح مثل الشيخ محمد عبده ومصطفى عبد الرازق⁽¹⁾.

وبالرغم من أن أغلب الجمعيات الخيرية قد وجهت مجهودها لحل مشكلات المجتمع المحلي إلا أن النساء قد أشتركن في التعبئة أثناء الأزمات القومية والعالمية فعندما غزت القوات الإيطالية طرابلس في 1911 وكانت تحت الحكم العثماني أسست مجموعة من النساء القاهريات لجنة السيدات بالعباسية لجمع التبرعات للجيش العثماني بالإضافة إلى لجنتان متماثلتان في أسبوط وبنى سويف وأقامت ملك حفني ناصف جمعية لإرسال الملابس والأموال إلى طرابلس أثناء المعركة⁽²⁾.

المرحلة الثانية (1919-1955):

نشأت الحركة النسائية في أحضان الحركة الوطنية فقد قامت النساء بدور كبير في ثورة 1919 فوعدهن حزب الوفد بإعطاء النساء حق التصويت متى بلغ السلطة تقديرا لمشاركتهن ولكن بعد انعقاد البرلمان وصياغة الدستور الجديد تم حرمان النساء من حق التصويت مما ترتب عليه خيبة الأمل التي منيت بها الحركة

(1) هدى الصرة ، عماد أبو غازي : لمسيرة المرأة المصرية ، علامات ومواقف ، القاهرة ، المجلس القومي للمرأة ، 2001 ، ص ص 49-51 .

(2) بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، مرجع سبق ذكره .

النسوية وساد شعور عام بالحاجة لمنبر جديد للنساء كي يعبرن عن احتياجاتهن فنزعت الحركة النسائية إلى الاستقلال بنفسها لمواجهة المساومة على حقوق المرأة وبذلك لجأت النساء للعمل الأهلي لكن يبين هياكل قوة متوازية يعوضن بها ضعف أو غياب مكانتهن السياسية⁽¹⁾.

كما كان لنجاح الرعيل الأول من الجامعيات اللاتي تخرجن في مصر والمبعوثات اللاتي أتممن دراستهن في الخارج أكبر الأثر في تشجيع الفتيات على الإقبال على التعليم العالي إقتداء بهن ، كما كانت الحرب العالمية الثانية من الآثار القوية على انفتاح المجتمع المصري وقد شجعت هذه الظروف غير العادية كثيرات من النساء على الأشغال في مجالات الخدمة⁽²⁾.

وفى عام 1948 قدمت عدة اقتراحات على مجلس الشيوخ لمنح المرأة حق الانتخاب، وتولت الاقتراحات على أن رضخ القائمون على شئون البلاد وحسم الدستور المصري سنة 1956⁽³⁾، كما يمكن أيضا أن نطلق على هذه الفترة الإعداد والتكوين فلأول مرة تنفرد النساء بحمل لواء الدفاع عن أنفسهن وينطلق بعد ذلك في هذا المجال مكونات رائدات التحرير السنوي .

المرحلة الثالثة من (1956-1975):

وتمتد هذه المرحلة من عام 1956 حيث إعلان الدستور الجديد إلى عام 75 الذى وقع عليه الاختيار ليكون "عام المرأة العالمي" حيث ظهرت أول قيادة نسائية رسمية تحقيقا لمبدأ إقامة عدالة اجتماعية بين الجنسين وهو أحد المبادئ الستة لثورة 1952، نص في الدستور الجديد على منح المرأة حقوقا سياسية أسوة

(1) سهام عبد السلام: المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين للنشر، نور، جمعية

المرأة العربية، مكتبة المجلس القومى للمرأة، 18 إبريل 2006

(2) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم قضاياها، مرجع سبق ذكره

(3) مار لين تادرس وآخرون: المواطنة المنقوصة، تهيش المرأة في مصر، القاهرة، مركزا لدراسات

والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 1995.

الرجال⁽¹⁾، ومن عام 1956 أصبح للمرأة المصرية الحق في المشاركة في صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة⁽²⁾.

كما تميزت هذه المرحلة بأنها كانت فترة تقشف اقتصادي، أعقبها النكسة العسكرية 1976 تلتها فترة الاكتئاب الاجتماعي والسياسي مما انعكس على نشاط المرأة المصرية الحديثة فبدأ راكدا غير فعال .

سادسا : تطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي في مصر :

بدأ العمل الأهلي للمرأة في النصف الأخير من القرن 19 حيث تصاعد الجدل حول المرأة، وظهور إرهاصات مثلت بذور الجنينية لانطلاق المرأة المصرية في القرن العشرين نحو تأسيس منظماتها التي تعبر عن قضاياها ومطالبها وتمتد حتى هذه اللحظة الحالية وبالرغم من حدوث تغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية عميقة خلال القرن العشرين ، إلا إن عناوين القضايا التي احتلت الأولوية في بداية هذا القرن مازالت كما هي مع نهاية القرن العشرين وهي (التعليم ، العمل ، المشاركة السياسية أو الحقوق السياسية قانون الأحوال الشخصية) فأجندة قضايا المرأة في بداية القرن العشرين من خلال العمل الأهلي قد أعطيت الأولوية من منظور إقرار حق المرأة في التعليم ومع نهاية القرن العشرين من منظور يحقق المساواة⁽³⁾.

ولقد ارتبط تاريخ مشاركة المرأة في العمل الأهلي بالتحديد عام 1982 عندما قامت أولى الجمعيات النسائية وسوف تعرض الباحثة فيما يلي الحقب التاريخية لتطور مشاركة المرأة في العمل الأهلي في مصر .

المرحلة الأولى : بداية الانطلاق من القرن 19 إلى 1922 :

(1) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهم قضاياها، مرجع سبق ذكره

(2) مارلين تادرس وآخرون: المواطنة المنقوصة، تهيش المرأة في مصر، مرجع سابق

(3) أماني قنديل: العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره

إن وضع المرأة في مجال العمل الأهلي يوضح أنها كانت ولا زالت تلعب دورا كبيرا فلقد كان العمل التطوعي هو أحد المنافذ القليلة للخروج وكان لفترة ماضيه قاصر على الفئات الموسرة التي لديها المال والوقت إما الآن وعلى مدى العقود القليلة الماضية نجد ازدياد أعداد النساء المشتغلات بالعمل الاجتماعي من فئات مختلفة، كما تميزت هذه الفترة بظهور قيادات نسائية اجتماعية لها وزن كبير⁽¹⁾

حيث ظهرت الجمعيات الخيرية والثقافية وغيرها من الجمعيات في مصر في أواخر القرن التاسع عشر على أسس من المتميزات الدينية أو التقسيمات الاجتماعية للأدوار بين الجنسين بالإضافة على أبعادها الاجتماعية الهامة ، وقد سعت النساء شأنهن شأن الرجال في تلك الفترة إلى تكون تنظيماتهن ، والتي كانت تبدأ بنواة من المعارف وقد ساعدت تلك المنظمات النساء على السعي نحو مزيد من الانخراط في المجتمع المصري ومهدت الطريق لمزيد من المشاركة السياسية للمرأة وقد كانت الصحافة النسائية في صدر هذه المعركة وكانت المنبر الذي عملت النساء من خلاله على تحديد موافقتهن وبرامجهن ، ومع نهاية القرن 19 بدأت تبرز إرهابات لمبادرات نسائية تشارك في تأسيس الجمعيات وفي أنشطة بعض هذه الجمعيات خاصة ما تعلق بجمعيات المساعدات الاجتماعية، وفي أوائل القرن 20 بدأت تبزغ مبادرات نسائية خالصة أسهمت في تطوير حركة الجمعيات من خلال جذب الانتباه إلى أنشطة ومجالات جديدة ومن أهمها ما تعلق بقطاع الخدمات الصحية وقضايا تحرير المرأة والتتوير الثقافي⁽²⁾

ويؤرخ عادة ل بدايات العمل النسائي الشعبي بجهود هدى شعراوى ولفيف من النساء المصريات حيث دعت إلي إنشاء مبرة محمد على عام 1909 وفي عام 1961

(1) هيام حمدي صابر زهران: التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور القيادات النسائية

لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها، مرجع سبق ذكره، ص 180

(2) بث بارون: النهضة النسائية في مصر الثقافة والمجتمع والصحافة ، م س ذ، وأيضا أماني قنديل

المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة،

كانت المبرة قد أنشأت 12 مستشفى وعيادة وعلى مدى 20 عام وفرت مؤسسات المبرة العلاج لأكثر من 13 مليون مريض ويشير نجاح وانتشار عمل المبرة إلي غياب المبادرات الحكومية في مجال الصحة العامة والخدمات الاجتماعية كما يفند مقولة انحسار هذه الأنشطة في المناطق الحضرية⁽¹⁾ وكانت المحاولة الثانية التي قامت بها هدى شعراوي عام 1926 حين أنشأت ملعبا رياضيا خاصا بالسيدات وكانت المحاولة الثالثة عندما أنشأت نخبة من السيدات جمعية المرأة الجديدة عام 1909 وانتخبت هدى شعراوي رئيسة فخريه لها⁽²⁾.

كما لعبت المرأة دورا مميزا في مجال الجمعيات الأهلية من خلال جمعية الشفقة عام 1908 حيث أنشأت لرعاية الأطفال وتعليم الفتيات الفقيرات التدبير المنزلي⁽³⁾ وفي نفس العام تبنت جمعية ترفية المرأة برئاسة فاطمة راشد قضية تشجيع المرأة علي إمضاء إسمها الحقيقي حيث كان من الشائع أن تستخدم المرأة أسماء مستعارة عند الكتابة للصحف والمجلات لإخفاء هويتها⁽⁴⁾ وقد نمت شبكة الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء البلاد مثل الجمعية الخيرية للسيدات المارونيات وجمعية يد المرأة المساعدة الخيرية والجمعية النسائية بالإسكندرية والجمعية الخيرية لسيدات الشام في طنطا والجمعية القبطية للنساء في الفيوم وتضمن نشاط تلك المجموعات تعليم الفقراء ورعاية الأيتام ومساعدة الفتيات⁽⁵⁾.

(1) دور المرأة المصرية في بناء المجتمع - القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات 1980، صص 42-43

(2) مركز الدراسات المرأة الجديدة: مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره

(3) محمد حافظ دياب: بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي "قراءة تحليلية نقدية بالإسكندرية"، المكتب العلمي للكمبيوتر، 1997، صص 142

(4) هدى الصدة وعماد أبو غازي: مسيرة المرأة المصرية علامات ومواقف، الجزء الأول، المجلس القومي للمرأة، مرجع سبق ذكره، صص 58

(5) بث بارون: النهضة النسائية في مصر الثقافة والمجتمع والصحافة، مرجع سبق ذكره،

وفي عام 1914 تأسست جمعية الاتحاد النسائي التهديبي التي ضمت بين عضواتها ملك حفني ناصف ومي زيادة كما ضمت هذه المجموعات نساء أجنبيات وقد ركزت على تنظيم المحاضرات وكن يجتمعن أيام الجمع لعقد النقاشات بالجامعة الأهلية .وبعد شهرين في أبريل 1912 تأسست جمعية الرقى الأدبي للسيدات المصريات ويبدو أن ثمة هاتين الجمعيتين في الأنشطة والعضوية⁽¹⁾ وهدفت تلك المنظمات الأهلية التي تبنى جدول أعمال إصلاحي لدفع تقدم قضية المرأة،وبعد انفراط عقدها بين المنظمين أنشأت فاطمة عاصم جمعية النهضة النسائية عام 1916⁽²⁾.

وتميزت سنوات 1919 حتى 1922 بإنشاء العديد من الجمعيات النسائية فقد أنشئت جمعية خريجات الجمعية الأمريكية بالقاهرة وجمعية المرأة الجديدة التي قامت مئات النساء بتكوينها في 1919 أو ربما قبل ذلك ففي حين تحدد بعض المصادر تاريخها بفترة ما قبل الحرب ويرجع البعض الآخر تاريخ تكوينها لفترة ما بعد الحرب وتولت أمينة صدقي إدارة الجمعية،وقد كانت تنتمي للشرائح العليا من الطبقة الوسطي،وكانت هدى شعراوي رئيسة شرقية للجمعية وكانت الأميرة شويكار ممولتها وقد أنشئت الجمعية مدارس لتعليم البنات التفصيل والتطريز وصناعة السجاد وغيرها من الحرف كما أنها افتتحت ملاجئ للأيتام ومراكز لرعاية الأطفال⁽³⁾.

ملاحظات علي هذه الحقبة التاريخية:

1-لقد لعبت المرأة المصرية عبر البدايات المبكرة للحركة السنوية وخلال المراحل التالية لها دورا أساسيا في كافة التحولات السياسية والاجتماعية ويمكن إرجاع

(1) مركز الدراسات المرأة الجديدة :مصر المرأة في المنظمات الأهلية ،مرجع سبق ذكره

(2) سهام عبد السلام:المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة،مرجع سبق ذكره،ص57

(3) بث بارون:النهضة النسائية في مصر الثقافة والمجتمع والصحافة،مرجع سبق ذكره

نزوعها التاريخي إلي تحقيق درجة من التنظيم المستقل إلى الإحباط والعنف الذي كان يتبع اشتراكها في الحركات الوطنية التحررية

-تولى المرأة من الطبقات الوسطي والعليا إنشاء معظم جمعيات العمل الخيري والاستعانة بأميرات العائلة المالكة لتمويل الجمعيات كما كان جمع التبرعات من الأنشطة السياسية التي شغلت المرأة العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية

3- لعبت المرأة المصرية في هذه المرحلة دورا فعالا في تأسيس الجمعيات الأهلية الخيرية وخلال الفترات التاريخية التالية تفاوتت فاعليتها وفقا لطبيعة الإطار السياسي والقانوني والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والقيم الثقافية السائدة وأن انحسار الدور وتقدمه للأمام لم يمس المرأة وحدها في الجمعيات الأهلية وإنما مس المرأة والرجل معا إلا أنه نتيجة لظروف تاريخية ثقافية واجتماعية خاصة بالمرأة فإن وضعها له حساسية أكبر داخل هذه الجمعيات

المرحلة الثانية(الليبرالية):الجمعيات الأهلية النسائية من (1923 إلي 1952)

شهدت تلك المرحلة حيوية المجتمع المدني حيث اعترف دستور 1932 بحق المصريين في إنشاء الجمعيات غير الهادفة للربح بلا قيد ولا شرط ولم يحظر إلا الجمعيات ذات الطابع العسكري⁽¹⁾ ولكن عندما تعطل البرلمان سنة 1925 أصدرت وزارة زيور باشا قانونا حتم علي المنظمات الأهلية الانخراط عن نظامها،وحظر تسميات ذات طابع ثوري وأعطى مجلس الوزراء سلطة رفع طلب حل المنظمات الأهلية إلي القضاء ثم أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية سنة1939 وصحبها تحسن في الجانب التخطيطي والتنفيذي للعمل الأهلي رغم أنها فتحت باب هيمنة الحكومة علي المنظمات الأهلية أما المنظمات الأهلية النسائية فلم تقتصر في بدايات القرن

(1) شهيدة الباز:الحركة النسائية في مصر في المرأة العربية في مواجهة العصر،بحوث ومناقشات الندوات الفكرية التي نظمها،نور.دار المرأة العربية للنشر.ص107

العشرين علي العمل الخيري التقليدي فقط بل امتد عملها لمجالات دفاعية عن حقوق المرأة في التعليم والعمل، ودورها في الكفاح السياسي والوطني⁽¹⁾ ولقد بدأت الحركة النسائية المصرية المستقلة بإنشاء الاتحاد النسائي المصري سنة 1923 وقد أسسته عدد من عضوات اللجنة المركزية الوفديات بقيادة هدى شعراوى حيث اجتمعت المنظمة للمرة الأولى في منزل هدى شعراوى 16 مارس 1923⁽²⁾ حيث كونت هدى شعراوى وسيزا نبراوى هذا الاتحاد الذي نادى بضرورة مشاركتها في الحياة العامة عن طريق الدعوة التي تمتع المرأة بحقوقها السياسية وتغيير قانون الأحوال الشخصية⁽³⁾ وقد طرح الاتحاد النسائي ثلاثة مطالب سياسية واجتماعية ونسوية كما تضمنت برامجه المطالبة باستقلال مصر والسودان كما تأسست هيئة تنوير المرأة بزفتا وطالبت بالإفراج عن سعد زغلول⁽⁴⁾ كما تأسست في ذلك الفترة عشرات من الجمعيات الخاصة بالمرأة التي لعبت دورا مهما منها "جمعية العمل لمصر التي رأستها السيدة "أستر فهمي ويصا". وامتدت إلي عدد كبير من محافظات مصر في الوجهين القبلي والبحري⁽⁵⁾.

وفي عام 1929 تأسست جمعية الشابات المصريات، وهو ما مثل علامة تطوير مبكرة للعمل الأهلي لأن الجمعية توجهت إلي الشابات والأجيال الصغيرة سواء

(1) أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 29

(3) Badran, Margot. Feminism, Islam vation: Gender and the Making of Modern Egept. Cairo. Auc press.

(3) فاطمة خفاجي: المنظمات النسائية ودورها في مجالات التنمية وتمكين المرأة، احمد زايد وسامية الخشاب: المجمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، جامعة القاهرة، كلية الآداب اجتماع، ص 187-209

(4) غادة على موسى: التعبئة السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة. دراسة الحالة المصرية. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996، ص 125-126

(5) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25

للمعضوية والنشاط بالجمعية أو للانتفاع بخدمات الجمعية ، ولم تتجاوز رئيسة الجمعية من العمر أكثر من 22 عاما وضمت في عضويتها الطبقة المتوسطة والقاعدة الشعبية ، مما بدأ يحدث نقلة نوعية في توجهات الجمعيات الأهلية النسائية⁽¹⁾ وفي عام 1930 أنشأت مجموعة من شابات الطبقة العليا الجمعية النسائية لتحسين الصحة برئاسة ليلي دوس لمساعدة اسر مرضى الدرن⁽²⁾ وفي عام 1932 برزت نقطة تحول جديدة في تاريخ العمل الأهلي النسائي، إذا ارتبط هذا التاريخ بتأسيس أول لجنة للأخوات المسلمات بمدينة الإسماعيلية⁽³⁾ وفي عام 1934 أنشئ نادى سيدات القاهرة⁽⁴⁾ وفى عام 1937 أسست زينب الغزالي جمعية النساء المسلمات وكان التدريب الديني على هذا المستوى يرتبط بالعلماء إلا أن هذه الجمعية كانت تتحدى التقاليد بفتحها هذا المجال المغلق على الذكور أمام النساء⁽⁵⁾.

وفي عام 1939 تأسست لجنة سيدات الهلال الأحمر وكانت جمعية من الرجال فقط حتى نشأت تلك اللجنة تحت رعاية الأميرة فريال وبمرور السنوات ازدادت مساهمة النساء في جمعية الهلال الأحمر المصري، حتى صارت معظم مقاليد أمور الجمعية في أيديهن واهتمت الجمعيات النسائية الأهلية المبكرة بقضايا تحرير المرأة وتعليم البنات وتنمية المرأة في الريف والأحياء الشعبية وتقديم الخدمات الصحية والإنسانية والدعوة لمنح النساء حقوقهن السياسية وتعديل قانون الأحوال الشخصية⁽⁶⁾.

(1) أمانى قنديل: العمل الأهلي والتغير الاجتماعي، مرجع سبق ذكره

(2) سهام عبد السلام: المنظمات الأهلية الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 59

(3) مركز دراسات المرأة الجديدة، مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره

(4) فاطمة خفاجي: المنظمات النسائية ودورها في مجالات وتمكين المرأة، مرجع سبق ذكره، ص 189

(5) مركز دراسات المرأة الجديدة، مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره

(6) سهام عبد السلام، المنظمات الأهلية الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 59

وفى عام 1942 تأسست مبرة التحرير وتولى بعد ذلك إنشاء العديد من الجمعيات الأهلية النسائية كما شاركت فى بعض الجمعيات المشتركة جنبا إلى جنب مع الرجال حيث تكونت لجان نسائية فى الجمعيات الأخرى⁽¹⁾.

هذا وقد أقام الاتحاد النسائي مدرسة تطريز في عام 1942 ولكن بسبب الضغوط المالية أغلقت بعد عام واحد من إنشائها وقد قام أيضا بتأسيس مؤسسات عديدة ففي عام 1924 أنشأ مدرسة أولية صارت مدرسة ابتدائية في عام 1937 وفي كلا الحالتين كان التعليم مجانا وفي عام 1924 أنشأ ورشة لتعليم الاقصادي للنساء المعوقات في منطقة السيدة زينب⁽²⁾.

وقد تراوحت أنشطة الاتحاد بين ممارسة الضغط وتوفير الخدمات والضغط من أجل مصالح المرأة كالعامل من أجل قانون الأحوال الشخصية والأجر المتساوي وتحسين شروط العمل والحق في التعليم والاقتراع⁽³⁾ وقد تم تأسيس الحزب النسائي المصري برئاسة فاطمة راشد عام 1942 وتضمن برنامجه مساواة المرأة بالرجل في الحقوق الاجتماعية والسياسية ،توسيع فرص العمل أمام الفتيات في الوظائف العامة ، منع تعدد الزوجات وتقييد حق الطلاق⁽⁴⁾

وقد ركزت بنت النيل على نقطتين هما:السعي إلى رفع مستوى الأسرة المصرية ثقافية واجتماعيا وصحيا، وإصدار التشريعات التي تحقق تدعيم المرأة المصرية وتجنبها عوامل التفكك وقد مثلت المبادرات المدنية لاتحاد بنت النيل توجهها جديدا ، يعكس تحولا من عقلية العمل الخيري والخدمي كأداة للتغيير إلى عقلية التمكين عن

(1) فاطمة خفاجي:المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة،مرجع سبق ذكره ، ص209 .

(2) مركز دراسات المرأة في المنظمات الأهلية،مرجع سبق ذكره .

(3) سهام عبد السلام:المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة ، مرجع سبق ذكره،ص59 .

(4) هدى الصده ، عماد أبو غازي : مسيرة المرأة المصرية ، علامات ومواقف ، الجزء الأول ، مرجع سابق ذكره ، ص 107 .

طريق الفعل السياسي المتمثل في مشاركة المرأة في المواقع السياسية في المؤسسات المختلفة بالمجتمع⁽¹⁾.

وفي عام 1944 تكون الاتحاد النسائي العربي في القاهرة نتيجة نشاط الاتحاد النسائي المصري والجديد بالذكر أنه في نفس العام أنشأت الصحيفة فاطمة نعمت راشد حزب النساء الوطني فكان أول محاولة لإنشاء حزب سياسي في مصر وقد نادت بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وعملت على نشر محو الأمية والتدريب علي الممارسات الصحية السليمة بين الطبقات الفقيرة من النساء في القاهرة وكانت أيضا أول من نادى بتنظيم الأسرة⁽²⁾، وفي نفس العام تكونت لجنة للأخوات المسيحيات في القاهرة وأصبح لها في عام 1948 خمسون شعبة وفرعا تضم 5 آلاف سيدة وقد تبنت العديد من المشروعات⁽³⁾ ومن أهم الجمعيات الأهلية النسائية التي ظهرت في تلك الفترة اتحاد بنت النيل الذي أسسته درية شفيق عام 1948 وكانت أنشطته موجهة للمرأة وفتح مكتب تشغيل ونادى ثقافي ومدرسة لمحو الأمية⁽⁴⁾ كما ركز هذا الاتجاه على حقوق المرأة في المشاركة السياسية وأمتد نشاط الاتحاد خارج القاهرة⁽⁵⁾

وقد تبني الاتحاد الدعوة إلى رفع مستوى الأسرة ثقافية واجتماعيا وصحيا ، وتعديل القوانين من أجل دعم مكانة المرأة في المجتمع وقد كان للاتحاد نشاطات فعالة في طرح القضايا الساخنة في الصحافة والمؤتمرات وقد لعبت درية شفيق دورا مهما في

(1) مركز دراسات المرأة الجديدة ، مصر المرأة المنظمات الأهلية ،مرجع سبق ذكره .

(2) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ، مرجع سبق ذكره .

(3)أمانى قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ،مرجع سبق ذكره .

(4) سهام عبد السلام :المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة ، مرجع سابق ، ص 60 .

(5) فاطمة خفاجي :المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ،مرجع سابق ذكره .

هذا الصدد وأخذت مكانها وسط قيادات الحركة النسائية في مصر، كما أنها قد أسست مجلة بنت النيل عام 1945 ثم حزب " بنت النيل السياسي عام 1953⁽¹⁾. أما في الأربعينيات فتنامي اتجاه جديد بين جيل خريجات الجامعة المصرية ، أضاف بعد آخر لتنافس الخطاب السياسي حول مسألة المرأة وهو الاتجاهات الاشتراكية والشيوعية ، ووجه الأولوية إلى الفئات المحتاجة ، وبالنسبة لهم فإن حرية المرأة مرتبطة بحرية الشعب ككل وهو الأمر الذي يقيد الاستعمار من ناحية والقهر الطبقي من ناحية أخرى⁽²⁾ ونلاحظ في العقدين الأخيرين (الثلاثينات والأربعينات من القرن) أن هناك تطورا ملحوظا في برنامج الحركة النسائية وهو الاتجاه لبرامج نسوية أكثر جذرية كالمطالبة بالمساواة التامة أمام القانون والتمثيل السياسي أيضا مهاجمة التقاليد الاجتماعية الأبوية بدون موارد في بلد يرفع هذه التقاليد لمرتبة القداسة. كما نلاحظ تأثر البرامج النسوية بنضج الحركة السياسية وانتقال أدوات نضالها من المثقفين إلى طبقات شعبية بدأت تتخرب في الصراع السياسي الدائر. كما يقل في هذه الفترة الزخم الذي بصيغة الاتصال بالحركة النسائية الغربية بعد أن امتلكت النساء المصريات قرارات ذاتية لتنمية برنامج نسوي مصري إقليمي⁽³⁾

ومن خلال العرض السابق يمكن عرض أبرز ملامح العمل النسائي التطوعي في هذه المرحلة كما يلي:

(1) هدى الصدة وعماد أبو غازي : مسيرة المرأة المصرية ، علامات ومواقف ، مرجع سبق ذكره ، ص 125-126 .

(2) أماني قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر ، مرجع سبق ذكره .

(3) نادية عبد الوهاب-أمال عبد الهادي:(الحركة النسائية العربية المشتركة-وأبحاث ومدخلات)مركز دراسات المرأة الجديدة،م س ذ،ص ص 139-140

- 1- لقد أفرزت المرحلة الليبرالية (1923_1952) مشاركة النساء المهنيات من الطبقة الوسطى اللاتي توجهن نحو القاعدة الشعبية في مناطق مختلفة في مصر كما برزت صراعات طبقية وثقافية بين النساء النشاطات في العمل الأهلي، فبرز الخطاب الإسلامي واليساري 0
 - 2- تأسيس العديد من الجمعيات الأهلية في العديد من المحافظات لتقديم الرعاية الاجتماعية والخدمات وتوسيع فرص العمل أمام المرأة والضغط من أجل قانون الأحوال الشخصية وتحسين شروط العمل والحق في التعليم والتصويت السياسي.
 - 3- تأسيس العديد من الجمعيات للأخوات المسلمات والأخوات المسيحيات وإنشاء اتحادات المرأة للمطالبة بحقوقهن الاجتماعية والسياسية، كما نادى بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتبنى العديد من المشروعات لرفع مستوى الأسرة ثقافيا واجتماعيا وصحيا ودعم مكانة المرأة في المجتمع ككل.
- المرحلة الثالثة:**

مرحلة تجميد المجتمع المدني (دمج الجمعيات الأهلية في الدولة) من عام 1952 إلى 1970:

في تلك المرحلة لم تكن الحكومة تثق في الجمعيات الأهلية وقد سادت في هذه الفترة بيروقراطية الحكومة والتنظيم السياسي الواحد حيث صدر قرار جمهوري رقم 284 لعام 1953 أخضع الجمعيات الأهلية لقاعدة الجرم العقابي في سابقة تعد الأولى من نوعها وشددت عقوبة الحبس لأعضائها جزاء لأول مخالفة وبأجل المجتمع الأهلي عدم ثقة بعدم ثقة، وبدأت مرحلة تراجع وعزوف عن المشاركة الشعبية وتدخلت الدولة في إدارة الأوقاف التي كانت تدعم الجمعيات الأهلية مما

أثر بالسلب على مواردها ثم صدر القانون 32 لسنة 1964 والذي شدد من قبضة الدولة وتدخلها من مقدرات الجمعيات الأهلية⁽¹⁾

بعد ثورة 1952 اتسعت قاعدة الجمعيات الأهلية واعتمدت عليها الدولة في تحقيق بعض برامجها الاجتماعية لقدراتها علي الوصول إلي الجماهير ثم شاركت الجمعيات الأهلية في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى التي بدأت مع إعلان التحول الاشتراكي سنة 1961 بل سبقت الجهد الرسمي في مجالات مثل الإصلاح الاجتماعي في الريف واستحدثت خدمات مثل الدفاع الاجتماعي والأندية والمحلات الاجتماعية واتسمت هذه الفترة بزيادة مشاركة المرأة في مجالات العمل التطوعي التي تتماشى مع توجهات الدولة⁽²⁾

كما أولت الثورة أيضا تحقيقا لمبدأ إقامة العدالة الاجتماعية لتعليم الفتاة وإعدادها للعمل وأعلن بتعميم مجانية التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية مما أتاح فرصة التعلم لآلاف الفتيات مما نجم عنه ازدياد مطرد بشكل ملحوظ في عدد المتعلمات تبعا لإحصاء التعداد العام للسكان 1960⁽³⁾

كما اهتم الاتحاد النسائي بالتوسع في الخدمات الصحية وفي المؤسسات التعليمية المتاحة للمناطق الريفية، فعندما أنشئت 15 عيادة طبية حكومية للأمهات والأطفال في القرى عام 1927 ناشدت مجلة مصرية ناطقة بالفرنسية الحكومة التوسع في هذه الخدمات لندرتها في المناطق الريفية وإرسال وحدات طبية مستقلة وممرضات ومستلزمات طبية إلى القرى وأكدت على أن تشمل الخدمات الطبية تعليما أساسيا للريفيات في النظافة والصحة ورعاية الأطفال.

(1) أماني قنديل، سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر، مرجع سابق

(2) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وأفاق المستقبل، القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية 1977، شبكة المنظمات العربية، ص 47

(3) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم قضاياها، ص 54

وفي نهاية الثلاثينيات أشبعت الاحتياجات التعليمية للأطفال بشكل واسع في المدن، ولكن المناطق الريفية افتقدت المدارس، وفي عام 1936 طالب الدستور كحق وفي عام 1937 قام الاتحاد بخطوات عملية حيث أنشأ لجنة لتحسين الأحوال في الريف تتبعها عدة لجان متخصصة وأمسكت هدى شعراوى بزمام المبادرة وبدأت في إنشاء قرية نموذجية علي الأرض المملوكة لها في ناحية الثرستة في محافظة الجيزة ودعمت عضوات الاتحاد المشروع ماليا وشاركن في تخطيط مباني بيوت الفلاحين وإنشاء محطة لرفع مياه الشرب كما افتتحت هدى شعراوى نفس العام عيادات طبية في قرى الشرق وسمالوط وزاوية الأموات كما أنشأت هدى شعراوى أيضا مدرسة للبنات وأخرى للبنين في زاوية الأموات⁽¹⁾

كما حاولت النساء الحضرىات مد المعونة إلي المصرين المقيمين في الريف في إطار عمل الجمعيات الخيرية فافتتحن فروعاً لجمعياتهن في الأقاليم كما اشتركن في تكوين جمعيات أنشأت خاصة لمواجهة الاحتياجات الريفية. وفتحت جمعية لتحسين الصحة فروعاً في صعيد مصر بدأت بفرع أسيوط عام 1943 ثم فرع المنيا عام 1944 وشاركت عضوات من المركز الرئيسي بالقاهرة في احتفالات افتتاح الفروع الجديدة التي إدارتها نخبة من النساء المحليات وكان من بين من قدمن من القاهرة لافتتاح فرع جمعية تحسين الصحة بالأقصر عام 1953 (ليلي دوس، منيرة البيادى، جانييت مقار، كمال بولس حنا). كما قامت نور مرعى عام 1944 باعتبارها مندوبا عن الاتحاد النسائي المصري في المؤتمر في نشر الخدمات الصحية في المناطق الريفية مطالبة من الحكومة والمنظمات الخيرية على حد سواء أن يتجاوبن معها. كما ضغط على الحكومة لافتتاح مراكز للتدريب المهني في عواصم المحافظات الريفية ولإنشاء ملاجئ للأطفال اليتامى ولذلك انتشرت

(1) رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن_مارجو بدران .ترجمة علي بدران .المجلس الأعلى

مبرة محمد على في البلاد مفتوحة فروعاً في المنيا وطنطا وسيدي سالم (بالقرب من طنطا)، وفي الزقازيق عام 1946 أنشأت جمعية السيدات القبطية لتربية الطفولة ومؤسسها (أنا داديان نجيب غالي) ⁽¹⁾

ولم تسلم الحركة الشعبية المستقلة رايتها بسهولة وكانت أزمة مارس 1954 نتيجة عدم الاستجابة لمطالب الجمعيات النسائية بتعديل الدستور وإعطاء المرأة حقوقها السياسية حيث تزعمت درية شفيق اعتصاماً وإضراباً عن الطعام حتى الموت في نقابة الصحفيين بالقاهرة ثم حسمت هذه الأزمة لصالح المؤسسة العسكرية ثم حل الاتحاد النسائي عام 1956 وحل محله التنظيم النسائي بالاتحاد القومي ثم التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي وهي التنظيمات التي تشكلت بقرار من السلطة بديلاً لهيئة التحرير في سنوات (1957-1961) ولم تكن ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وفي هذه الفترة توقفت أصوات الحركة النسائية وتعرضت التنظيمات الأهلية للتجمد أو الحل وقد تعرض في هذا الوقت القطاع الأهلي عامة لمثل هذه الإجراءات الاستثنائية التي أثرت السياسات الاشتراكية التي تبنتها الدولة كتأثير إيجابي في نشاط المرأة الاقتصادي والاجتماعي وقد تضاعف عدد النساء المتعلقات، وتزايد دور المرأة ووزنها في قوة العمل المصرية ⁽²⁾.

كما تشير إحصاءات عام 1966 إلى أن عدد المشتغلات بالخدمات الاجتماعية والدينية في المجال الحكومي هو 2302 امرأة يمثلن 109% من إجمالي المشتغلات في الحكومة وهذا الإحصاء لا يشمل المرأة التي تقوم بخدمات اجتماعية تطوعية والتي بلغ عددهن في البحث الذي أجري عام 1967 لتقييم الجمعيات والمؤسسات الخاصة 62949 امرأة بنسبة 12.2% من إجمالي العاملات في ميدان

(1) مارجو بدرا: ترجمة علي بدران. الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن. مرجع سابق. ص 192

(2) أماني قنديل : العمل الأهلي والتغير الاجتماعي منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية في

مصر. مرجع سبق ذكره

الخدمات الاجتماعية التطوعية وهؤلاء يقمن بنشاطهن إما من خلال جمعيات المرأة الخالصة (190 جمعية) أو جمعيات مشتركة

(233 جمعية) وتحت ضغط من الدولة تم تجميد عضوية ممثلات اليسار في مختلف المنظمات الأهلية. فقد حاولت سيزا نبراوى وأنجى أفلاطون مع أخريات إنشاء اتحاد النساء الوطني ولكن لم تمنحهن الحكومة رخصة التسجيل نظرا لطبيعة عملهن السياسي وهكذا قيدت أنشطة التنظيمات النسائية وتحول الاتحاد النسائي المصري إلي جمعية هدى شعراوى وأغلقت أبواب "لجنة الوعي الانتخابي للمرأة" ولم تسمح الحكومة بأي نشاط للتحالف النسائي الجديد الذي أعلن عن نفسه تحت اسم "الاتحاد القومي النسائي" وتعرض للحل عام 1959⁽¹⁾

ففي هذه الفترة نظرا لتزايد دور الدولة في الحياة العامة قد تقلص دور العمل الأهلي من حيث الكيف وليس الكم ، فقد استمر عدد الجمعيات في التزايد حتى أصبح الغالبية العظمى منها ذو طابع حكومي وطابع خيرى ، فقد عكست التنظيمات الأهلية النسائية ما يعرف في أدبيات دراسة المرأة والعمل الأهلي بأسم "استراتيجيات التبعية الفرعية" وهو ما يعنى درجة استقلال محدودة لهذه التنظيمات وأصبحت الجمعيات الأهلية النسائية تتبنى مفاهيم التنمية والعدالة الاجتماعية والمساواة وهى نفس مفاهيم الدولة، وتخلت عن جدول أعمالها المستقل الذي يتبنى قضايا الحركة النسائية كما برزت ظاهرة الانخراط التام للمرأة في العمل الأهلي في مجال الطفولة والأمومة والعمل الخيري⁽²⁾ كذلك دمجت الدولة بعض الجمعيات الأهلية النسائية فيها وظيفيا عن طريق منحها الصفة العامة بقرار جمهوري في الستينيات، فصار

(1) أريح البدرأوى زهران: المرأة والعمل الأهلي في مصر في ظل التغيرات المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب اجتماع، 2004، ص 126

(2) أريح البدرأوى زهران: المرجع السابق، ص ص 126-127

هناك حالة "تبعية فرعية" أي إلحاق الجمعيات الأهلية النسائي بتنظيم سياسي رسمي⁽¹⁾

كما نلاحظ أن تزايد تمويل جمعيات المرأة من ميزانية الدولة بحيث يصبح هذا المصدر من مصادر التمويل موردا رئيسا لتمويل الجمعيات في مجال الدفاع عن حقوق وقضايا المرأة ،وفي الستينيات لجأت الحكومة إلي منهج جديد، فأسندت بعض مشروعاتها إلي جمعيات أهلية هي جمعيات تنمية المجتمع⁽²⁾

المرحلة الرابعة :

الحركة النسائية المستقلة من بداية السبعينات في مصر.

الفترة الأولى من(1970 إلى 1980) :

ارتبطت هذه الفترة بعهد السادات،وقد شهدت إسهام الدولة في توليد تيارات فاعلة في الحركة النسائية الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادي ، كما شهدت تحولا سياسيا من هيمنة نظام الحزب الواحد إلي التعددية الحزبية المقيدة ، ومع السماح بهامش أكبر من الحريات⁽³⁾

كما ارتفعت أعداد الجمعيات الأهلية الدينية والخيرية مقابل انخفاض أعداد الجمعيات الأهلية الثقافية والعلمية مما شكل انقطاعا في الدور الذي لعبته الجمعيات الأهلية في النهضة حتى نهاية الحقبة الليبرالية وانحصر عمل الجمعيات في بعض مشروعات التدريب وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل وظهرت عدة مؤشرات دالة على تراجع العمل العام منها انخفاض نسبة المتطوعات ونسبة تسديد الاشتراكات وحصول أعضاء مجالس بعض الجمعيات الأهلية على مقابل نقدي

(1) أماني قنديل:العمل الأهلي والتغير الاجتماعي منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر،مرجع

سبق ذكره،ص ص 44-45

(2) سهام عبد السلام:المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة،مرجع سبق ذكره

(3) أماني قنديل:العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ،منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في

مصر،مرجع سبق ذكره،ص ص 48-49

لحضور الاجتماعات وسيادة الذكور في المراكز القيادية وركود حركة تداول السلطة داخل الجمعيات الأهلية لحساب الشخصيات القيادية التاريخية، وانخفاض إقبال الشباب بالذات علي التطوع في العمل العام⁽¹⁾

ومع تبني سياسة الانفتاح في سبعينات القرن العشرين ومع تنامي الدعوة العالمية لدعم المجتمع المدني، وتخفف الدولة من التزاماتها الاجتماعية ازداد الاحتياج لدور العمل الأهلي فانتشرت في الريف جمعيات تنمية المجتمع المحلي، كما ظهرت الجمعيات الأهلية الدفاعية الخاصة بالمرأة والبيئة وحقوق الإنسان وكذلك الجمعيات الأهلية الدينية ذات الرؤية السياسية غير المعلنة نتيجة المد الديني الأصولي. ولا تحظى جميع القطاعات السكانية بنفس القدر من نشاط الجمعيات الأهلية في مصر ، حيث وجدت إحدى الدراسات أن 82.6% من المنظمات الأهلية تقع في الحضر، 23.3% منها تقع في الريف، 1.8% منها تقع في البادية⁽²⁾ وفي هذه الفترة عادت بعض الجمعيات الأهلية للعمل مستقلة عن الدولة ولكن بشكل خافت ودون تنسيق، وقام معظمها بدور علاجي وقامت الأقلية منها بدور الدفاع عن الحقوق. وبلغت نسبة الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة في القاهرة عام 1978 4.1% من مجموع الجمعيات وبلغت نسبة الأعضاء الذكور فيها 91%⁽³⁾ وقد عملت تلك الجمعيات الدفاعية في السبعينات في مناخ كانت فيه الحركة النسائية هزيلة، تتمثل في بعض الجمعيات الخيرية، ومجموعات ملحقة بالدولة والأحزاب السرية أو العلنية تؤمن جميعها أن مشاكل المرأة تحل تلقائياً مع حل مشكلات المجتمع⁽⁴⁾

(1) أمانى قنديل -سارة بن نفيسة :الجمعيات الأهلية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-65

(2) شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين ، م س .

(3) أمانى قنديل ، قضايا العمل التطوعي في مصر ، م س .

(4) سهام عبد السلام:المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة ،مرجع سبق ذكره، ص ص 64-

ويمكن عرض ملامح هذه الفترة فى عدة نقاط أهمها:

- 1- تبنى سياسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي بالإضافة غلى الانفتاح الاقتصادي ثم سياسة التحرر الاقتصادي كل ذلك في إطار واقع اجتماعي واقتصادي جديد انعكس على واقع الجمعيات الأهلية كما وكيفاً.
- 2- بلغ تمثيل المرأة في الجمعيات الدينية المسيحية في السبعينات 7% وهو أعلى من الجمعيات الذي بلغ في نفس الفترة 3.45%.
- 3- تراجع دور المرأة في هذا العقد إذا تناقصت جمعيات تنظيم الأسرة من 47 في عقد الستينات إلي 10 في السبعينات ويرجع هذا التناقص في الجمعيات الأهلية للمرأة بما فيها الإسلامية والمسيحية والأندية النسائية من 112 جمعية في الستينات إلي 37 جمعية في السبعينات وهذا التراجع في العمل الأهلي للمرأة في حقبة السبعينات يرجع إلى تأثير الأيديولوجيا الإسلامية التي تدفع إلي تحجيم دور المرأة وتقصير على نطاق بيتها وأسرته.
- 4- طرح موضوع المرأة بطريقة أكثر إلحاقاً من أي وقت مضى في إدراجها في برامج التنمية لذلك كان لابد من تكثيف الاهتمام بالقضايا التي تعرقل انخراط المرأة في كافة مجالات الحياة وواكب هذا الوعي تشكيل دوائر متخصصة في شؤون المرأة بالأمم المتحدة التي أعلنت عام 1975 عاما للمرأة كما أعلنت في المكسيك بدء العقد الدولي للمرأة في نفس العام.

الفترة الثانية "ثمانينات القرن العشرين":

في هذه الفترة ظهرت جمعيات جديدة خاصة بالمرأة تعمل برؤى جديدة من خلال مفهوم تمكين المرأة Women's Empowerment وأخذت تلعب دوراً متزايد في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ومتابعة تطبيق مبادئ الاتفاقات الدولية الخاصة بها وإجراء البحوث الخاصة بالمرأة المصرية وتوثيق المعلومات والبيانات، وإنشاء شبكات الاتصال وتبادل المعلومات مع المنظمات النساء غير الحكومة ، سواء

على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولي وإصدار المجلات والدوريات النسائية⁽¹⁾ كما تشهد هذه الفترة أيضا نوعا من العودة من قبل المرأة المصرية للاهتمام بقضايا المرأة باعتبارها قضايا قائمة بحد ذاتها وتشكل بعض المجموعات التي تنظر من منظور خاص إلى المسألة النسائية خاصة بعد عقد مؤتمر كوبنهاجن 1980 حيث تأسست منظمة تضامن المرأة العربية عام 1982 والتي قادت نوال السعداوى وكذلك تشكلت مجموعة أخرى لم تكن قد اتخذت بعد التشكيل القانوني الرسمي ومنها مجموعة المرأة الجديدة ومجموعة بنت الأرض كما نشهد في نهاية الثمانينات تأسيس رابطة المرأة العربية وجمعية النهوض بالمرأة وقد وضعت رابطة المرأة العربية من ضمن أهدافها تقديم برامج تدريبية وتربوية للمرأة وتدعيم القروض للمرأة المعيلة للأسر⁽²⁾

ويشير تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الصادر 1993 إلى ما يمكن أن يصنف بجمعيات المرأة في فترة الثمانينات ينقسم إلى:

- 1- جمعيات ترتفع فيها نسبة المرأة وهى التي تعمل في مجالات إعانة الأسر وتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة، وتتراوح عضوية المرأة فيها ما بين 30% و40% كما تمثل المرأة في مجالس إدارتها ما بين 37.5% و42%
- 2- جمعيات خيرية تقليدية وجمعيات المسنين والمسنون، حيث تصل فيها عضوية المرأة 26.5% وفي مجالس الإدارة نسبة 13% ، وكذلك الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية التي لا تتجاوز فيها العضوية للمرأة 14% ويصل تمثيلها في مجالس الإدارات إلى 8%⁽³⁾
- 3- جمعيات متعددة الأنشطة حيث نجد تناقض من حيث تمثيل المرأة، فبينما تصل نسبة عضوية المرأة فيها إلى 45% لا يزيد تمثيلهن في مجالس الإدارة عن 17.5%

(1) رفيقة سليم حمود: المرأة وتحديات المستقبل، القاهرة، دار الأمين، 1997، ص 179.

(2) فاطمة خفاجي: المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة، مرجع سبق ذكره

(3) مركز دراسات المرأة الجديدة، مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره، ص 346-348

ومن الواضح أن مكانة المرأة في هذه الجمعيات لا تزال مقصورة على الأدوار الدنيا كما أنهن لا يشاركن في إنشاء الجمعيات⁽¹⁾

وتنقسم الجمعيات من حيث مستوى مساهمتها في إبراز قضايا المرأة إلي الأنواع التالية:

1- منظمات المرأة الخدمية وهي الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات لفئة المرأة الفقيرة غالبا والتي تعد امتداد للجمعيات الخيرية الخاصة بالمرأة التي تأسست من القرن 19 وتتسم بأنها مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية وأنها تتبنى في الغالب نظرة تقليدية لدور المرأة في الأنشطة المقدمة وقد بدأ دورها في الاتساع في السنوات الأخيرة ليشمل الأنشطة التنموية مثل محو الأمية الأبجدية والتوعية القانونية، ولا تتبنى المرأة في هذه الجمعيات رؤى سياسية إلا أنه لوحظ أن مشاركة المرأة من هذه الجمعيات في الأنشطة التحضيرية لمؤتمري السكان والمرأة أدت إلي نمو الوعي ببعض القضايا المعاصرة للمرأة ويتميز هذا النوع من الجمعيات بالعمل على المستوى القاعدي 0

2- منظمات المرأة الدفاعية وظهرت معظمها في الثمانينات - وهي قليلة العدد - عن طريق المرأة المثقفة التي تحمل رؤية سياسية وهي أن تحرر المرأة جزء من تحرر المجتمع. وتتميز عضواتها بالقدرات الفكرية واللغوية التي تمكنهن من التنسيق مع منظمات المرأة الدولية وقادرات على الحصول على تمويل لمشروعاتهن، وإن كان معظمهن يتحفظ على التمويل الأجنبي للتشكك في أهدافه وتتسم هذه التنظيمات بالتركيز في المناطق الحضرية وأنها عمليا مازالت بعيدة عن الوصول إلي القاعدة الجماهيرية من النساء⁽²⁾ لجان المرأة في منظمات غير حكومية متخصصة، كلجنة النهوض بأوضاع المرأة في اتحاد المحامين العرب

(1) أمانى قنديل وسارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر، مرجع سبق ذكره، صص 90-99

(2) أريج البدرأوى زهران: المرأة والعمل الأهلي في مصر في ظل المتغيرات المعاصرة، رسالة

ولجان المرأة في منظمات حقوق الإنسان وتعتبر هذه اللجان أيضا تنظيمات دفاعية وتتشابه رؤيته لقضايا المرأة مع النوع السابق مع التركيز على قضايا المرأة في إطار منطلقات وأهداف المنظمة الأم⁽¹⁾ ولكن هذا التصنيف غير معترف به في وزارة الشؤون ولا توجد أية بيانات رسمية عن حجم الجمعيات التي تحدد هويتها أو أنشطتها بأنها خاصة بالمرأة ، فلا يمكن تمييزها بشكل مستقل ضمن تقارير الوزارة أو الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء⁽²⁾

(1) شهيدة الباز : الحركة النسائية في مصر م س ز

(2) أماني قنديل : المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102

ملاحظات على هذه الحقبة التاريخية:

- 1- شهدت الثمانينات صحوّة جديدة لتنشيط الحركة النسوية كرد فعل للرجعية المتصاعدة في السبعينات والذي ركز هجومه علي قضية المرأة محاولا إلغاء أى دور يخرج بها في نطاق الأسرة وسعى لتحريرها المرأة من أية حقوق اجتماعية وسياسية وتوافق ذلك مع اتخاذ قضايا المرأة بعدا دوليا ضمن قضايا حقوق الإنسان مما أتاح فرصة أوسع للعمل الأهلي وتطويره وإخراجه من الشتات الذي لازمه.
- 2- انعكست سياسات الانفتاح الاقتصادي على سيطرة رأس المال الخاص والأجنبي علي معظم المشروعات الاقتصادية التي اتجه بعضها إلي إنتاج السلع الاستهلاكية والبعض الآخر إلي استيرادها هذا وفي الوقت ذاته تجدد وتطور هياكل الإنتاج الرئيسية مما أدى ندرة فرص العمل أما الشباب بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.
- 3- بسبب عدم تشجيع الدوائر الرسمية لوجود الخطاب النسوي ظلت الأغلبية العظمى من الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة بعيدة التأثير عن هذا الخطاب ومحصورة في إطار الأنشطة التقليدية التي رسمتها الشئون الاجتماعية ولم تعمل علي تعزيز قدرات المرأة وتمكنها.
- 4- في نهاية الثمانينات تحول كثير من المنخرطات في العمل العام من المنحنى السياسي إلي المنحنى الاجتماعي /التنموي ، كما شهدت هذه الفترة تصاعد الخلافات داخل الجمعيات الأهلية للمرأة لاسيما حول قضية التمويل الأجنبي وتبادل الاتهامات بالفساد ولم يفلح أحد في وضع المعايير التي تحدد الأجندة الخاصة الشاملة للجمعيات الأهلية المصرية المنادية بحقوق المرأة.
- 5- عندما عملت الجمعيات الأهلية للمرأة علي تجاوز خلافاتها والعمل الجماعي ضد إلغاء قانون الأحوال الشخصية رقم 44 لسنة 1979 تميز عملهن

بالتحفظ والخوف من رفع المطالب القصوى خلافا للجرأة التي اتسمت بها الحركة النسائية المصرية المبكرة في بداية القرن.

الفترة الثالثة : "تسعينات القرن العشرين" منذ عام 1990 إلى الفترة الحالية.
في العقد الأخير من القرن العشرين أُلقيت المزيد من الأضواء علي أنشطة الجمعيات الأهلية في جميع أنحاء العالم لاسيما المهتمة منها بالمرأة والتنمية وامتد نمو عدد الجمعيات الأهلية المهتمة بالنساء من الثمانينات إلي التسعينات، حيث شهدت مصر طوال تلك الفترة وحتى عام 1996 تأسيس سلسلة من الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة في القاهرة والمحافظات فلقد حدث تسارع ونمو في حجم وأدوار جمعيات المرأة الخدمية في السنوات الخمس الأولى من عقد التسعينات وحتى انعقاد مؤتمر المرأة العالمي في بكين سبتمبر 1995 وقد أسهم في ذلك عاملان :

أولهما : الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها المرأة في تلك السنوات، خاصة تضائل فرص العمل وتهميش دور المرأة الفقيرة .

ثانيهما: الدعم الرسمي من جانب الدولة للجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تقديم خدمات المرأة والطفل إلي جانب تدفق التمويل الأجنبي لمشروعات هذه الجمعيات⁽¹⁾

كما تميزت فترة التسعينيات بالشركات المدنية ومن أمثلتها ،جمعية المرأة الجديدة ،جمعيات ومراكز حقوق الإنسان ، مراكز إغاثة ضحايا العنف وبعضها يتصدى لبعض الظواهر الهامة مثل العنف ضد المرأة وحقوق المرأة السجابية وحق المرأة في العمل وتغيير قانون الأحوال الشخصية⁽²⁾

(1) أمانى قنديل : العمل الاهلى والتغير الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ،ص 49

(2) أمانى قنديل :المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ،مرجع سبق ذكره ص ص 106 - 107

كما شهدت أيضا هذه الفترة تزايد الجمعيات الأهلية الدفاعية والمهتمة بالمرأة حيث وجدت بعض العضوات النشاطات في العمل الأهلي أن الكثير من الجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة تفتقر إلى وضوح الرؤية وتنطلق من مفهوم أقرب للمفاهيم الخيرية بالإضافة إلى الاحتياج الداخلي المتنامي لهيئات تدافع عن حقوق المرأة أوجد الاحتكاك المكثف بالعالم الخارجي فتأسس عدد كبير من الجمعيات الأهلية الجديدة للاستجابة للاتجاهات الدولية إذ تشكلت بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان 1994 بعض مجموعات العمل التي تضم أكثر من جمعية أهلية منها المجموعة المعنية بتعزيز قدرات المرأة والمجموعة المعنية بمكافحة ختان الإناث⁽¹⁾ وازداد التعاون بين الجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة في غضون الإعداد لمؤتمر المرأة الدولي ببيكين 1995 ، فقد تجمعت الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة بمناسبة التحضير لهذا المؤتمر في مجموعتين إحداهما تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية والأخرى تحت مظلة رابطة المرأة العربية كما قد بدأ ظهور بوادر للتشابه ما بين الجمعيات الأهلية بصفة عامة وجمعيات المرأة بصفة خاصة " اللجنة الفرعية للمرأة " كأحدي المجموعات التحضيرية لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية⁽²⁾ فقد شجعت تجهيزات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993 جهود الجمعيات الروابط بين شبكات حقوق الإنسان الدولية وشبكات المرأة والنتيجة كانت تنفيذ علم مناهج حقوق الإنسان على قضية حقوق المرأة⁽³⁾ ثم عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة 1994 وشاركت فيه الجمعيات الأهلية المصرية كما عقد أيضا مؤتمر المرأة الدولي في بكين 1995⁽⁴⁾ نستطيع أن نقول أن قضيه المرأة

(1) مركز دراسات المرأة الجديدة، مصر المرأة في المنظمات الأهلية، مرجع سبق ذكره،

(2) هالة شكر الله وأخريات :مصر ، المرأة في المنظمات الأهلية ، ص ص 352-353

(3) E.keckmaragret and sik kink kathrun:activists be yond borders advocacy network in international politics kitbaca and London kcornell university press.p183

(4) هالة شكر الله وأخريات :المرجع السابق ، ص 351 .

وحقوقها سيطرت على كل مناقشات ومفاوضات السكان والتنمية 1994 إلى الدرجة التي يمكن معا وصف المؤتمر بأنه كان يدور حول المرأة أكثر مما يدور حول السكان والتنمية ، فقد اشتركت أعداد كبيرة من القيادات النسائية وعلى رأسهم رئيسه وزراء النرويج وبنظير بوتر رئيسه وزراء باكستان كذلك اشتراك عدد من القيادات النسائية المصرية والعربية وكان لاشتراك هؤلاء جميعا أهمية خاصة في بيان ما تعانيه المرأة إلى الوقت الحاضر من صنوف القهر والمعاناة والتمييز ضدها وما يمكن أن تقوم به من دور أساسي في علاج المشكلة السكانية⁽¹⁾

كما تم إعادة لتشكيل اللجنة الفرعية للمرأة بمناسبة التحضير لمؤتمر بكين كما حدثت محاولة لإحيائها عام 1997 و 1998 لمناهضة كافة أشكاله التمييز ضد المرأة كما تكونت عده شبكات كانت أولها قوه العمل المعنية بمكافحه ختان الإناث وشبكة "سالمه" لمناهضة العنف الواقع على النساء وملتقى الهيئات لتنمية المرأة ومشروع الدعم المؤسسي والفني للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين⁽²⁾

المرحلة الحالية:الوضع الراهن للجمعيات الأهلية للمرأة في مصر 0

حيث تتركز معظم الجمعيات الأهلية للمرأة في الحضر حيث مراكز الفعل السياسي والثقافي وتتميز الكثير منها بالطابع النخبوي فبالرغم وجود عدد محدود من المنظمات الأهلية الدفاعية المهمة بالمرأة ألا انه لوحظ أن الملامح العامة للعمل الأهلي للمرأة في الوقت الحالي هو غياب الأولويات والتخصص، والتركيز على تقديم الخدمات أكثر من الدفاع عن قضايا المرأة فمعظم الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة تعمل في مجال الأمومة والطفولة وهو نشاط تقليدي يكرس التمايز على أساس النوع ، ومعظم المنظمات الأهلية العامة في مجال تنمية المرأة تركز على

(1) أريج البدراوى زهرات، المراه والعمل الاهلى في مصر في ظل المتغيرات المعاصرة مرجع سبق ذكره ص 131.

(2) هاله شكر الله وأخريات مصرفي المنظمات الاهليه مرجع سبق ذكره ص363.

الأنشطة الحرفية التقليدية ولا تعمل في مجال التنمية الاجتماعية الشاملة التي تراعى اتساق الهدف مع الأنشطة والتي تقوم بأنشطته من نوع التوعية القانونية، ومحو للامية والتدريب وتوفير فرص العمل⁽¹⁾ وفي عام 2000 تزايدت الجمعيات التي تعنى بقضايا المرأة وبعضها تبني مدخلا اقتصاديا وبعضها قد تبني مدخلا سياسيا للتوعية بالحقوق السياسية والمرئية للمرأة وقد وصلت إلى 200 جمعية للمرأة بينما كانت الجمعيات الأهلية للمرأة التي تعلن صراحة عن توجهها لدعم المرأة لا يزيد على 58 جمعية في منتصف التسعينات⁽²⁾

وبصفة عامه ساعدت الجمعيات التطوعية النسائية بطريقه مباشرة أو غير مباشرة في تحسين وضع المرأة ، فقد ساهمت في الحث على التصويت السياسي، كما ساهمت في تقديم قدر من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمدارس والحضانات والخدمات الإسعافية ، توظيف الكثير من السيدات ، وبعض من الجمعيات الخاصة بالمرأة ساعدت في تعليم المرأة وإيجاد فرص عمل لها تعينها على مشاكل الحياة ، كما كان السعي وراء حرية المرأة هدف في حد ذاته، وبالرغم من أن جمعيات المرأة ما زالت تواجه مناقشات عن المساواة الجنسية بدرجة اقل أهميه عن الطبقات والاضطهاد السياسي، إلا أنهم يوسعون عملهم عن قضايا العنف ضد المرأة خلال هذه الفترة ،بمساعده قويه من طبقه المرأة العاملة⁽³⁾

كما يوجد حوالي 15 ألف جمعية أهليه من بينها حوالي 400 جمعية تعمل في مجال رعاية المرأة فقط كنشاط رئيسي بجانب عدد كبير من الجمعيات العاملة في هذا المجال ضمن أنشطتها المختلفة وتضم اللجنة القومية للمرأة واللجان الإقليمية في المحافظات ممثلين للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتنفذ

(1) امانى قنديل العمل الأهلي والتغير الاجتماعي 1998 مرجع سبق ذكره.

(2) امانى قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع إلفيه جديدة مرجع سبق ذكره ص206 .

(3) أريج البدرأوى زهران : المرأة والعمل الأهلي في مصر في ظل المتغيرات المعاصرة رسالة ماجستير مرجع سبق ذكره ص132.

الجمعيات الأهلية عدد من المشروعات التي تسند إليها كما يشترك ممثلين من الجمعيات الأهلية في مناقشه تقارير المتابعة لمؤشرات تنميه المرأة ووفقا للبيانات المتاحة فان عدد الجمعيات الأهلية في مصر عام 1976 قد بلغ 7593 ارتفع عام 2001 وفقا لتقديرات وزارت الشؤون الاجتماعية إلى حوالي 16.000 جمعيه⁽¹⁾ وقد شهدت التسعينات أعلى متوسطات نمو في الجمعيات المسجلة وفقا لقانون 32 لسنة 1964 هذا وقد شهدت الساحة في مصر ظاهره الشركات المدنية التي تعلن عن نفسها كمنظمه غير ربحية وغير حكومية وقد كان ذلك مخرجا قانونيا لتأسيس منظمات حقوق الإنسان 26 منظمه عام 2001 حيث أن القانون 32 لسنة 1964 الحاكم لحركه الجمعيات لا يعترف بحقوق الإنسان كمجال للنشاط كذلك كانت الشركات المدنية صيغه لأنشطه متعددة دفاعيه advocacg في مجال المرأة من ذلك جمعيه المرأة الجديدة ومركز الدفاع عن قضايا المرأة وملتقى الهيئات النسائية.

ووفقا لتصنف الرسمي فان الجمعيات تتوزع على نمطين رئيسين ؟

أولهما : الرعاية الاجتماعية، **وثانيهما:** جمعيات التنمية ، وتشكل جمعيات الرعاية الاجتماعية غالبية الجمعيات ، فهي حوالي 74 % من الإجمالي وجمعيات التنمية حوالي 26% فقط⁽²⁾ كما تشير بعض التقارير إلى زيادة عدد الجمعيات الجديدة في الثلاث سنوات الأخيرة (2000 – 2002) بحوالى 1730 جمعيه بمتوسط سنوي حوالى 550 في العام ، وهو ما يعبر عن نمو متصارع للجمعيات في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بفترات ماضيه كما أن أعلى نسبة تسجيل وإشهار للجمعيات الجديدة قد شهدتها القاهرة (10.6%) والجيزة (11.1%) كما أن كل من المنيا

(1) بيانات متاحة من أداره الجمعيات وزاره الشؤون الاجتماعية القاهرة.

(2) تقرير وزاره الشؤون الاجتماعية ، القاهرة 1997.

وشمال سيناء وجنوب سيناء شهدت ميلاد عدد محدود نسبيا من الجمعيات 29
جمعيه في ثلاث سنوات⁽¹⁾

وتشير الظاهرة في مصر إلى عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للجمعيات ما بين
الحضر والريف وذلك لصالح المناطق الحضرية على وجه العموم فعلى مستوى
جمعيات الرعاية الاجتماعية ، وهى حوالي 10.000 جمعيه يتركز 82.4% في
الحضر ، ألا أن هذا يعنى أن حظ الريف فيما يتعلق بجمعيات التنمية أفضل ، إذا
أن الحضر 55.3% بالإضافة إلى ما يتواجد من الجمعيات في المجتمعات
الصحراوية المستحدثة . هناك أيضا عدم توازن آخر فيما تعلق بالتوازن الجغرافي
بين العاصمة والمحافظات (26 محافظة) فالقاهرة موجدتها تستأثر بحوالي 27.2%
من إجمالي الجمعيات، وإذا أضفنا إليها الإسكندرية يصبح نصيب الإثنين 34.2%
ويتوزع الباقي في محافظات مصر⁽²⁾

ملاحظات على هذه الحقبة التاريخية:

- تميزت التسعينات بزياده عدد الجمعيات الأهلية الدفاعية للمرأة من أقل من
خمس مجموعات في الثمانينات إلى أكثر من عشر مجموعات في
التسعينات .
- أن الدولة قد تأثرت بالاتجاه العالمي نحو تبني القضايا الحساسة المتعلقة
بالموروثات الثقافية فظهر جزء عن العنف ضد المرأة والختان في المسح
السكاني الصحي لسنة 1995 وخففت وسائل الإعلام من هجومها على
عمل وحقوق المرأة.
- من أوجه القصور الملحوظ في عمل الجمعيات الأهلية للمرأة انخفاض
التضامن بينها ، وعدم وجود شبكه اتصال حديثه للتعاون والتنسيق بينها

(1) المنظمات الأهلية العربية ، التقرير السنوي الثاني ، مكتبه الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2001
ص 206.

(2) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة 1996.

والتشبيك حين يأتي في معظمه نتيجة مناسبات دولية أو مبادرات خارجية مثل ما حدث في أثناء التحضير لمؤتمر السكان أو مشروع الدعم المؤسسي الذي تبنته اليونيسيف وليس بدافع داخلي من الجمعيات الأهلية لذلك يتم إجهاض التضامن وعدم استمراره بعد الحدث.

خاتمة:

نبتت فكرة تحرير المرأة على يد المبعوثين العائدين من الخارج وعلى رأسهم الطهطاوى وقاسم أمين في محاولة لمحاكاة المرأة الأوروبية في مشاركتها في الحياة العامة . وقد تولت قيادة الحركات النسائية نساء العائلات الكبيرة ممن نالوا حظا من التعليم واحتكوا بالأجانب عن طريق الصحافة والصالونات الثقافية.

وبدأت المجهودات الخيرية للنساء في أوقات الحروب والأزمات عن طريق جمع التبرعات ، والمشاركة في ثورة 1919 . وقد أعطى دستور 1923 المرأة الحق في المشاركة السياسية تنويجا لمشاركتها في ثورة 1919.

وفيما يتعلق بالعمل الأهلي فقد ارتبطت المنظمات النسائية في بداياتها بالعمل الخيري الإغاثي والمساعدات الاجتماعية تلاها الخدمات الصحية ، وقضايا تحرير المرأة والتنوير الثقافي والرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة ، وتكونت الجمعيات النسائية في بداية القرن العشرين وقد اهتمت بالأنشطة التدريبية للفتيات وتعليمهن ، واستعانن هذه الجمعيات بأميرات العائلة المالكة للمساعدة في التمويل ولنفعيل أنشطتها.

ثم تلا ذلك المرحلة الليبرالية ابتداء من دستور 1923 الذى اعترف بحق المصريين رجالا ونساء فى إنشاء جمعيات أهلية ، وكان لهذه الجمعيات دور هام فى المشاركة فى الحياة السياسية . وتكونت الاتحادات النسائية وتبعه إنشاء حزب النساء الوطني لأول مرة فى تاريخ المرأة ، ثم طالبت الجمعيات بمساواة المرأة بالرجل أمام القانون والتمثيل السياسي.

وقد اتسعت مساحة النساء المشاركات فى الجمعيات الأهلية حيث ساهمت النساء من أبناء الوسطى وطالبت المرأة بحقوقها ، وتنوعت اهتماماتها حيث أنشئت العديد من المشروعات التى تدعم مكانتها .ثم انتقل العمل الأهلي إلى مرحلة ثالثة من الحكم الشمولي الذى حاول تجميد المجتمع المدني من خلال تغليظ العقوبات للمخالفين ، والسيطرة على الأوقاف حيث كانت المصدر الأساسي لتمويل الجمعيات إلا أن التنظيمات النسائية لم تتراجع فى ظل العهد الاشتراكي خاصة المنظمات التى تتبنى قيم ومفاهيم النظام حيث أسندت لها بعض المشروعات ، فى حين عمل النظام على تجميد عضوية ممثلات اليسار.

وقد عادت مساحة الحرية السياسية للجمعيات من قبل النظام فى مرحلة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة نتيجة تراجع الدولة عن بعض المشروعات الاجتماعية غير أن التيار الإسلامى حارب هذه التنظيمات النسائية ودعى إلى عودة المرأة للمنزل ورفض فصل قضايا المرأة عن قضايا الوطن ، ثم مالبت أن ظهرت جمعيات جديدة تعمل على تمكين المرأة.

وقد زاد عدد الجمعيات النسائية فى الفترة الحالية بالإضافة إلى إدراج قضاياها فى بعض الجمعيات الأخرى كجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات التنمية ودعم ذلك النظام من خلال إنشاء المركز القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة ، بالإضافة إلى تعيين بعض النساء فى مناصب القضاء أو وزارة القوى العاملة .كما كان عقد مؤتمر السكان والتنمية عام 1994 دافعا لتفعيل المنظمات النسائية والتشبيك بينها.غير أن هذه الجمعيات تتوزع جغرافيا بطريقة غير عادلة حيث تركز بنسبة عالية بالقاهرة والمناطق الحضرية ، فى حين تقتقر المناطق الريفية والصعيد لهذه الجمعيات بدرجة كبيرة فى الوقت الذى تزداد الحاجة إليها.

ومن خلال العرض التاريخي للعمل الأهلي النسوي نجد أنه قد تأثر بعدة عوامل أهمها:

- 1- الظروف والأوضاع السياسية التي يمر بها المجتمع من حركات تحرر وثورات وليبرالية أو انفتاح .حيث أدت إلى زيادة أو تقلص الجمعيات النسائية بالإضافة إلى أنها ساعدت على طرح قضايا معينة ترتبط بأوضاع المجتمع.
- 2- التشريعات التي نظمت تكوين الجمعيات وعملها من حيث؛ القيود على تأسيس الجمعيات الأهلية ،مخاطر على النشاط من خلال التمويل ،سلب اختصاصات الجمعية العمومية ،التدخل في شئون مجلس الإدارة ،حل الجمعيات. والمتمثلة في دستور 1923 ، والقانون رقم 32 لسنة 1964 ، والقانون سنة 1975 القانون 153 لسنة 1999 ،قانون الجمعيات الأهلية الحالي رقم 84 لسنة 2002 .
- 3- مصادر تمويل الجمعيات والأنشطة النسائية. وذلك أن التمويل قد أدى للجوء إلى الطبقات العليا في فترة معينة ، كما استخدمته الدولة في محاربة الجمعيات غير الموالية للنظام في فترة الحكم الشمولي.
- 4- الأوضاع الاجتماعية للمرأة من تعليم وانتماء طبقي حيث جذبت الجمعيات في بدايتها تاريخية نساء الطبقة العليا ، ثم انضم إليها نساء الطبقة المتوسطة في فترة الوجه الاشتراكي.
- 5- الأوضاع الاجتماعية الخاصة بالمجتمع والتي دفعت للاهتمام بأنشطة معينة سواء كانت أنشطة رعائية أو تنموية أو قانونية او سياسية ، التي تحتاج لها المرأة ، وتواجه مشكلاتها.

رابعاً : التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية:

- 1- المرحلة الأولى: النشأة والتبلور من (القرن 19 حتى صدور دستور (1923

تمتد هذه المرحلة إلي ما يزيد علي ثلاثة أرباع قرن من الزمان تبدأ بحكم محمد علي (1805- 1849) ، ثم عهد إبراهيم الذي لم يزد عن فترة قصيرة أثناء مرض والده، وعهد عباس (1848- 1854) ، ثم عهد سعيد (1854-1863)، وإسماعيل (1863-1879) وتوفيق الذي بدأ عهده في 1879 وجاءت الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي بمرحلة جديدة في تطور النظام السياسي وتطور تنظيمات المجتمع المدني حيث اتسم النظام السياسي خلال هذه الفترة بتركيز السلطة في يد والي، ثم الخديوي فيما بعد في إطار من الملكية الوراثية لأسرة محمد علي، إضافة إلي وضع أساس مؤسسات الدولة الحديثة، مع تصاعد الحركة الوطنية والوعي السياسي في مصر نتيجة عدد من المؤثرات من أبرزها تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، والتي تعكس الإطار الاجتماعي والسياسي الذي تبلورت بين جنباته⁽¹⁾

في هذا الإطار وعبر فترات تاريخية مختلفة من القرن التاسع عشر، ولدت بذور تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية والتي بدأت كتنظيمات سرية، وجمعيات أهلية وكيانات تنظيمية عمالية حديثة وتجمعات مهنية، وبذور الحركات النسائية إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تضافرت لتدفع إلي قلب ساحة الجمعيات الأهلية⁽²⁾ ولقد ارتبطت نشأة الجمعيات وتشكلها التاريخي في القرن التاسع عشر بمجموعة من المؤثرات والتحديات الداخلية والخارجية وهي جميعها تعكس الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تبلورت في جنباته حركة الجمعيات الأهلية في مصر ومن أهم هذه المؤثرات، نشاط البعثات التبشيرية الدينية حيث شهدت العقود التي سبقت الاحتلال البريطاني عام 1882 نشاطاً واسعاً للبعثات التبشيرية الدينية الوافدة من بريطانيا، فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة

(1) علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني (1923-1952) مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977، ص 14.

(2) إبراهيم البيومي غانم ، الأوقاف السياسية في مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص

الأمريكية ففي عام 1815 علي وجه التحديد ، وفدت جمعية إرسالية (الكنيسة الإنجيليكانية)، والتي هدفت إلي تحويل الأقباط المصريين إلي بروتستانت ، ثم وفدت جمعية التوراة البروتستانتية "عام 1840 وتوالي بعد ذلك نشاط البعثات التبشيرية الكاثوليكية إليه جانب البروتستانتية – واتجه اهتمامهم نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية⁽¹⁾

ولقد أدى نشاط البعثات التبشيرية إلي معارضة المصريين جميعاً المسلمين والأقباط، مما شجعهم علي تأسيس عشرات الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية ، ويلاحظ أن هذه الجمعيات قد استخدمت أسلحة مماثلة لما استخدمته البعثات التبشيرية، فقد اهتمت بتقديم الإعانات إلي الفقراء إلي أهم الفئات المستهدفة للبعثات – كما أنشأت مدارس مجانية لتعليم الفقراء ، وفي العقد بين الأخيرين من القرن التاسع عشر مثل إنشاء الجمعيات الدينية الأهلية للمدارس اتجاهاً عاماً، كما كان محل اهتمام خاص من جانب الجمعيات الدينية بما في ذلك جمعيات يهودية ضمت اليهود المصريين مثل جمعية Mohar Haptouiot التي هدفت إلي رعاية الفقراء وتعليمهم وجمعية Eezet Ohin إضافة إلي أن المدارس المصرية لم تكن تقبل التلاميذ الأجانب في مدارسها إلا بعد استئذان ديوان المدارس وهو الأمر الذي يساعد علي نشاط الإرساليات الأجنبية وفتح الباب علي مصراعيه للوفود إلي مصر وممارسة النشاط فيها ما بين كاثوليكية وبروتستانتية وسواء إنجليزية أو أمريكية⁽²⁾

حيث تعتبر الإرساليات الكاثوليكية وخاصة الفرنسية من أبرز المؤسسات التبشيرية التي ظهرت في مصر خلال تلك الحقبة التاريخية، حيث قام الفرنسيون بمجهود كبير لإحلال النفوذ الفرنسي محل النفوذ الإيطالي وساعدهم علي ذلك مركزهم

(1) سلوي العطار، المتغيرات الأجمالية في عصر محمد علي (القاهرة، دار النهضة المصرية، 1981 ، ص 355.

(2) تقرير الحالة الدينية في مصر، الطبعة الثانية ، 1995، مركز الدراسات والسياسة والإستراتيجية الأهرام ، ص ص 134 ، 233.

السياسي في البحر المتوسط والسياسة الدولية عموماً. إضافة إلى نشاطهم في مصر من تجار وموظفين، غير أن أبرز العوامل التي ساعدت علي قيام هذه الهيئات الدينية الكاثوليكية الفرنسية في مصر كان إتجاه رئيس إرسالية العذريين نحو مساعدة محمد علي بالدعاية له بين يد المارون بقصد دعم حكمه في بلاد الشام ، ومن ثم كان في ظل التقاهم بين محمد علي والكاثوليك الفرنسيين أن بدأ تنشيط الإرساليات الكاثوليكية الفرنسية، حيث قدرت الإرساليات (العذارىون- راهبات الإحسان، إرسال قسيس) وبعض من الراهبات عام 1844 لإنشاء مدارس بمصر لنشر الثقافة الفرنسية استجابة لرغبة الجالية الكاثوليكية⁽¹⁾. ولم يقتصر نشاط الإرساليات الدينية علي الكاثوليك وحدهم إنما كانت هناك إرساليات دينية بروتستنتية من إنجلترا وأمريكا أسهمت بنصيب كبير في هذا المضمار. فبعد الاحتلال الإنجليزي لمصر انتشر خارج إنجلترا كثير من المؤسسات الدينية البروتستنتية اهتمت بنشر هذا المذهب في الخارج، ومنها مصر حيث كان من أهم الإرساليات الإنجليزية التي وفدت إلي مصر جمعية إرسالية الكنيسة (الإنجيلكانية) عام 1815 وإن لم يبدأ العمل بها إلا في 1882، إضافة إلي إرسالية القدس والشرق التي مارست نشاط التبشير في معاهدها وكنائسها بالقاهرة والإسكندرية منذ عام 1890 ، والإرسالية العمومية بالقطر المصري التي مارست نشاطها بالإسكندرية منذ عام 1900، وإرسالية أفريقيا الشمالية التي مارست نشاطها بالإسكندرية منذ عام 1895 وذلك بجانب إرسالية بروتستنتية أخرى تسمى الإرسالية الإسكتلندية والتي كانت تسمى أحياناً (إرسالية اليهود، الكنيسة الإسكتلندية) والتي بدأ نشاطها بعد عام 1856.

(1) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية، القاهرة ، 1963، ص ص 37 ، 38.

أما الإرساليات الدينية الأمريكية، فلم يكن الهدف منها رعاية أبناء الجالية الأمريكية لقلة عددهم، كما لم يكن الغرض أن تهيئ لأبناء الجالية تعليماً خاصاً بهم، وإنما كان الهدف أن توجد كنيسة ومدرسة. وتكون المدرسة المكان الذي يلتقي فيه أبناء سن معين يمكن تشكيلهم وتوجيههم التوجه الخاص، كما يلتقي فيها المشرفون علي المدرسة بأولياء الأمور، ولذا فإن الإرسالية الأمريكية بدأت تعمل بجد في مصر عام 1855 حينما افتتحت أول مدرسة للبنين وأخري للبنات بالقاهرة عام 1860. أما في الإسكندرية فقد افتتحت مدرسة للبنات وأخري للبنين عام 1856 ثم اتجه نشاط الإرسالية إلي أسيوط حيث أنشأت أول مدرسة عام 1865 ثم استمر انتشار مدارس الإرسالية في القرى والصعيد بشكل كبير حتي بلغت عام 1896 ما يقرب من مائة وثمانين وستين مدرسة تابعة بطريق مباشر أو غير مباشر للإرسالية منها 133 للبنين، 35 للبنات. وإلي جانب ذلك كان هناك إرسالية أفريقية الوسطي النمساوية لنشر المذهب الكاثوليكي وهي التي مارست نشاطها الديني في القاهرة منذ عام 1888 وجمعية سن شارل بورومبة الألمانية التي مارست نشاطها الكاثوليكي بالإسكندرية منذ عام 1883 غير أن نشاط هاتين الإرساليتين قد توقف مع قيام الحرب العالمية الأولى لاعتبارهم أعداء للحلفاء في مصر، إلا أننا نجد أقل هذه الإرساليات التبشيرية أهمية في المجتمع المصري هي الإرسالية الهولندية التي استقرت في قليوب منذ عام 1874 واستمرت تمارس نشاطها بعد الاحتلال ، إضافة إلي ذلك تعتبر طبيعة التركيبة الاجتماعية وتأثير الجالية الأجنبية، من العوامل الهامة التي ساعدت علي قيام الجمعيات الأهلية خلال تلك الحقبة التاريخية من ناحية، وأثارت تخوفاً عند المصريين من تغلغل النفوذ والقيم الأجنبية، فاحتموا بالجمعيات الأهلية، حيث تميل كل جماعة متجانسة نحو خلق آليات لدعم الترابط بينها والدفاع عن ثقافتها في مواجهة الثقافات الأخرى، ومن ثم فقد شهد

المجتمع المصري خلال تلك الحقبة التاريخية ارتقاعاً ملحوظاً في عدد الأجانب⁽¹⁾ فتمثلت أولى تلك الجاليات الأجنبية من الحالية اليونانية التي أنشئت عام 1843 ثم بعد ذلك الجاليات تبعاً لأكبرها حجماً الإيطالية⁽²⁾ الإنجليزية، الفرنسية النمساوية، الروسية، الألمانية ويوضح الجدول التالي تعدد الجاليات الأجنبية في مصر من عام 1837: 1927.

جدول رقم (1)

توزيع الجاليات الأجنبية في مصر في الفترة من 1837-1927

النسبة	يونان	إيطالي	فرنسي	بريطاني	أجناس مختلفة	مجموع الأجانب
1837	5900	-	-	5000	6100	18000
1878	3000	15000	14000	5000	4000	68000
1882	2730	18665	15716	6118	13086	80886
1886	37301	18665	15716	6118	10344	88144
1897	38208	24454	14137	19563	16178	112540
1907	62973	34926	14591	20603	182713	151364
1917	56731	40198	21270	14454	33599	176252
1927	76264	52462	34169	24332	29089	216416

ويلاحظ تزايد عدد الأجانب خاصة في السنين التي تحل الأزمات ببلادهم والتي يهاجرون منها أو السنين التي تبدو فيها علامات الرخاء في مصر أو فرص استغلال رؤوس الأموال الأجنبية وقد زاد عدد البريطانيين بشكل لا مثيل له حيث ارتفع عددهم تدريجياً حتي وصل إلي نسبة 40% عام 1927 عما كان عليه عام 1882 كما يلاحظ الزيادة الكبيرة في الحالية اليونانية خلال هذه الحقبة بسبب قرب

(1) نبيل عبد الحميد، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري من عام 1882-1922 رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1977، ص 39: 40.

(2) عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، الجزء الأول من 1937 - 1948/ مكتبة

مدبولي، القاهرة، 1973، ص 245.

المسافة بين مصر اليونان، كما أن الغزو المصري لليونان شجع علي زيادة أعداد المهاجرين اليونانيين إلي مصر⁽¹⁾

إضافة إلي ذلك فقد كان لعمق الاتجاهات الدينية أثر بارز علي ملامح تكوين الجمعيات الأهلية خلال ذلك الفترة، والتي تنوعت وفقاً للأديان السماوية ثم وفقاً للطوائف الدينية، فالأمر الذي لا شك فيه هو ارتباط الجمعيات الأهلية منذ مرحلة النشأة في القرن التاسع عشر وحتى صدور دستور 1923 بالسمة الدينية سواء الإسلامية أو المسيحية الأمر الذي يشير إلي عمق تأثير المكون الديني، والتعاون بينها في مواجهة خطر تمثل في زحف الإرساليات التبشيرية ثم الإحتلال البريطاني لمصر، حيث كان هناك حرص من جانب الطرفين علي إبراز فكرة الوحدة الوطنية مثل : جمعية المساعي الخيرية القبطية التي شارك فيها كبار القيادات القبطية ومعهم الشيخ محمد عبده ، الشيخ محمد النجار ، عبدالله النديم، كما أنه في إطار انشغال الجمعيات القبطية بقضية الوحدة الوطنية وعندما ظهرت بعض المشكلات بين الأقباط والمسلمين تم احتواءها بفضل جهود دينية تزعمتها جمعيات أهلية أكدت علي مبدأ الانتماء لمصر مثل: جمعية أهالي حصة مليج⁽²⁾ التي ضمت 5 آلاف قبطي عام 1920⁽³⁾

ثم أتى الإحتلال البريطاني لمصر عام 1882 ليتوافق مع مزيد من تقنين الشعور القومي للمصريين ولیدفع بحركة الجمعيات الأهلية نحو مزيد من الحيوية والنشاط حيث كان تحالف السلطات الحاكمة مع سلطات الاستعمار أكبر الأثر في تشجيع المصريين علي إنشاء جمعيات أهلية تقوم بأدوار بديلة عن المؤسسات الرسمية وزاد نشاط هذه الجمعيات بعد أن تزايد الفوز البريطاني لمقاومة استبداد الحكم مما أدى

(1) طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980 ، ص 181.

(2) المرجع السابق ، ص 53.

(3) أماني قنديل، سارة بن نقيسة: الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سابق ، ص 53.

إلى بعض المصادمات بين السلطة والجمعيات وتم إغلاق البعض منها مثل: جمعية محفل التقدم ، محبي التقدم.

كما يلاحظ أن الجمعيات وهي تنشط في مجال السياسة حرصت علي أبعاد هذه الصفة لأمرين: أولهما التأكيد من خلال لوائحها علي أنها تعمل بالسياسة، وثانيهما الاستعانة بالأمراء للرئاسة الشرفية للجمعيات، مثل الجمعية الإسلامية الخيرية وجمعية المقاصد الخيرية حيث أن انخراط الجمعيات الأهلية في العمل السياسي قد يتسبب في صدام مع السلطة وإغلاق الجمعية وهو ملمح في ممارسة نشاط الجمعيات ما زال سائداً حتي هذه اللحظة⁽¹⁾

أيضاً كان للأحداث السياسية السائدة علي المستوي العالمي دوراً كبيراً في ازدياد الاتجاه نحو تكوين الجمعيات الأهلية فبانتهاء الحرب العالمية الأولى لعبت الأفكار التقدمية عن الحرية والتحرير والتقدم والمساواة والثورة الشيوعية دوراً في تنبيه الأذهان إلي ضرورة توفير بعض الخدمات، كما كان لصدور الدستور المصري الأول عام 1923 بعد إعلان استقلال البلاد عام 1922 (تصريح فبراير) أن نص لأول مرة على حق المصريين في تكوين الجمعيات والانضمام إليها⁽²⁾

من هنا ومن خلال رصد التغيرات التي مر بها المجتمع المصري خلال تلك الحقبة التاريخية منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى صدور دستور 1923 يمكن التوصل للجمعيات التي ظهرت خلالها وفيما يلي نعرض لتلك الجمعيات من خلال الإطار الاجتماعي التي نشأت فيه ، حيث يعود تاريخ الجمعيات الأهلية في العالم العربي إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر حيث برزت أول جمعية في مصر عام 1821 ثم منذ منتصف القرن التاسع عشر تأسست سلسلة من الجمعيات داخل

(1) المرجع السابق ، ص54.

(2) مصطفى الماحي :الحركة التطوعية ودورها في التنمية الشاملة ، دراسة لحالة مصر ، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية والشرق أوسطية في إستراتيجية التنمية الوطنية ، 3:1 أبريل 1993 ، ص

مصر أيضا تستهدف دراسة التاريخ المصري وجغرافيتها⁽¹⁾ مثل جمعية معهد مصر في عام 1859⁽²⁾ حتى بدأت الجمعيات الدينية الإسلامية ثم المسيحية في الظهور وذلك منذ عام 1878⁽³⁾

ثم أنشئت جمعية المعارف المصرية عام 1868 على يد محمد عارف باشا بغرض نشر العلوم والمعارف وطبع الكتب العلمية وتأليفها ولذلك فقد لقيت إقبالا عظيما وتعضيدا من أفراد الطبقة العليا في المجتمع مثل : إبراهيم جميعي ، إبراهيم المويلحي ، حسن باشا التشريعي ، بدرأوى عاشور، حسن موسي العقاد. كما أنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية عام 1872 بهدف العناية بالأبحاث الجغرافية العلمية⁽⁴⁾ والجمعية الجغرافية عام 1875 ثم الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878 والتي شغل عبدا لله النديم فيها منصب نائب رئيس الجمعية ولهذا انشغلت إلى جانب عملها الخيري ببث الروح الوطنية بين المصريين⁽⁵⁾

أما "جمعية مصر الفتاة" التي تألقت من الشبان المنقفين بالإسكندرية عام 1879 والتي كان من أهدافها القضاء على دكتاتورية إسماعيل (الذي تم خله في ذلك العام) فقد وضعت برنامجها الذي تضمن الإصلاح العام ، ونادت بحكم الشورى وأصبحت منشوراتها متداولة ورفعت مطالبها إلي مجلس شورى النواب عارضة ما حاق بمصر من تغلغل أجنبي في استعمال اللغة الأجنبية في الجهات

(1) حيدر إبراهيم علي : دور المؤسسات الأكاديمية و البحثية في تطوير المنظمات الأهلية العربية،

المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة 17-19 مايو 1997، ص19

(2) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، مصدر سابق .

(3) حيدر إبراهيم علي : دور المؤسسات الأكاديمية و البحثية في تطوير المنظمات الأهلية العربية،

المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية م س ز ص20

(4) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، مصدر سابق

(5) الجمعيات الأهلية و أولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، يناير 2001 سلسلة قضايا

التخطيط و التنمية رقم(136) معهد التخطيط القومي، ص5

الرسمية، وأيضاً تكونت جمعية أطلقت على نفسها "اتحاد الشبيبة المصرية" وهي ذات طابع اقتصادي واجتماعي، دعت إلي إنشاء بنك قومي وطني لإنقاذ مصر من الأزمة المالية، وطالبت بالاهتمام بالتعليم وتشجيعه وجعله مجانياً⁽¹⁾

كما تكونت "جمعية المقاصد الخيرية" بالقاهرة حيث صدر قرار إنشاءها إلي "احمد السيوفى" وجاء في قانونها أنها لن تتعرض للسياسة والدين وأعطيت رئاستها في بداية الأمر إلي ولي العهد "عباس حلمي" ولكنه عين نائباً له هو "محمود سامي البارودي" وزير الأوقاف آنذاك وبرزت فيها شخصية "محمد عبده" فأكثر من محافله عن التقدم للعلوم والآداب وبين الحقوق والواجبات وفوائد التربية والتعليم والرقى باللغة وحث الأغنياء علي إنشاء المكاتب والمدارس ومع قيام الثورة ساهمت تلك الجمعية بكل طاقتها من اجل خدمة مصر⁽²⁾

وفي هذا المقام قد يكون من المهم التأكيد علي أن المرحلة الأولى لنشأة وبلورة الجمعيات لم تشهد صراعاً طائفيًا بين التنظيمات التطوعية الإسلامية والقبطية بل علي العكس ساد التعاون في مواجهة خطر واحد يهدد الجميع هو الاحتلال البريطاني لمصر وأهمية السعي من أجل الحصول علي الاستقلال ومناهضة أية محاولة استعمارية لإحداث الفرقة بين المسلمين والأقباط ولهذا كان هناك حرص شديد من جانب زعماء الطرفين علي إبراز فكرة الوحدة الوطنية وإحباط سياسة الاستعمار الذي دفع بحركة الجمعيات الأهلية تجاه مزيد من الحيوية وحصولها علي الثقة والمصداقية بين الشعب بمختلف فئاته⁽³⁾

(1) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، مصدر سابق

(2) المرجع نفسه ، ص90

(3) الجمعيات الأهلية و اولويات التنمية بمصر 0 معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص5، 6

وقد تأسست أيضا في هذه المرحلة بعض الجمعيات السرية مثل: "جمعية حلوان" للوصول إلي إصلاح أحوال مصر فقد مثلت هذه الجمعية فيما بعد الأساس الذي خرج من الحزب الوطني إلى الوجود⁽¹⁾

كما أسهمت الأحداث السياسية الهامة في فترة ما بعد الاحتلال البريطاني في حصر روح المشاركة الشعبية وكان لثورة 1919 اكبر الأثر في هذا الاتجاه، حيث استطاعت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة أن تقوم بدور رئيسي وفعال في مختلف المجالات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية بل تجاوزت هذه الخدمات الرئيسية لكن تكون من بين القوى السياسية الدافعة للعمل الوطني وقد وجد الزعماء السياسيون في هذه الجمعيات السبيل لتحقيق أهدافهم فسارعوا في تكوينها ودعمها بكافة السبل وشاركهم في ذلك فئات الشعب المختلفة حينما تأكد لهم عظم الدور الذي تقوم به الجمعيات في دعم الحركة الوطنية وفي النهوض بالعلوم والفنون والآداب فضلا عما تقوم به من برامج الرعاية الاجتماعية حيث معظم هذه الجمعيات أنشئت لهدفين رئيسيين وخاصة الخيرية منها:-

الأول: إنشاء هيئة اجتماعية علمية تضمد جراح الناس ما وسعها ذلك .

الثاني: إنشاء حركة سياسية تقاوم الاحتلال سرا وكان على رأس مجلس إدارتها الخديوي الشاب عباس حلمي، ومصطفى كامل، أحمد لطفي السيد⁽²⁾

وقد بدأت تلك الفترة مع ثورة 1919 وتأثرت بها كما تأثرت بعوامل متعددة كنمو الوعي القومي وتطور دور المرأة في المجتمع وظهور عدد من المشكلات الاجتماعية وعودة كثير من المبعوثين المصريين من الخارج وكذلك إنشاء مدارس لتخريج الأخصائيين الاجتماعيين كمهنيين للعمل في المجتمعات الأهلية ويعلق

(1) امانى قنديل : المنظمات غير الحكومية والثقافية والتنشئة السياسية في مصر، قراءة في التاريخ ،

مرجع سابق ، ص15

(2) رئاسة الجمهورية (المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للخدمات و التنمية

الاجتماعية،الدورة الثامنة عشر،1997-1998 ،ص ص 155 ،156،

يحيي درويش علي تطور الجمعيات في تلك الفترة بأنه لم يبلغ المدى المقرر له سعة وقوة وشمولا⁽¹⁾

هذا ولقد شهد الربع الأخير من القرن التاسع توالى نشأة الجمعيات الأهلية القبطية في مصر، حيث اتسمت هذه الفترة بتصاعد الدور الخيري للجمعيات الأهلية القبطية مع تبني مفهوم التكافل الاجتماعي لذلك كانت هناك مبادرات من جانب الأثرياء والصفوة لتنشيط هذا القطاع الأهلي مع تبني قضيتي الإصلاح والنهضة حيث وقفت الجمعيات القبطية بجانب المجلس الملي في صراعه مع الأكليروس بهدف الإصلاح الكنسي، كما عكست الجمعيات الأهلية القبطية خلال تلك الفترة ارتفاع قيمة المشاركة العامة ونبذ السلبية، فلم يقتصر مجالها على الأنشطة الدينية فقط بل نشطت في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية فتحركت في العمل الديني والخيري من جهة والعمل العلماني من جهة أخرى واشتركت الجمعيات الأهلية القبطية مع غيرها من الجمعيات الخيرية في طرحها لقضايا الهوية، والوحدة الوطنية فدافعت عن ذاتها أمام زحف الإرساليات الأجنبية ولم تعتمد في ذلك على الشعارات وإنما على سلسلة من المدارس التابعة لها لتعليم الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى⁽²⁾

وكان لتنوع الطوائف المسيحية في مصر أثره على تنوع الجمعيات الأهلية القبطية لرغبة كل طائفة في إنشاء جمعيات تعبر عن أبناء طائفتها ونعرض فيما يلي لبعض النماذج من تلك الجمعيات حسب الطوائف الدينية التي تنتمي إليها وسوف تعرضها الباحثة في جداول :-

جدول رقم (2)

يوضح نماذج لجمعيات أهلية تمثل طائفة أقباط الأرثوذكس

(1) موسى شتيوى وآخرون : التطوع والمتطوعون في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ص 46-47 .

(2) تقرير الحالة الدينية في مصر :مصدر سابق ، ص 25 .

اسم الجمعية	عام التأسيس	مسلسل
الجمعية الخيرية القبطية ,أسمها الحالي المساعي الخيرية	1881	1
جمعية التوفيق القبطية	1891	2
جمعية النشأة القبطية	1896	3
جمعية الإيمان القبطية	1900	4
(جمعية المحبة) كان يطلق عليها أشعة حب يسوع	1905	5
جمعية أصدقاء الكتاب المقدس	1908	6
جمعية ثمرة التوفيق القبطية	1908	7
جمعية الإخلاص القبطية بالإسكندرية	1909	8
جمعية ملجأ الأيتام	1917	9

ويلاحظ من خلال الرصد السابق لجمعيات الأقباط الأرثوذكس أن كل منها تشتمل على أهداف وتقوم بعده أنشطة من خلال مؤسسي هذه الجمعيات على النحو التالي:-

أولاً: جمعيات أقباط الأرثوذكس :-

الجمعية الخيرية القبطية : تأسست عام 1881 باسم المساعي الخيرية القبطية وتمثلت أهدافها في مساندة المجلس الملي وزيادة دوره في الإشراف على أوقاف الكنيسة وإدارة أموالها ومساعدة الفقراء وقامت بإنشاء مستشفى قبطي بشارع الملكة,رئيس حاليا عام 1926 كما أنشأت الجمعية عام 1910 المشغل البطرسي لأعداد الفتيات الفقيرات للمستقبل ,وأسندت رئاستها إلى "بطرس غالى "رئيس الوزراء ثم خلفه خليل باشا إبراهيم ثم جرجس باشا .

جمعية التوفيق القبطية : وتعتبر هذه الجمعية ثاني الجمعيات الأهلية القبطية التي تأسست بمصر عام 1891 وتمثلت أهدافها في الوقوف بجانب المجلس الملي في الخلاف بينهم وبين البابا كيرلس الخامس ,وأنشئت الجمعية مدرسة صناعية للأقباط عام 1905 وأنشئت ثلاثة فروع لها في الإسكندرية وطنطا والفيوم ,ومن مؤسسيها "رافلة جرجس" و"جندي بك إبراهيم" و"ميخائيل بك شارويم" و"عطية بك وهبه"ومرقص بك سميكة ومينا بك إبراهيم وإبراهيم منصور .

جمعية النشأة القبطية : تعتبر هذه الجمعية ثالث الجمعيات الأهلية التي أنشأت عام 1896 وقامت على ثلاث مبادئ أساسية هي الحث على دراسة اللغة القبطية , وتشجيع المنشغلين بها علما وعملا وتدريب قواعد الدين تفسيرا وعظا وجمع تاريخ واف للأقباط . وفي عام 1898 أصدرت نتيقتها السنوية حيث كانت تول نتيجة قبطية وانشأ هذه الجمعية اثني عشر عضوا في الشعابن بالقاهرة ويرجع الفضل في إصدارا لنتيجة إلى " توفيق اسكاروس " صاحب كتاب نوابغ الأقباط ومشاهيرهم في القرن التاسع عشر .

جمعية المحبة : ومن أهدافها غرس الفضائل فى النشاء وإحياء اللغة القبطية وتعليم الدين المسيحي ,وافتتحت مدرسة باثنتي عشر فتاه كانت تقوم بتعليمهن وكسوتهن وتأسست على يد "حبيب جرجس" مع بعض أصدقاءه .

جمعية الإيمان القبطية : وقد تأسست عام 1900 ومن أهدافها ممارسة الوعظ والإرشاد ونقلت إلى حي الفجاله بدلا من حارة السقاين وكان يقوم بالوعظ طلبة المدرسة الاكليريكية وخريجها مثل "فرج جرجس" وأنشأت فرعا لها بجزيرة بدران بشبرا عام 1919 .

جمعية أصدقاء الكتاب المقدس : فقد تأسست عام 1908 ومن أهدافها إعداد شباب نافع للكنيسة مسلح بالأخلاق الفاضلة وقامت الجمعية عام 1915 بإعداد منازل لسكنى الطلبة المغتربين ليعيشوا فى جو روجي بعيدا عن الرذيلة وتنظيم سلسلة من المحاضرات مع تنظيم مؤتمر سنوي لتقديم الوسائل الناجحة للترفية عن الشباب وبحث القضايا الدينية والاجتماعية ,وتأسست هذه الجمعية على يد "باسيلى بطرس"

جمعية ثمرة التوفيق القبطية : قد تأسست عام 1908 وتمثلت أهدافها فى العناية بالفقير فتم إنشاء مدرسة للينين عام 1910 وإنشاء مستوصف عام 1919 وتأسست على يد "تادرس ميخائيل" وتولى شقيقة "عبده ميخائيل" رئاستها .

جمعية الإخلاص القبطية : قد تأسست عام 1909 بالإسكندرية وتمثلت أهدافها في غرس مبادئ الإصلاح , ومساندة المجلس الملي السكندري في قراراته , ومحاربة العادات المستهجنة وإحياء اللغة القبطية , وتعليم الدين المسيحي كما قامت الجمعية بإنشاء كنيسة السيدة العذراء بمحرم بك ومدرسة الفنون الطرازية ومستوصف ومستشفى ومدارس أولية .

جمعية ملجأ الأيتام : فقد تأسست عام 1917 وكان الهدف منها إقامة ملجأ لإيواء بعض اليتامى وتعليمهم تعليماً أولياً بسيطاً , كما أنشأ ملجأ في عام 1918 وألفت فرقة موسيقية من أبناءه وأدخلت تطوراً كبيراً في نظم التعليم والتدريب المهني , وتأسست هذه الجمعية على يد "جرجس بك فهمي"⁽¹⁾

ثانياً : جمعيات الأقباط الكاثوليك :-

جدول رقم (3)

يوضح نماذج لجمعيات أهلية قبطية للطائفة الكاثوليكية

اسم الجمعية	عام التأسيس	مسلسل
الجمعية الخيرية للأقباط الكاثوليك	1886	1
الجمعية القبطية الكاثوليكية	1904	2

حيث تأسست أولى الجمعيات القبطية الكاثوليكية عام 1886 وتمثلت أهم أهدافها في مساعدة المحاجين والمرضى من الأسر الفقيرة بالقاهرة فكانت تعتمد في إيراداتها على الاشتراكات والإيرادات . أما أوجه الإنفاق فكان بين مرتبات شهرية للأسر الفقيرة , إضافة إلى بعض المساعدات الوقتية لمواجهة الظروف الطارئة , كحالات الزواج وكان أول مؤسسيها "باعوض باشا غالى" وطوبيا كامل تويج باشا , "والأستاذ مرقص كايس بك".

أما الجمعية القبطية الكاثوليكية فقد تأسست عام 1904 بالقاهرة لرعاية وتعليم أولاد الفقراء وتركزت أهدافها في تعليم بعض أبناء الأسر الفقيرة واعتمدت في إيراداتها

(1) تقرير الحالة الدينية في مصر : مصدر سابق, ص ص 247-249 .

على الاشتراكات والتبرعات وإعانة المدارس المسيحية مثل مدرسة الفرير بالخرنفش والفرير بشبرا ومدارس راهبات الراعي الصالح.

من ذلك يتبين ارتباط عملية بناء الدولة الحديثة بنمو وتطور المؤسسات المدنية، كما أن الأهداف الوطنية والدينية كانت مكونا رئيسيا في نسيج العمل الأهلي، وذلك إضافة إلى دور العامل الخارجي وتأثيره على بذور الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر، سواء من خلال الاحتكاك بالثقافة الغربية ومقاومة النفوذ الأجنبي، أو الدفاع عن الهوية الوطنية والانتماء الديني في مواجهه الإرساليات التبشيرية⁽¹⁾

المرحلة الثانية :

الجمعيات الأهلية والثقافة السياسية في العهد الليبرالي (1923- ثورة 1952)

بدأ تغيير ملامح المجتمع المصري عقب صدور تصريح 28 فبراير الذي أقرت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإن كان من ناحية الشكل فقط، مع منحها حق إقامة حياة برلمانية مرت بمراحل مختلفة من الصراع على السلطة بين الأحزاب السياسية القائمة، الأمر الذي أدى إلى تعرض الشعب المصري لأشكال من الضغوط على يد الملكية الأرستقراطية من ناحية، وعلى يد حكومات الأقلية التي عرفت بوزارات الانقلاب من ناحية أخرى.

هذا فضلا عن ما كانت تمارسه إنجلترا من نفوذ مستغلة الظروف السائدة إلى حد بعيد وذلك مع المشاركة في الاعتداء على الدستور والحياة البرلمانية ولذا فقد

(1) أماني قنديل : المجتمع المدني ، المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، من 4-6 ديسمبر 1999، ص8

اتسمت تلك الفترة بالانقلابات الدستورية والصراعات التي تدور فى دائرة شبة مغلقة بين الوفد وأعدائه على السلطة⁽¹⁾

سومن النتائج الهامة لدستور 1923 والذي أسند على صيغة علمانية ليعترف بحق المصريين جميعا فى تشكيل الجمعيات ، وقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها فى إطارها التشريعي الصحيح إلى حد بعيد ، فحيث لجأ المشرع إلى القيود ، نجدة قد لجأ إليها من باب التنظيم القانوني لتكوين الجمعية وإشهارها وبدا هناك تفرقة واضحة بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الأهلية⁽²⁾

الأولى: جمعيات ذات طابع عسكري:-

تعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسي معين وتقرر حظرها قطعيا بموجب القانون رقم(17) لسنة 1938 لأنها كانت تتبنى بعض مظاهر النظم الفاشية⁽³⁾

الثانية: جمعيات مدنية:-

تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها أى شخص اعتباري ولها أن تمارس كافة الأنشطة بشرط ألا يكون بين أنشطتها أو أهدافها الحصول على ربح مادي وقد نظمها القانون المدني من المواد (54) إلى (68) .

الثالثة: الجمعيات الخيرية والمؤسسات :-

التي يخصص مالها لمدة غير معينة لأعمال الخير والنفع العام وتعد أموالها بمثابة هبة أو وهبه وقد أخضعها القانون المدني فى المواد من(69) إلى(78) لرقابة الدولة

(1) أماني قنديل : المجتمع المدني ، المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، من 4-6 ديسمبر 1999 ، ص8

(2) على شلبي : مصر الفتاة ودورها فى الحياة السياسية المصرية(1933-1941)، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى ، 1982، القاهرة، ص 4 .

(3) خالد مجاهد أحمد السيد : المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية

وأصدر لها القانون رقم 45 لسنة 1945 وبتين أمثلتها الملاجئ ومؤسسات رعاية الأحداث⁽¹⁾

الفترة من (1925-1944) ، وإلى حوالي 508 جمعية تأسست فى الفترة من (1945-1949)⁽²⁾ وفى هذه المرحلة أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1939 وتخرجت الدفعات الأولى من الأخصائيين ، وقد صدرت فى هذه الفترة عدة قوانين خاصة بالجمعيات أهمها قانون (49) لسنة (1945) والقوانين الخاصة بالأندية وصناديق الادخار والمعونة كما أنشئ مجلس لتنسيق الخدمات بالقاهرة عام 1952 حيث شهد المجتمع المصري عددا من التيارات الفكرية التي كانت سبب فى ظهور عدد من الجمعيات الأهلية لمساندتها، كالتيار الإسلامي الذي ترجع جذوره إلى بداية انتشار الإسلام، والرغبة فى توحيد الشعوب الإسلامية تحت نظام سياسي واحد، خاصة بعد إلغاء تركيا الخلافة الإسلامية، وتخليها عن زعامة العالم الإسلامي، فنشأت جمعيات نشطة جعلت الوحدة الإسلامية وزعامة مصر للعالم الإسلامي بدلا من تركيا ، محورا رئيسيا فى برنامجها وقانونها الأساسي⁽³⁾ ونذكر منها على سبيل المثال "جمعية الشبان المسلمين" ، والتي تكونت عام 1927 حيث تمثل مرحلة انتقال بين نمط الجمعيات الدينية ذات النشاط المقصور على الميادين الثقافية والخيرية وبين الجمعيات الدينية ذات النشاط السياسي السافر .

وحرص نظامها على التصريح بحظر تدخلها فى السياسة، كما اشترط فى العضو أن يكون مسلما ليست لديه ميول تتعارض مع الإسلام ، وأن هدف الجمعية نشر مبادئ الإسلام الإنسانية وأخذ الحسن من ثقافات الشرق والغرب ، ورفض السيئ

(1) الجمعيات الأهلية وألويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومي، يناير 2001 ، م س ص 6.

(2) امانى قنديل: المنظمات غير الحكومية والثقافة والتنشئة السياسية فى مصر، مرجع سبق ذكره ، ص 18

(3) عاصم الدسوقي، مصر فى الحرب العالمية الثانية (1939:1945) رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1976، ص 287

منها ، وإحياء تعاليم الإسلام فى مختلف نواحي الحياة ومعارضة تيارات الإلحاد التي تحول دونهم ، وشكل مجلس الإدارة من "عبد الحميد سعيد" عضو الحزب الوطني ، ونائب الرئيس الشيخ "عبد العزيز جاويش" المفكر الإسلامى وكاتب الحزب الوطنى قبل الحرب العالمية الأولى ، وأمين الصندوق "أحمد تيمور باشا" والسكرتير العام "محب الدين الخطيب" ورئيس تحرير مجلة الزهراء الشهرية ، ومجلة الفتح الأسبوعية كما امتد نشاط هذه الجمعية خارج مصر فتأسست جمعيات الشبان المسلمين فى فلسطين وسوريا وبغداد والبصرة ، وكان عقد مؤتمر للجمعيات الإسلامية فى يافا عام 1928 ، نقطة تحول لانخرط الجمعيات الإسلامية فى العمل السياسى خارج حدود مصر⁽¹⁾

أما جمعية الأخوان المسلمون فقد نشأت بمدينة الإسمايلية عام 1927 ، كجمعية دينية تحض على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وتحدد نشاطها فى البداية بالوعظ الدينى ، إلا أن الفكرة الأساسية لدى مؤسسها لم تكن قاصرة على إنشاء جماعة خيرية أو جمعية تقوم بالخدمات الاجتماعية ، إنما كانت فكرة أبعد وأشمل تتصل بالمجتمع كله ، وكان أسلوب نشرها يعتمد على إثارة الوجدان الدينى إثارة ترتبط بذكر المفساد والشرور الاجتماعية مع التنقيب على أوجه ارتباط المشاكل الشخصية على المستوى الفردى والمشاكل الاقتصادية على المستوى الاجتماعى بهذا الفهم العام وساعد على قبول الدعوة ما أطلق عليه السلفيون وقتها "الموجه الإلحادية" إذ ألغيت الخلافة وفصل الدين عن الدولة فى تركيا عام 1924. هذا وقد كان من بدايات أعمال الجمعية إنشاء مسجد حرص المرشد العام للجماعة فى أولى خطبة أن يشير إلى المساجد التي لم يقتصر على كونها دور للعبادة ، ولكنها دور للتعليم تختلف عن مدارس التبشير والمدارس العلمانية الحديثة

(1) طارق البشرى: المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة

كما أنه خلال الخمس سنوات الأولى لنشأة الجماعة تأسست نحو خمس عشر شعبة لها بالقاهرة ، الإسماعيلية ، بورسعيد ، شبراخيت ، المحمودية ، المنزلة ، الجمالية ، ميت مرجا ، طنطا ، السويس ، دمياط ، أبو حماد⁽¹⁾ كما كان لصحيفة الإخوان المسلمين التي ظهرت فى عام 1933 دور كبير فى تتبع مقاومة شعب الإخوان لنشاط المبشرين واستثارة المسلمين بالأخبار والمقالات والشعر ضد نشاط المبشرين ولذا فقد كان من أهم وجودة النشاط الفعلي للإخوان حتى ما بعد منتصف الثلاثينات هو مقاومة النشاط التبشيري ، ولعل ذلك ما اقنع جماهير الرأي العام بجدوى نشاط الجماعة ومما أكسبها منزلة خاصة لديهم باعتبار أن ما أثار نشاط المبشرين جلب عليهم سخط عظيم ، وذلك إضافة إلى وجود جماعات دينية أخرى بلغت نحو 135، ويمكن تصنيفها من حيث النشاط فى الجدول التالي:-

جدول رقم (4)

يوضح توزيع الجمعيات الدينية حسب النشاط

نوع النشاط	الجمعيات
النشاط الديني	الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ، جمعية الأمة للمحافظة على القرآن الكريم ، جمعية العروة الوثقى ، جمعية الأمة والكتاب ، جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية ، جمعية الهدايا الإسلامية ، جمعية المسلم العامل ، جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، جمعية المحافظة على القرآن الكريم ، جمعية الإخاء الإسلامي ، جمعية الرابطة الإسلامية ، جمعية المساعي الخيرية ، جمعية المسنين ، جمعية إحياء السنة المحمدية.
النشاط الديني السياسي	الرابطة العربية ، جمعية شباب محمد ، جمعية الأخوات المسلمات ، جمعية الإصلاح الوطني ، حزب مصر الفتاة ،
النشاط	الكشافة المصرية الأهلية ، رابطة الإصلاح الاجتماعي ، جمعية الاتحاد النسائي

(1) المرجع نفسه ، ص ص 450-498 .

الاجتماعي	
النشاط التعاوني	جمعية التعاونيين ,جمعية التعاونيين المنزلة ,الجمعية التعاونية للبتترول ,الجمعية المركزية لتوريد التقاوي
النشاط المهني	رابطة التعليم الإلزامي ,جمعية المهندسين الملكية ,جمعية خريجي المعلمين
النشاط الخيرى	الجمعية الخيرية الإسلامية ,جمعية المواساة الإسلامية ,جمعية عائلات العساكر والبحارة

إضافة إلى التيار العربي ,حيث برز تيار قومي يؤكد عروبة مصر,بدأ في الظهور تدريجيا مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي,بالإضافة إلى بداية المشكلة الفلسطينية التي كانت أخر العوامل التي ساهمت في التقريب بين مصر والعالم العربي ,كما شهدت تلك الفترة تعبيرا عمليا عن الفكرة العربية ووعى مصر بعروبيتها .

وذلك من خلال موقف سعد زغلول من الثورة السورية عام 1925 ، ورفع شعار الوطنيـه المصريـه الخاصـه ، الا ان نمو الوعي القومى فى مصر الذى اتسم بالتصاعد فى بدايه الثلاثينات وحتى قيام ثوره يوليو 1952 ، قد جاء بالعديد من العوامل والتطورات التى أدت الى تدعيم الصلات بين مصر والبلاد العربيه وتنميه وعى المصريين بعروبيتهم⁽¹⁾

وهناك العديد من الجمعيات والاتحادات التى لعبت دورا فى خدمه الفكره العربيه فى مصر والتي يمكن رصدها على النحو التالى :

الرابطة الشرقية :وتمثل أولى هذه التجمعات التى تم تشكيلها فى مارس عام 1921 ، حيث ضمت أعضاء من عده أمم من الدول العربيه و الإسلامية ، وبلاد المشرق عامه . وتمثل الهدف الذى أعلنته الرابطة فى نشر المعارف والآراء الفنون الشرقيه وتوثيق روابط التعاون والتضامن بين أمم الشرق على اختلاف أجناسها ،

(1) نهاد محمد كمال : دور تنظيمات المجتمع المدنى ، مرجع سبق ذكره ص ص 142،143 .

وأديانها بوسائلها الكثيره بعيدا عن المجالات الدينية والسياسيه ، ومن نشاطها فقد طرحت مشروع عقد مؤتمر عربى دورى ينتقل بين البلاد العربيه يحضره مندوبون عنها لبحث وسائل ترقية اللغة العربية لتتواءم مع مقتضيات العصر ، وقد رحبت البلاد العربية خاصه مصر وسوريا⁽¹⁾

الرابطه العربيه : تألفت على يد مجموعه من المصريين 1936 ، واختاروا محمود بسيونى الذى كان رئيسا للبرلمان فى ذلك الوقت ، والتي كانت تعمل من اجل توحيد البلدان العربيه وكان نشاطها بعيدا عن نطاق العمل السياسى أو الدينى ووجهته نحو العمل الثقافى والعلمى كما كانت تهدف فى عملها الى نشر الثقافه العربيه بكل الوسائل المتاحه والمشروع⁽²⁾

كما نجد جماعه الوحدة العربيه التى تأسست عام 1938 ، ومن مؤسسيها " أسعد داغر " وقد عملت الوحدة العربيه والتعاون العربى وتحددت أهدافها فى العمل من أجل الوحدة العربيه باتحاد روحي وثقافى وإخواني ونشر الروح الوطنيه وبث روح التعاون بالرحلات والنشرات والمؤلفات⁽³⁾

كما تأسس الاتحاد العربى فى عام 1942 وكان من أعضائه البارزين ، محمد علويه ، توفيق دومى ، موريس أرقيش ، فؤاد أباطه وكان يؤمن مؤسسوا الاتحاد بأن اللغة هي المقوم الأساسى في العروبة ومن أهدافه - تنميه العلاقات وتقويه الروابط بين الأقطار العربيه والعمل على إنشاء أندية للاتحاد لتحقيق أهدافه ومن أبرز أدوار هذا الاتحاد فى المجال العربى دفاعه عن حق سوريا ولبنان فى تقرير مصيرهما

(1) فؤاد المرسى خاطر ، حول الفكره العربيه فى مصر ، دراسه فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر ، الهيئه المصريه العامه للكتاب عام 1985 ص ص 83 - 84 .

(2) طارق البشرى والحركه السياسيه فى مصر (1945 - 1952) دار الشروق ، 158 ، 159

(3) نبيه بيومى ، مصدر سابق ص 178

وتأييده المستمر للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ، وفي عام 1984،
قام بدور إمداد الفدائيين بالمال والسلاح⁽¹⁾
وعلى ذلك تعتبر تلك الحقبة التاريخيه فتره خصبه لنمو وتطور الجمعيات ، كما
كانت هناك استجابة كبيرة من المؤسسات الأهلية لقضايا واحتياجات المجتمع ،
وتفاعلات مع القضايا والتيارات الفكرية ،إلا أنه لم يكتب لها النضوج والنمو ، وتم
إجهاضها في الفترة التاليه⁽²⁾

(1) فؤاد المرسى خاطر ، حول الفكره العربيه فى مصر مصدر سابق ص ص 91 - 92
(2)أمانى قنديل: المجمع المدنى، المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسيه مصدر سابق، ص15

المرحلة الثالثة: الجمعيات الأهلية فى فترة التوجه الاشتراكي 0 (مرحلة الانحسار 1952 - 1970)

فى هذه المرحلة انتقل النظام النظام السياسى المصرى الى مرحلة جديدة ، بعد إعلاءه الثورة وإلغاء التعددية الحزبية ، وأصبحت الدولة مسئولة تماما عن كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتبينها لسياسات اجتماعية واقتصادية اشتراكية ، صاحب ذلك ما يعرف ببيروقراطية الدولة التى امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات⁽¹⁾

حيث تسلم الضباط العسكريين بعد قيام الثورة مقاليد الحكم والسلطة الذى اتسم بمركزية شديدة من خلال ثلاثة صور رئيسيه ، أولها: مركزية السلطة فى العاصمة دون نقل حقيقى خارج القاهرة ، ثانيها: مركزية السلطة فى يد رئيس الجمهوريه الذى امتلك سلطات واسعة بمقتضى الدستور ، كما ارتبط بمركزية السلطة سمه أخرى لا تقل أهميه تتمثل فى الدمج بين السلطات ورفض مفهوم التوازن بين السلطات ، فمنذ عام 1952 ومن خلال أدوات قانونيه دستوريه أوعبر ممارسات فعلية سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، فلم يعد البرلمان أداه رقابه ذات فعاليه ، كما لم يسمح بالتطور المستقل للمنظمات والجمعيات المعبره عن مصالح هذه الفئات ، وبذلك فقد اكتسبت الدولة المصريه خلال تلك المرحله التاريخيه ملامح النمط الشعبوى والاندماجي الذى يعتبر التقاف فئات الشعب المختلفه خلف القياده ومعاركها على أسس دمجيّه وظيفيه ترفض الانقسام على أساس طبقه أو أيديولوجيه ضروره أساسيه ، وفى اطار من التنظيم السياسى الواحد وتحت مراقبه وتوجيه الدوله ، ورغم ان هذه التجربه أدت فعلا الى استبعاد سياسى تدريجي لفئات التحالف الاجتماعى الشعبى والمتوسطه، وتقييد حركتها المستقله،

(1) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهوريه مصر العربيه مرجع سابق ص7.

فان الاطار الاجتماعى كان يقوم على توفير مكتسبات اجتماعيه ومعيشيه واسعه⁽¹⁾ ثم تأسيس شرعيه اجتماعيه للدولة قللت الى حد ما من الطابع التسلطى للدولة ، كما كان سقوط دستور 1923 فى يناير عام 1953 والإعلان عن تشكيل لجنة من خمسين عضوا لإعداد مشروع دستور جديد مؤقت ليجرى العمل به ثلاث سنوات وهى فترة الانتقال التى حددتها الثورة والذى أباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سابق إخطار ما دامت الغايات والوسائل السلمية⁽²⁾

وعلى هذا اعتبرت الدولة المصرية نفسها مسئوله عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم بدأت منذ عام 1956 تضع تدريجيا كل مؤسسات الخدمات ، والإنتاج تحت إشرافها المباشر لكى تحكم قبضتها على التخطيط الشامل ، وذلك مع التركيز على الدمج الوظيفى للجمعيات التطوعية ذات الأغراض المتعدده والتى تقوم بالتعامل بشكل شامل مع المشاكل الاجتماعيه وهو الأمر الذى أدى الى انخفاض حاد فى التطوع، وتواكبا مع نفس توجه النظام السياسى بدأت الدولة فى زيادة إشرافها على المؤسسات الاجتماعية الخدمية التنموية بمقتضى القرار الجمهوري رقم 384 لسنة 1956⁽³⁾ الذى يمثل آخر عهد ممارسه المواطنين لحريه وحق تكوين الجمعيات الأهلية أو التنظيمات الشعبيه باستقلال عن الدولة ، وأول عهد كساد حركه التنميه والتطوير والنهوض بالأنشطة الشعبيه فى مختلف المجالات سواء الاجتماعيه أو الثقافيه أو الفنيه بعيدا عن هيمنه الدولة بما لها من

(1) أحمد ثابت : أزمة الدور الاجتماعى للدولة فى مصر أعمال الندوة السنوية الأولى (10 - 11) ما يو تحرير أحمد زايد ، ساميه الخشاب ، 1995 ص 69.

(2) ماده (29) : أنظر طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام يوليو 1952، كتاب الهلال ، العدد (492) ديسمبر 1991 ، 194

(3) مصطفى الماحي: الحركة التطوعية في مصر، مصدر سابق ص ص 16-17

ثقل بيروقراطى وتعتيدات لا حصر لها وتدخل وملاحقه بوليسية فى أحيان كثيره لأصحاب الأنشطة الثقافية والاجتماعية و الفنية⁽¹⁾

كما أن تطور الجمعيات أدى الى أن الدولة قد استكملت إقامة الجزء الأكبر من المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها كما أنشأت العديد من المستشفيات الكبرى ولذا صار دور الجمعيات بالنسبة للميدانين التعليمي والصحي مكملًا للنشاط الحكومي، وفى كثير من الحالات منافسا للخدمات الصحية الحكومية والخاصة ، واستمرارا لدور الجمعيات كهيئات شعبية مشاركة أو التنمية الاجتماعية الشاملة فقد وجهت الجزء الأكبر من جهودها للخدمات والمؤسسات الخاصة بالرعاية والتنمية الاجتماعية فأنشأت دور الحضانه بمختلف أعراضها ، والمؤسسات الايوائيه للمعرضين للانحراف ومؤسسات الدفاع الاجتماعي ومؤسسات رعاية المعاقين والمسنين والفئات الخاصه وقد برزت فى هذا المجال جمعيات تنميه المجتمعات المحليه حيث تتكامل فيها جهود الجمعيات مع جهود الحكومه فى تحقيق أفضل السبل والوسائل لتنميه هذه المجتمعات التى تحتاج للرعايه⁽²⁾ كما قامت وزاره الشؤون الاجتماعيه بالمساهمة فى إنشاء جمعيات تطوعيه فتم على سبيل المثال تشكيل الجمعيه المصريه للدراسات السكانيه بناء على طلب وزاره الشؤون الاجتماعيه وهى الجمعيه التى تحولت بعد ذلك الى الجمعيه العامه لتنظيم الأسره ، ثانيهما ، إضفاء الصفة العامه على الجمعيه التطوعيه وهى الصفة التى تعنى عدم جواز الحجز على أموالها بمضى المدة وذلك فى مقابل إعطاء وزاره الشؤون الاجتماعيه الحق فى نزع الملكيه للمنفعه التى تقوم بها ، كما يجوز أن تكلفها

(1) أمير سالم : ملاحظات حول قانون الجمعيات فى ندوه التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية فى جمهورية مصر العربيه . مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى مصدر سابق ص ص 16 - 17 .

(2) رئاسه الجمهوريه الجالس القوميه المتخصصه - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنميه الاجتماعيه مرجع سبق ذكره ، ص ص 158

الوزارة بإدارة المؤسسات التابعة لها ، أو تنفيذ مشروعاتها أو برامجها⁽¹⁾ إضافة إلى ذلك فقد أقامت الدولة لأول مرة فى عام 1968 وفق قرار رئيس الجمهورية رقم 750 لسنة 1968 بإضفاء الصفة العامة على 127 جمعية موزعه فى أنحاء الجمهورية ، كما ثم من خلال هذا القرار إضفاء الصفة العامة على جمعيات الوحدات القروية التى تتبع وحدات اجتماعيه بالجمهوريه ، وجمعيات الوحدات الصحراويه وجمعيات الأسر المنتجة بالمحافظات ، وأضيفت الصفة العامة على جمعيه الهلال الأحمر بموجب القانون رقم 1925 لسنة 1969 ، وإلى جانب هذه الاستراتيجية للدمج الوظيفى انتهجت الدولة استراتيجية أخرى تمثلت فى الإشراف والهيمنة التنظيمية ، حيث جسد القانون 32 لسنة 1964 قمه هيمنه التنظيميه وخاصة فى بعض مواد (27، 39، 33، 57) التى تعطى الجبه الإداريه الحق غير المشروط فى الرقابة⁽²⁾

وفى خلال خقبه الخمسينات اتسمت العلاقة بين الدولة والجمعيات ببعض الملامح التى يمكن رصدها على النحو التالى :

- 1- غلبه الطابع التنفيذى على عمل الجمعيات ، حيث اعتبرت الجمعيات احدى أدوات السياسة العامة للدولة لتحقيق أهدافها من خلال خضوع الجهود والتى تبذل فى ميدان خدمه الاجتماعيه لتخطيط سليم فى إطار خطه عامه شاملة تشرف عليها الدولة وتوجهها وتراقب تنفيذها .
- 2- تأسيس الاتحاد العام للجمعيات والتى كانت مهمته التنسيق والتخطيط للجمعيات وان كانت الطريقة التى تأسس بها يجعله عباره عن أداه سيطرة فى يد الدولة على نشاط الجمعيات .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، الأهرام ، القاهرة 1990

(2) نهاد محمد كمال ، دور تنظيمات المجتمع المدنى مرجع سبق ذكره ص ص 148 - 149 .

3- ازدياد الرقابة والإشراف على الجمعيات الأهلية ، فللمشروع الحق في تعيين ممثل لوزاره الشؤون الاجتماعية أو لأى من الهيئات المعنية فى مجلس الإدارة بحيث لا يزيد هؤلاء المعينين عن نصف مجموع أعضاء مجلس الإدارة ، باستثناء الأعضاء المعينين من مبدأ تجديد ثلث الأعضاء كل سنة بطريقه القرعه وهو ما يعنى أنه أباح بهذا الاستثناء بقاء الأعضاء المعينين فى مجلس الإدارة بغير حد أقصى وهو ما يعتبر إحدى العيوب الخطيره فى النشاط الأهلى ويتمثل فى عدم دوران السلطه وتوسيع دائره المشاركة فى العمل التطوعى اضافته الى استبعاد بعض المرشحين فى مجلس إداره الجمعيات ذات الصفة العامه وجمعيات الرعاية الاجتماعية وحل مجلس إدارة الجمعيات فى حاله ارتكاب مخالفات دون أن يحدد طبيعه هذه المخالفات وكيفيه التحقق من ارتكابها فعلا⁽¹⁾

4- حق الإدارة في دمج جمعيه مع جمعيه أخرى أو توحيد ادارتهما أو تعديل أغراضها تبعا لاحتياجات البيئه أو لتحقيق التناسق بين الخدمات التى تؤديها وذلك دون رقابه قضائيه.

5- انخفاض متوسط الجمعيات الأهليه فإجمالي عددها عام 1960 قد بلغ 3.198 جمعيه ثم وصل فى عام 1964 قبل صدور القانون إلى 4 آلاف جمعيه مع التوجه بشكل أساسى نحو تقديم الخدمات والعمل الخيرى والرعاية الاجتماعية ، واختلاف عضويه التنظيم السياسى الواحد بعضويه الجمعيات والفوز بالمناصب القياديه⁽²⁾

(1) أشرف حسين : المجتمع الأهلى في ظل التكيف الهيكلي في المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ، مصر ، مكتبة مدبولي ، 1996 ، ص 174 .
(2) أمانى قنديل ، سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سابق ، ص 59 .

المرحلة الرابعة: الجمعيات الأهلية في مرحله (الانفتاح والخصخصة) 1971 - حتى الفترة الحالية :

شهد المجتمع المصري خلال تلك الحقبة التاريخيه مجموعه من المتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تركت بصمات بارزه على اتجاه الجمعيات الاهليه. فعلى المستوى السياسى شهد المجتمع المصرى منذ سبعينيات القرن العشرين تحولا سياسيا من هيمنه الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية المقيدة ، بإنشاء ثلاثة منابر سياسيه فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى ، ثم تحويل تلك المنابر الثلاث الى أحزاب سياسية كاملة واستمرار النظام السياسى فى نفس الاتجاه ، من خلال احترام مبدأ سيادة القانون ، تأكيد دور هيمنة القضاء المصرى ، باعتبار الجبهه المحايدة التى يمكن من خلالها حل الخلافات بشأن كثير من القضايا ذات الطابع السياسى ، وزياده استقرار الحياة النيابية ، واتساع دائرة حرية التعبير فى الصحافة ، فزاد خلال الفتره التاليه عدد الأحزاب السياسية حتى وصل الى 14 حزبا. وارتبط بذلك تحويلات فى السياسة الاقتصادية من السبعينيات تمثلت فى نظام اقتصادي أطلق عليه الانفتاح الاقتصادي أو سياسه الباب المفتوح والذي تجسد فى صدور القانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته بهدف تشجيع الاستثمار الخاص لرؤوس الأموال العربيه والأجنبية والمصريه فى كافه المجالات⁽¹⁾

وصاحبت سياسة الانفتاح برنامجا للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وخصصت شركات القطاع العام ، وإقامة شبكة من الضمان الاجتماعى كان أبرزها الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن سياسات الإصلاح الاقتصادى ولتعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل توفير فرص عمل تخفف من حدة الفقر والبطالة واستخدام الصندوق الاجتماعى بعض

(1) أحمد ثابت : تغير طبيعة ودور الدولة المصرية فى ضوء النمو التابع وسياسات صندوق النقد الدولي

الجمعيات الأهلية كجهات كفيلة ووسيلة ومنفذة لمشروعاته لتنمية المجتمع. واعتبرت الجمعيات الأهلية شريكا للحكومة في هذا الصدد⁽¹⁾

وعلي ذلك تبدو ملامح تغير دور دولة الخمسينات من قيادة التنمية الوطنية بهدف تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين مستفيدة من سياسة عدم الانحياز والتعاون مع الكتلة الشرقية، الي دولة السبعينيات والتي اتجهت نحو الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية وإخضاع النمو لمقتضيات تقييم العمل الدولي، وشروط شركات متعددة القوميات للاستثمار في مصر⁽²⁾

بالإضافة إلي ذلك يوجد بعض المتغيرات الأخرى ذات طبيعة عالمية كانت لها آثار واضحة على المجتمع المصرى عامة والجمعيات الأهلية خاصة، وهو ما يمكن التعبير عنه "العولمة" فالعولمة في أساسها كالاقتصادي قائمة علي إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة لإتاحة حرية تنقل السلع، ورأس المال، ومع أن الاقتصاد والتجارة مقصودان لذاتهما في العولمة إلا أنها لا تقتصر عليهما وحدهما، وإنما تتجاوزهما إلي الحياة الثقافية والحياة الاجتماعية بما تتضمنه من أنماط سلوكية ومذاهب فكرية ومواقف نفسية وكل ذلك هو الذي يصوغ هوية الشعب والأمم والأفراد .

هذا وتحتاج عولمة الاقتصاد أن تتخلى الدولة أو القطاع العام عن دوره لفائدة الرأسمال الخاص والوطني والأجنبي، وأن تعتمد الدولة الوطنية سياسة تخصيص القطاع العام، وأن ترتفع القيود على سياسة التخصيص هذه حتى ينتهى إلي تجريد القطاع العام من صلاحياته السابقة التي تعطي للدولة الوظيفة الرئيسية الأولى في تسيير الاقتصاد الوطنى وكل ذلك لقائد القطاع الخاص (الهادف للربح وغير

(1) الجمعيات الأهلية وألويات التنمية بمحافظة مصر العربية مرجع سابق ص 8 .

(2) أحمد ثابت ، المرجع سابق ، ص 123 .

الهادف للربح) الذي أصبح فاعلا في مجالات التشغيل، والصحة ، والتعليم، والمحافظة علي البيئة⁽¹⁾

وعلي ذلك تعتبر عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية مكونا أساسيا من مكونات عملية العولمة وعندما وصلت العولمة إلي عقد الثمانينات اكتسبت قوة دفع جديدة من خلال إجراءات إعادة التنظيم الداخلي وسقوط الحدود أمام الاستثمار الخارجي وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا ، وأيضا فقد ترتب على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ، إضعاف الدولة وعجزها عن التعامل مع المسائل الاجتماعية التي ظهرت نتيجة تداخل مجموعة من العوامل تكونت من تأثيرات الأزمة الاقتصادية الممتدة، والمشاكل السياسية الداخلية ، وإعادة التنظيم الموجه للخارج ، وكان من شأن هذا الضعف والفرغ إفساح المجال أمام ظهور التنظيمات الأهلية غير الحكومية والمحلية والدولية⁽²⁾

حيث انعكست كل هذه التحولات علي الجمعيات الأهلية ، فلقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تزايد في عدد الجمعيات بسبب عاملين أساسيين :
أولهما : سياسات التحول الاقتصادي التي طرحت الجمعيات الأهلية كآلية لمواجهة الآثار السلبية لهذه السياسات من ناحية .

وثانيهما : سياسة مؤسسات التمويل الدولية من ناحية أخرى .
حيث كانا أكثر حسما في الاتجاه نحو تقوية دور الجمعيات الأهلية عن الاتجاه نحو التعددية السياسية والسماح لها بهامش اكبر من الحرية. وقد عكس الخطاب السياسى الرسمى للدولة هذا التوجه الجديد نحو تقوية دور الجمعيات الأهلية، وطرح مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص والدولة لتفعيل عملية التنمية. ومن المنظور

(1) ناصر الدين الأسد : الهوية والعولمة ، الدورة الأولى لسنة 1997 ، مطبوعات أكاديمية ، المملكة المغربية ، الرباط

(2) نادى اكين آبار : ترجمة صلاح أبونار ، العولمة والسياسة الاجتماعية فى أفريقيا ، قضايا واتجاهات ، مركز البحوث العربية للدراسات العربية الافريقية والتوثيق ، سلسلة أوراق العمل 1991 ، 103

الكمى فقد ازداد عدد الجمعيات من 13.239 جمعية عام 1993 إلى 16.400 جمعية في نهاية عام 1999، نشط حوالي ربع هذه الجمعيات في مجال التنمية الاجتماعية، كما نشط الغالبية العظمى في مجال الرعاية الاجتماعية. ومن المنظور الكيفى لتطور الجمعيات الأهلية نجد استجابة الجمعيات الأهلية بدرجة عالية من الفعالية لكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالعقد الأخير على وجه الخصوص، من أهمها الفقر والبطالة حيث تزايدت مشروعات الجمعيات في التدريب وإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل كما نشط عدد كبير من الجمعيات الأهلية في مشروعات تنظيم القروض الصغيرة سواء للشباب أو النساء، وكان البعض فيها وسيطا بين مؤسسات التمويل العالمية، وبين هذه الفئات من المستفيدين. أيضا استمرت نسبة كبيرة من الجمعيات حوالي 23% فى اهتمامهم بالعمل الخيرى بشكل تقليدى من خلال المساعدات المادية أو العينية للفقراء وهو ما يشكل علامة مميزة في تطور تاريخ الجمعيات الأهلية .

كما شهدت نهاية الثمانينات وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضى اتجاها متصاعدا لتأسيس منظمات غير رسمية بعيدة عن القانون 32 لسنة 1964 والذي ظل ساريا حتى عام 1999 من خلال ما عرف باسم الشركات المدينة التي نشط أغلبها في إطار الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان عامة، وكمراكز بحثية ثقافية. إضافة إلى ذلك فقد تصاعد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان خلال العقدين الأخيرين وارتفع عدد هذه المنظمات من منظمة واحدة عام 1983 إلى حوالي 23 منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في نهاية التسعينات، وقد لعبت دورا هاما في تدقيق المعلومات حول هذه القضية ، وفي توعية الرأي العام وأيضا في الرقابة الشعبية علي أراء الحكومة فيما يتعلق بمختلف قضايا حقوق الإنسان⁽¹⁾

(1) أمانى قنديل : المجتمع المدنى ، المؤتمر الثالث عشر للبحوث السياسية ، مرجع سابق ، ص10

وكذلك انشغلت الجمعيات الأهلية في العقد الأخير بقضية تغيير القانون رقم 23 لسنة 1964 الذي استمر يحكم الجمعيات الأهلية لأكثر من ثلاثة عقود متتالية، بالرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي لحقت بالمجتمع المصري. فلقد شكل ذلك القانون قيда على حرية الجمعيات منذ التأسيس وحتى ممارسة النشاط ، ومن ثم كان معوقا للنشاط الأهلي، وفي هذا الإطار صدر القانون رقم 153 لسنة 1999 الذي جاء لينص علي حرية تسجيل الجمعيات وثبوت الشخصية الاعتبارية لها بمجرد القيد مثل القانون 32 لسنة 1964 ، وأن رفض القيد من جانب الجهة الإدارية يعطى الحق لممثل جماعة المؤسسين الطعن علي القرار خلال ستين يوما من تاريخ إخطاره ، وكذلك فتح القانون الباب لكل أنشطة الجمعيات الأهلية دون نص علي مجالات معينة ، وهو ما يسمح به القانون

الجديد بتغطية مجالات حقوق الإنسان ، إلا أن ما أثار الجدل والاختلاف هو نص القانون علي حظر النشاط السياسي⁽¹⁾

وبنظرة شاملة لتطور عدد الجمعيات الأهلية في مصر ، نجد أنه بحلول عام 1900م بلغ (65) جمعية، وفي الفترة من 1920-1924م بلغ (195) جمعية ، وفي الفترة من 1925-1944م بلغ (633) جمعية، وفي الفترة من 1945-1949م بلغ نحو(1141) جمعية وقد بلغ عددها في عام 1960م نحو(3198) جمعية، وصلت إلي (4000) أربعة آلاف جمعية بحلول عام 1964م ، وبلغ عددها في عام 1976 ونظرا للمتغيرات السياسية التي حدثت في (7.593) إلى (13.239) جمعية حاليا ، بينما يشير تقرير الإدارة العامة للجمعيات واتحادات الجمعيات إلي أن العدد هو 14.654 وقد يرجع هذا التناقض إلي طريقة تصنيف الجمعيات. وتقدر وزارة الشؤون الاجتماعية عدد أعضاء الجمعيات الأهلية بنحو 3 مليون مواطن

(1) قانون الجمعيات الأهلية الصادر برقم 53 لسنة 1999 ، الجريدة الرسمية ، العدد 21 تابع في 27/

وعدد المنتفعين من أنشطتها بنحو 5.5 مليون منتفع وتتلقى حوالى 35% من هذه الجمعيات مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تقدر عدد الجمعيات النشطة بـ 4500 جمعية فقط وتقسم وزارة الشؤون الاجتماعية الجمعيات الأهلية إلى جمعيات رعاية وتبلغ نسبتها 74% من جملة الجمعيات ، وجمعيات التنمية وتمثل نحو 26% من جملة الجمعيات⁽¹⁾ وقد تضمنت تصريحات حديثة لوزيرة الشؤون الاجتماعية ما يفيد أن الجمعيات قد وصل عددها عام 1996م إلى أكثر من 15000 جمعية وتقسم الجمعيات إلى نمطين رئيسين:-

أولهما:- جمعيات الرعاية الاجتماعية وهي تصل إلى (10048) .

ثانيهما: جمعيات التنمية (3478) جمعية⁽²⁾

كما تشير إصدارات من وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية إلى أن عدد الجمعيات الأهلية في مصر لعام 2001 م وقد بلغ عدد الجمعيات المركزية (436) أما عدد الجمعيات الإقليمية (14848) والإجمالي العام (15.28) ⁽³⁾

(1) عدلى أبو طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة (دراسة للواقع المصري مع التطبيق في احدي قري محافظة كفر الشيخ ، بحث منشور ، المؤتمر التعليمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمي المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، القاهرة ، 24 / 8 / 1996 ، ص ص 183-184

(2) أمانى قنديل : العمل الأهلى والتغير الاجتماعى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، 1998 ، ص 128

(3) خالد مجاهد أحمد السيد : المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية انجاز القرارات للمنظمات غير الحكومية ، مرجع سابق ذكره ، ص 53

خاتمة:

مما لا شك فيه أن جذور العمل التطوعي في مصر تمتد إلى عمق التاريخ، إذ أن الطبيعة الزراعية للمجتمع المصري جعلت من نظام التآزر ومساعدة الناس بعضهم لبعض جزءاً لا يتجزأ من حياتهم العادية، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث . ومع ظهور الإسلام خلال القرن السابع الميلادي تدعمت هذه الروح من خلال الدعوة القرآنية إلى التكافل والتراحم بين الناس . ومع حلول القرن العاشر الميلادي والثالث الهجري تأصلت هذه القيم بظهور نظام الوقف، الذي يعني قيام الأغنياء بتخصيص جزء من عائد ممتلكاتهم أو كل ممتلكاتهم لخدمة غرض خيري أو ديني محدد.

ويمكن القول بأن نشأة الجمعيات الأهلية في مصر كانت أجنبية، وذلك من خلال الجاليات الأجنبية التي كانت متواجدة في مصر بغزارة في القرن الـ19، والتي كانت تنعم بالامتيازات الأجنبية المعمول بها آنذاك، غير أن اللافت للنظر أن الجمعيات التطوعية الثقافية كانت أسبق تاريخياً على نشأة الجمعيات الدينية، فالجمعية الخيرية الإسلامية تأسست عام 1878، فأول جمعية إسلامية جاءت بعد حوالي 17 عاماً من تأسيس الجمعية الثقافية .

ومما لا شك فيه أن الغالبية العظمى من مبادرات وبرامج الجمعيات الأهلية التطوعية كانت تتم بواسطة أفراد مثقفين ينتمون إلى الطبقتين العليا والمتوسطة من المجتمع المصري، في حين كان المنتفعون من هذه البرامج يشكلون الجمهور الأعظم للفئات الفقيرة والمحرومة في مصر .

وفي الفترة من 1919 وحتى 1923 كان لتحالف الحكم مع سلطات الاحتلال أكبر الأثر في تشجيع المصريين على إنشاء تنظيمات غير حكومية تقوم بأدوار بديلة عن المؤسسات الرسمية القائدة، وهكذا تسارعت حركة إنشاء الجمعيات الأهلية، وتعددت أنماطها، ومجالات عملها، فامتدت إلى التعليم، والصحة والثقافة، والرعاية الاجتماعية، وفي هذا الإطار نلاحظ درجة عالية من التفاعل بين الجمعيات ذات

السمة الدينية (الإسلامية والمسيحية) وحركة الكفاح الوطني. كما أن هذه الفترة من حيث أداء الجمعيات الأهلية قد اجتذبت جميع الفئات من شباب وأمرء ومتقنين، ولم تقتصر على النخبة فقط وبخاصة في الجمعيات الإسلامية، وجاء دستور 1923 ليعترف بحق المصريين جميعاً في تشكيل الجمعيات الأهلية التطوعية، وقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في إطارها التشريعي الصحيح إلى حد بعيد، ومع إعلان الثورة في يوليو 1952، وإلغاء التعددية الحزبية، انتقل النظام السياسي المصري إلى مرحلة جديدة شهد فيها التنظيم السياسي الواحد، وتوجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية نحو الاشتراكية، وفي هذا السياق تم إصدار القرار الجمهوري رقم 384 عام 1956، ينص على إلغاء المواد 54 إلى 80 من القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية، وقد فرض هذا القرار حل هذه التنظيمات جميعها وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أي جمعية وفي إطار هذه المرحلة تم إصدار القانون رقم 32 لسنة 1964 للجمعيات والمؤسسات الذي قيد من حرية هذه التنظيمات ، وزاد من رقابة الدولة عليها.

فقد احتفظت الجمعيات الأهلية المصرية باستقلالها منذ بداية نشأتها عام 1821 وحتى منتصف الخمسينيات، أي خلال 140 عاماً من التطور والارتقاء . وقد بدأت عملية فقدان الجمعيات لاستقلالها خلال الفترة من 1956 إلى 1964 كجزء من عملية بحث مستمرة استهدفت السيطرة على شئون السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني ، وهو ما دفع المنظمات الأهلية للمطالبة بتغيير هذا القانون، وتم بالفعل صدور القانون رقم 153 لسنة 1999 للجمعيات والمؤسسات الأهلية وجاء إلى حد بعيد أفضل من القانون رقم 32 لسنة 1964، حيث نص على أن الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعية بمجرد الإخطار (مادة 5) واعتراض الجهة الإدارية لا يوقف الشهر.

ولم يأخذ فرصة كافية في الميدان، حيث صدر قرار المحكمة الدستورية العليا عام 2000 بعدم دستورية القانون، وكانت العودة مرة ثانية للقانون رقم 32 لسنة 1964.

تمهيد:

لما كان المنهج هو استراتيجية عامة تعتمد على مجموعة من الأسس و القواعد والخطوات التي يستفيد بها الباحث فى تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي⁽¹⁾، والمنهج هو ذلك الطريق المؤدى إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل في النهاية إلى نتيجة معلومة ، بمعنى إن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة و بمعنى آخر هو مجموعة من الإجراءات و الخطوات التي يضعها الباحث عند دراسته مشكلة بحثه⁽²⁾، و يختلف تحديد العلماء للمناهج فهناك من يحددها بالمنهج الوصفى و التاريخي و التجريبي و منهج دراسة الحالة و المنهج التتبعى أو المسح الاجتماعى ، و منهم من يرى أن بعض هذه المناهج تمثل طرقا و ليست مناهج 0

أولا : نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ذلك أنها تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها ، وهو تحديد أهم المعوقات النفسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة سواء فى الريف أو الحضر ، والأنشطة الأهلية والتطوعية التى تشارك فيها المرأة ، كما تحاول التعرف على طبيعة المشاركة وأنماطها ، واختلاف المشاركة وفقا لاختلاف العمر ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

(1) علي عبد الرازق جلبي وآخرون ، مناهج البحث الاجتماعي ، الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1992، ص 8 .

(2) عبد الرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1963 ، ص 5 .

ثانيا : منهج البحث

يعتمد البحث على المسح بالعينة sample survey وذلك أنه محاولة منظمة لتحليل و تأويل و تسجيل الوضع الراهن لمشاركة المرأة فى منظمات المجتمع المدني، حيث يركز على قطاع عرضى من الحاضر و لفترة من الزمن " فترة الدراسة " و الهدف منه الحصول على مجموعة من البيانات المصنفة و تأويلها و التعميم منها 0 كما أنه دراسة علمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة و في مكان معين (الجمعيات الأهلية بالريف والحضر بالإسكندرية) وأنه ينصب على الوقت الحاضر ، حيث أنه يتناول المعوقات الموجودة بالفعل وقت إجراء المسح و ليست ماضيه ويتعلق بالجانب العلمي إذ يحاول الكشف عن المعوقات النفسية والاجتماعية لمشاركة المرأة فى منظمات المجتمع المدني ووضع تصور لكيفية مواجهتها. كما تعتمد الدراسة على المسح التفسيري بغرض التعرف على الأسباب أو المعوقات النفسية والاجتماعية التى تحول دون مشاركة المرأة فى المجتمع المدني. ويتميز المسح بإمكانية تطبيقه على جماهير عديدة و متنوعة و يأتي اعتمادنا على المسح الاجتماعى بالعينة لعدة أسباب أهمها :

1- أنه يساعد على تحليل و تأويل الوضع الراهن لمشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية 0

2- أنه يعمل على كشف وتفسير المعوقات النفسية والاجتماعية التى تؤثر على مشاركة المرأة فى منظمات المجتمع المدني 0

3- أنه يساعد على دراسة قطاع عريض من المرأة 0

4- أنه يركز على الحاضر بهدف وضع تصور للتفعيل لمشاركة المرأة فى منظمات المجتمع المدني 0

ثالثاً: أسلوب اختيار العينة:

(تم اختيار عينة البحث وفق ثلاث مستويات) :

المستوي الأول : يتمثل في اختيار المنطقة الجغرافية: حيث تم اختيار منطقتين جغرافيتين إحداهما ريفية والأخرى حضرية بمحافظة الإسكندرية لتمثيل القطاعين الريفي والحضري.

المستوي الثاني: يتمثل في اختيار الجمعيات : تم اختيار أربع جمعيات نسائية أو تستهدف النساء ، وبها عدد من العضوات بمجالس إدارتها من كل منطقة.

المستوي الثالث: يتمثل في اختيار عينة البحث من المرأة المشاركة في الجمعيات حيث يتوافر إطار محدد لسحب العينة بطريقة عشوائية منتظمة ويتم اختيارهم من كشوف المترددات والعضوات بالجمعيات، وتم اختيار 260 مفردة من كشوف المترددات علي الجمعيات و كانت تمثل 50% من المترددات في وقت إجراء الدراسة من بداية شهر إبريل و حتي نهاية شهر يوليو 2007

رابعاً- أدوات البحث :

تم الاعتماد علي استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للبحث و تشتمل علي المحاور المختلفة للدراسة وذلك حيث يمكن تطبيقها علي المترددات علي الجمعيات الحضرية والريفية و بذلك تساعد علي الإجابة علي أسئلة البحث و الوصول إلي أهدافه و تتفق هذه الأداة مع الدراسة الوصفية، حيث تكشف عن الأوضاع الظاهرة كما أنها أداة يمكن تقنينها ،كما تم وضع دليل المقابلة الذي طبق علي الخبراء و أعضاء مجالس الإدارات بالجمعيات الحضرية و الريفية المطبق عليها الدراسة.

وقد اشتمل الاستبيان علي عدد 39 سؤالاً توزعت علي عدة محاور تعالج مشكلة البحث و تتمثل في :

1- بيانات أساسية : وتتمثل في السن ، الحالة التعليمية ، الحالة الاجتماعية ، مكان الإقامة ، الحالة العملية ، المهنة ، قطاع العمل ، عدد أفراد الأسرة المعيشية ، عدد غرف المسكن ، متوسط الدخل الشهري .

2 - تاريخ العمل التطوعي. ويدور حول اشتراك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية. درجة قربتهم للمبحوث، نوع الأنشطة ، الأنشطة التي شاركت فيها النساء من أسرة المبحوثة، تأثير المشاركة على الأسرة، نوع التأثير.

3- الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية: العضوية في جمعية أهلية ، وأنشطتها، أسباب الاشتراك في هذه الأنشطة ، أسلوب المشاركة ، كيفية التعرف على الجمعية .

4- المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات: ويتناول طبيعة المعوقات وأنواعها وكيفية مواجهتها وهي معوقات من الأسرة و معوقات من البيئة و معوقات من داخل الجمعية .

5- ويتناول المعوقات النفسية وتأثيرها على مشاركة المرأة في أنشطة المنظمات غير الحكومية.

ومن هنا الشعور بعدم الانتماء والمعاناة في اتخاذ القرارات ، والعجز عن أداء أي عمل عام ، وأن العمل الأهلي لا يتناسب مع ميول وطموحات المرأة ، شعورها بالخلل من المشاركة في العمل الأهلي ، وإحساسها بأن خبراتها لا تساعدها على خدمة الآخرين ، إحساسها بأن المشاركة تزيد من ضغوطها النفسية ، إحساسها بعدم وجود نشاط يحفزها على المشاركة ، ينتابها القلق من الفشل في العمل الأهلي ، الخوف من أن تؤثر مشاركتها سلباً على أسرته ، خوفها من الاختلاط بالذكور ، خوفها من مشاكل لا تستطيع مواجهتها .

(ب) دليل المقابلة شبه المقننة :

مقابلة شبه مقننة حيث ستقوم الباحثة بمقابلة العضوات المشاركات في مؤسسة المجتمع المدني الحضرية والريفية ومقابلة بعض الخبراء في مجال مؤسسات المجتمع المدني .

خامساً - مجالات الدراسة :

تتضمن مجالات البحث ثلاث مجالات وهى :

(أ) **المجال البشرى :** ويشمل المرأة المشاركة فى أنشطة الجمعيات أو غير المشاركة التى تقع فى نطاق إحدى الجمعيات التى تخدم المرأة للتعرف على المعوقات الاجتماعية والنفسية التى تحول دون مشاركتها فى المراحل العمرية من سن أقل من 20 سنة دون حد أقصى للسن و ذلك حتى تظهر المعوقات النفسية والاجتماعية عليها بشكل أكثر وضوحا .

(ب) **المجال الجغرافى:** ويتم تطبيق البحث ميدانيا فى محافظة الإسكندرية على الجمعيات الأهلية والتي تعمل فى مجال المرأة فى الريف والحضر حتى يمكن المقارنة بين معوقات مشاركة المرأة فى أنشطة الجمعيات الأهلية فى الريف عنها فى الحضر .

وكانت الجمعيات هى:

- 1- جمعية تنمية المجتمع المحلي لأهالي سيكلام (ريف).
- 2- جمعية تنمية المجتمع الريفي بالقرية النموذجية (البرنس القبلية).
- 3- جمعية المرأة والتنمية (حضر) .
- 4- جمعية السلام للتنمية (حضر) .

(ج) **المجال الزمنى:** تم تطبيق أداة البحث فى الفترة من أول مارس 2007 و حتى نهاية إبريل من نفس العام ، ثم تم تفريغ البيانات و عمل التحليلات الإحصائية فى شهر مايو ثم كتابة تقرير البحث 0

سادساً :الصدق و الثبات

تعتبر الأداة صادقة إذا كانت تقيس ما وضعت لقياسه و لما كانت أداة البحث قد وضعت بهدف: التعرف على المعوقات النفسية و الاجتماعية التى تؤثر على مشاركة المرأة فى أنشطة المجتمع المدني.

فقد اعتمدت الدراسة على نوعين من الصدق هما :

- **الصدق الظاهري :** و قد قامت الباحثة فى إطار مراعاة الصدق الظاهري بعرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين بهدف تقييمه و توضيح رؤيتهم فى تحقيق الأداة لأهداف البحث و قد استفادت الباحثة من ملاحظات المحكمين الذين قرأوا الاستبيان وكانت لهم ملاحظات كما قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية على خمس و عشرين مفردة للتأكد من ملائمة الأسئلة و تعديل الأسئلة غير المفهومة للمبحوثات و تقنين الأسئلة المفتوحة " غير المقننة " وقد تم استبعاد الأسئلة التى لم تحصل على نسبة اتفاق 80% من الساتذة المحكمين ، كما تم إضافة مجموعة من الأسئلة اقترحها السادة المحكمين والمرتبطة جوهريا بموضوع البحث.وبذلك أصبح عدد الأسئلة بعد إجراء صدق المحكمين 38 سؤالا

0

- **الثبات :** ويقصد به ثبات الاستجابات فى حالة تكرار تطبيق الأداة بمعنى عدم التغير جوهريا و قد تم إجراء نفس أداة الاستبيان على المفردات التى أجريت عليهم الدراسة الاستطلاعية بعد عشرة أيام من الدراسة الاستطلاعية و تم حساب معامل الارتباط بين الاستجابات فى التطبيق القبلي و البعدى 0.80

سابعاً : خصائص العينة:

1- توزيع العينة 0

تكونت عينة الدراسة من 260 امرأة مقسمة إلى 130 من الحضر ، 130 من الريف وقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية المنتظمة من خلال كشوف المترددات والعضوات.

جدول (1)

توزيع العينة وفقا للجمعية

الجمعية		ريف		حضر	
		العدد	%	العدد	%
البرنس		65	50	—	—
سيكلم		65	50	—	—
السلام		—	—	65	50
المرأة والتنمية		—	—	65	50
الإجمالي		130	100	130	100

تم اختيار أربع جمعيات أهلية بمحافظة الإسكندرية وهي جمعية البرنس ، وجمعية سيكلم في الريف ، وجمعية السلام ، وجمعية المرأة والتنمية في الحضر وهي الجمعيات التي تعمل في مجال المرأة في الإسكندرية .

2- السن :

قد يؤثر السن علي مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية وتؤثر علي تفاعلاتهم الاجتماعية و النفسية حيث يشير البعض إلي أن كبر السن قد يكون عائق في مشاركة المرأة و يعتقد البعض الخر عكس ذلك و يرون أن كبار السن علي دراية كاملة بأهمية المشاركة و لهم دور كبير في المشاركة في أنشطة المجتمع المدني حيث يعتقد البعض أن مشاركة المرأة يكون في فئات عمرية متأخرة نسبيا بعد سن الأربعين غالبا حتي لا يكون هناك أطفال في حاجة إلي الرعاية

جدول (2)

توزيع العينة وفقا للسن

السن	ريف		حضر		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 20 سنة	19	14.6	9	6.9	28	10.8
من 20-30	62	47.7	53	40.8	115	44.2
30-40	28	21.5	25	19.2	53	20.4
40-50	17	13.1	27	20.8	44	16.9
50-60	4	3.1	16	12.3	20	7.7
الإجمالي	130	50	130	50	260	100

كا² = 13.918 درجة الحرية = 4 مستوى المعنوية = 0.008

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا للسن وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

و يوضح الجدول رقم (2) تمثيل العينة لفئات السن المختلفة و ذلك لتشمل العينة الفئات العمرية المختلفة دون استبعاد فئة عمرية لمعرفة مدي تأثير السن علي مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و توضح البيانات الميدانية ان الثقل النسبي للعينة يتضح في الفئة العمرية من (20-30) حيث بلغت النسبة 44.2% مما يتضح لنا أن الفئة العمرية المتوسطة و الشبابية هي من أكثر الفئات إقبالا علي العمل التطوعي و يتفق ذلك مع توصلت إليه بعض الدراسات حول التطوع و المتطوعين في بعض المجتمعات العربية كدراسة العمل التطوعي في مجتمع الإمارات حيث توصل الباحث إلي ان الفئة العمرية (23-32) هي من أكثر الفئات العمرية الممارسة للعمل التطوعي في المجتمع بالإضافة إلي دراسة عن التطوع و المتطوعين في بعض المجتمعات العربية توصلت إلي أن الفئات العمرية الشبابية و الوسطى هي أكثر من الذكور في ممارسة العمل التطوعي⁽¹⁾

(1) موسي شتيوي و آخرون، التطوع و المتطوعون في العالم العربي، م س ز

يليه في المرتبة الثانية الفئة العمرية من (30-40) حيث بلغت النسبة 20.4% ثم يليها الفئة العمرية من (40-50) حيث بلغت نسبتها 16.9% يليها الفئة العمرية أقل من 20 حيث بلغت نسبتها 10.8 و قد يرجع ذلك إلي ان تلك المرحلة العمرية لها متطلبات من واجبات دراسية و نواحي تعليمية هذا من جانب و قد يرجع أيضا إلي ان حجم ادراك تلك الفئة بمعنى المشاركة في الجمعيات لم يكتمل بعد .

3- المستوى التعليمي

يؤدي ارتفاع المستوى التعليمي إلي ارتفاع الوعي بشكل عام و منها الوعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل التطوعي و بالتالي يؤثر علي أختلاف استجابة المشاركات للتطوع عن المستويات التعليمية المنخفضة ويمثل توزيع العينة وفقا للحالة التعليمية في أطار السياق الاجتماعي أهمية في مدي تأثير التعليم علي المرأة المشاركة بأختلاف السياق 0

جدول (3)

توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ريف		حضر		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	11	8.5	-	-	11	4.2
يقراً ويكتب	12	9.2	9	6.9	21	8.1
ابتدائي	2	1.5	4	3.1	6	2.3
إعدادي	23	17.7	9	6.9	32	12.3
متوسط	37	28.5	34	26.2	71	27.3
فوق متوسط	20	15.4	27	20.8	47	18.1
جامعي	25	19.2	47	36.2	72	27.7
الإجمالي	130	50	130	50	260	100

كا² = 26.112 درجة الحرية = 6 مستوى المعنوية = 0.000

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا للحالة التعليمية وذلك عند مستوى معنوية 0.01..

و يوضح جدول (3) إرتفاع مستوى التعليم الجامعي حيث بلغت نسبة الحاصلات علي مؤهلات جامعية 27.7 % يليها في المرتبة الثانية الحاصلات علي مؤهلات متوسطة 27.3% من أفراد العينة حيث ارتفعت نسبة عينة الحضر لتصل إلي 36.2% للتعليم الجامعي مقابل عينة الريف التي كانت نسبتها 19.2% كما تاتي في المرتبة الثالثة التعليم المتوسط في الحضر بنسبة 26.2% و عينة الريف بنسبة 28.5 و بقراءة تحليلية للجدول و بضم العينة الجامعي و المتوسط يتضح أنهم وصلوا 55% أي أنه يتعدي نصف العينة ، أذا فإن الفئة الحاصلة علي تعليم جامعي و تعليم متوسط هي من أكثر الفئات الممارسة للعمل التطوعي المنظم من خلال الجمعيات الأهلية فقد يعود إلي درجة الوعي و النضج الذي يضيفه التعليم لدي المرأة الذي يجعلها تستوعب أهمية العمل التطوعي في المجتمع و يتفق ذلك مع ما ذهبت إليه دراسته صوفي و المغيصب⁽¹⁾

حول الاتجاهات نحو العمل التطوعي في المجتمع القطري حيث توصل الباحثان إلي دور التعليم في خلق إتجاه إيجابي نحو العمل التطوعي و ذلك دراسته راشد محمد راشد حول العمل التطوعي في المجتمع الإماراتي التي أثبتت نتائجها ان درجة الأهتمام بالعمل التطوعي ترتبط بارتفاع المستوى التعليمي 0 ويتفق ذلك مع نتائج دراسة "عائشه أحمد " و التي مؤادها أن من أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي ان تكون من ذوات المستوى التعليمي الجامعي⁽²⁾ كما

(1) عبد الرحمن الصوفي وعبد العزيز المغيصب "الاتجاهات نحو العمل التطوعي في دولة الإمارات

(2) عائشة أحمد العبد الله: المرأة و إدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة

بين جمعيات النهضة النسائية و جمعية توعية و رعاية الأحداث بدبي م س ز

أكدت دراسه "ملاك الرشيدى" 1991 وجود مشكلات تواجه المرأة الريفية و تحد من مشاركتها و تعتبر الأمية من أهم المشكلات التي تحد من مشاركة المرأة⁽¹⁾ كما تشير البيانات إلي أن توزيع العينة وفقا للمستوي التعليمي علي المستويات التعليمية المختلفة و هو ما يساعد علي التعرف علي المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تنعكس علي مشاركة المرأة دون تجاهل المستوي التعليمي.

4- الحالة الاجتماعية :

يمثل التعرف علي توزيع العينة وفقا للحالة الاجتماعية في السياقات الاجتماعية المتباينة أهمية ، و ذلك ان السياق الاجتماعي يؤثر علي طبيعة و أشكال العلاقات الاجتماعية داخل الأسر و في إطار العلاقات القروية⁰

جدول (4)

توزيع العينة وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		ريف		حضر		الإجمالي	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
54	41.5	49	37.7	103	39.6	أعزب	
65	50	66	50.8	131	50.4	متزوج	
7	4.5	7	4.5	14	5.4	مطلق	
4	3.1	8	6.2	12	4.6	أرمل	
130	50	130	50	260	100	الإجمالي	

كا² = 1.584 درجة الحرية = 3 مستوى المعنوية = 0.663

تشير التحليلات الإحصائية إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا للحالة الاجتماعية.

(1) ملك الرشيدى، دور فريق العمل في زيادة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الحضرية م س ز

و تشيرالبيانات الميدانية كما يوضح جدول (4) إلي شمول العينة للفئات الاجتماعية المختلفة وارتفعت النسبة بين المتزوجات لتصل إلي 50.45% يليها العذاب بنسبة 39.6% و تنخفض بين المطلقات و الأرامل بدرجة كبيرة لتصل إلي 5.4% مطلقات، 4.6% أرامل 0

5- الحالة العملية 0

قد تؤثر الحالة العملية علي مشاركة المرأة حيث تشير إلي وجود مصدر للدخل لدي المرأة المشاركة أو أن المرأة المشاركة تعد مصدرا لدخل الأسرة ، كما تشير إلي وجود تأثيرات اجتماعية و نفسية للمرأة في مجال العمل والتي تتأثر بالساق الاجتماعي حيث توجد أعمال في الريف مثل (أعمال الزراعة) يمكن للأبناء مساعدة ربه الأسرة علي القيام بها في حين لا يمكن ان يتم ذلك في أعمال أخرى 0

جدول (5)

الحالة العملية

الحالة العملية		ريف		حضر		الإجمالي	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يعمل	66	50.8	92	70.8	158	60.8	
لايعمل	64	49.2	38	92.2	102	39.2	
الإجمالي	130	50	130	50	260	100	

كا² = 10.906 درجة الحرية = 1 مستوى المعنوية = 0.001

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالحالة العملية وذلك عند مستوى معنوية 0.01. و تشير البيانات الميدانية كما يوضح جدول (5) إلي انخفاض نسبه من يعملن إلي 39.2% مقابل 60.8% يعملون ، ويدل ذلك علي أن المرأة العاملة أكثر إقبالا علي العمل التطوعي من غير العاملة حيث لا يحول ارتباطاتها بمسئولية العمل الرسمي من ممارسة العمل التطوعي و يتفق ذلك مع دراسته حول التطوع و المتطوعين في العالم العربي التي تري بأن ربات البيوت يمثلن نسبه قليلة من

المتطوعين و ان غالبية المتطوعين من العاملين⁽¹⁾ حول المهنة التي تمارسها المرأة المتطوعة فأن المادة الميدانية أمدتنا بتوزيع أفراد العينة حول المهن المختلفة وغير ذلك من تأثيرات إجتماعية و نفسية قد تختلف باختلاف السياق الاجتماعي⁰

- المهنة :

حول المهنة التي تمارسها المرأة المتطوعة فأن المادة الميدانية أمدتنا بتوزيع أفراد العينة حول المهن المختلفة وغير ذلك من تأثيرات إجتماعية و نفسية قد تختلف باختلاف السياق الاجتماعي⁰

جدول (6)

توزيع العينة وفقا للمهنة

المهنة	ريف		حضر		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشرفة حضانة	14	21.2	25	27.2	39	24.7
أخصائية اجتماعية	10	15.2	15	16.3	25	15.8
مهندسة	3	4.5	12	13	9	5.7
موظفة بالجمعية	5	7.6	8	8.7	13	8.2
مدرسة	5	7.6	6	6.5	11	7
أمنية مخزن	3	4.5	2	2.2	5	3.2
مديرة	3	4.5	5	4.5	8	5.1
عاملة	15	22.7	1	1.1	16	10.1
موظفة	-	-	7	7.6	7	4.4
حرفية	2	3	1	1.1	3	1.9
سكرتيرة	-	-	4	4.3	4	2.5
محامية	6	9.1	2	2.2	8	5.1
تنسب النتائج إلى	66	100	92	100	158	100

كا² = 46.654 درجة الحرية = 14 مستوى المعنوية = 0.000

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالتوزيع ووفقا للمهنة وذلك عند مستوى معنوية 0.01..

(1) موسي شتيوي و آخرون، التطوع و المتطوعون في العالم العربي، م س ز

وتوضح البيانات الميدانية كما في جدول (6) تعدد المهن بين عينة البحث ما بين مشرفة حضانة بنسبه 24.7% ن و أخصائية أجتماعية بنسبة 15.8% ثم عاملة بنسبة 10.1% و مهندسة بنسبة 9.4% و موظفة بالجمعية بنسبة 8.2% وتنخفض لتصل إلي 1.9% للعاملات بمهن حرفية 0

7- قطاع العمل:

قد يؤثر قطاع العمل علي المرأة المشاركة أجتماعيا ونفسيا و ذلك ان العمل ببعض القطاعات قد يؤدي إلي أنشغال المرأة عن العمل التطوعي و قد يؤدي إلي تققم المشكلات الأجتماعية و الأقتصادية خاصة في الأعمال بالقطاعات الأهلي والقطاع الحر أو حتي بالقطاع الخاص غير المؤمن عليا 0

جدول (7)

قطاع العمل

قطاع العمل	ريف		حضر		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
حكومي	4	6.1	27	29.3	31	19.6
قطاع خاص	9	13.6	15	16.3	24	15.2
قطاع أهلي	51	77.3	49	53.3	100	63.3
أعمال حرة	2	3	1	1.1	3	1.9
تنسب النتائج إلى	66	100	92	100	158	100

كا² = 15.067 درجة الحرية = 3 مستوى المعنوية = 0.002

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بقطاع العمل وذلك عند مستوى معنوية 0.01..

و تشير البيانات الميدانية كما في جدول (7) إلي أرتفاع نسبة العاملات في القطاع الأهلي لتصل إلي 63.3% يليها القطاع الحكومي لتصل إلي 19.6% ثم القطاع الخاص و تبلغ النسبه 15.2% بينما تنخفض في الأعمال الحرة لتصل إلي 1.9%

0

وترجع أسباب زيادة نسبة أفراد العينة العاملات في القطاع الأهلي أن أكثرهن يعملون في الجمعيات الأهلية التي طبقت عليها الدراسة الحالية 0

و بقراءة تحليلية للجدول يتضح أن نسبة المشاركات في القطاع الأهلي في الريف بلغت نسبتها 77.3% مقابل عينة الحضر التي بلغت نسبتها 53.3% و يرجع ارتفاع نسبة الريف عن الحضر و من خلال أجابة المبحوثات أتضح أن أكثرهن عاملات في جمعيات الريف كما انهم يتعلمون أشغال الأبرة و المفروشات المنزلية و يعرضونها للبيع من خلال الجمعية مما يحقق أستفادة مزدوجة من خلال مشاركتهن في العمل التطوعي 0

8- عدد أفراد الأسرة :

قد تختلف قيم الأنجاب باختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية في الحضر و الريف وهو ما يؤثر علي عدد الأبناء ، وقد يؤثر عدد أفراد الأسرة علي أنشغال المرأة و ارتباطها بالمنزل إلي حد كبير أو أنشغالها بتربية الأبناء و رعايتهم 0

جدول (8)

عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة		ريف		حضر		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
2-1		2	1.2	11	8.5	13	5
4-3		66	50.8	74	56.9	140	53.8
6-5		62	47.7	45	34.6	107	41.2
الإجمالي		130	100	130	100	260	100

كا² = 9.389 درجة الحرية = 2 مستوى المعنوية = 0.009

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة وذلك عند مستوى معنوية 0.01.. وتوضح البيانات الميدانية كما يوضح جدول (8) إلي توزيع عينة البحث وفقا لعدد أفراد أسر المشاركات لتصل إلي 53.8% أسر مكونة من 3 إلي 4 أفراد ، و 41.2%

أسر المكونة من 5 إلى 6 أفراد و أنخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلي 5% للأسر المكونة من 1إلي 2 فرد 0

9-الحالة السكنية (عدد الغرف) :

قد يؤدي معدل التزاحم داخل المنزل نتيجة صغر حجم المكان مع زيادة عددية متزايدة في عدد الأشياء يؤثر علي مشاركة المرأة في العمل التطوعي و قد ينتج عن هذا التزاحم الكثير من المشكلات الاجتماعية و النفسية التي تنعكس بصورة أو بأخرى علي مشاركة المرأة 0

جدول (9)

عدد الغرف

عدد الغرف		ريف		حضر		الإجمالي	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
19	14.6	26	20	45	17.3	2-1	
98	75.4	96	73.8	194	74.6	4-3	
13	10	8	6.2	21	8.1	6-5	
130	100	130	100	260	100	الإجمالي	

كا²=2.300 درجة الحرية =2 مستوى المعنوية =0.317

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بعدد الغرف.

و توضح البيانات الميدانية كما يوضح جدول (9) إلي توزيع العينة وفقا لعدد الغرف التي تمتلكها المرأة المشاركة لتصل إلي 74.6% فيمن يمتلك عدد غرف من (4-3) و أنخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلي 17.3% من افراد العينة الذين يمتلكون عدد غرف من (2-1) غرفة و تزداد أنخفاضا لتصل إلي 8.1% من يمتلكون عدد غرف من (6-5) غرفة 0

10-المستوي الاقتصادي :

و بالنسبة للمستوي الاقتصادي للمتطوعات في الجمعيات الأهلية اللاتي تمثلن عينة الدراسة فأن مؤشرات المادة الميدانية في هذا المجال تتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم (10) الذي يوضح توزيع أفرادالعينة وفقا لمتوسط الدخل الشهري 0

جدول(10)

متوسط الدخل الشهري

متوسط الدخل الشهري		ريف		حضر		الإجمالي	
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
28	21.5	16	12.3	44	16.9	أقل من 200جم	
45	34.6	36	27.7	81	31.2	-200	
25	19.2	35	26.9	60	23.1	-400	
25	19.2	34	26.2	59	22.7	-600	
7	5.4	6	4.6	13	5	-800	
-	-	3	2.3	3	1.2	-1000	
130	100	130	100	260	100	الإجمالي	

كا² = 10.389 درجة الحرية = 5 مستوى المعنوية = 0.065

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بمتوسط الدخل.

حيث يتضح من الجدول السابق أن الثقل النسبي لعينة الدراسة يتركز في فئة متوسط دخلهن من 600) حيث بلغت نسبتهن 23.1% ثم الفئة من 600) لأقل من 800 (22.7% من أفراد العينة ثم يليها فئة المتوسط أقل من 200) حيث بلغت

نسبتهم 16.9% ثم أنخفضت بدرجة ملحوظة في فئة المتوسط من (800 لأقل من 1000) حيث بلغت نسبتهم 5% ثم فئة المتوسط 1000 بلغت النسبة 1.2% وهو ما يشير إلى أغلب أفراد العينة تركز متوسط دخلهم في فئة أقل من (200 إلى أقل من 600) حيث بلغت نسبتهم 71.2% و يرجع انخفاض متوسط الدخل لدى نسبة كبيرة من العينة إلى طبيعة المهن التي تمارسها المرأة المتطوعة و التي أوضحناها في طبيعة المهن حيث إنهن يتركزن في مهن مشرفة حضانة و أخصائية اجتماعية و موظفة بالجمعية و عاملة و سكرتيرة و أن دخول هذه المهن في المجتمع المصري عادة ما يكون متوسط الدخل في هذه الحدود التي تتركز فيها العينة 0

مما يتضح أن الوضع الاقتصادي لأفراد العينة من خلال متوسط الدخل الشهري يؤثر علي مدي مشاركة المرأة في الحياة العامة ، حيث كثيرا ما يكون الفقر و الانشغال بمطالب الحياة اليومية عائقا أمام مشاركة المرأة و الرجل علي حد سواء و في دراسة" سلوي شعراوي جمعة" شكل العامل الاقتصادي بنسبة 33% كسبب لعزوف المرأة عن المشاركة حيث ذكر بعض أفراد العينة ان المرأة تستطيع ان تشارك إذا كانت متيسرة ماليا حتي لا تتشغل بالعمل الاجتماعي عن لقمة العيش و يجب الإشارة إلي أن تزايد نسبة الأسر التي تعولها النساء إلي حوالي 25% أدي إلي تفاقم تأثير العوامل الاقتصادية علي مشاركة المرأة (1)

ثامناً : أساليب التحليل الإحصائي والتفسير :

تم تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS لوصف المتغيرات والعوامل الأساسية في الدراسة وقد استخدمت الباحثة المعالجة الإحصائية في عدة جوانب هي :

- 1- الجداول البسيطة والتي توضح خصائص عينة البحث ، وطبيعة استجابات العينة .
- 2- الجداول التكرارية التي توضح حجم ونسبة العلاقات بين المتغيرات .
- 3- اختبار كاي² Chi-Square لتوضيح مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات⁰
- 4- اختبار (ت) T test وقد تم استخدامه للكشف عن الفروق بين متوسطات عيني الريف والحضر .
- 5- معامل الارتباط لقياس درجة ثبات استجابات المبحوثات في حالة تكرار الأسئلة .

تاسعاً : الصعوبات التي واجهتها الباحثة

في إطار المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني واجهت الباحثة عدة صعوبات أهمها :

- صعوبة فصل بعض المعوقات النفسية و الاجتماعية عند المرأة عنها عند غيرهم من الفئات⁰
- حصر جميع الجمعيات التي تعمل في مجال المرأة في محافظة الإسكندرية عن طريق مديرية الشؤون الاجتماعية⁰
- وجود الجمعيات عينة البحث في منتطقتين جغرافيتين منفصلتين مما استلزم جهداً مضاعفاً ووقتاً أطول لجمع البيانات⁰

الفصل الخامس

الأبعاد الأساسية لمشاركة المرأة في العمل التطوعي

تمهيد.

أولا : تاريخ مشاركة الأسرة في العمل التطوعي 0
ثانيا :مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

خاتمة.

أولاً: تاريخ مشاركة الأسرة في العمل التطوعي .

تختلف قيم المشاركة باختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية و هو ما يؤثر علي مشاركة المرأة في العمل التطوعي كما تشير إلي أن أشتراك أحد أفراد الأسرة في الأنشطة التطوعية لة تأثيرات اجتماعية و نفسية علي المرأة و مشاركتها في العمل التطوعي.

جدول (11)

اشتراك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية

الإجمالي		حضر		ريف		اشتراك أحد أفراد الأسرة
%	ع	%	ع	%	ع	
65.8	171	80	104	51.5	67	يشارك
34.2	89	20	26	48.5	63	لا يشارك
100	260	100	130	100	130	الإجمالي

قيمة كا² = 25.714 درجة الحرية = 1 قيمة الدلالة 0.000

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق باشتراك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

وتشير البيانات الميدانية كما يوضح جدول (10) إلي أن المشتركين من أفراد الأسرة في الأنشطة التطوعية بلغت نسبتهم 65.8% لصالح السياق الحضري حيث بلغت نسبته 80% مقابل السياق الريفي 51.5% بينما من لا يشارك من أفراد الأسرة في الأنشطة التطوعية بلغت نسبتهم 34.2% لصالح السياق الريفي لتصل النسبة إلي 48.5% مقابل السياق الحضري بنسبه 20% مما يؤكد علي أن أغلب أفراد العينة من المشتركين كان لأفراد الأسرة دور في تشجيعهم علي ممارسة العمل التطوعي

و يتفق ذلك مع دراسة سابقة (فاطمة الكبيسي) بأن كان للأخريين دور في تشجيع المرأة علي ممارسة العمل التطوعي حيث أشارت 65% من المبحوثات إلي ان هناك أشخاصا قد قاموا بتشجيعهن علي ممارسة العمل التطوعي بينما أجاب 34.2% منهن بعدم وجود أطراف مشجعة لهن لممارسة العمل التطوعي⁽¹⁾

كما يوضح الجدول أيضا أن النسبة العالية من أشتراك أحد أفراد أسرة المتطوع في الجمعية في الحضر عنها في الريف بلغت نسبة المشتركين في الحضر 80% بينما عدد المشتركين من أفراد الأسرة في الريف بلغت نسبتهم 51.5% مما يعني أن هناك عوامل جذب أسرية في الأشتراك في الجمعيات الأهلية مما يدل علي وجود علاقة مستمرة و منظمة بين الجمعيات و بين المترددين عليها تتمثل في التواصل في المشاركة بين المتطوعين⁰

وحول درجة قرابة المشاركين في أنشطة تطوعية و تأثيراتهم الاجتماعية و النفسية علي ممارسة المرأة للعمل التطوعي ، قد تؤثر درجة قرابة المشاركين في الأنشطة التطوعية تأثيرا اجتماعيا و نفسيا علي ممارسة المرأة للعمل التطوعي كما يختلف تأثيرها باختلاف السياق الاجتماعي و الثقافي لأفراد العينة و هذا ما يتضح من الجدول الآتي :

(1) فاطمة علي حسين الكبيسي :مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني م س ز

جدول (12)

درجة قرابة المشاركين في أنشطة تطوعية

دلالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		درجة القرابة
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
دالة عند 0.05	0.129	35.7	61	34.6	36	37.3	25	ابن/ ابنة
غير دالة	6.004	31	53	24	25	41.8	28	والد/جد
غير دالة	2.481	30.4	52	26	27	37.3	25	والدة/جدة
غير دالة	2.084	19.9	34	16.3	17	25.4	17	أخ
غير دالة	5.869	25.7	44	19.2	20	35.8	24	أخت
غير دالة	0.084	12.9	22	13.5	14	11.9	8	زوج
		171			104		67	تنسب النتائج إلى

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالأبناء المشاركين في أنشطة تطوعية وذلك عند مستوى معنوية 0.05 في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالأقارب الآخرين .

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة مشاركة الأقارب في الأنشطة التطوعية لتصل بين الأبناء إلى 35.7% يليها والوالد أو الجد بنسبة 31% وهو ما يشير إلى التنشئة الاجتماعية على التطوع سواء من الأباء للمبحوثات أو تنشئة المبحوثات لأبنائهن على المشاركة في الأعمال التطوعية . وتأتي الأخت في المرتبة الثالثة بنسبة 25.7% ، ثم الأخ بنسبة 19.9% وتشير هذه البيانات إلى أن أسر المبحوثات يقدرن الأنشطة التطوعية ويدركون أهميتها وهو ما يشجع على المشاركة في هذه الأنشطة.

ويأتي الزوج في المرتبة الأخيرة بنسبة 12.9% وهو ما يشير إلى ضعف نسبة مشاركة الزوج في الأنشطة التطوعية و إذا أردنا ان نحلل انخفاض نسبة مشاركة الزوج فيمكن أن تشير إلى أن نسبة 39.6% من عينة الدراسة غير متزوجات بالإضافة إلى غياب الزوج في حالة المطلقات و بلغت نسبتهم 5.4% والأرامل 4.6% .

قد تتعدد و تتنوع الأنشطة في الجمعيات الأهلية التي تشارك فيها المرأة من أفراد الأسرة حيث يتم اختيارها من خلال ميول و هوايات المرأة المشاركة التي تستطيع من خلال هذا النشاط أشباع رغباتها الاجتماعية و النفسية و تنوعت هذه الأنشطة ما بين رعاية فئات خاصة و أسرة و طفولة و أنشطة نسائية وسوف يوضح الجدول التالي هذه الأنشطة 0

جدول (13)

الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة

دلالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
غير دالة	0.009	49.7	85	50	52	49.3	33	رعاية فئات خاصة
غير دالة	0.973	17	29	19.2	20	13.4	9	أنشطة تنموية
غير دالة	2.715	26.3	45	30.8	32	19.4	13	أسرة وطفولة
غير دالة	0.077	8.2	14	8.7	9	7.5	5	أنشطة بيئية
دالة عند 0.01	19.223	53.8	92	40.4	42	74.6	50	أنشطة نسائية
دالة عند 0.01	15.836	11.7	20	3.8	4	23.9	16	أنشطة إدارية
		171			104		67	تنسب النتائج إلى

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة و هي الأنشطة النسائية و الأنشطة الإدارية و ذلك عند مستوى معنوية 0.1 بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة حيث أرتفعت نسبة رعاية فئات خاصة لتصل إلى 49.7% يليها أنشطة أسرة و طفولة عند نسبة 26.3% و تنخفض بدرجة ملحوظة في باقي الأنشطة حيث وصلت نسبة أنشطة تنمية إلى 17% ثم أنشطة بيئية بنسبة 8.2% 0

قد تؤثر مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي علي دورها في الأسرة و قد لا تؤثر تبعاً لتحمل المرأة للمسؤولية و تبعاً لتوفر مدي مفهوم ثقافة التطوع للمرأة ولأسرتها وتقبلهم لفكرة مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية ويختلف كل هذا باختلاف السياق الاجتماعي نتيجة أن كل سياق له عاداته وتقاليده و موروثه الثقافي 0

جدول (14)

تأثير مشاركة المرأة على أسرتها

تأثير مشاركة المرأة على أسرتها		ريف		حضر		الإجمالي	
		ع	%	ع	%	ع	%
تؤثر		49	73.1	77	74	126	73.7
لا تؤثر		18	26.9	27	26	45	26.3
الإجمالي		67		104		171	

قيمة كا² = 0.017 درجة الحرية = 1 قيمة الدلالة = 0.896

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بتأثير مشاركة المرأة على أسرتها.

و تشير البيانات الميدانية كما هو موضح في الجدول أن نسبة الأسر التي تتأثر بمشاركة المرأة في العمل التطوعي بلغت 73.7% بينما الأسر لم تتأثر بمشاركة المرأة بلغت نسبتهم 26.3% .

و يلاحظ من خلال القراءة التحليلية لمعطيات الجدول أن هناك تقارب نسبي بين عينة الريف و الحضر في الأسر التي تتأثر بمشاركة المرأة حيث بلغت النسبة في الريف 73.1% بينما في الحضر 74% كما شمل التقارب النسبي أيضا الأسر التي لم تتأثر بمشاركة بين عينة الريف و الحضر حيث بلغت نسبة الأسر التي لا تتأثر في الريف 26.9% و في الحضر 26% 0

قد يختلف نوع التأثير علي الأسرة الذي ينتج عن مشاركة المرأة في العمل التطوعي باختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية في الريف و الحضر و أما أن يكون هذا التأثير إيجابي علي أسرة المرأة المشاركة او قد يكون تأثير سلبي و هذا ما سوف يتضح من خلال الجدول الآتي :

جدول(15)

نوع التأثير

نوع التأثير		ريف		حضر		الإجمالي	
ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
46	93.9	67	87	113	89.7		
3	6.1	10	13	13	10.3		
49		77		126			

قيمة كا²=1.525 درجة الحرية =1 قيمة الدلالة 0.217

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بنوع تأثير مشاركة المرأة على أسرتها.

وتشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة التأثير الإيجابي على أسرة المرأة المشاركة لتصل إلى 89.7% لصالح السياق الريفي حيث بلغت نسبته 93.9% مقابل 87% في السياق الحضري .

وهذا ما تؤكد دراسته "مصطفى حسان" في أن التنمية بشكل عام و خاصه التنمية الريفية تكون المشاركة و المساهمة إيجابية لأفراد المجتمع الريفي عن طريق المشاركة في الجهود التي تبذل لتحسين أحوال معيشتهم و خلق روح التعاون بين الريفيين منتبهين لظروف شعور الجماعة بعدم الرضا عن بعض الأحوال المادية التي تحتاج إلى ضرورة النقد و الأثارة⁽¹⁾ أما من يرون أن هناك تأثير سلبي علي أسرة المرأة المشاركة فقد أنخفضت النسبة بدرجة ملحوظة لتصل إلى 10.3% لصالح السياق الحضري 0

قد يختلف تأثر المرأة الأيجابي بمشاركتها في العمل التطوعي من حيث الوعي بدورها و اكتساب الخبرات و شغل أوقات الفراغ و الشعور بالمشاركة و تكوين علاقات اجتماعية و أنها لا تشعر بالوحدة و الضيق و قد تختلف نسب هذه الاستجابات في الريف عنه في الحضر تبعا للموروث الثقافي و أختلاف العادات و التقاليد فيما بينهم 0

(1) مصطفى حسان "العمل مع الجماعات وتنمية المجتمع الريفي " رساله دكتوراه غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية "جامعة حلوان" 1982 ص 105

جدول (16)

مظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة

مظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة	ريف	حضر	الإجمالي	قيمة كا ²	دلالة الفروق		
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
أصبحت أكثر وعياً بدورها	23	50	45	67.2	68	60.2	غير دالة
اكتسبت بعض الخبرات لتربية أبنائها	27	58.7	36	53.7	63	55.8	غير دالة
جعلت الأبناء أكثر اعتماداً على ذاتهم	12	26.1	28	41.8	40	35.4	غير دالة
شغلت أوقات فراغها بصورة إيجابية	23	50	39	58.2	62	54.9	غير دالة
لم تعد تشعر بالوحدة والضيق	2	4.3	13	19.4	15	13.3	دالة عند 0.01
اكتساب الخبرات الاجتماعية	18	39.1	42	62.7	60	53.1	دالة عند 0.01
تنسب النتائج إلى	46		67		113		

فيما يتعلق بمظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر في عبارة لم تعد تشعر بالوحدة و الضيق عند مستوي معنوية 0.1 ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في أكتساب الخبرات الاجتماعية عند مستوي دلالة 0.1 في الوقت الذي تشير فيه التحليلات الأحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر فيما يتعلق بباقي مظهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة 0

وتوضح البيانات الميدانية تعدد مظاهر التأثيرات الإيجابية حيث بلغت نسبة أن المرأة أصبحت أكثر وعيا بدورها 60% أما اكتساب بعض الخبرات لتربية أبنائها بلغت نسبتها 55.8% و فيما يتعلق بشغل أوقات فراغها بصورة إيجابية بلغت النسبة 54.9% و اكتساب الخبرات الاجتماعية بلغت نسبتها 53.1% في حين تنخفض نسبة جعلت الأبناء أكثر اعتمادا علي ذاتهم لتصل إلي 35.4% ثم زادت النسبة إنخفاضاً بدرجة ملحوظة في لم تعد تشعر بالوحدة و الضيق لتصل إلي 13.3% و تشير دلالة هذا الجدول إلي أنه يوجد ارتباط بين مشاركة المرأة في العمل التطوعي و بين التأثيرات الإيجابية التي تتعرض لها المرأة و منها شغل أوقات فراغها بصورة إيجابية في العينتين الريف و الحضر و يتفق هذا مع دراسة "عائشة عبد الله " و التي تشير بأن من أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي هو استثمار وقت الفراغ و الاستفادة من نشاط الجمعيات

ثانيا: مشاركة المرأة في العمل التطوعي :

قد تختلف مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة باختلاف السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية تبعا لأختلاف المجتمع الريفي عن الحضري من نواحي متعددة منها أهمل شئون الأسرة و التقصير في تربية الأبناء أو واجبات الزوج أو ضيق الوقت و التقصير في الواجبات الاجتماعية و هذا ما سيتضح من خلال الجدول الآتي :

جدول (17)

مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة

مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	النكرار	%	النكرار	%	النكرار	%	
إهمال شئون الأسرة	1	33.3	-	-	1	7.7	غير دالة
التقصير في تربية الأبناء	2	66.7	3	30	5	38.5	غير دالة
التقصير في واجبات الزوج	1	33.3	1	10	2	15.4	دالة عند 0.05
زيادة الهموم	2	66.7	6	60	8	61.5	غير دالة
ضيق الوقت والتقصير في الواجبات الاجتماعية	3	100	8	80	11	84.6	غير دالة
التعب والإرهاق والتوتر والعصبية	-	-	2	20	2	15.4	غير دالة
تنسب النتائج إلى	3		10		13		

تشير التحليلات الأحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف وعينة الحضر من حيث التقصير في واجبات الزوج و ذلك عند مستوي معنوية 0.05% وهذا يؤكد علي الدور الذي تلعبه المرأة كزوجة و أختلاف هذا الدور من الريف إلي الحضر حيث بلغت النسبة في الريف 33.3% و في الحضر 15.4% في حين أرتفعت نسبة ضيق الوقت و التقصير في الواجبات الاجتماعية لتصل إلي 84.6% ثم زيادة الهموم بنسبة 61.5% ثم أنخفضت النسبة في التقصير في تربية الأبناء لتصل إلي 38.5% 0

-ثالثا: الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية:

وقد تطرقت المادة الميدانية إلى الصفة الاعتبارية لعينة الدراسة و قد كانت
 استجابة المبحوثات بصفتهن الاعتبارية داخل الجمعيات كما في الجدول رقم (18)
 الذي يوضح توزيع العينة حسب الصفة الاعتبارية

جدول (18)

نوع العضوية في الجمعية الأهلية

نوع العضوية في جمعية أهلية		ريف		حضر		الإجمالي	
ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
114	87.7	108	83	222	85.4		
5	3.8	14	10.8	19	7.3		
11	8.5	8	6.2	19	7.3		
130		130		260			

قيمة كا²=14.229 درجة الحرية =2 قيمة الدلالة 0.001

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف
 والحضر فيما يتعلق بنوع عضوية المرأة في جمعية أهلية وذلك عند مستوى معنوية
 0.01.

وقد تطرقت المادة الميدانية إلى الصفة الاعتبارية لعينة الدراسة و قد كانت استجابة
 المبحوثات بصفتهن الاعتبارية داخل الجمعيات كما في الجدول الذي يوضح توزيع
 العينة حسب الصفة الاعتبارية يتضح من هذا الجدول أن التحليلات الإحصائية
 تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر فيما يتعلق
 بنوع عضوية المرأة في جمعية أهلية و ذلك عند مستوي معنوية 0.1 حيث ارتفعت
 نسبة عضوات الجمعية العمومية لتصل إلى 85.4% بينما أنخفضت انخفاض
 ملحوظ و بدرجة كبيرة في عضوات مجلس الإدارة حيث بلغت نسبتهن 703%
 وكذلك العضوية الشرفية بلغت نسبتها 703% 0

ومن خلال البيانات الميدانية السابقة يلاحظ انخفاض شديد في عضوات مجلس الإدارة وقد يرجع ذلك إى العادات و التقاليد التي تجعل المرأة تابع للرجل وسيطرة الرجل على مراكز القيادات داخل الجمعية فقد بلغت عضوات مجلس الإدارة في الجمعيات الريفية المطبق عليها الدراسة بنسبة 3.8% و ترتفع نسبيا في الحضر لتصل إلى 10.8 % 0

و بالرغم من أن الدراسة الحالية مطبقة علي 4 جمعيات أثنان في الريف و أثنان في الحضر و أنهم جمعيات تعمل في مجال المرأة إلا أن أتأضح أن جمعية واحدة في الحضر وهي جمعية المراقو التنمية ترأس مجلس أدارتها امرأة و باقي الجمعيات يسيطر عليها قيادة الرجل ومن خلال أجابات القائمين علي تولي قيادة الجمعيات ومن خلا دليل المقابلة قال البعض أنة قد تقل العلاقة بين نوعية الخدمات ونسبة تمثيل المرأة في بعض النظر عن نوعية مقدم الخدمة كما قد تواجه المرأة عدة معوقات عند توليها مجلس الإدارة و هي المعوقات الثقافية فقد تحجب المرأة عن ترشيح نفسها في مجلس الإدارة أحتراما لوجود الأكبر سنا هذا بالإضافة إلي أثر الثقافة عند ترشيح المرأة في حالة وجود رجل لا ترشيحها النساء نظرا لقلّة ثقة المرأة المصرية بنفسها و ببنات جنسها نتيجة الموروث الثقافي أو لرفض الرجل قيادة المرأة لة في الجمعية كما أجاب البعض من خلال دليل المقابل ومن بينهم رئيس مجلس إدارة جمعية تقع في الريف أن سبب رجوع المرأة عن ترشيح نفسها في عضوية مجلس الإدارة عدم استطاعتها حضور أجتتماع مجلس الإدارة لأنعقاده في وقت متأخر وهذا لا يتناسب مع العادات و التقاليد المجتمعية المتعارف عليها في المجتمع الريفي وتختلف هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة سابقة نتج عنها أن هناك سمه علاقة بين تولي المرأة قياده و نوعية الخدمات و الأنشطة التي تقدم للمستفيدات فعندما تصبح المرأة عضوه مجلس إدارة أو رئيسة مجلس إدارة تسعى إلي أنصاف المرأة و توجيهه الأهتمام لها كما أنها تستطيع التعبير عن أحتياجات

المرأة و الكيفية التي تصل بها الخدمة للمرأة نتيجة مراعاتها لأوضاع المستفيدة وظروفها عند تقديم الخدمة⁽¹⁾

قد تتأثر أنشطة الجمعيات الأهلية بعدد المشتركين و غير المشتركين من حيث الاشتراك الفعلي للقيام بأنشطة الجمعية و ليس الاشتراك أسما بدون القيام بعمل جاد من خلال الأنشطة و هذا ما سوف يتضح من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول (19)

الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية

الإجمالي		حضر		ريف		الاشتراك في أنشطة جمعية أهلية
%	ع	%	ع	%	ع	
83.8	218	90	117	77.7	101	تشارك
16.2	42	10	13	22.3	29	لا تشارك
	260		130		130	الإجمالي

قيمة كا² = 7.270 درجة الحرية = 1 قيمة الدلالة 0.007

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بالاشتراك في أنشطة جمعية أهلية وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

فمن حيث من تشارك في أنشطة الجمعية الأهلية أشارك فعلي أرتفعت نسبتهن لتصل إلي 83.8% مما يدل علي حرية المشتركات في القيام بأنشطة الجمعية و تحقيق نجاح ملحوظ بها ، بينما أنخفضت نسبة عدم المشتركات في أنشطة جمعية أهلية لتصل إلي 16.2%

(1) أريج البدراوي زهران . مصر بالكادحات لا الهوانم تدار . الجمعيات الأهلية القاهرة (إنسان أون لاين .

نتائج الجداول الارتباطية التي توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

قد يتأثر اشتراك المرأة الفعلي في أنشطة الجمعيات الأهلية بالسن باختلاف المراحل العمرية للمرأة تختلف مدي اشتراكها و ممارستها لأنشطة الجمعيات الأهلية حيث تتغير حجم مسئولية المرأة اتجاه أسرتها و ذاتها بتغير السن كما تختلف تبعاً للسياق الاجتماعي حيث أن حجم مسئولية المرأة في الريف تختلف عن مسئولية المرأة في الحضر كما قد يمثل السن أهمية في الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث يمكن أن يؤثر ارتفاع أو انخفاض السن في اشتراك المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية كما سيتضح من الجدول الآتي:

جدول(20)

الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للسن

السن	ريف		حضر		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 20 سنة	18	17.8	7	6	25	11.5
من 20-30	47	46.5	47	40.2	94	43.1
30-40	20	19.8	23	19.7	43	19.7
40-50	13	12.9	27	23.1	40	18.3
50-60	3	3	13	11.1	26	11.9
تنسب النتائج إلى	101	100	117	100	218	100

(ريف) قيمة كا² = 3.977 درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.409

(حضر) قيمة كا² = 6.069 درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.194

فيما يتعلق بالاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقاً للسن أتضح من البيانات الميدانية أن الفئة العمرية من 20-30 هي أكثر الفئات التي تشترك في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث بلغت النسبة 43.1% ثم انخفضت هذه النسبة في الفئة العمرية من 30-40 لتصل إلى 19.7 % يليها الفئة العمرية من 40-50 و بلغت

نسبتها 18.3% و جاءت في المرتبة التي تليها الفئة العمرية من 50-60 لتصل إلى 11.9% يتبعها الفئة العمرية أقل من 20 سنة و بلغت نسبتها 11.5% ومن هنا يتضح من البحث العلاقة الارتباطية بين السن والأشتراك في الجمعيات الأهلية حيث أتضح أن أعلي نسبة من المشتركات في أنشطة الجمعيات الأهلية جاءت في المرحلة العمرية الشبابية من 20-30 0

قد يتأثر أشتراك المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية بالحالة التعليمية للمرأة حيث أن أستيعاب ثقافة العمل التطوعي للمرأة و قيامها بالأنشطة قد يرتبط بالحالة التعليمية التي تتسبب في أرتفاع أو أنخفاض درجة الوعي و النضج لدي المرأة و قد تقسح لها المجال في التغلب علي المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تحول بينها و بين مشاركتها الفعلية في أنشطة الجمعيات الأهلية 0

جدول (21)

الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية		ريف		حضر		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	9	8.9	–	–	4.1	9	4.1
يقراً ويكتب	9	8.9	9	7.7	18	8.3	18
ابتدائي	1	1	2	1.7	3	1.4	3
إعدادي	18	17.8	5	4.3	23	10.6	23
متوسط	28	27.7	34	29.1	62	28.4	62
فوق متوسط	15	14.9	25	21.4	40	18.3	40
جامعي	21	20.8	42	35.9	63	29	63
الإجمالي	101	100	117	100	218	100	218

(ريف) قيمة كا² = 1.792 درجة الحرية = 6 مستوى الدلالة = 0.938

(حضر) قيمة كا² = 23.976 درجة الحرية = 5 مستوى الدلالة = 0.000

فيما يتعلق بأرتباط و تأثير الحالة التعليمية للمرأة علي الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات التعليم المختلفة فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية بين عينة الريف ، في حين توجد فروق فيما يتعلق بعينة الحضر عند مستوى معنوية 0.01

فلقد جاء في المرتبة الأولى في السياق الحضري المؤهل الجامعي حيث بلغت النسبة 35.9% مقابل 20.8% في عينة الريف ليصل الأجمالي في كلا من العينتين 29% ثم يليها المؤهل فوق المتوسط لتبلغ النسبة 28.4% يليها المؤهل فوق المتوسط لتبلغ النسبة 18.3% و تنخفض المؤهلات الأخرى انخفاض ملحوظ

لتصل في الأعدادي إلي 10.65 يقرأ يكتب 8.3% و بلغت نسبة الأميين 4.1% وجاءت هذه النسبة بأكملها في عينة الريف مما يوضح ارتفاع نسبة الأمية في الريف و تفضيل تعليم الأبن عن الفتاة و مرحلة الابتدائي بلغت النسبة 1.4% قد تتأثر مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية بالحالة الاجتماعية كما أنها تختلف باختلاف السياق الاجتماعي فالعادات و التقاليد و الموروث الثقافي في الريف تختلف عنة في الحضر فقد تكون فكرة سيادة الرجل و قيادته للأسرة تتنافي مع فكرة مشاركة المرأة الريفية في أنشطة الجمعيات الأهلية أو كثرة أعباء المرأة المنزلية من اهتمام بالأبناء و الزوج و ربما يمثل وفاة الزوج أو هجرالزوج أو الطلاق معوق أمام مشاركة المرأة الريفية أو الحضرية في أنشطة الجمعيات الأهلية مما يدفعها إلي أعالة أسرتها و البحث عن مصدر رزق 0

جدول (22)

المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		ريف		حضر		الإجمالي	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
46	45.5	43	36.8	89	40.8		
47	46.5	61	52.1	108	49.5		
5	5	5	4.3	10	4.6		
3	3	8	6.8	11	5		
101	100	117	100	218	100		

(ريف) قيمة كا²= 3.012 درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.390

(حضر) قيمة كا²= 4.277 درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.233

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث وفقا للحالة الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية 0

فيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين الحالة الاجتماعية و المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث أتضح من خلال البيانات الميدانية أن أعلى نسبة جاءت من المتزوجات حيث بلغت 49.5% من أفراد العينة المشتركات بالفعل في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة الاجتماعية يتبعها العذاب 40.8% أما في فئة الأرامل فلقد أنخفضت النسبة بدرجة ملحوظة لتصل إلي 5% و المطلقات 4.6% قد تؤثر فترة مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية علي كيفية قيامها بدورها في هذه الأنشطة من خلال أكتساب الخبرات و نوع الأنشطة التي تشترك فيها و هذا ما سوف يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (23)

فترة المشاركة لأول مرة

فترة المشاركة		ريف		حضر		الإجمالي	
	ع	%	ع	%	ع	%	
أقل من عام	17	16.8	18	15.4	35	16.1	
عام-	7	6.9	14	12	21	9.6	
عامين-	64	63.4	38	32.5	102	46.8	
أربعة أعوام-	8	7.9	13	11.1	21	9.6	
سنة أعوام فأكثر	5	5	34	29.1	39	17.9	
تنسب النتائج إلى المشاركات	101		117		218		

قيمة كا² = 30.735 درجة الحرية = 4 قيمة الدلالة 0.000

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بفترة المشاركة لأول مرة في أنشطة جمعية أهلية وذلك عند مستوى معنوية 0.01

و توضح البيانات الميدانية فترة مشاركة المرأة حيث جاءت في المرتبة الأولى عامين فأكثر و بلغت نسبتها 46.8% و أنخفضت فترة المشاركة في ستة أعوام فأكثر لتصل إلي 17.9% وجاءت في المرتبة الثالثة فترة مشاركة أقل من عام لتصل إلي 16.1% ثم فترة مشاركة عام فأكثر 9.6% و كذلك فترة مشاركة أربعة أعوام فأكثر حصلت علي نسبة 9.6%0

قد تؤثر الأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية علي مدي مشاركتها في العمل التطوعي تبعاً لميولها و أهوائها وما يتفق مع طبيعتها كأنثي كما قد يؤثر السياق الاجتماعي و الثقافة الفرعية علي حجم مشاركة المرأة في هذه الأنشطة و التي تنعكس علي العوامل الاجتماعية و النفسية للمرأة المشاركة كما سيتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول (24)

الأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية

الأنشطة	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
تقديم الرعاية الصحية	19	81.2	98	83.8	180	82.6	غير دالة
الرعاية الاقتصادية	14	13.9	34	29.1	48	22	دالة عند 0.01
رعاية المسنين	9	8.9	18	15.4	27	12.4	غير دالة
أنشطة الدفاع الاجتماعي	4	4	5	4.3	9	4.1	غير دالة
الأنشطة التوعوية	28	27.7	28	23.9	56	25.7	غير دالة
أنشطة محو الأمية	50	49.5	60	51.3	110	50.5	غير دالة
أنشطة تنمية المرأة	83	17.8	60	51.3	143	65.6	دالة عند 0.01
أنشطة ترفيهية	23	22.8	50	42.7	73	33.5	دالة عند 0.01
تنمية بيئية	17	16.8	25	21.4	42	19.3	غير دالة
حقوق إنسان	1	1	12	10.3	13	6	دالة عند 0.01
تقديم الرعاية لأطفال الشوارع	4	4	27	23.1	31	14.2	دالة عند 0.01
تقديم الرعاية للأحداث	1	1	5	4.3	6	2.8	غير دالة
تقديم الرعاية للمرأة	26	25.7	36	30.8	62	28.4	غير دالة
تنسب النتائج إلى	101		117		218		

فيما يتعلق بالأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية تشير التحليلات الأحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بأنشطة تنمية المرأة و الأنشطة الترفيهية و الرعاية الاقتصادية و تقديم الرعاية لأطفال الشوارع وأنشطة حقوق الإنسان وذلك عند مستوى معنوية 0.01

بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف وعينة الحضر فيما يتعلق بباقي الأنشطة التي تشارك فيها المرأة 0 و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة أنشطة تقديم الرعاية الصحية لتصل إلي 82% مع وجود التقارب النسبي بين عينة الريف و عينة الحضر يليها أنشطة تنمية المرأة بنسبة 65.6 % .

قد تختلف أسباب مشاركة المرأة في الأنشطة باختلاف طبيعتها كأنثي و تخصصها الدراسي وميولها كما قد يؤثر أيضا السياق الاجتماعي علي أختلاف هذه الأسباب تبعا للعوامل النفسية والاجتماعية التي تنعكس علي المرأة 0

جدول (25)

أسباب الاشتراك في هذه الأنشطة

أسباب الاشتراك في هذه الأنشطة	ريف		حضر		الإجمالي		كا ²	دلالة الفروق
	التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%		
تناسب وطبيعتي كأنثي	39	38.6	40	34.2	79	36.2	0.460	غير دالة
تناسب وتخصصي الدراسي	22	21.8	31	26.5	53	24.3	0.654	غير دالة
تناسب وميولي واهتماماتي	51	50.5	67	57.3	118	54.1	1.001	غير دالة
تناسب ووقتي	32	31.7	39	33.3	71	32.6	0.067	غير دالة
صعوبة الاشتراك في أنشطة أخرى	4	4	2	1.7	6	2.8	1.026	غير دالة
تنسب النتائج إلى	101		117		218			

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأسباب اشتراك المرأة في الأنشطة بأن التحليلات الإحصائية تشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا للسياق الاجتماعي الريفي و الحضري و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة سبب الاشتراك في النشاط و هي تناسب مع ميولها واهتماماتها لتصل إلي 54.1% و

تنخفض في سبب تتناسب مع طبيعتها كأنثي لتصل إلى 36.2% يليها تتناسب ووقتها حيث بلغت نسبتها 32.6% ثم تتناسب و تخصصها الدراسي حيث بلغت نسبتها 24.3% وتنخفض انخفاض ملحوظ وبدرجة كبيرة في صعوبة الاشتراك في أنشطة أخرى لتصل إلى 2.8 % 0

الفصل السادس

نتائج الدراسة

- أولاً: المعوقات الأسرية و مواجهتها .
- ثانياً: المعوقات البيئية و مواجهتها .
- ثالثاً: معوقات صادرة من داخل الجمعيات الأهلية ومواجهتها.
- رابعاً: المعوقات النفسية و مواجهتها.
- خامساً : تفعيل دور المرأة في الجمعيات الأهلية .
- خاتمة .

أولاً: المعوقات الأسرية و مواجهتها .

ربما تختلف أساليب المشاركة للمرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وتتنوع باختلاف السياق الريفي والحضري و سوف نتعرف علي هذه الأساليب من خلال الجدول الآتي :

جدول (26)

أسلوب المشاركة

أسلوب المشاركة	ريف		حضر		الإجمالي		دلالة الفروق
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
بالمال	5	5	11	9.4	16	7.3	غير دالة
بالوقت والجهد	93	92.1	101	86.3	194	89	غير دالة
بالرأى	18	17.8	33	28.2	51	23.4	غير دالة
بالخبرة	7	6.9	40	34.2	47	21.6	دالة عند 0.01
تنسب النتائج إلى	101		117		218		

فيما يتعلق بأسلوب مشاركة المرأة في العمل التطوعي تشير التحليلات الأحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين الريف و الحضر في أسلوب المشاركة بالخبرة وذلك عند مستوى معنوية 0.01 في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف و الحضر فيما يتعلق بالأساليب الأخرى للمشاركة

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة من تشارك بالوقت والجهد لتصل إلي 89% لصالح السياق الريفي بينما جاء في المرتبة الثانية من تشارك بالرأى لتصل إلي 23.4% لصالح السياق الحضري حيث بلغت النسبة 28.2% مقابل 17.8% في عينة الريف يليها المشاركة بالخبرة حيث بلغت النسبة 21.6% لصالح السياق الحضري لتصل النسبة إلي 34.2% مقابل 6.9% للسياق الريفي وقد يرجع ذلك إلي

أن الخبرة تستمد من خلال الفترة الطويلة في العمل التطوعي كما أكد ذلك البيانات الميدانية بجدول (23) الذي يوضح أن فترة المشاركة ستة أعوام فأكثر بالنسبة للحضر بلغت النسبة 29.1% مقابل 5% فقط في عينة الريف ثم أنخفضت النسبة بدرجة ملحوظة في أسلوب المشاركة بالمال لتصل إلي 9.4% في السياق الحضري مقابل 5% في الريف كما أنه يدل علي انخفاض متوسط الدخل لمعظم عينة الدراسة و هذا ما أكدت البيانات الميدانية الموضحة بجدول رقم (10) الخاص بمتوسط الدخل الشهري حيث وقع 71.2% من أفراد عينة الدراسة في الريف و الحضر لمتوسط دخل أقل من 600 جنية مما يؤكد علي أن الوضع الاقتصادي المتدني لمعظم أفراد العينة يعتبر عائقا يحول دون مشاركتهم في العمل التطوعي بأسلوب المال 0

تتنوع وتتعدد وسائل التعرف علي الجمعيات الأهلية فمن الممكن أن تتعرف المرأة علي الجمعية من خلال الأعلام أو الأصدقاء أو بعض الأقارب 0

جدول (27)

كيفية التعرف على الجمعية

الإجمالي		حضر		ريف		كيفية التعرف على الجمعية
		%	ع	%	ع	
4.6	12	9.2	12	-	-	من خلال وسائل الإعلام
48.8	127	41.5	54	56.2	73	عن طريق بعض الأصدقاء
11.9	31	15.4	20	8.5	11	عن طريق بعض الزملاء
16.2	42	19.2	25	13.1	17	عن طريق بعض الأقارب
11.5	30	11.5	15	11.5	15	عن طريق الأنشطة التي تقدمها
6.9	18	3.1	4	10.8	14	كنت استفيد من خدماتها في الماضي
	260		130		130	الإجمالي

قيمة كا² = 24.535 درجة الحرية = 5 قيمة الدلالة = 0.000

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بكيفية التعرف على الجمعية وذلك عند مستوى معنوية 0.01. حيث تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع نسبة من تعرفن على الجمعية عن طريق بعض الأصدقاء بلغت نسبتهن 48.8% ثم تنخفض بدرجة ملحوظة في كيفية التعرف على الجمعية عن طريق بعض الأقارب لتصل إلى 16.2% يليها عن طريق بعض الزملاء 11.9% حيث أتضح أن من يعملون في الحضر بلغت نسبتهن 70.8% مقابل من يعملون في عينة الريف ؛ يليها من تعرفن على الجمعية عن طريق الأنشطة التي تقدمها حيث بلغت نسبتهن 11.5% ثم أنخفضت النسبة في كيفية التعرف على الجمعية من خلال استفادة المرأة من خدماتها في الماضي لتصل إلى 6.9% و ازدادت انخفاضاً بدرجة ملحوظة في كيفية التعرف على الجمعية من خلال وسائل الإعلام لتصل إلى 4.6% لصالح الحضر مما يؤكد على ضعف الدعاية الخاصة بالجمعيات 0

قد تختلف أسباب اشتراك المرأة في الجمعيات الأهلية باختلاف السياق الاجتماعي و وذلك لأختلاف العادات والتقاليد وبأختلاف درجة وعي المرأة بأهمية دورها في المجتمع و في أسرتها كما قد تؤثر العوامل النفسية و الاجتماعية على المرأة وتنعكس على أسباب اختيارها للاشتراك في الجمعيات الأهلية 0

جدول (28)

أسباب الاشتراك في الجمعية

أسباب الاشتراك في الجمعية	ريف		حضر		الإجمالي		قيمة كا ²	دلالة الفروق
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
للمساهمة في تنمية المجتمع	28	21.7	60	51.3	88	35.8	23.360	دالة عند 0.01
لرفع المعاناة عن بعض الفئات	29	22.5	31	26.5	60	24.4	0.536	غير دالة
لتوعية وتنقيف بعض الفئات	24	18.6	46	39.3	70	28.5	12.928	دالة عند 0.05
للتأكيد على أهمية دور المرأة	43	33.3	34	29.1	77	31.3	0.521	غير دالة
لتأهيل وتدريب المرأة والشباب	10	7.8	28	23.9	38	15.4	12.297	دالة عند 0.01
لتأهيل الكوادر القيادية	7	5.4	10	8.5	17	6.9	0.929	غير دالة
لشغل وقت فراغي	68	52.7	45	38.5	113	45.9	5.018	دالة عند 0.05
لإشباع حاجات اجتماعية	36	27.9	33	28.2	69	28	0.003	غير دالة
المشاركة بدافع ديني	50	38.8	34	29.1	84	34.1	2.567	غير دالة
لاكتساب بعض الخبرات	63	48.8	44	37.6	107	43.5	3.148	غير دالة
لإثبات ذاتي	58	45	54	46.2	112	45.5	0.035	غير دالة
للتعرف على بعض الأصدقاء	15	11.6	11	9.4	26	10.6	0.322	غير دالة
للمساهمة في رفع شأن وطني	16	12.4	36	30.8	52	21.1	12.415	دالة عند 0.01
تنسب النتائج إلى	129			117				

فيما يتعلق بأسباب الاشتراك في الجمعية تشير التحليلات الأحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بالمساهمة في تنمية المجتمع وتأهيل و تدريب المرأة والشباب و المساهمة في رفع شأن الوطن و ذلك عند مستوى معنوية 0.01

كما توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف وعينة الحضر فيما يتعلق بسبب المشاركة لتوعية وتنقيف بعض الفئات و شغل وقت الفراغ وذلك عند مستوى معنوية 0.05

في الوقت الذي لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية فيما يتعلق بأسباب المشاركة الأخرى، و توضح البيانات الميدانية تعدد أسباب المشاركة حيث ترتفع نسبة سبب المشاركة لأثبات المرأة لذاتها لتصل إلى 43.5% ثم سبب المشاركة بدافع ديني حيث بلغت النسبة 34.1% لصالح السياق الريف بنسبة 38.8% مقابل السياق الحضري بنسبة 29.1% مما يعكس تأثير الثقافة الدينية علي المرأة المشاركة ثم التأكيد علي أهمية دور المرأة لتصل إلى 31.1% يليها سبب أشباع الحاجات الاجتماعية بنسبة 28% يتبعها سبب رفع المعاناة عن بعض الفئات لتصل إلى 24.4% ثم تتخفف بدرجة ملحوظة في سبب الاشتراك في الجمعية لتأهيل الكوادر القيادية لتصل إلى 6.9 % 0

ثانياً : المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية :

قد تختلف الآراء حول وجود أو عدم وجود معوقات اجتماعية من الممكن أن تؤثر علي مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وهذا ما قد يمكن أن تعكسه العوامل الاجتماعية و النفسية للمرأة المشاركة وذلك تبعاً لاختلاف السياق الاجتماعي وأختلاف الثقافات الفرعية بما تحتوي من عادات و تقاليد .

جدول (29)

وجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة

وجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة		ريف		حضر		الإجمالي	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
120	92.3	89	68.5	209	80.4		
10	7.7	41	31.5	51	19.6		
130		130		260			

قيمة كا² = 19.931 درجة الحرية = 1 قيمة الدلالة 0.000

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بوجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة وذلك عند مستوى معنوية 0.01.

و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة من يروا أن هناك معوقات تؤثر علي مشاركة المرأة لتصل إلي 80.4% بينما من يروا أنه لا توجد معوقات اجتماعية بلغت نسبتهن 19.6% .

نتائج الجداول الارتباطية التي توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

قد يكون السن معوقا أمام مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث تختلف المسؤولية الاجتماعية من مرحلة عمرية إلي أخرى فقد يشغل المرأة في المراحل العمرية الشبابية التعليم أو العمل في القطاعات المختلفة و قد يزيد عليها الأعباء المنزلية و الانشغال بتربية الأبناء من مرحلة عمرية إلي أخرى أو قد تكون المرأة مسئولة عن أعاله أسرته في عمر معين مما يضع بعض المعوقات أمام المرأة في مشاركتها في أنشطة الجمعيات الأهلية كما قد يؤثر السياق الاجتماعي و الموروث الثقافي في علي المرأة و ينعكس ذلك علي المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تواجهها 0

جدول (30)

وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للسن

السن		ريف		حضر		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 20 سنة		19	15.8	5	5.6	24	11.5
من 20-30		55	45.8	37	41.6	92	44
30-40		26	21.7	16	18	42	20
40-50		17	14.2	21	23.6	38	18.2
50-60		3	2.5	10	11.2	13	6.2
تنسب النتائج إلى		120	100	89	100	209	100

(ريف) قيمة كا² = 5.830 درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.212

(حضر) قيمة كا² = 2.318 درجة الحرية = 4 مستوى الدلالة = 0.677

فيما يتعلق بارتباط و تأثير السن للمرأة علي الأشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية يتضح من البيانات الميدانية ارتفاع الفئة العمرية من 20-30 لتصل إلي 44% لصالح السياق الريفي يتبعها الفئة العمرية من 30-40 حيث أنخفضت النسبة بدرجة ملحوظة لتصل إلي 20% ثم جاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية أقل من 20 سنة لتصل إلي 11.5% و جاء في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية من 50-60 حيث تبلغ النسبة 6.2% مما يؤكد علي أن أكثر من يعاني من معوقات في

المشاركة هن الفئة العمرية الشبابية التي تقع بين 20-30 عام 0

ربما يوجد معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة التعليمية فقد يؤثر المستوي التعليمي علي المرأة من حيث زيادة الوعي و النضج بأهمية العمل التطوعي و محاولة أستيعاب دورها في تنمية المجتمع و المحاولة من رفع شأنه كما قد يختلف المستوي التعليمي باختلاف السياق الاجتماعي و قد يرجع ذلك

إلى أختلاف ثقافة المجتمع و نظرتة نحو المرأة وسيادة الثقافة الذكورية و الأبوية في المجتمع مما قد يزيد من المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تنعكس علي مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية 0

جدول(31)

وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية		ريف		حضر		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمي	11	9.2	–	–	–	11	5.3
يقرأ ويكتب	12	10	7.9	7	7.9	19	9
ابتدائي	2	1.7	4.5	4	4.5	6	2.9
إعدادي	23	19.2	5.6	5	5.6	28	13.4
متوسط	35	29.2	22.5	20	22.5	55	26.3
فوق متوسط	17	14.2	22.5	20	22.5	37	17.7
جامعي	20	16.7	37.1	33	37.1	53	25.4
تنسب النتائج إلى	120	100	100	89	100	209	100

(ريف) قيمة كا²=11.110 درجة الحرية =6 مستوى الدلالة =0.085

(حضر) قيمة كا²=4.822 درجة الحرية =5 مستوى الدلالة =0.438

فيما يتعلق بوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة التعليمية أتضح من البيانات الميدانية للجدول الارتباطي بين المتغيرات أن المشاركات الحاصلات علي مؤهل متوسط كانت لديهن معوقات للمشاركة لتصل إلي 26.3% يليها الحاصلات علي مؤهل جامعي بنسبة 25.4% يتبعها الحاصلات علي مؤهل فوق المتوسط لتصل إلي 17.7% ثم تنخفض النسبة إلي 13.4% للحاصلات علي الإعدادية ثم جاء بعد ذلك مراحل التعليم المتدنية

حيث وصلت النسبة فيمن تقرأ و تكتب إلي 9% و الأميين 5.3% و الأبتدائي 2.9% 0

قد توجد معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية تأثرة هذه المعوقات بالحالة الاجتماعية للمرأة حيث أن الزوج و الأسرة يحتل المقام الأول في حياة المرأة ،و سوف يوضح الجدول التالي الحالة الاجتماعية للمرأة 0

جدول (32)

وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		ريف		حضر		الإجمالي	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
49	40.8	29	32.6	78	37.3		
61	50.8	49	55.1	110	52.6		
6	5	7	7.9	13	6.2		
4	3.3	4	4.5	8	3.8		
120	100	89	100	209	100		

(ريف) قيمة كا² = 1.165 درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.761

(حضر) قيمة كا² = 7.463 درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.059

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة البحث وفقا للحالة الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث جاء في المرتبة الأولى المتزوجات بنسبة 52.6% يليها العازبات لتصل إلي 37.3% و تنخفض بدرجة ملحوظة في المطلقات بنسبة 6.2% والأرامل بنسبة 3.8% من أفراد العينة 0

قد تؤثر المعوقات الاجتماعية علي مشاركة المرأة بأختلاف أنواعها كمعوقات من داخل الأسرة أو من البيئة المحيطة أو من الجمعية كما تختلف من حيث السياق الاجتماعي و ذلك لأختلاف العادات و التقاليد وهذا ما يحاول جدول (34) توضيحه :

جدول (33)

المعوقات الاجتماعية مشاركة المرأة

معوقات مشاركة المرأة	ريف		حضر		الإجمالي		قيمة كا ²	دلالة الفروق
	التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%		
معوقات من داخل الأسرة	112	93.3	58	65.2	170	81.3	26.707	دالة عند 0.01
معوقات من البيئة المحيطة	120	100	76	85.4	196	93.8	18.691	دالة عند 0.01
معوقات من الجمعية	93	77.5	43	48.3	136	65.1	19.151	دالة عند 0.01
تنسب النتائج إلى	120		89		209			

يتضح من بيانات الجدول السابق و الخاص بأهم المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة أنه توجد فروق ذات دلالة أحصائية وفقا للسياق الاجتماعي فيما يتعلق بمعوقات من داخل الأسرة ومعوقات من داخل البيئة المحيطة و معوقات من الجمعية عند مستوي معنوية 0.01

وتشير البيانات الميدانية إلي ارتفاع نسبة تأثير المعوقات من البيئة المحيطة لتصل إلي 93.8% في الريف النسبة 100% مقابل 85.4% في الحضر يليها معوقات من داخل الأسرة حيث تبلغ النسبة 81.3% حيث بلغت في الريف 93.3% مقابل في الحضر 65.2% وأخيرا معوقات من داخل الجمعية بلغت 65.1% في الريف 77.5% مقابل 48.3% في الحضر 0

أذا كانت المعوقات الاجتماعية بكافة أشكالها تؤثر علي مشاركة المرأة في العمل التطوعي فما هي طبيعة المعوقات الاجتماعية الخاصة بالأسرة و أهمية ذلك علي الحياة الاجتماعية و النفسية للمرأة المشاركة الذي قد ينعكس عليها أما بأعلي درجات الأكتئاب و الأنطواء أو المسانده الاجتماعية و النفسية .

(34 - أ)

المعوقات الأسرية

المعوقات الأسرية	ريف		حضر		الإجمالي		قيمة كا ²	دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%		
رفض الزوج مشاركتي	45	37.5	12	13.5	57	27.3	14.860	دالة عند 0.01
رفض الزوج خروجي	41	34.2	22	24.7	63	30.1	2.166	غير دالة
احتياج أحد أفراد الأسرة لرعايتي	41	34.2	11	12.4	52	24.9	13.002	دالة عند 0.01
الانشغال بتربية الأبناء	46	38.3	18	20.2	64	30.6	7.888	دالة عند 0.05
عدم وجود وقت فراغ	31	25.8	13	14.6	44	21.1	3.875	دالة عند 0.05
القيام بعمل إضافي لاحتياج الأسرة	46	38.3	14	15.7	60	28.7	12.756	دالة عند 0.01
ارتفاع اشتراكات الجمعية	36	30	3	3.4	39	18.7	23.874	دالة عند 0.01
نقص الوعي لدى الزوج	40	33.3	18	20.2	58	27.8	4.380	دالة عند 0.05
تنسب النتائج إلى	120		89		209			

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأهم المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة و الخاصة بالأسرة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف و الحضر فيما يتعلق بعدد من المعوقات الأسرية تتمثل في : رفض الزوج مشاركتي، احتياج احد

أفراد الأسرة لرعايتي ، القيام بعمل إضافي لأحتياج الأسرة و أخيرا أرتفاع اشتراكات الجمعية و ذلك بمستوي معنوية 0.01

أما الانشغال بتربية الأبناء و عدم وجود وقت فراغ و نقص الوعي لدى الزوج عند مستوى معنوية 0.5 بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر في المتغير المرتبط برفض الزوج خروجي وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة معوق الانشغال بتربية الابناء لتصل فى عينة الريف 38.3 % مقابل 20.2 % فى عينة الحضر و القيام بعمل إضافي لأحتياج الأسرة بنسبة 38.3 % فى عينة الريف مقابل 15.7 % فى عينة الحضر .

على الرغم من أتسام المجتمع المصرى بالترابط الاسرى و التعاون بين أفراد و التكافل و الميل نحو المشاركة فى العمل التطوعى فقد يؤثر السياق الاجتماعى على كيفية مواجهة المعوقات الاسرية التى تعوق المرأة عن المشاركة و يوضح جدول 34-ب كيفية مواجهة المعوقات الأسرية والتي تؤثر على الحالة الاجتماعية والنفسية .

جدول (34- ب)

كيفية مواجهة المعوقات الأسرية

دلالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		كيفية مواجهة المعوقات الأسرية
		%	ك	%	ك	%	ك	
غير دالة	0.603	43.5	91	40.4	36	45.8	55	توعية الزوج بأهمية المشاركة
دالة عند 0.01	11.279	37.8	79	24.7	22	47.5	57	زيادة وعي المرأة بأدوارها المنزلية
دالة عند 0.01	8.099	47.4	99	36	32	55.8	67	تنمية دخل الأسرة من خلال العمل التطوعي
دالة عند 0.05	7.385	27.8	58	18	16	35	42	تخلي الزوج عن سيطرته على الزوجة
			209		89		120	تنسب النتائج إلى

وفيما يتعلق بكيفية مواجهه المعوقات الأسرية تشير التحليلات الأحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا للسياق الاجتماعي فيما يتعلق بزيارة وعي المرأة بأدورها المنزلية وتنمية دخل الأسرة من خلال العمل التطوعي عند مستوي معنوية 0.01 وفيما يتعلق يتخلي الزوج عن سيطرته علي الزوجة تشير التحليلات الأحصائية بوجود فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر عند مستوي معنوية 0.05

بينما لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر في توعية الزوج بأهمية المشاركة

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة تنمية دخل الأسرة من خلال العمل التطوعي بين الريف لتصل 55.8% مقابل 36% في الحضر و زيادة وعي المرأة بأدوارها المنزلية في عينة الريف لتصل 47.5% مقابل 24.7% في عينة الحضر 0

ثانيا: المعوقات البيئية و مواجهتها .

إذا كانت المعوقات الاجتماعية الأسرية تختلف في نسبتها وفقا للسياق الاجتماعي وكذلك تختلف كيفية مواجهتها فلا بد من التعرف علي المعوقات البيئية المحيطة التي تؤثر علي مشاركة المرأة و تنعكس علي حالتها الاجتماعية و النفسية ومدى أختلافها في الريف و الحضر 0

جدول (34-ج)

معوقات البيئة المحيطة

معوقات البيئة المحيطة	ريف		حضر		الإجمالي		قيمة كا ²	دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%		
عدم الوعي بأهمية العمل الأهلي	88	73.3	55	61.8	143	68.4	3.147	غير دالة
عدم الوعي بأهمية دور المرأة	79	65.8	57	64	136	65.1	0.072	غير دالة
النظر للمرأة على أنها لاتصلح للعمل العام	62	51.7	22	24.7	84	40.2	15.437	غير دالة
رفض مشاركة المرأة تقاديا لاختلاطها بالرجال	27	40.8	27	303	76	36.4	2.433	غير دالة
النظر للمرأة على أنها تابعة للرجل	66	55	19	21.3	85	40.7	23.982	دالة عند 0.01
قيم المجتمع ترفض ترك المرأة للمنزل	52	43.3	19	21.3	71	34	11.011	دالة عند 0.01
الاعتقاد بأن دور المرأة بالمنزل فقط	58	48.3	17	19.1	75	35.9	18.979	دالة عند 0.01
التطرف في تفسير أمور ترتبط بمشاركة المرأة في العمل العام	38	31.7	12	13.5	50	23.9	9.283	دالة عند 0.01
تنسب النتائج إلى	120		89		209			

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأهم المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة و الخاصة بالبيئة المحيطة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السياق

الأجتماعي الريفي و الحضري فيما يتعلق بالنظر للمرأة علي أنها تابعة للرجل ، و قيم المجتمع ترفض ترك المرأة للمنزل و الاعتقاد بأن دور المرأة بالمنزل فقط و التطرف في تفسير أمور ترتبط بمشاركة المرأة في العمل العام عند مستوي معنوية 0.01

بينما لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف وعينة الحضر فيما يتعلق بالمعوقات البيئية الأخرى 0

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة عدم الوعي بأهمية العمل الأهلي لتصل بين عينة الريف 73.3% مقابل 61.8% في الحضر 0 وفيما يتعلق بعدم الوعي بأهمية دور المرأة بلغت نسبتها في الريف 65.8% و في الحضر 64%0

جدول (35)

كيفية مواجهة المعوقات البيئية لمشاركة المرأة

كيفية مواجهة المعوقات البيئية	ريف		حضر		الإجمالي		قيمة كا ²	دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%		
التوعية بأهمية مشاركة المرأة	64	53.3	52	58.4	116	55.5	0.537	دالة عند 0.05
إبراز أدوار المرأة الأهلى	74	61.7	51	57.3	125	59.8	0.405	غير دالة
التأكيد على وجود أنشطة تحتاج المرأة	59	49.2	51	57.3	110	52.6	1.357	غير دالة
تنمية قيم الديمقراطية والمشاركة	60	50	21	23.6	81	38.8	15.010	دالة عند 0.01
التدريب المستمر للكوادر النسائية	49	40.8	16	18	65	31.1	12.458	دالة عند 0.01
تنسب النتائج إلى	120		89		209			

و فيما يتعلق بكيفية مواجهه المعوقات البيئية تشير التحليلات الأحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا للسياق الاجتماعي فيما يتعلق تنمية قيم الديمقراطية والمشاركة و التدريب المستمر للكوادر النسائية عند مستوى معنوية 0.01

وفيما يتعلق بالتوعية بأهمية مشاركة المرأة تشير التحليلات الأحصائية بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر عند مستوى معنوية 0.05 بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر في إبراز أدوار المرأة الأهلى و التأكيد على وجود أنشطة تحتاج المرأة 0 و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة إبراز أدوار المرأة الأهلى لتصل بين عينة الحضر إلي 61.7% مقابل عينة الريف لتصل إلي 57.3% 0

ثالثاً: معوقات الجمعية و مواجهتها .

يمكن أن تؤثر معوقات الجمعية علي مشاركة المرأة و تختلف تأثير هذه المعوقات باختلاف السياق الاجتماعي و يمثل التعرف علي هذه المعوقات أهمية اجتماعية كما تكون لها انعكاسات نفسية علي المرأة التي تشارك و هذا ما سوف يتضح خلال الجدول الآتي :

جدول (36)

معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة

معوقات الجمعية	ريف		حضر		الإجمالي		قيمة كا ²	دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%		
سيطرة الشللية على مجالس الإدارات	22	18	12	13.5	34	16.3	0.984	غير دالة
سيطرة العصبيات	55	46	34	38.2	89	42.6	1.463	غير دالة
النظرة لمشاركة المرأة على أنها غير مجدية	26	21.5	9	10.1	35	16.7	5.132	دالة عند 0.05
عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة	62	52	48	53.9	110	52.6	0.039	غير دالة
انتشار الفساد بالجمعية	18	14.8	7	7.9	25	12	2.609	غير دالة
عدم إتاحة فرص المشاركة للمرأة	35	29.2	25	28.1	60	28.7	0.061	غير دالة
عدم الوعي بكيفية المشاركة	28	23.2	23	25.8	51	24.4	0.122	غير دالة
الشعور بعدم جدوى المشاركة	37	31	23	25.8	60	28.7	0.749	غير دالة
عدم وجود مناخ ديمقراطي	26	21.5	15	16.9	41	19.6	0.857	غير دالة
بعد الجمعية عن المنزل	33	27.5	11	12.4	44	21	7.383	دالة عند 0.01
سوء التخطيط لمشروعات مشاركة المرأة	32	26.7	29	32.6	61	29.2	0.729	غير دالة
تنسب النتائج إلى	120		89		209			

فيما يتعلق بمعوقات الجمعية التي تؤثر علي مشاركة المرأة تشير التحليلات الإحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و الحضر فيما يتعلق بمتغير النظرة لمشاركة المرأة علي أنها غير مجدية وذلك عند مستوى معنوية 0.05 أما فيما يتعلق بمتغير بعد الجمعية عن المنزل تشير التحليلات الإحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر وذلك عند مستوى معنوية 0.01

بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بالمعوقات الأخرى التي تؤثر علي مشاركة المرأة 0

و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة لتصل إلي 52.6% يليها سيطرة العصبية بنسبة 42.6% ثم تنخفض بدرجة ملحوظة في سوء التخطيط لمشروعات مشاركة المرأة حيث بلغت نسبتها 29.2% ثم عدم إتاحة فرص المشاركة للمرأة الشعور بعدم جدوي المشاركة 28.7% يليها عدم الوعي بكيفية المشاركة لتصل إلي 24.4% ثم يتبعها عدم وجود مناخ ديمقراطي بلغت نسبته 19.6% ثم متغير سيطرة الشلية علي مجالس الإدارة لتصل إلي 16.3% ثم أنتشار الفساد بالجمعية تبلغ النسبة 12% من أفراد العينة

قد تكون هناك معوقات اجتماعية أخرى تؤثر علي مشاركة المرأة في العمل التطوعي بخلاف ما ذكر من معوقات أسرية أو معوقات من البيئة المحيطة أو معوقات من داخل الجمعية و يمثل التعرف عليها أهمية و بعدا أساسيا للتعرف علي المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تنعكس علي مشاركة المرأة في العمل التطوعي 0

جدول (37)

كيفية مواجهة معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة

مواجهة معوقات الجمعية	ريف		حضر		الإجمالي		قيمة كا ²	دلالة الفروق
	ك	%	ك	%	ك	%		
وجود رقابة و متابعة لأنشطة الجمعية	64	%53.5	52	%58.4	116	%55.5	0.537	دالة عند 0.05
التوعية بكيفية المشاركة	88	%73.3	55	%61.8	143	%68.4	3.147	غير دالة
إتاحة الفرصة لمشاركة المرأة	74	%61.7	51	%57.3	125	%59.8	0.405	غير دالة
توفير ميزانية كافية لأنشطة الجمعية	66	%55	19	%21.3	85	%40.7	23.982	دالة عند 0.01
صرف بدل أنتقال للمشاركين الناشطين من غير القادرين	67	%55.8	32	%36	99	%47.4	8.099	دالة عند 0.01
تعديل القانون بما يفعل أداء الجمعيات	79	%65.8	57	%64	136	%65.1	0.072	غير دالة
تنسب النتائج إلي	120		89		209			

و فيما يتعلق بكيفية مواجهه المعوقات الجمعية تشير التحليلات الإحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا للسياق الاجتماعي فيما يتعلق توفير ميزانية كافية لأنشطة الجمعية و إتاحة الفرصة لمشاركة المرأة عند مستوى معنوية 0.01

وفيما يتعلق وجود رقابة و متابعة لأنشطة الجمعية تشير التحليلات الأحصائية بوجود فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر عند مستوى معنوية 0.05

بينما لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر التوعية بكيفية المشاركة و إتاحة الفرصة لمشاركة المرأة 0 و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة التوعية بكيفية المشاركة لتصل في الحضر إلى 73.3% مقابل عينة الريف لتصل إلى 61.8 % 0

جدول (37)

وجود معوقات اجتماعية أخرى

وجود معوقات اجتماعية أخرى		ريف		حضر		الإجمالي	
	ع	%	ع	%	ع	%	
يوجد	15	11.5	7	5.4	22	8.5	
لا يوجد	115	88.5	123	94.6	238	91.5	
الإجمالي	130		130		260		

قيمة كا² = 3.178 درجة الحرية = 1 قيمة الدلالة 0.075

تشير التحليلات الإحصائية إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فيما يتعلق بوجود معوقات اجتماعية أخرى تؤثر على مشاركة المرأة .

و توضح البيانات الميدانية ارتفاع عدم وجود معوقات اجتماعية أخرى بنسبة 91.5% مقابل 8.5% يرون أنه يوجد معوقات اجتماعية أخرى 0

كما يمثل معرفة وجود معوقات اجتماعية أخرى أهمية وذلك لتنوع هذه المعوقات ما بين معوقات ترتبط بقلّة الوعي أو بقلّة الوقت وذلك ما سوف يتضح من خلال الجدول الآتي :

جدول (38)

المعوقات

المعوقات		ريف		حضر		الإجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
قلة الوعي	9	60	1	14.3	10	45.5	
قلة الوقت	6	40	6	85.7	12	54.5	
تنسب النتائج إلى	15		7		22		

قيمة $\chi^2 = 4.023$ درجة الحرية = 1 قيمة الدلالة 0.045

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر فيما يتعلق بالمعوقات الاجتماعية الأخرى التي تواجه مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة قلة الوقت في عينة الحضر لتصل إلى 85.7% مقابل عينة الريف الذي بلغت نسبتها 40% و يرجع ذلك أن الريفيين أقل أنشغالاً بأمور الحياة العامة عن الحضريين حيث أكثر أنشغال الريفيين يرتبط بموسمية العمل الزراعي 0

أما من حيث معوقات قلة الوعي تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع النسبة في عينة الريف لتصل إلى 60% مقابل 14.3% في عينة الحضر مما يدل على قصور فهم المرأة بأهمية العمل التطوعي في المجتمع الريفي ولعل هذا يعود إلى طبيعة ثقافة المجتمع الأبوية في المجتمع الريفي التي تجعل المرأة دائماً تابعة 0

خامساً: المعوقات النفسية وأثرها على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات:

قد تختلف المعوقات النفسية للمشاركة باختلاف السياق الاجتماعي فلا بد من التعرف عليها لمعرفة مدى تأثيرها النفسي على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية و هذا ما سيتضح من عرض الجدول الآتي:

جدول (39)

المعوقات النفسية للمشاركة (نسبة %)

العبارة	موافقة	موافقة إلى حد ما	غير موافقة	متوسط الريف	متوسط الحضر	دلالة الفروق
لا يوجد ما أتطلع إليه في العمل الأهلي	65.4	20.8	13.8	1.45	1.52	غير دالة
المشاركة في العمل الأهلي لاتشبع احتياجاتي	68.1	26.9	5	1.32	1.42	غير دالة
لايوجد تقدير نتيجة المشاركة في العمل الأهلي	30	56.5	13.5	1.79	1.88	غير دالة
لست متفائلة بالعمل الأهلي	72.3	24.6	3.1	1.25	1.36	غير دالة
أشعر بأنني غير ناجحة في هذا العمل.	58.5	37.3	4.2	1.49	1.42	غير دالة
أنا عندي مشاكل تشغلني عن العمل العام	71.5	25.4	3.1	1.21	1.42	دالة عند 0.01
لأستطيع أن أحقق شيئاً له معنى أو أهمية .	77.7	17.7	4.6	1.23	1.31	غير دالة
أشعر بالملل أغلب الوقت .	24.2	63.1	12.7	1.98	1.78	دالة عند 0.01
أشعر بأنني أقل اهتماماً بالآخرين	64.2	32.7	3.1	1.46	1.32	دالة عند 0.05
أعاني من صعوبة واضحة في اتخاذ القرارات	46.2	47.3	6.5	1.65	1.55	غير دالة
أعجز عن اتخاذ أي قرار يتعلق بالعمل الأهلي.	42.7	50.4	6.9	1.64	1.65	غير دالة
أعجز عن أداء أي عمل عام	60	31.2	8.8	1.51	1.47	غير دالة
المشاركة في العمل الأهلي لاتتناسب مع ميولي وطموحاتي	45.4	40.4	14.2	1.68	1.69	غير دالة
أشعر بالخجل من المشاركة في	34.2	42.7	23.1	2.05	1.72	دالة عند 0.01

العمل الأهلي						
خبرتي لاتساعدني على خدمة الآخرين	59.6	36.9	3.5	1.47	1.41	غير دالة
تزيد المشاركة من ضغوطى النفسية	78.1	20.4	1.5	1.19	1.28	غير دالة
لايوجد نشاط يحفزنى على المشاركة فيه	78.5	19.6	1.9	1.17	1.30	دالة عند 0.05
المرأة لا يمكنها المشاركة فى العمل الأهلي	87.7	12.3	–	1.08	1.16	غير دالة
ينتابنى قلق من الفشل فى العمل الأهلي	59.6	35	5.4	1.48	1.43	غير دالة
أخشى من تعرضى للنقد نتيجة المشاركة فى العمل الأهلي	60.8	33.1	6.2	1.42	1.49	غير دالة
أخاف أن تؤثر مشاركتى بالعمل الأهلي سلبيا على أسرتى	69.2	23.8	6.9	1.44	1.32	غير دالة
أخاف من الاختلاط مع الذكور فى العمل الأهلي	49.2	40.8	10	1.68	1.53	غير دالة
أخاف أن تواجهنى مشاكل لا أستطيع مواجهتها	36.9	51.9	11.2	1.78	1.71	غير دالة

تشير التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف والحضر فينا يتعلق ببعض المعوقات النفسية لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية . وترتفع عند عينة الريف فيما يتعلق بعبارات : أشعر بالخجل من المشاركة فى العمل الأهلي وذلك بمتوسط من عينة الريف 2.05مقابل 1.72 من عينة الحضر ، أشعر بأننى أقل اهتماماً بالآخرين بمتوسط 1.46 للريف ، مقابل 1.32 للحضر ، أشعر بأنني لايمكننى أن أخدم الآخرين بمتوسط 1.67 للريف مقابل 1.38 للحضر ، أشعر بالملل أغلب الوقت بمتوسط 1.98 للريف مقابل 1.78 للحضر وتشير هذه العبارات إلى الانطواء أو عدم الثقة بالنفس وزيادة تأثيرها على عدم مشاركة المرأة في العمل العام. كما ترتفع نسبة الحضر عن

الريف فيما يتعلق بعبارات : لا يوجد نشاط يحفزنى على المشاركة فيه بمتوسط 1.30 للحضر مقابل 1.17 للريف ، أنا عندى مشاكل تشغلنى عن العمل العام بمتوسط 1.42 للحضر مقابل 1.21 للريف. في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر فيما يتعلق بباقي عبارات الجدول (40).

جدول(40)

العوامل النفسية ومشاركة المرأة

البيان	ريف ن = 130	حضر ن = 130
المتوسط	35.453	29.961
الانحراف المعياري	6.14566	12.3297
النسبة الفائية	17.201	
مستوى دلالة قيمة F	0.001	
قيمة T	4.546	
درجة الحرية	258	
مستوى الدلالة	0.001	

يتضح من الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى شك منخفض جداً (0.01) بين متوسطي عينة الريف وعينة الحضر لصالح عينة الريف حيث كان متوسط عينة الريف 35.45 بينما نظيره لدى عينة الحضر يساوي 29.96. وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة المشكلات النفسية التي تعوق مشاركة المرأة في الأنشطة التطوعية والمتمثلة في عدم الطموح والعزلة وعدم التقاؤل والإحساس بالفشل والعجز عن أداء دور اجتماعي ، بالإضافة إلى الخوف والقلق من المشاركة في العمل العام في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري. وهو ما يعكس اختلاف البيئة

الاجتماعية ورؤيتها لمشاركة المرأة في العمل التطوعي وتأثيراتها على نفسية المرأة

.

قد تختلف كيفية مواجهه المعوقات النفسية باختلاف السياق الاجتماعي نتيجة أن كل سياق له وسائل مختلفة إلي حد ما لمواجهة المعوقات النفسية لذا فمن الضروري التعرف علي تأثير السياق الاجتماعي علي مواجهه المعوقات النفسية للمرأة المشاركة 0

جدول (41)
كيفية مواجهة المعوقات النفسية

كيفية مواجهة المعوقات النفسية	ريف	حضر	الإجمالي	قيمة كا ²	دلالة الفروق			
	التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%		
إقامة دورات تدريبية لتنمية ثقة المرأة بذاتها	91	70	107	82.3	198	76.2	5.422	دالة عند 0.01
مواجهة المخاوف التي تنتاب المرأة	53	40.8	43	33.1	96	36.9	1.651	غير دالة
تدريب المرأة على المشروعات	85	65.4	79	60.8	164	63.1	0.595	غير دالة
تنمية قدرة المرأة على اتخاذ القرارات	44	33.8	53	40.8	97	37.3	1.332	غير دالة
إبراز الجوانب الإيجابية في شخصية المرأة	37	28.5	43	33.1	80	30.8	0.650	غير دالة
إبراز أهمية دور المرأة في العمل الأهلي	62	47.7	67	51.5	129	49.6	0.385	غير دالة
محاولة إشراك المرأة في أنشطة تتناسب مع ميولها	69	53.1	61	46.9	130	50	0.985	غير دالة
العمل على تنمية ثقة المرأة بذاتها	53	40.8	55	42.3	108	41.5	0.063	غير دالة
تنسب النتائج إلى	130		130		260			

و فيما يتعلق بكيفية مواجهة المعوقات النفسية تشير التحليلات الأحصائية إلي وجود فروق ذات دلالة

أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر و ذلك فيما يختص بأقامة دورات تدريبية لتنمية ثقة المرأة بذاتها و ذلك عند مستوى معنوية 0.01 بينما لا توجد فروق ذات دلالة أحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بالأساليب الأخرى 0

و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة تدريب المرأة علي المشروعات لتصل إلي 63.1% يليها محاولة إشراك المرأة في أنشطة تتناسب مع ميولها 50% ثم إبراز أهمية دور المرأة في العمل الأهلي بنسبة 49.6% ثم تنمية قدرة المرأة علي اتخاذ القرارات بنسبة 37.3% يتبعها مواجهه المخاوف التي تنتاب المرأة بنسبة 36.9% ثم إبراز الجوانب الايجابية في شخصية المرأة بنسبة 30.8%

قد يؤثر أختلاف السياق الاجتماعي علي كيفية تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية بمعنى قد يؤدي أختلاف الثقافات الفرعية بما تحتوي من عادات و تقاليد إلي أختلاف الوسائل التي تفعل بها مشاركة المرأة 0

جدول (42)

كيفية تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية

دلالة الفروق	قيمة كا ²	الإجمالي		حضر		ريف		كيفية تفعيل دورها
		%	ك	%	ك	%	ك	
دالة عند 0.01	10.195	61.9	161	52.3	68	71.5	93	مواجهة المعوقات النفسية
غير دالة	0.990	46.2	120	43.1	56	49.2	64	مواجهة المعوقات الاجتماعية
غير دالة	1.026	40	104	36.9	48	43.1	56	مواجهة معوقات الجمعية
غير دالة	1.806	30.8	80	34.6	45	26.9	35	وجود خطاب اعلامي داعم
غير دالة	0.000	56.9	148	56.9	74	56.9	74	نشر ثقافة العمل التطوعي
غير دالة	0.016	55	143	54.6	71	55.4	72	وجود أساليب تحفيز على المشاركة
غير دالة	0.015	51.2	133	51.5	67	50.8	66	المساعدة على المشاركة في الأنشطة المناسبة
غير دالة	2.224	46.9	122	42.3	55	51.5	67	تدريب المرأة على كيفية المشاركة
غير دالة	0.099	19.2	50	18.5	24	20	26	إعطاء المرأة فرصة للمشاركة
دالة عند 0.01	13.885	28.1	73	38.5	50	17.7	23	المساعدة على التخطيط الفعال لبرامج المرأة
غير دالة	1.902	42.7	111	46.9	61	38.5	50	زيادة المراكز الخاصة بتهيئة المتطوعات
غير دالة	0.828	35	91	37.7	49	32.3	42	وضع خطة لزيادة المتطوعات
			260		130		130	تنسب النتائج إلى

يتضح من الجدول السابق و الخاص بأهم المقترحات لتفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية و تشير البيانات الميدانية إلي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الريف و عينة الحضر فيما يتعلق بمواجهه المعوقات النفسية و المساعدة علي التخطيط الفعال لبرامج المرأة وذلك عند مستوى معنوية 0.01 بينما

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف و الحضر فيما يتعلق بالأساليب الأخرى 0

و توضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة نشر ثقافة العمل التطوعي لتصل إلي 56.9% يليها وجود أساليب تحفيز علي المشاركة 55% ثم المساعدة علي المشاركة في الأنشطة المناسبة حيث بلغت نسبتها 51.2% يتبعها تدريب المرأة علي كيفية المشاركة 0

الفصل السابع

نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل
مشاركة المرأة في العمل الأهلي

تمهيد

أولاً: الإجابة علي تساؤلات البحث (مناقشة النتائج)

ثانياً: تفعيل دور المرأة في الجمعيات الأهلية.

ثالثاً : نحو سياسة اجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في
العمل الأهلي .

خاتمة .

تمهيد :

من خلال الفصل السابق و الخاص بالدراسة الميدانية تم رصد و وصف و تحليل المعوقات الاجتماعية و النفسية التي تؤثر علي مشاركة المرأة في المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) حيث تمثلت أهم المعوقات الاجتماعية في مظهر التأثيرات علي المرأة من حيث السن و المستوي التعليمي و الناحية الاقتصادية و الفترة الزمنية لمشاركة المرأة و في نوع النشاط الذي تشترك فيه و في المعوقات الأسرية و من البيئة المحيطة و من داخل الجمعية و أساليب المساندة الاجتماعية و النفسية للمرأة بالإضافة إلي تناول صور تأثير مشاركة المرأة علي أسرتها سواء مع الأبناء و الزوج بالإضافة إلي تأثير العادات الاجتماعية علي المرأة 0

كما تمثلت المعوقات الأسرية في عدم طموح المرأة و الملل و القلق من الفشل و عدم ثقة المرأة في ذاتها و الخوف من النقد 0 حيث أصبح التطوع قضية جوهرية و ضرورة في حياة أي مجتمع متقدم أو نامٍ علي حد سواء ، و مشاركة المرأة بجهودها التطوعية ضرورة تفرضها طبيعة تكوينها فإن انخفاض مشاركتها في العمل التطوعي يستلزم البحث و الدراسة في الأسباب التي تعوقها عن أداء دورها في العمل الأهلي .

و ينقسم هذا الفصل إلي مكونين :

(أولا) الإجابة على تساؤلات الدراسة 0

(ثانيا) نحو سياسة إجتماعية و نفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلي 0

(أولا) الإجابة على تساؤلات الدراسة:

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :

فيما يتعلق بالتساؤل الأول : وهو ما العوامل الاجتماعية التي تؤثر علي مشاركة المرأة في :

أنشطة المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) ؟

تشير النتائج إلى ما يلي :

(1) فيما يتعلق بتساؤل مشاركة أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية أكدت البيانات الميدانية علي أشتراك 65.8% من أفراد العينة لصالح الحضر حيث بلغت نسبة الحضر 80% مقابل 51.5% للريف حيث بلغت أعلى نسبة أشتراك الأبن - الأبنة 35.7% ثم والد- جد بنسبة 31% يتبعها والد- جدة بنسبة 30.4% يليها ثم الأخت بنسبة 25.7% و هو ما يشير إلى تأثير الأقارب من الدرجة الأولى علي التطوع سواء من الأباء للمبحوثات او تنشئة المبحوثات لأبنائهن علي المشاركة في الأعمال التطوعية و تقديرهن للأنشطة التطوعية وأدراك بعضهم لأهمية التطوع و هو ما يؤكد علي زيادة الترابط بين أفراد الأسرة وزيادة المساندة الاجتماعية من العائلة وهوما يعكس الترابط و التضامن الاجتماعي بالمجتمع المصري مع ملاحظة ارتفاع السياق الحضري في تأثير الأقارب علي المشاركة 0

(2) فيما يتعلق بتساؤل الأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة أكدت البيانات الميدانية أن هناك نوعية محددة من الأنشطة التي تركز المرأة عليها أهتماماتها تتمثل في الأنشطة النسائية حيث بلغت نسبتها 53.8% من أفراد العينة يليها رعاية الفئات الخاصة بنسبة 49.7% ثم أنشطة الأسرة و الطفولة بنسبة 26.3% ، حيث أكدت بعض الدراسات ان أكبر مشاركة للمرأة هي مشاركتها في جمعيات تخدم الأسرة حيث أنها لم تخرج من نطاق شعورها بالمسؤولية اتجاه الأسرة وضعف أحساسها بالاستقلالية عن هذه الأسرة وايضا تلك التي تخدم الطفل و تقل المشاركة بالمقارنة بالجمعيات التي تخدم الأغراض الثقافية والعلمية و الدينية⁽¹⁾ ويؤكد القائمون علي الجمعيات الأهلية علي أن المرأة تركز أهتمامها في ممارسة الأنشطة التي تقدم للنساء و الأطفال و يتضح لنا من نوعية المشاركة التي تقدمها

(1) EL- Mikawy noh : The informal sector and the conservative consensus ;A casse of fragmentation in Egypt, A fshar haleh and Barrienlos Stephanie: Women, Globalization and fragmentation in the developing world, newyork, martin's press, 1999,p80

المرأة أن معظم الأنشطة التي يطلب منها يكون موجها للمرأة و الأسرة وأن هذا التحديد لأدوار المرأة يتفق مع ما ذهبت إليه قضايا النظرية النسوية التي ترى أن ثقافة المجتمع هي أدوارا مقننة للمرأة في مجال العمل التطوعي محصورة بالمجال النسائي الأسري دون غيره من الأنشطة 0

كما أكدت دراسة " فاطمة خفاجي " أن معظم الأنشطة التي تقدم للمرأة في الجمعيات الأهلية هي أنشطة تقليدية كالحياكة و التطريز حيث أن الرجال يقررون هذا النوع من تقسيم العمل⁽¹⁾

(3) فيما يتعلق بتساؤل تأثير مشاركة المرأة علي أسرتها أكدت البيانات الميدانية أن مشاركة المرأة تؤثر بنسبة 73.7% علي الأسرة و قد أخذ نوع التأثير اتجاهين : اتجاه إيجابي و بلغت نسبته 89.7% و الاتجاه السلبي بنسبة 10.3% مع ملاحظة ارتفاع السياق الحضري و اختلفت أشكال ومظاهر التأثير ما بين مظاهر إيجابية تمثلت في أن المرأة أصبحت أكثر وعيا بدورها حيث أكدت البيانات الميدانية أن هذا المتغير بلغت نسبته 60.2% ثم أكتسبت بعض الخبرات لتربية أبنائها 55.8% و شغل أوقات فراغها بصورة إيجابية بنسبة 54.9% ثم أكتسب الخبرات الاجتماعية بنسبة 53.1% وتعددت المظاهر الإيجابية الأخرى ما بين جعلت الأبناء أكثر اعتمادا علي ذاتهم ثم لن تعد تشعر بالوحدة و الضيق مع ملاحظة ارتفاع السياق الحضري عن السياق الريفي وهو ما يشير إلي تقبل المرأة لفكرة المشاركة و تقبلها لمظاهر التأثيرات الإيجابية عليها و علي أسرتها ، كما يعكس أيضا ثقافة المجتمع المصري حيث أعدت الوثيقة المصرية التي تم عرضها في المؤتمر العالمي للتطوع الذي عقد في يناير 2001 بأستردام (هولندا) و التي أكدت ان العمل التطوعي في مصر لة وجود راسخ و قديم و أن

(1) فاطمة خفاجي " المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية و تمكين المرأة – أعمال الندوة النسائية

تحديد عاما دوليا للمتطوعين فرصة مناسبة لتطوير وتحسين هذا العمل حيث من المؤكد أن للعمل التطوعي إسهاما قويا في اقتصاديات الدول المتقدمة ثم تقديرها في بعضها بحوالي 18% من ناتجها الأجمالي القومي⁽¹⁾ كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن 1995 ان تقدم المرأة و تحقيق كامل لأمكانتها يعتبر عنصرا أساسيا في تقدم المجتمع وحل مشكلاته⁽²⁾

كما أكدت البيانات الميدانية انخفاض مظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة لتصل إلي 10.3% من أفراد العينة وتمثلت في ضيق الوقت و التقصير في الواجبات الاجتماعية بنسبة 84.6% ثم زيادة الهموم بنسبة 61.5% ثم التقصير في واجبات الزوج يليها أهمال شئون الأسرة مع ملاحظة ارتفاع السياق الحضري و قد يرجع ذلك إلي التزام المرأة الريفية أتجاه أسرتها أكثر من المرأة الحضرية حيث أن أنشغال المرأة العاملة في الحضر وتعدد مسؤولياتها يؤثر سلبا عليها و علي أسرتها 0

(4) فيما يتعلق بتسأول نوع العضوية أكدت البيانات الميدانية إلي تعدد أنواع العضوية و تمثلت في عضوية جمعية عمومية وبلغت نسبتها 85.4% من افراد العينة في حين أنخفضت عضوية مجلس الإدارة لتصل إلي 7.3% وكذلك العضوية الشرفية بلغت نسبتها 7.3% و هذا ما يعكس عدم أفساح المجال للمرأة المشاركة في إدارة الجمعيات الأهلية، بالرغم أن الجمعيات التي طبقت عليها

(1) وزارة الخارجية : مستقبل العمل التطوعي في مصر في إطار الحركة الدولية للتطوع ، المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة 18-19 أبريل 2001 ص1-2

(2) بثينة حسين عمارة - العولمة وتحديات العصر و انعكاسها علي المجمع المصري ، القاهرة ، دار الأمين ص 45-48

الدراسة تعمل في مجال المرأة ،وهذا ما تؤكد دراسة " فاطمة خفاجي " أنه بالرغم من أن كثير من الجمعيات تخاطب احتياجات المرأة إلا أن هناك عددا ضئيلا جدا من النساء في مجالس إدارة هذه الجمعيات أو في جمعياتها العمومية مما يقلل من شأن مشاركة المرأة العاملة في قرارات الجمعيات و توجيه أنشطتها مما يؤكد أن نظرة المجتمع للمرأة بوصفها فئات مستضعفة تستوجب الرعاية⁽¹⁾

كما أكدت دراسة " أماني قنديل " أن ارتفاع أو انخفاض نسبة عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية يختلف باختلاف البيئة الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية كما أكدت هذه الدراسة أيضا علي انخفاض حجم عضوية المرأة في الجمعيات و ندرة تمثيلها في مجالس الإدارات حيث أن نسبة عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية بالمحافظات تتجه إلي الانخفاض فهي تتراوح ما بين 5% و 8% تقريبا⁽²⁾

كما أوصت دراسة "أماني قنديل" بضرورة أن تعمل الجمعيات التي تقدم خدمات للمرأة علي أن تشترك المرأة مشاركة فعالة عن طريق زيادة أعدادها في مجالس الإدارة و الجمعيات العمومية⁽³⁾

(5)- وعن الأشتراك الفعلي في أنشطة الجمعيات الأهلية أتضح من البيانات الميدانية أن من يشترك في الحضر كانت النسبة 90% مقابل 77.7% في الريف وأن هناك عوامل مؤثرة علي الأشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلي ومنها السن

(1) فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية و دورها في مجالات تنمية و تمكين المرأة، أحمد زايد و سامية الخشاب ،المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام الخالفي ، أعمال الندوة السنوية الأولى ، مايو 1994 ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع 1995 ، ص 187-209

(2) أماني قنديل، المرأة في الجمعيات الأهلية م0س0ذ ص 98-100

(3) أماني قنديل " المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية"،ندوة المرأة المصرية و العمل العام- رؤية مستقبلية، المجلس القومي

حيث أوضحت من البيانات الميدانية ان السن من 20-30 بلغ نسبة المشتركات في هذه المرحلة العمرية إلى 43.1% مما يؤكد علي أن الفئة الشبابية هي أكثر الفئات تطوعاً في حين أنخفضت نسبة المشاركات وفقاً للسن في المرحلة العمرية من 30-40 لتصل إلى 19.7% في كل من السياق الاجتماعي الحضري و الريفي و يرجع ذلك إلى أنشغال المرأة إلى حد ما بمسؤوليتها الأسرية و أنشغالها بتربية الأطفال و كذلك في الفئة العمرية من 40-50 حيث بلغت النسبة 18.3%

(6) فيما يتعلق بتأثير الحالة التعليمية علي الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية أوضحت من البيانات الميدانية ضعف المستوى التعليمي للمبحوثات حيث بلغت نسبة من حصل علي مؤهلات جامعية 29% من أفراد العينة من حصل علي مؤهلات متوسطة 28.4% يليها مؤهلات فوق المتوسط لتبلغ النسبة 18.3% من أفراد العينة أما مراحل التعليم المتدنية فقد بلغت نسبة من حصل علي الأعدادية 10.6% و من يقرأ و يكتب 8.3% و الأميات بلغت نسبتهم 4.1% و المرحلة الابتدائية 1.4% ، وهذا ما تؤكد دراسة "هيام حمدي زهران" (2002) بأن قصور مشاركة المرأة خاصة الريفية يرجع إلى أمية المرأة إلى جانب انخفاض مستوى الوعي الناتج عن الأمية⁽¹⁾

(7) وفيما يتعلق بتأثير الحالة الاجتماعية علي أنشطة الجمعيات الأهلية أوضحت من البيانات الميدانية ان عدد المتزوجات بلغت نسبتهم 49.5% و نسبة الآتي (لم يسبق لهن الزواج) بلغت نسبتهم 40.8% ثم أنخفضت النسبة بدرجة ملحوظة في الأرامل لتصل 5% يليها المطلقات بنسبة 4.6% مما يؤكد أنه لا يوجد ارتباط بين ممارسة العمل التطوعي للمرأة و بين الحالة الزوجية حيث أن عدد المتزوجات أكثر إلى حد ما من نسبة غير المتزوجات وهذا ما تؤكد إحدى الدراسات التي توصلت

(1) عبد الرحمن الصوفي ، وعبد العزيز المغيصب الاتجاهات نحو العمل التطوعي في دولة الإمارات

إلى أنه لا يوجد فروق في الاتجاهات بين العمل التطوعي وبين المتزوجين وغير المتزوجين⁽¹⁾.

(8)- وفيما يتعلق بتساؤل الأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية اتضح من البيانات الميدانية ارتفاع اشتراك المرأة في تقديم الرعاية الصحية لتصل إلى 82.6% ثم أنشطة تنمية المرأة لتصل إلى 65.6% لصالح الحضر حيث كان هناك فرق كبير بين السياق الحضري الذي بلغت نسبته 51.3% مقابل السياق الريفي 17.8% مما يدل على زيادة وعي المرأة في الحضر بأهمية أنشطة تنمية المرأة عنه في الريف أما أنشطة محو الأمية بلغت نسبتها 50.5% مما سبق نستنتج أن نوعية المشاركة التي تقدمها المرأة في الجمعيات الأهلية متعددة ومتنوعة فقد أكد المسؤولون في الجمعيات الأهلية من خلال دليل المقابلة إلى أن الأنشطة التي تقوم بها المرأة في الجمعية تنحصر في محيط النساء خاصة في الجمعيات التي تعمل في الريف أي أنها تمارس الأنشطة التي تخدم المرأة ولا تضطر للاختلاط بالرجال مما يؤكد أن وضع المرأة في هذا المجال يوضح بعض القضايا النظرية النسوية التي ترى أن الأفعال الجماعية للنساء تسعى إلى أنها تركز على مصالح النساء وأن ثقافة المجتمع خاصة في الريف تحد المساحة التي يمكن للمرأة أن تتحرك فيها كما إن أسباب مشاركة المرأة في هذه الأنشطة تعددت وتنوعت حيث أكدت البيانات الميدانية أن استجابة " تتناسب وميولي واهتمامي " بلغت نسبتها 54.1% يليها " تتناسب وطبيعتي كأنتي " بنسبة 36.2% ، ثم " تتناسب ووقتي " بنسبة 32.6% يليها " تتناسب وتخصصي الدراسي " بنسبة 24.3% وتنخفض النسبة في صعوبة المشاركة في أنشطة أخرى لتصل إلى 2.8% 0

(1) هيام حمدي صابر زهران " التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور الجمعيات الأهلية علي تحقيق أهدافها ،جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم تنظيم المجتمع ، 2002 ، ص115

(9) - فيما يتعلق بتساؤل كيفية التعرف علي الجمعية أكدت البيانات الميدانية أن تم التعرف علي الجمعية عن طريق بعض الأصدقاء بنسبة 48.8% لصالح السياق الريفي التي بلغت نسبته 56.2% مقابل 41.5% في الحضر مما يؤكد علي تجانس المجتمع الريفي ثم عن طريق بعض الأقارب بنسبة 16.2% ثم عن طريق بعض الزملاء بنسبة 11.9% لصالح السياق الحضري لتصل نسبة إلي 15.4% و عن طريق الأنشطة التي تقدمها الجمعية 11.5% أما كنت أستفيد من خدماتها في الماضي أنخفضت لتصل إلي 6.9% مما يدل علي انخفاض ميزانية الجمعيات الأهلية مع عدم حرص الجمعيات علي الاحتفاظ بالمشاركات لفترة طويلة 0 ونستنتج من ذلك :تأثير العلاقات الاجتماعية من أصدقاء و أقارب علي مشاركة المرأة و أقناعها بالمشاركة كما نستنتج ضعف الإعلان عن أنشطة الجمعية وضعف وسائل الإعلام فالجمعية وبجانبها وسائل الإعلام هي التي يقع علي عاتقها الإعلام الصحيح لمشاركة المرأة و تشجيع المرأة و توعيتها بأهمية دورها في العمل التطوعي حيث يكون للأعلام دور قوي فهو قادر علي أن يترك بصماتة يستطيع أن يغير الاتجاهات مع الاستعانة بالرائدات الريفيات فبأماكنهم الوصول لداخل كل أسرة و الحديث مع أفرادها 0

10 - فيما يتعلق بتساؤل أسباب أشتراك المرأة في الجمعية توصلت الدراسة إلي أن أرتفعت أستجابات المرأة المشاركة بسبب شغل وقت فراغها لتصل إلي 45.9% لصالح السياق الريفي حيث بلغت نسبته 52.7% مقابل 38.5% وذلك لأن المرأة التي تشغل وظائف في الحضر بالإضافة إلي أعبائها المنزلية أكثر من المرأة الريفية التي تنحصر أعمالها في الأعمال المنزلية كما أكدت أجابات أعضاء مجلس الإدارة و القائمين علي الجمعية من خلال دليل المقابلة علي أن 43.5% سبب مشاركتهن شغل وقت الفراغ، كما أستنتجت الدراسة أن من أسباب مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية لاثبات ذات المرأة حيث أكدت مفردات العينة خاصة في الريف أنهم في حاجة لأحاسسهن بالاستقلالية وأن دورهن في المجتمع لة أهمية لا يجب

أغفالها كما أكد علي ذلك أعضاء مجلس الإدارة من خلال دليل المقابلة علي أن 25% كان من أسباب مشاركتهن الأحساس بقيمة الإنسان ،و المشاركة لأكتساب بعض الخبرات بلغت نسبتها 43.5% لصالح السياق الريفي 48.8% مقابل 37.6% ويرجع ذلك إلي أحساس المرأة الريفية و خاصة الغير عاملة إلي قلة خبرتها بقضايا المجتمع عامة و العمل الاجتماعي خاصة فتولدت لديها الرغبة في أكتساب بعض الخبرات التي تنعكس عليها و علي أسرتها ثم المشاركة بدافع ديني بنسبة 34.1% لصالح السياق الريفي ومن هنا يتضح تأثير القيم التي يحملها الدين في الحث علي عمل الخير و مساعدة الآخرين في المجتمع و في نظام التكافل الاجتماعي الذي تحض عليه الأديان و هو ما يتفق مع دراسة (عبد المحسن 2000) التي أكدت علي مساعدة الآخرين بالمال و الجهد و كافة صور الدعم أنعكست علي فلسفة التكافل الاجتماعي و التي تجد أصولها في الدين و تستند علي مبدأ التضامن و مساعدة الفقراء و المحتاجين⁽¹⁾

11- فيما يتعلق بوجود معوقات تؤثر علي مشاركة المرأة أكدت البيانات الميدانية علي أن من يرون من أفراد العينة أن هناك معوقات بلغت نسبتهم 80.4% لصالح السياق الريفي حيث بلغت النسبة 92.3% مقابل السياق الحضري بنسبة 68.5% كما أنخفضت النسبة بدرجة كبيرة و ملحوظة فيمن يرون أنه لا يوجد معوقات لتصل إلي 19.6 % 0

12- كما أكدت الدراسة الميدانية علي وجود علاقة ارتباطية بين وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية و بين السن حيث أرتفعت نسبة من يرون أن هناك معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية في الفئة العمرية الشبابية من 20-30 لتصل إلي 44% من أفراد العينة لصالح السياق

(1) عبد المحسن محمد السهيل إدارة العمل الخيري في دولة الكويت دراسة تجربة الصناديق الوقفية 1992-1998 رسالة ماجستير "كلية الأقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2000 ص16

الريفي الذي بلغت نسبته 45.8% مقابل السياق الحضري وكانت نسبته 41.6% يليها الفئة العمرية من 30- 40 اللآتي أكدن علي وجود معوقات وأنخفضت نسبتها بدرجة ملحوظة لتصل إلي 20% لصالح السياق الريفي الذي بلغت نسبته 21.7% مقابل السياق الحضري 18% 0

13- فيما يتعلق بوجود معوقات أجماعية لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية فلقد أتضح ان هناك معوقات أسرية ومعوقات من البيئه المحيطة و معوقات من داخل الجمعية تواجه المرأة ولقد ارتفعت نسبة المعوقات من البيئه المحيطة لتصل إلي 93.8% في الريق و كانت 100% من أفراد العينة مقابلالحضر و كانت 85.45 تليها معوقات من داخل الأسرة لتصلالنسبة غلي 83.3% لصالح الريف الذي وصل إلي 93.3%مقابل الحضر لتبلغ النسبه 65.2% ثم معوقات من داخل الجمعية لتصل إلي 65.1% لصالح الريف 77.5% مقابل 48.3% في الحضر 0

14- فيما يتعلق بالمعوقات الأسرية التي تواجهها المرأة و تعوقها عن مشاركتها في أنشطة الجمعيات الأهلية تعددت أسبابها و اختلفت حيث جاء في المقدمة الأنشطة بتربية الأبناء لتصل النسبة إلي 30.6% لصالح السياق الريفي لتبلغ النسبة 38.3% مقابل السياق الحضري 20.2% يليها رفض الزوج لخروج المرأة بنسبة 31.1% لصالح الريف بنسبة 34.2% من أفراد العينة مقابل 24.7% في الحضرثم القيام بعمل اضافي لأحتياج الأسرة و بلغت النسبة 28.7% لصالح الريف لتصل النسبة إلي 38.3% مقابل السياق الحضري بنسبة 15.7% ثم نقص الوعي لدي الزوج بنسبة 27.8% لصالح الريف الذي بلغت نسبته 33.3% مقابل 20.2% في الحضر يتبعها رفض الزوج لمشاركة المرأة (الزوجة) بنسبة 27.3% لصالح الريف 0

منظومة القيم و الموروثات الثقافية السلبية في المجتمع التي تركز أدوار نمطية لكل من الرجل و المرأة فالرجل يعمل خارج البيت و المرأة دورها محصور داخل المنزل و أنتشار الثقافة الذكورية في المجتمع خاصة الريفي و السيطرة الأبوية و التربية منذ فترة الطفولة علي عدم المساواة بين البنت و الولد متمثلة في تحديد دور و واجبات كل منهما علي الآخر 0

18- كما أكدت أيضا أفراد العينة بنسبة 65.1% علي عدم الوعي بأهمية دور المرأة و يرجع ذلك إلي نظرة الرجل للمرأة وفقا للأعتقاد السائد بأن المرأة ليست لها القدرات الذهنية و الفكرية التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم و القيام بالعمل كما هو مطلوب و نجد أن البيئة المحيطة و الأسرة تشجع المرأة علي أنها تعتمد علي الرجل ماديا و معنويا و ثقافيا 0

19- كما توصلت الدراسة الحالية إلي وجود معوقات من داخل الجمعية تؤثر علي مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية حيث كان من أكثر المعوقات التي أكد عليها أفراد العينة عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة حيث بلغت نسبتهن 52.6% مما يؤدي إلي فقد عوامل الجذب لدي المتطوعة لأحاساسها بأن مشاركتها غير مجدية بسبب قلة التمويل في الجمعية الأهلية لممارسة الأنشطة التي تتناسب مع ميولها و تحقق بها ذاتها و استقلاليتها مع أحساسها بعدم استفادة أفراد المجتمع المحيط للخدمات التي تقدمها الجمعية ، كما أكدت دراسة " ملاك الرشيدى " 2005 علي أن من أهم المعوقات التي تعوق المشاركة في الجمعية هو نقص الموارد المالية التي تحول دون القيام بأنشطة متعددة 0

كما أكدت البيانات الميدانية علي أن سيطرة العصبيات و الشللية في الجمعية من المعوقات التي تقف أمام مشاركة المرأة بعدم إتاحة الفرصة لها لأبداء آرائها وخبراتها في إدارة بعض الأنشطة لأحاساسها بفقد

المناخ الديمقراطي داخل الجمعية نتيجة وجود العصبيات التي تسيطر علي كافة القرارات مع عدم إتاحة الفرصة للمرأة بالوصول إلي مرتبة متخذى القرارات 0

فيما يتعلق بالتساؤل الثاني : وهو ما العوامل النفسية التي تؤثر علي مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) ؟
تشير النتائج إلي :-

1- فيما يتعلق بالمعوقات النفسية و انعكاساتها علي مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية توصلت الدراسة الحالية إلي أن أكثر المعوقات النفسية التي تؤثر علي المرأة بالنسبة للسياق الريفي الشعور بالخجل من المشاركة في العمل الأهلي و جاءت بنسبة 2.05% مقابل السياق الحضري و كانت النسبة 1.72% ثم الشعور بالملل من المشاركة في بعض الأنشطة أستنتجت الدراسة أن السياق الريفي أرتفعت النسبة لتصل إلي 1.98% مقابل السياق الحضري الذي بلغت نسبتها 1.78 % 0

بينما أكدت مفردات العينة في السياق الحضري أن من المعوقات النفسية التي تواجهها المرأة أنه لا يوجد تقدير نتيجة المشاركة في العمل الأهلي حيث أرتفعت النسبة لتصل إلي 1.88% مقابل السياق الريفي التي بلغت نسبتها 1.79 % 0
2 - كما جاءت المشاركة في العمل الأهلي لا تتناسب مع ميول المرأة وطموحاتها بنسبة 1.68% في السياق الريفي مقابل السياق الحضري 1.69% . أن الجمعيات الأهلية لا تراعي في برامجها الأبعاد النفسية لاحتياجات ورغبات وميول المتطوعات مما يدفعهن إلى العزوف عن العمل التطوعي حيث إنه لا توجد أنشطة وبرامج تشبع رغباتهن أو تتوافق مع ميولهن .

3 - أما المعوق النفسي " أخاف من الاختلاط مع الذكور في العمل الأهلي " فقد جاء في الريف بنسبة 1.68% مقابل الحضر 1.53% مما يؤكد على إحساس المرأة بالخجل أو خوفها من التعامل مع الرجال - خاصة المرأة الريفية - وقد ترجع المرأة ذلك إلى الموروث الثقافي والديني الذي نشأت عليه .

4 - كما توصلت الدراسة الحالية من خلال البيانات الميدانية إلى وجود إحساس لدى المرأة يسيطر عليها بأنها عاجزة عن اتخاذ القرار - خاصة المرأة الريفية - وعلى أنها غير قادرة على أداء العمل العام وقد أرجعت المرأة هذا الإحساس إلى قلة خبرتها بالعمل العام والتكيف مع الآخرين .

5 - خوف المرأة وقلقها من الفشل إذا شاركت في العمل الأهلي وهذا ما أكدته أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية - خاصة الريفية منها - والقائمين على العمل الأهلي من خلال دليل المقابلة بالإضافة إلى قلقها من الوقوع في المشكلات و عدم القدرة على مواجهتها 0

6 - ضعف أو انعدام ثقة المرأة في نتيجة عملها التطوعي وانعكاسه على المجتمع بما يحقق النفع ويعود بالفائدة على المرأة ذلك يجعلها تميل إلى الانطواء والعزلة وعدم المشاركة في عمل لا جدوى منه - من وجهة نظرها -

فيما يتعلق بالتساؤل الثالث : هل تختلف العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف عنها في الحضر ؟
توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى اختلاف العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الريف عنها في الحضر حيث أكدت البيانات الميدانية على ارتفاع نسبة المعوقات الاجتماعية والنفسية في الريف ومنها :

1- كما أكدت البيانات الميدانية علي وجود علاقة ارتباطية بين وجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية و بين الحالة التعليمية للمرأة و أنها تختلف باختلاف السياق الحضري و السياق الريفي حيث جاء في المرتبة الأولى من يعانون من معوقات للمشاركة هن الحاصلات علي مؤهلات متوسطة حيث بلغت في الريف 29.2% مقابل الحضر 22.5% يليها الحاصلات علي مؤهل جامعي حيث بلغت في الحضر 37.1% مقابل 16.7% في الريف يتبعها مؤهل

فوق المتوسط لتصل في الحضر 22.5% مقابل 14.2% ثم يليها مراحل التعليم المتدنية حتي نصل إلي فئة الأميين و التي أتضح من الدراسة أن الأميات من أفراد العينة المختارة في الريف بلغت نسبتهن 9.2% في حين لم يكن هناك أميات من أفراد العينة في الحضر كما أكدت دراسة " موسي شتيوي و آخرون ان تدني المستوى التعليمي و أنتشار الأمية من الأسباب التي تعيق عن المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية 0

2- فيما يتعلق بوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للحالة الاجتماعية أكدت البيانات الميدانية علي وجود علاقة ارتباطية بين مشاركة المرأة وحالتها الاجتماعية حيث بلغت نسبة عدد المتزوجات من أفراد العينة اللاتي يجدن معوقات لمشاركتهن في أنشطة الجمعيات الأهلية 52.6% لصالح السياق الحضري حيث بلغت نسبته 55.1% مقابل الريف 50.8% تليها العازبات حيث بلغت نسبتهن 37.3% لصالح السياق الريفي الذي بلغت نسبته 40.8% مقابل السياق الحضري 32.6% و تنخفض نسبة المطلقات اللاتي يرين وجود معوقات أمام مشاركتهن لتصل إلي 6.2% لصالح الحضر و تبلغ النسبة 7.9% مقابل الريف 55 من أفراد العينة كما تنخفض نسبة الأرامل اللاتي ترين وجود معوقات لمشاركتهن لتصل إلي 3.8% لصالح الحضر لتصل إلي 4.5% مقابل الريف بنسبة 3.3% 0

وأیضا من اختلاف العوامل النفسية و الاجتماعية في الريف عنها في الحضر رفض الزوج خروج زوجته للعمل التطوعي بنسبة 34,2% مقابل 24,7% في الحضر ، بالإضافة إلي رفض الزوج لمشاركة زوجته في العمل التطوعي جاءت في الريف 37,5% مقابل الحضر 13,5% .

فيما يتعلق بالتساؤل الرابع : كيف يمكن تفعيل مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع المدني في الريف و الحضر؟

1- كما توصلت نتائج الدراسة الحالية إلي الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهه المعوقات الأسرية و معوقات من البيئة المحيطة و معوقات من الجمعية علي النحو التالي :

أ - مواجهة المعوقات الأسرية :

كما توصلت الباحثة من خلال البيانات الميدانية أن 43.5% من أفراد العينة أكدن علي توعية الزوج - خاصة في الريف - والذي جاءت نسبته 45.8 % في مقابل الحضر الذي بلغت نسبته 40.4% بأهمية المشاركة يُزيد من عدد المشاركات في الجمعيات الأهلية وقد يكون ذلك بعقد بعض الندوات التي توضح ثقافة التطوع و أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع حتي يكون الزوج دافع للمرأة في مشاركتها في أنشطة الجمعيات الأهلية ومن خلال الإجابة على أسئلة دليل المقابلة الخاص بالقائمين على الجمعيات الأهلية أكدوا على تعنت الزوج في تقبله لفكرة تطوع المرأة في العمل الأهلي واختلاطه بالرجال خاصة أنه عمل غير مربح كما أكد بعض الأزواج الريفيين المتواجدون بالجمعية للباحثة أنهم يفضلون عمل المرأة في الحقل وأمام أعينهم حتى لا يتعرضن للمشاكل أو يكن عرضة للأختلاط بالرجال كما أن العمل بالحقل مربح ماديا علي نقيض العمل الأهلي 0

ب- مواجهة المعوقات البيئية لمشاركة المرأة 0

استنتجت الدراسة الحالية أن من الوسائل التي تحد من معوقات البيئة هو أبراز دور المرأة الأهلي و التي أكدن عليها 59.8% من أفراد العينة ، كما أكدت 55.5% من أفراد العينة علي أن التوعية بأهمية مشاركة المرأة في المجتمع المحيط تزيد من عدد المشاركات و تكون حافز لهن علي المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية بفاعلية تعود عليهم و علي البيئة المحيطة بالفائدة 0

كما أن التأكيد علي وجود أنشطة تحتاج المرأة أيدتها 52.6% من أفراد العينة خاصة المرأة الريفية مراعاة للعادات و التقاليد و القيم الدينية حيث أن المرأة المشاركة تندمج بالكثير من الأسر المتواجدة بالبيئة المحيطة للجمعية و قد تتعدد زيارتها المنزلية للأسرة و تتكشف أمامها الكثير من الأسرار المنزلية التي من الصعب أن يباح بها للرجل ، كما أكد القائمين علي الجمعيات الأهلية و أعضاء مجالس إدارتها علي ارتباط العمل التطوعي بالدين من العوامل التي تزيد من عدد المشاركات في أنشطة الجمعيات الأهلية وكانت نسبتهم 70.5% وهذا ما أكدت دراسة "سوزان أحمد " بأن أفتاع المجتمع بأهمية المشاركة للقيادات النسائية في عملية التنمية لقدراتها علي الأتصال بقاعدة عريضة من النساء و التعرف علي آمالهن و طموحاتهم تحقق التنمية المنشودة0

3- كما توصلت نتائج الدراسة الحالية أن من أهم الوسائل التي يتم بها مواجهة المعوقات النفسية إقامة دورات تدريبية لتنمية ثقة المرأة بذاتها و التي أكد عليها 76.2% من مفردات العينة فالدورة التدريبية تنمي احساس المرأة بأهميتها بالنسبة لأسرتها و المجتمع وتشعرها بأستقلاليتها و تدعم الأتجاهات الأيجابية في شخصيتها كما أن تدريب المرأة علي المشروعات و التي أكدت علي أهميتها 63.1% من مفردات العينة أنها من الوسائل الهامة التي تحد من المعوقات النفسية لدي المرأة فبهذا التدريب تستطيع المرأة أن تحقق الكثير من الأهداف منها زيادة الثقة بقدرتها علي أأخاذ القرارات وتحملها للمسؤولية و أأختيارها للمشروعات التي تتناسب مع ميولها و رغباتها و تدعم ثقتها بنفسها كما أكدت دراسة " هدي توفيق " علي أن مشاركة

المرأة في كل مراحل أي مشروع من اقتراح المشروعات وتنفيذها و المتابعة و
التقويم حتي تكون مشاركتها إيجابية⁽¹⁾ كما أكدت أيضا علي ذلك دراسة " أحمد
يوسف بشير 2001" حيث أشارت بضرورة الأهتمام بالبرامج التدريبية للقيادات
التطوعية و العاملين في مجال التطوع و أكسابهم المعارف و الخبرات و المهارات
اللازمة للعمل⁽²⁾ كما أكدت نتائج إحدى الدراسات أن أكثر دوافع التطوع للمرأة
ترتبط بغايات إشباع حاجاتهن الدينية والنفسية وكسب مرضاة الله وقضاء أوقات
فراغهن في الأعمال المفيدة لهن ولمجتمعهن
(محمد المحايد 2001)⁽³⁾

4- كما أستنتجت الدراسة الحالية علي أن أهم الوسائل التي يمكن من خلالها
تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية هي مواجهة المعوقات النفسية التي
أرتفعت نسبتها إلي 61.9% من أفراد العينة حيث يتدني مستوي وعي المرأة لذاتها
و يرتبط هذا بموقف المجتمع من المرأة ونظرة إلي مهامها فمع اعتياد المرأة
ممارسة بدورها التقليدي من قبل القيم و الأعراف السائدة في المجتمع يكون من
الصعب تبديلها أو إضافة دور آخر⁽⁴⁾

(1) هدي توفيق محمد سليمان، أسهامات الخدمة الاجتماعية في تنشيط مشاركة المرأة الريفية في
مشروعات برنامج "شروق" المؤتمر السنوي الحادي عشر للعولمة و الخدمة الاجتماعي نحو مستقبل
أفضل للسياسات الرعاية الاجتماعية في القرن الواحد و العشرين " الجزء الأول، كلية الخدمة
الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم

(2) صالح محمد آل أبراهيم "معوقات مشاركة المرأة في أنماء المجتمع الأهلي 1996 0

(3) وجدي محمد بركات - تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي
بالمجتمع العربي المعاصر - جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية - المؤتمر العلمي الثامن
عشر 2005 المجلد الخامس ص 2159

(4) محمود محمد محمود " إسهامات جمعيات تنمية المجتمع المحلي في ظل العولمة - المؤتمر العلمي
الخامس عشر ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان 2002

يليهما نشر ثقافة الوعي التطوعي التي بلغت نسبتها من أفراد العينة 56.9% لأن فهم المجتمع لأهمية التطوع يساعد علي زيادة عدد المشاركات ونشر ثقافة التطوع من أهم الأدوار التي يجب ان تقوم به الجمعيات الأهلية كما أكدت دراسة " محمود محمد محمود" من خلال وضع تصور مقترح لما يمكن أن تقوم به الجمعيات في هذا المجال وكان من أهم المقترحات نشر الوعي بالعلومة ، تدعيم المشروعات الصغيرة وتنمية المهارات وحماية الأسرة و الطفل⁽¹⁾

ج- مواجهة معوقات الجمعية التي تؤثر علي مشاركة المرأة :

و توصلت نتائج الدراسة الحالية إلي أن أهم الوسائل التي يتم بها مواجهة المعوقات من داخل الجمعية التوعية بكيفية المشاركة و التي أكدن عليها 68.4% من مفردات العينة لأن غياب الوعي بأهمية المشاركة لدي المرأة وما هي الفائدة التي سوف تعود عليها من تنمية فكرية و أثبات لذاتها و مساعدة الآخرين يجعلها تحجم عن المشاركة كما توصلت الدراسة أيضا أن من و سائل مواجهة المعوقات تعديل القانون بما يفعل أداء الجمعيات وهذا ما أكدت 65.1% من مفردات العينة في الريف و الحضر كما أكد ذلك البيانات الإحصائية من خلال دليل المقابلة الذي طبق علي أعضاء مجالس الإدارات و الخبراء بداخل الجمعية علي أن تعديل القانون الذي يساعد الجمعيات علي تسهيل مصالحها بما يعود علي المجتمع من فائدة و علي أفراد و يزيد من فاعلية الجمعيات بصورة إيجابية 0

ثانيا : نحو سياسية اجتماعية ونفسية لتفعيل مشاركة المرأة في العمل الأهلي:

من خلال نتائج الدراسة تم وضع عدة توصيات (سياسات) يمكن أن يؤدي الأخذ بها إلي مواجهة المعوقات الاجتماعية والنفسية التي تنعكس علي مشاركة المرأة في المجتمع المدني و أنشطة الجمعيات الأهلية و تتمثل في :

(1) أحمد يوسف بشير " القطاع التطوعي و أسهاماته في تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعي بالمحليات " المؤتمر العلمي الرابع عشر المجلد الثاني ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 2001

1- سياسات تتعلق بالأعلام و التوعية:

- العمل علي توعية أفراد المجتمع من خلال الرسائل الإعلامية كالبرامج و النشرات الهادفة بأهمية دور المرأة في تنمية المجتمع مع التركيز علي المجتمع الريفي بعقد عدة ندوات بمساعدة القيادات الشعبية و الرائدات الريفيات توضح أهمية دور المرأة العام في مجتمعها و التأكيد علي أدراك المرأة بحقيقة قضايا و مشاكل مجتمعها ليكون لها دافع لمشاركتها في أنشطة الجمعيات الأهلية بهدف مساعدة الآخرين بالإضافة إلي أحساسها باستقلاليتها و تحقيق ذاتها حيث أن أحداثا تغيير في المجتمع لابد أن يصاحبه محاولة تعديل سلوكك الأفراد و قيمهم و اتجاهاتهم بما يتلائم مع ظروف هذا المجتمع و بهدف الوصول إلي حياة أفضل من خلال المساندة الاجتماعية 0

- التوعية بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة بهدف جذبها على العمل الاجتماعي بصفة عامة وزيادة إشراكها في أنشطة التطوع داخل منظمات ومؤسسات المجتمع .

- توجيه خطاب اجتماعي وثقافي للمرأة التي تعزف عن المشاركة التطوعية في حياة المجتمع بتقديم الفرص المتاحة لإمكانية مشاركتها وسبل الحصول على هذه الفرص في ضوء قيم ومعايير وتقاليد المجتمع الذي تعيش فيه المرأة .

- تكوين إطار فكري جيد للعمل التطوعي يتم مخاطبة المرأة على أساسه حتى يجد صدى واستجابة واسعة بين أفراد المجتمع من أزواج وأبناء مشاركين للمرأة في حياتها الخاصة والعامة بحيث يؤكد هذا الإطار على الارتباط الوثيق بين خروجها للعمل التطوعي ودائرة عملها ومحيط حياتها الأسرية والعائلية والمجتمعية .

2- سياسات تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني :

- أفساح المجال لمشركة المرأة في برامج مراكز الشباب الريفية التي تزيد من مهاراتهم ومعرفتهم بطبيعة المجتمع واحتياجاتهم ودورهم في هذه البرامج وفي العمل الأهلي بالاستعانة بالرائدات الريفيات .

- التعرف على أسباب ودوافع الإحجام من خلال الرؤى المتبادلة لكل من المشاركات والمحجمات لوضع سياسة تحد من المعوقات التي تواجهها المرأة وتحول دون مشاركتها لتذليل هذه المعوقات برفع المستوى التعليمي للمرأة من خلال برامج محو الأمية مع إيجاد بعض المشروعات الصغيرة التي تتناسب مع ميول المرأة ومهاراتها للارتقاء بمتوسط الدخل حتى تحفزها على المشاركة فعدم توفر عنصر تكلفة المشروعات يؤدي إلى إحجام المرأة - خاصة الفقيرة - عن المشاركة .
- تعميق دور مؤسسات التعليم والإعلام في دعم العمل التطوعي ونشر ثقافة التطوع وإلقاء الضوء على الخبرات والكوارد الناجحة في مختلف الجامعات والمعاهد العليا والمدارس التي تتصل بتنشيط العمل الأهلي⁰
- إنشاء مراكز للمعلومات عن التطوع بواسطة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تقوم على قاعدة بيانات بالجمعيات والمتطوعات ومجالات التطوع ومعوقات التطوع وسبل حلها تعتمد في ذلك على معلومات دقيقة وواقعية متجددة باستمرار من خلال بحوث علمية ميدانية تقوم بها مؤسسات خدمة المجتمع مثل كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وكليات الآداب أقسام الاجتماع والانثربولوجيا تشمل حصراً بالمشكلات المجتمعية والبيئية والاقتصادية كما توضح إليات العمل التطوعي وإشباع رغبات المتطوعات الاجتماعية والنفسية وسد احتياجاتهن .
- إنشاء مكاتب للتطوع بالاتحادات الإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون مهمتها تسكين المتطوعات في الأماكن التي تتناسب مع ميولهن وقدراتهن كما تعمل على إزالة معوقات التطوع وكذلك تعمل على تشجيع التطوع وتحفيز المتطوعات بالإضافة إلى العمل على تنمية مهارات المتطوعات من خلال البرامج التدريبية المناسبة لذلك⁰
- العمل بآليات جديدة وسياسات جديدة للجمعيات الأهلية تؤهلها لجذب المتطوعات والاحتفاظ بهن .

3- فيما يتعلق بالأسرة :

- إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة في أعمال المجتمع والأنشطة التطوعية عن طريق تشجيع الأزواج لزوجاتهم والآباء لبناتهن وحثهن على المشاركة وتشجيعهن على العمل من أجل مجتمعهن بما يعكس الدور الإيجابي للمرأة التي تشعر بملكيتها للمجتمع حيث إنها ساهمت في بنائه مع اقتناع الأسرة بحق المرأة في ممارسة حقوقها الاجتماعية الأخرى دون حصرها في تنفيذ الأعباء المنزلية فقط .

- سيادة الاتجاهات الإيجابية نحو مشاركة المرأة في الحياة العامة وزيادة الثقة والمؤازرة للمرشحات السياسيات⁰

توصيات عامة :

- تعظيم الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة كالرسائل العلمية في محاولة جادة لتطبيق التوصيات الواردة بها.

- عقد لقاءات ومناقشات مع أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية مع الخبراء المتخصصين كأساتذة الجامعات والاستشاريين لتفعيل دور الجمعيات خاصة الجمعيات التي تعمل في الريف .

- تنظيم هيكل إداري واضح للتطوع بكل جمعية ووضع اللائحة الداخلية التي تنظم العمل التطوعي داخل الجمعية كما توضح حقوق المتطوعات وواجبات كل منهن .

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولا : المراجع العربية

ثانيا : المراجع الاجنبية

أ - المراجع العربية :

أولاً : الكتب

- 1- أحمد فارس عبد المنعم : دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية (الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه) ، القاهرة - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - ط 1 1977 .
- 2- أماني قنديل : عملية التحول الديمقراطي في مصر (1981-1993) ، القاهرة ، مركزأبن خلدون للدراسات الأنمائية 1995
- 3- السيد يسين : الزمن العربي و المستقبل العالمي، القاهرة ،دار المستقبل العربي 1999
- 4- -----: العولمة وتحديات العصور انعكاساتها علي المجتمع المصري، القاهرة، دارالأمين ، 2000،
- 5- أنتوني جيدنز: الطريق الثالث تجريد الديمقراطية الاجتماعية، أحمد زايد ومحمد محيي الدين، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1999
- 6- أحمد ثابت: الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999
- 7- أشرف حسين : المجتمع الأهلي في ظل التكيف الهيكلي في المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ن مصر ، مكتبة مدبولي 1996
- 8- أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية/ نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع ، دار المعرفة الإسكندرية ، 1999
- 9- السيد عبد الفتاح عفيفي : علم الأجتماع الطبي ، الفيوم ، دار العلم 2001
- 10- إبراهيم البيومي غانم : الأوقاف السياسية في مصر، دار الشروق ط1 1998

- 11- بث بارون : النهضة النسائية في مصر ، الثقافة والمجتمع والصحافة ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط² ،
- 12- تقرير الحالة الدينية في مصر ط2 1995 ثامر كامل محمد إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، دار المستقبل العربي .
- 13- ثامر كامل محمد : إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، السنة 22، العدد 251 ، بيروت ، يناير 2000م ، ص 119.
- 14- جرجس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الأداب و العلوم الاجتماعية ، القاهرة، 1963
- 15- حاتم عبد المنعم : مصطفى عوض ، البيئة و الإنسان ط¹ جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية 1994
- 16- رونالد روبرتسون : العولمة ، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، احمد محمود، نورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 1998
- 17- رفيقة سليم حمود: المرأة وتحديات المستقبل ، القاهرة دارالأمين ، ط¹ 1997
- 18- رقية المصدق : المرأة والسياسة ، التمثيل السياسي في المغرب ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر 1990
- 19- سامية خضر: المشاركة السياسية للمرأة وقوى الغير الاجتماعى القاهرة، الانجلو المصرية، ط2، 2004
- 20- سامية حسن الساعاتي: علم أجتماع المرأة (رؤية معاصرة) لأهم قضاياها ، القاهرة، دار الفكر العربي 1969
- 21- سعد زهران : مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر (تحرير) علي

- الدين هلال النظام السياسي المصري ، التغير والاستمرار ، القاهرة ، النهضة المصرية ط1 1988
- 22- سلوي العطار: المتغيرات الأجمالية في عصر محمد علي ، القاهرة، دار النهضة المصرية 1981
- 23- شهيدة الباذ: الحركة النسائية في مصر المرأة العربية في مواجهة العصر بحوث و مناقشات الندوات الفكرية التي نظمتها دار المرأة العربية للنشر 1998 طلعت السروجي: التنمية الاجتماعية المثل والواقع ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الإجتماعية ، 2001م
- 24- طارق البشري: الحركة السياسية في مصر من الفترة 1945- 1952 ،دار الشروق 1990
- 25- علي ليلة : دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة 2002 .
- 26- عبد الهادي الجوهري : أصول الاجتماع السياسي ، ط1 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996
- 27- عبد الخالق عبد الله وآخرون : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة ، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار الأمين ، القاهرة 1995 .
- 28- على الدين هلال : تطور النظام السياسي في مصر 1809- 1997 ، القاهرة، مركز البحوث السياسية والاستراتيجية ،جامعة القاهرة، ط1، 1997
- 29- عبد الرحمن بدوى: مناهج البحث العلمي، القاهرة دار النهضة العربية، ط² 1963
- 30- علي عبد الرزاق جلبى وآخرون: مناهج البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1992

- 31- علي شلبي : مصر الفتاة و دورها في الحياة السياسية المصرية من 1933إلى1941 ، دار الكتاب الجامعي ، ط¹، القاهرة ، 1982
- 32- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من 1937-1948، الجزء الأول مكتبة مدبولي ، القاهرة 1973
- 33- فؤاد المرسى خاطر : حول الفكره العربيه فى مصر ، دراسه فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر ، الهيئه المصريه العامه للكتاب عام 1985
- 34- كاميت غرامشي : حياته وأعماله ،ترجمه عفيفي الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربيه ط¹،بيروت 1984
- 35- مصطفى عوض وآخرون :البيئة والتنمية والمشاركة الشعبية بمحافظه القاهرة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، ط¹، 1992
- .
- 36- مصطفى عوض وآخرون: الشباب والتنمية المتواصلة، القاهرة 1997 ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات و البحوث البيئية0
- 37- ميشيل مان : ترجمة عادل الهوارى ، سعيد عبد العزيز : موسوعة العلوم الاجتماعيه، مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 1994
- 38- محمد سمير عبد الفتاح :موضوعات في العلاقات الأنسانية و ديناميات الجماعة ،جامعة المنيا، كلية الآداب ، علم نفس ، ط¹ ، 2001
- 39- محمد حافظ دياب : تعريب العولمة ، الفكر العربي بين العولمة والحداثه وما بعد الحداثه،كتاب 29، القاهرة، قضايا فكرية، 1999
- 40- محمد إبراهيم مبروك: الأسلام والعولمة و الصراع الأيديولوجي الكامن وراء العولمة، الأسلام و العولمة، القاهرة، دار الجهاد 1999
- 41- محمد زاهي المغيربي : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ، 2004

- 42- ماهر أحمد عبد العال عبد الرحمن: العالمية "الهوية الثقافية" جامعة عين شمس كلية الآداب، اجتماع 2002
- 43- محمد عبد الفتاح القصاص: الإنسان و البيئة، المجتمع المصري للثقافة العلمية، القاهرة العدد 43، 1972
- 44- مارجو بدران: رائدات الحركة النسوية المصرية و الإسلام و الوطن، ترجمة، علي بدران، المجلس الأعلى للثقافة، ط² 1997
- 45- مارلين تادرس وآخرون: المواطنة المنقوصة تهميش المرأة في مصر، القاهرة، مركز الدراسات و المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ط¹ 1995
- 46- محمد الأطرش: العرب و العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1998
- 47- محمود عودة : الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية ، رؤية تحليلية نقدية للوضع الراهن للمشاركة الاجتماعية للمرأة وتصور الآفاق والمستقبل القاهرة ، المجلس القومي للمرأة 1995
- 48- محمود عودة وآخرون : واقع ومستقبل المنظمات الأهلية والعربية ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 1999
- 49- ناصر الدين الأسد : الهوية و العولمة، الدورة الأولى، لسنة 1997 ، مطبوعات أكاديمية، المملكة المغربية، الرباط
- 50- هريبرت ماركوز: العقل و الثورة ، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979
- 51- هدي الصرة: عماد أبو غاذي : لمسيرة المرأة المصرية، علامات مواقف، القاهرة، المجلس القومي للمرأة 2001
- 52- هالة شكر الله و أخريات: مصر المرأة في المنظمات الأهلية شبكة المنظمات العربية، القاهرة، ط 1999،².

ثانياً : الرسائل العلمية :

- 1- أريج البدراوي زهران: التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر و أثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية ، جامعة القاهرة، كلية الآداب اجتماع 2004
- 2- أحسان محمد حفطي: الوعي والمشاركة ودورهما في إنجاح التنمية الحضرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب جامعة الأسكندرية 1995
- 3- حياة محمد خطاب: دراسة حول المنظمات غير حكومية في الإصلاح الإداري: دراسة مقارنة بين جمعيات خدمات حي مصر في جمهورية مصر العربية والاتحاد النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الأقتصاد و العلوم السياسية 1998
- 4- خالد مجاهد أحمد السيد: المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2002
- 5- سماح محمد عبد السلام المداح: دور المرأة الريفية في ممارسة الصناعات الريفية الصغيرة في محافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2004م.
- 6- سحر أحمد خليفة : العمل التطوعي للمرأة في الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية 1992
- 7- عائشة أحمد عبد الله : المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة بين جميات النهضة النسائية وجمعية توعية و رعاية الأحداث بدبي، رسالة ماجستير، كلية الأقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.
- 8- عاصم الدسوقي :مصرفي الحرب العالمية الثانية 1939-1945 رسالة ماجستير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية 1976
- 9- فاطمة علي حسين الكبيسي: مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع

- المدني، جامعة القاهرة، كلية الآداب اجتماع 2003
- 10- كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع في عالم الفكر، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، المكتبة المركزية، 1980
- 11- مريم عيسي الشبراوي: معوقات مشاركة المواطنين في مشروعات الجمعيات الأهلية القطرية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 1991
- 12- محمد مطيع مؤيد : دور الجمعيات الأهلية في التنمية الاجتماعية ، دراسة ميدانية في مدينة دمشق ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق 2000
- 13- محمد منيف العجمي: المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية 2000
- 14- منال عبد السلام بدوي: دور المرأة في الجمعيات الأهلية ، دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية النسائية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، اجتماع 2003 .
- 15- نهاد محمد كامل : دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم وتماسك المجتمع المصري ، دراسة ميدانية وتحليلية للفترة ما بين 1980 إلى 1995، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، 2000 .
- 16- نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري من عام 1882 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس كلية آداب ، اجتماع 1977 .
- 17- هيام حمدي صابر طهران : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور القيادات النسائية لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان 2005
- ثالثاً : المجالات العلمية والدوريات :**

- 1- أماني قنديل : تمكين المرأة ، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة 2004 .
- 2- إقبال السمالوطي : الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد التاسع ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، 1998 .
- 3- أماني قنديل : ملامح مجتمع مدني عالمي في القرن الحادي والعشرين ، جريدة الأهرام ، قضايا وآراء ، القاهرة 2001
- 4- -: تطور المجتمع في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس و الثلاثون ، العدد الثالث ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 1999
- 5- -: ملامح مجتمع مدني عالمي في القرن الواحد و العشرين ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، 2000 ، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الإقليمية
- 6- -: المنظمات و الشبكات الدولية غير الحكومية فاعل دولي جديد ، القاهرة ، جريدة الأهرام 2000
- 7- -: الجمعيات الأهلية و أولويات التنمية بمحافظة مصر العربية ، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية ، معهد التخطيط القومي ، رقم 136
- 8- -: العمل الأهلي و التغير الاجتماعي ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، 1998
- 9- -: منظمات المرأة والدفاع و الرأي و التنمية في مصر ، مركز الدراسات السياسية
- والاستراتيجية ، الأهرام 1998
- 10- -: التقرير السنوي الثاني ، مكتبة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، 2001

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء :النتائج النهائية لتعداد السكان،
المجلد الأول،(إجمالي الجمهورية)،1998
- 11- السيد أحمد مصطفى عمر: المستقبل العربي،العدد
2556،يونيو،2000،مركزدراسات الوحدة العربية
- 12- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء، القاهرة،1996
- 13- تقرير التنمية البشرية،معهد التخطيط القومي،القاهرة،1996
- 14- تادي أكين آبار:ترجمة، صلاح أبونار،العولمة و السياسية الاجتماعية في
افريقيا قضايا وآتجاهات مركز البحوث للدراسات العربية الأفريقية و التوثيق،
سلسلة أوراق العمل 1991
- 15- ثامر كامل محمود إشكالية الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في
الوطن العربي، المستقبل العربي يناير، العدد251 ، 2000
- 16- ثريا خطاب، علي فهمي:دور المرأة في المجتمع من خلال الجهود النسائية
في العمل الاجتماعي الشعبي، المجلة الاجتماعية القومية،العدد3، المجلد
12،1975
- 17- جين ليونز و ميشيل ملتاندونو: التدخل الدولي و سيادة الدولة ومستقبل
المجتمع الدولي،ترجمة،محمد جلال عباس،المجلة الدولية للعلوم
الاجتماعية،اليونسكونللمنظمات الدولية،الأفاق و التدخلات والاتجاهات الراهنة،عدد
138،1993
- 18- جهينة العيسى:تمكين المرأة ضروري لتحقيق التنمية
الأنسانية،مركزالأخبارأمان 2007
- 19- حسين توفيق إبراهيم: العولمة:الأبعاد والأنعكاسات السياسية(رؤية أولية
من منظور علم السياسة) عالم الفكر-العولمة ظاهرة العصر،مجلة28 ، العدد 2،
الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1999.

- 20- رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة الثامنة عشر .
- 21- رديف شاكر الداغستاني : منظمات المجتمع المدني والعولمة الحوار المتمدن ، العدد 1589 ، 2006 .
- 22- سيد عويس : النظرة إلى حياة المرأة المصرية ، نظرات باحث علمي اجتماعي مصري ، القاهرة ، روزاليوسف 1988 .
- 23- سيف الدين إسماعيل : المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1992 .
- 24- سهير عبد المنعم : حق المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والدافع الاجتماعي ، العولمة وقضايا المرأة والعمل 2003 .
- 25- طارق البشري : الديمقراطية والنظام ، يوليو 1952 ، دار الهلال ، العدد 492 ، ديسمبر 1991 .
- 26- عبد الحسين شعبان : الحكم الصالح الرشيد والتنمية المستدامة ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية [HTTP://WWW.MOKARAABAT.CPM](http://www.mokaraabat.cpm)
- 27- عبد الباسط عبد المعطي : الأبعاد الاجتماعية للمرأة المصرية ، الأوراق، الخلفية للإطار الفكري المكون للمرأة في الخطة الخمسية الرابع للتنمية الاقتصادية 1997 – 1998 .
- 28- عبد المنعم الجميعي ، عبد الله النديم : رائد الوطنية والتنوير في النداء الجديد، جمال حمدان وعبقورية السكان ، العدد 8 ، 2003 .
- 29- عبد الغفار شكر : نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي، لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا ، 2006 .
- 30- عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 .

31- عبد الله نقرش : الثقافة المجتمعية ومشاركة المرأة السياسية في الأردن ،
المرأة العربية والمشاركة السياسية 2005

WWW.AWAPP.ORG/WMVIEW.PHP

32- فالح عبد الجبار : الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ،
مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1999 .

33- محمود عودة : قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل ، الإدارة العامة
لشئون المرأة بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، القاهرة 1997

34- محمد عبد القادر خريسات : المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدول
الإسلامية ، المرأة العربية والمشاركة السياسية 1998

WWW.AWAPP.ORG/WMVIEW.PHP?ARTID=494

35- يوسف القرضاوي : خطابنا الإسلامي في عصر العولمة ، مفهوم العولمة
وماذا تعني ؟

WWW.ISLAMONLINE.NET

رابعاً : المؤتمرات والندوات العلمية :

1- أماني قنديل : المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، بحث مقدم إلى ندوة
المرأة المصرية والعمل العام (رؤية مستقبلية) القاهرة مارس 1995

2- إنعام عبد الجواد : العوامل البنائية المحددة للمشاركة الاجتماعية للمرأة
الخليجية ، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج العربي ، الكويت 1982 .

3- أحمد غنيمي مهنأوي : مؤتمر تشغيل التعليم في الوطن العربي بين
الإقليمية والمحلية ، جامعة حلوان ، كلية التربية ، 1996 .

4- إبراهيم نصر الدين : العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ندوة
العولمة، القاهرة، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية 1998

5- السيد عبد الفتاح عفيفي: العولمة بين الأحادية الثقافية و التعددية
الثقافية،بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية،الفيوم 2000

- 6- أمانى قنديل:المجتمع المدني،الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية 1999
- 7- أحمد ثابت:أزمة الدور الاجتماعي للدولة في مصر أعمال الندوة السنوية الأولي 1995
- 8- أمير سالم:ملاحظات حول قانون الجمعيات في ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في جمهورية مصر العربية،مركز صالح عبد الله كامل للأقتصاد الإسلامي
- 9- أوراق مؤتمر المرأة الجديدة : الحركة النسائية المصرية المعاصرة : الآفاق والتحديات ، مركز الدراسات العربية للمرأة ، 2005
- 10- قضايا المرأة المصرية بين الواقع و المستقبل،الأدارة العامة لشئون المرأة بالتعاون مع منظمة اليونسكو،القاهرة،1997
- 11- المؤتمر العربي حول المرأة و الفقر،الدار البيضاء،المجلد الأول، الأطر المفاهيمية و المقارنات البحثية آليات الأفقار و أساليب المراجعه، المجلس القومي للمرأة
- 12- الأمانة العامة،الأدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية أدارة شئون المرأة والأسرة،التقرير العربي الموحد لمتابعة الأنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 2000
- 13- تنمية المرأة الريفية،المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية،التقرير الختامي ، 1998
- 14- تريز نعيم:دور المرأة في الجمعيات الأهلية البئية في تمكين النساء و تعزيز دورهن في حماية،ملتقي المرأة العربي الأول للتربية البيئية ،عمان 2004
- 15- حمدي عبد الحارس:دورتنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلي ،مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعيةالقاهرة 1989.

- 16- حيدر إبراهيم علي : دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية في تطوير المنظمات الأهلية العربية ، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة ، 1997 .
- 17- زينب معادي : المرأة والمؤسسة القانونية، بحث علمي منشور في مؤتمر المرأة العربية (الواقع والتصور)، القاهرة ، الدار العربية للنشر 1995
- 18- سوزان أحمد أبوريه : الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ببها 1996 .
- 19- شهيدة الباز وآخرون : المرأة في المنظمات الأهلية في مصر ، ورقة عمل مقدمة للجنة القومية للمنظمات الأهلية لمؤتمر المرأة العالمي في بكين 1997 .
- 20- — : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل ، القاهرة ، لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية ، 1977 ، شبكة المنظمات العربية .
- 21- - : الحركة النسائية في مصر ، المرأة العربية في مواجهة العصر ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار المرأة العربية للنشر 1998 .
- 22- عدلي علي طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي 1996 .
- 23- فوزي فهمي: المرأة والمنظومة الثقافية، المؤتمر الأول (نهضة مصر) المواطنة والتنمية ، القاهرة ، المجلس القومي للمرأة ، مارس 2000 .
- 24- فاطمة خفاجي : المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة ، القاهرة ، من بحوث الندوة الأولى ، قسم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة 1994 .

- 25- محمد محمود : دور منظمات المجتمع المدني في إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية ، المؤتمر العلمي السادس عشر ، عالمية الخدمة الاجتماعية وخصوصية الممارسة ، المجلد الرابع ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان 2003 .
- 26- مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين المحور الثالث العلمي لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتاج القومي للأمومة والطفولة .
- 27- مديحة الصفتي : دور المرأة من الزيادة بالتراكم إلى التحول الكيفي ، القاهرة في بحوث الندوة السنوية الأولى ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، اجتماع
- 28- مصطفى الماحي : الحركة التطوعية ودورها في التنمية الشاملة ، دراسة لحالة مصر ، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية والشرق أوسطية في استراتيجية التنمية الوطنية 1993 .
- 29- نهاد جوهر : المجتمع المدني العالمي ، ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي ، منطقة العمل العربية ، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، الجزائر 2007
- 30- نادية عبد الوهاب ، وآمال عبد الهادي : الحركة النسائية العربية ، أبحاث ومدخلات من أربع بلدان عربية (مجموعة باحثات) مركز دراسات المرأة الجديدة 1998 .
- 31- وفاء عبد الله : حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية ، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 1989

المراجع الأجنبية :

1-Badran,Margot.Feminism,Islam and theMaking of Modern Egept.Cairo.Auc press.

2-Bradsaw york w.(ed) ,Urbanization and Development : The Emergence Of International Nonganizations amid Declining States , Sociological Perspectives ,VOL. 43, SPRING 2000 , PP 97-116.

3- Centre For Civil Society : What is civil society (London, London school of Economies and Political Sciences, 2007 .

4- .David Held and Anthony Me Grew The Great Globalization DEBATE , in The Global Transforinations Readr , Held & Magrew (e) Biackwell publishers , USA , 2000+ P

5- Eduard of luis: State and Civil society in Argentina: A study of system integration, New york, new school for social Research , 1995

6-E . keckmargaret and sik kink kathrun :activists be yond bordors advocacy networks in international politicsKitbaca and london Kcornell university press

7- Eric John Oliver: Civil society in suburbia : the effects of metopolitan civil society in suburbia : the effects of metopolitan social context on participation in voluntary organizations, university of California, 1997

8- Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994

9- Geueve Eliza Menschet , Ithere Civil society in japane Astudy on NGOS ,MA The American University , 2001

10- Henry veltmeyer, Giobalization and Artigloblization: Dynamic: of change in the new world order, ashgate,

2004.

11 - [http://demonow.info/content/view/15/39^{\(1\)}/](http://demonow.info/content/view/15/39⁽¹⁾/)

12 <http://www.aaramnew.com/website/21863NewsArticle.html>

13 - <http://demonow.info/content/view/15/39/>

14 <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=12688&SecID=304>

15 - <http://demonow.info/content/view/15/39/> 13/12/2007

¹⁶ - In Gindin, Challenging Globalization, Canadian insion, July / Aug 2002, Vol. 36, Issue 4, P. 18.

¹⁷ - Kamel. B.: "Process of Community Development as One of the Design Tools for Urban Renewal in Developing Countries", Unpublished Ph. D.in Architecture. Cairo University, 1994.

18 - Kenichi Ohmate, The Borderless World : Powerand Strategy In The Interlinked Economy Newyork: Harper Bmsiness,1990, P.5

19 - Lucian W. Pye. 1966. Aspects of Political Development, Little Brown Series in Comparative Politics Boston, MA: Little, Brown, and Gabriel Abraham Almond and G. Bingham Pingham Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little, Brown Senries in Compatative Politics, an Analytic Study Boston, MA: Little , Brown, 1966), PP. 52-55.

20 - Iijphart, Arend: political parties – n- Adam & Jessica Cuper, Social Science Encyclopedia (London, Routledge and Kegan Poul, 1985).

21 - Meria : (political participation patterns of Turkish women 1997 (

21 -Mustapha Al-sayyid ,K,Aciv /Society in Egypt ? Middle Fast Journal ,v . No2, Spring 1993 PP.2281)
241

22 - Michael Mahn, Has Globalization ended the rise and rise of the nation: state ? Review of International political economy , no. 4, 1997.

23 - m.s swaminthan Research Foundation,Design For Fortnership Proceedings Of The Consultation On Government And Nan. Governmental Organization Partner Ship In Child Care India:New Delhi,Inndian Coun cil for child welfore, 1996 .

24- aul warkeutin Graig: framing a global civil society NGOs and politics of transitional. Activity (non governmental organizations, international relations), university of Kentucky, U.S.A., 1998.

25 - Peterman , c : the fraternal social contract in jolnkeane (ed) civil society and the stare new European perspective new York : verso , 1988, p.102

26 - Samuel P. Huntington and Joan M. Nelson, 1976. No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries “ Cambridge, MA: Harvard University Press,

27 -Sandra Dawn the political participation of women in Ontario , 1983

Meria : (political participation patterns of Turkish women (1997

28 - Sarah de Larache Munro we don't all wear black Gender and civil society in the Antimafia Movement insicily phd , university of Michigan ,2002

29 - Salwa Nasser, Women in jordanian politics, jordanian National commission for women, 2003.

31 - Geueve Eliza Menschet , Ithere Civil society in japan A study on NGOS ,MA The American University , 2001

30 - Susan Dickich: Indigenous oh. Governmental organizations, civil society and Democratic transition invganda, 1985, 1994 (No- Governmental organizations Canada university of Toronto, 1995 Research.

31 - The road from cairo---:the National N.G.O Commission for population and Development,

32 - The road from cairo -----the National N.G.O Commission For population and Development, -----p.19
UNDP:Undp and organizations of sivil society a programme frame work (N.Y, UNDP ,1999)

33 - Wienr E Assessing the implication of politic and Economic Reform the case of Gzech and Slviak , East European Quaratenig , vol 31 , Issue 4 , 1998

34 - Wand a clare Krause , civil society in the democratization process : A case study on cairo Islamic women's and secular feminist pro,s egypt ,MA.mnirersity of cruelph , canda.2002 .

ملاحق الدراسة :

الصفحة	عنوان الجدول:	فهرس الجداول :
123	توزيع العينة وفقا للجمعية	جدول رقم 1
124	توزيع العينة وفقا للسن	جدول رقم 2
125	توزيع العينة وفقا للحالة التعليمية	جدول رقم 3
126	توزيع العينة وفقا للحالة الاجتماعية	جدول رقم 4
127	توزيع العينة وفقا للحالة العملية	جدول رقم 5
128	توزيع العينة وفقا للمهنة	جدول رقم 6
129	توزيع العينة وفقا لقطاع العمل	جدول رقم 7
130	توزيع العينة وفقا لعدد أفراد الأسرة	جدول رقم 8
130	توزيع العينة وفقا لعدد الغرف	جدول رقم 9
131	توزيع العينة وفقا لمتوسط الدخل الشهري	جدول رقم 10
134	توزيع العينة وفقا لأشترك أحد أفراد الأسرة في أنشطة تطوعية	جدول رقم 11
135	توزيع العينة وفقا لدرجة قرابة المشاركين في أنشطة تطوعية	جدول رقم 12
136	توزيع العينة وفقا للأنشطة التي شاركت فيها المرأة من أفراد الأسرة	جدول رقم 13
136	توزيع العينة وفقا لتأثير مشاركة المرأة على أسرتها	جدول رقم 14
137	توزيع العينة وفقا لنوع التأثير	جدول رقم 15
138	توزيع العينة وفقا لمظاهر التأثيرات الإيجابية لمشاركة المرأة	جدول رقم 16
139	توزيع العينة وفقا لمظاهر التأثيرات السلبية لمشاركة المرأة	جدول رقم 17
140	توزيع العينة وفقا لنوع العضوية في جمعية أهلية	جدول رقم 18
141	توزيع العينة وفقا للأشترك في أنشطة الجمعيات الأهلية	جدول رقم 19
142	توزيع العينة وفقا للأشترك في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقا للسن	جدول رقم 20
143	توزيع العينة وفقا للأشترك في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقا للحالة التعليمية	جدول رقم 21
144	توزيع العينة وفقا للمشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقا للحالة الاجتماعية	جدول رقم 22
144	توزيع العينة وفقا لفترة المشاركة لأول مرة	جدول رقم 23
145	توزيع العينة وفقا للأنشطة التي تشارك فيها المرأة بالجمعيات الأهلية	جدول رقم 24
147	توزيع العينة وفقا لأسباب الاشتراك في هذه الأنشطة	جدول رقم 25
149	توزيع العينة وفقا لأسلوب المشاركة	جدول رقم 26
150	توزيع العينة وفقا لكيفية التعرف على الجمعيات الأهلية	جدول رقم 27
151	توزيع العينة وفقا لأسباب الاشتراك في الجمعيات الأهلية	جدول رقم 28
152	توزيع العينة وفقا لوجود معوقات تؤثر على مشاركة المرأة	جدول رقم 29
153	توزيع العينة وفقا لوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية وفقا للسن	جدول رقم 30
154	توزيع العينة وفقا لوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقا للحالة التعليمية	جدول رقم 31
154	توزيع العينة وفقا لوجود معوقات لمشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات الأهلية طبقا للحالة الاجتماعية	جدول رقم 32
155	توزيع العينة وفقا لوجود المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة	جدول رقم 33
156	المعوقات الأسرية	جدول رقم 33- أ
157	كيفية مواجهة المعوقات الأسرية	جدول رقم 33- ب
158	معوقات البيئة المحيطة	جدول رقم 33- ج
159	كيفية مواجهة المعوقات البيئية لمشاركة المرأة	جدول رقم 34
160	معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة	جدول رقم 35
161	كيفية مواجهة معوقات الجمعية التي تؤثر على مشاركة المرأة	جدول رقم 36

162	وجود معوقات اجتماعية أخرى	جدول رقم 37
162	المعوقات الأخرى	جدول رقم 38
163	المعوقات النفسية للمشاركة	جدول رقم 39
165	العوامل النفسية ومشاركة المرأة	جدول رقم 40
166	كيفية مواجهة المعوقات النفسية	جدول رقم 41
167	كيفية تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية	جدول رقم 42

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الإنسانية

أستمارة أستبيان

عن
المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)

إعداد الباحثة

ريهان عبد اللطيف فهمي جمعي
لأستكمال الحصول على درجة الماجستير
إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد سمير عبد الفتاح
المعهد العالي لخدمة الاجتماعية
ببنها

الأستاذ الدكتور
علي محمود أبو ليلة
أستاذ علم الاجتماع
جامعة عين شمس

2009

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

أولاً : بيانات أساسية :

1- السن :

- أقل من 20 سنة.
- من 20-40 سنة.
- من 40-60 سنة
- أكثر من 60 سنة

2- الحالة التعليمية :

(1)- أمي

- يقرأ ويكتب

(2)

(3)- ابتدائي

(4)- إعدادي

(5)- ثانوي

- دبلوم

(6)

(7)- جامعي

- فوق جامعي

(8)

3- الحالة الاجتماعية:

- أعزب (1)

- متزوج (2)

- مطلق/ منفصل (3)

- أرمل (4)

4- مكان الإقامة

ريف (1)

حضر (2)

5- الحالة العملية:

- يعمل (1)

ينتقل لـ 8س(2)- لا يعمل

6- المهنة:

7- قطاع العمل:

- ق خاص (1)

(2)

- ق أهلي (3)

-أعمال حرة

(4)

- ق عام (5)

8- عدد أفراد الأسرة المعيشية :

9 - عدد غرف المسكن:

10-متوسط الدخل الشهري للأسرة (بالجنيه) :

ثانيا : تاريخ العمل التطوعي بالأسرة:

11- هل يشترك أحد أفراد الأسرة فى أنشطة تطوعية؟

نعم (1) - لا (2)

12- ما درجة قرابتهم؟

- والد/ جد

- والددة/جدة

- أخ

- أخت

- زوج

13- هل هذه الأنشطة مؤسسية أم فرديه؟

- مؤسسية

- فردية

14- ما الأنشطة التى شاركت فيها النساء من أفراد أسرتك؟

- رعاية فئات خاصة (مسنين/أرامل /يتامى/معوقين...الخ

- أنشطة تنموية

- أسرة وطفولة

- أنشطة بيئية

-أنشطة نسائية

- أنشطة أخرى تذكر:.....

15- هل أثرت مشاركة المرأة على أسرتها؟

نعم (1) لا (2) ينتقل لـ س17

16- ما نوع التأثير؟

- لم تهتم بأسرتها
- قصرت في تربية أبنائها
- قصرت في واجبات الزوج
- أدت إلى تربية أبنائها تربية صحيحة
- أصبحت أكثر وعياً بدورها
- أخرى تذكر:

<input type="checkbox"/>	()
<input type="checkbox"/>	()
<input type="checkbox"/>	()
<input type="checkbox"/>	()
<input type="checkbox"/>	()

ثالثاً : الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية:

17- هل أنت عضو في جمعية أهلية؟

<input type="checkbox"/>	- لا)
--------------------------	--------

نعم (1)

(2)

18- ما نوع العضوية؟

- عضو جمعية عمومية
- عضو مجلس إدارة

<input type="checkbox"/>	(1)
<input type="checkbox"/>	(2)

19 - هل تشتركي في أنشطة جمعية أهلية؟

<input type="checkbox"/>	لا (2)
--------------------------	----------

نعم (1)

(

20- متى شاركت لأول مرة في أنشطة الجمعية؟

- من أقل من عام
- من عام - عامين
- من عامين - أربعة
- من أربعة - ستة أعوام
- أكثر من ستة أعوام

<input type="checkbox"/>	(1)
<input type="checkbox"/>	(2)
<input type="checkbox"/>	(3)
<input type="checkbox"/>	(4)
<input type="checkbox"/>	(5)

21- ما أنشطة الجمعية التي تشاركون فيها؟

	()	- تقديم الرعاية الاجتماعية للمسنين.
	()	- تقديم الرعاية الصحية.
	()	- مواجهة مشكلة الأمية.
	()	- تنمية المشاركة عند المواطنين
	()	- التوعية عن طريق الندوات والمؤتمرات.
	()	- أنشطة ترفيهية.
	()	- تنمية بيئة.
	()	- حقوق إنسان.
	()	- تقديم الرعاية لأطفال الشوارع.
	()	- تقديم الرعاية للأحداث.
	()	- تقديم الرعاية للمرأة
	()	- أخرى تذكر:

22- ما أسباب اشتراكك في هذه الأنشطة دون غيرها؟

	()	- تتناسب وطبيعتي كأنثى
	()	- تتناسب وتخصصي
	()	- تتناسب وميولي وهواياتي
	()	- تتناسب ووقتي
	()	- صعوبة الاشتراك في الأنشطة الأخرى
	()	- أخرى تذكر:

23- ما أسلوب المشاركة في هذه الأنشطة؟

(1)	- المشاركة بالمال
(2)	- المشاركة بالوقت والجهد
(3)	- المشاركة بالإثنين

24- كيف تعرفت على الجمعية الأهلية؟

- | | |
|-----|--|
| () | - من خلال وسائل الإعلام. |
| () | - عن طريق بعض الأصدقاء أو المعارف. |
| () | - عن طريق بعض الزملاء. |
| () | - عن طريق بعض الأقارب/ أحد أفراد الأسرة. |
| () | - عن طرق الأنشطة التي تقدمها. |
| () | - أخرى تذكر: |
| () | |

25- ما أسباب اشتراكك في أنشطة الجمعيات ؟

- | | |
|-----|---|
| () | - للمساهمة في تنمية المجتمع. |
| () | - لرفع المعاناة عن بعض الفئات. |
| () | - لتوعية وتثقيف بعض الفئات. |
| () | - للتأكيد على أهمية دور المرأة. |
| () | - لتأهيل وتدريب بعض الفئات للمشاركة في التنمية ومواجهة مشكلاتهم |
| () | - لشغل وقت فراغي |
| () | - أخرى تذكر |

رابعاً: المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات:

26 - هل هناك معوقات اجتماعية تؤثر على مشاركة المرأة في أنشطة الجمعيات ؟

☐

نعم (1) لا (2) ينتقل لـ 32

27- ماهى هذه المعوقات ؟

- معوقات من داخل الأسرة.
- معوقات من البيئة المحيطة.
- معوقات من الجمعية.
- معوقات أخرى تذكر:.....

()
()
()
()

28- ماهى المعوقات الأسرية؟

- رفض الزوج مشاركتى فى الجمعيات الأهلية.
- رفض الزوج خروجى من المنزل.
- احتياج أحد أفراد الأسرة لرعاية خاصة.
- الانشغال بتربية الأبناء.
- عدم وجود وقت فراغ.
- القيام بعمل إضافى لتغطية نفقات الأسرة
- عدم القدرة على دفع اشتراكات الجمعية ومصاريف الانتقال

()
()
()
()
()
()
()
()

29- كيف يمكن مواجهة هذه المعوقات؟

- توعية الزوج بأهمية مشاركة المرأة فى العمل الأهلى
- إعادة توزيع الأدوار المنزلية ومساعدة الزوج للزوجه
- تخلى الزوج عن سيطرته على الزوجة طالما لاتوجد انحرافات
- أخرى تذكر:.....

()
()
()
()
()

- تذكر

30- ماهى معوقات البيئة المحيطة؟

- () - عدم الوعى بأهمية العمل الأهلى.
- () - عدم الوعى بأهمية دور المرأة.
- () - النظر للمرأة على أنها لاتصلح للعمل العام
- () - النظر لمشاركة المرأة على أن اختلاط بالرجال حرام
- () - النظر للمرأة على أنها تابعة للرجل.
- معوقات أخرى تذكر:

31- كيفية مواجهة هذه المعوقات؟

- () - توعية المواطنين بأهمية مشاركة المرأة فى العمل الأهلى.
- () - إبراز أدوار المرأة الأهلى فى مجتمعها .
- () - التأكيد على أن هناك أنشطة معينة تحتاج إلى النساء أكثر من الرجال(الأسرة والطفولة ، رعاية الأطفال اليتامى ، رعاية المرأةالخ.
- () - تنمية قيم الديمقراطية والمشاركة.
- أخرى تذكر:
- ()

32- ماهى معوقات الجمعية التى تؤثر على مشاركتك ؟

- | | | |
|--------------------------|-----|---|
| <input type="checkbox"/> | () | - سيطرة الشللية على مجلس الإدارة. |
| <input type="checkbox"/> | () | - سيطرة العصبيات على الجمعية |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ الأنشطة |
| <input type="checkbox"/> | () | - معوقات قانونية تتعلق بالقانون المنظم للجمعيات |
| <input type="checkbox"/> | () | - انتشار الفساد بالجمعية |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم إتاحة فرص المشاركة للنساء . |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم الوعى بكيفية المشاركة. |
| <input type="checkbox"/> | () | - الشعور بعدم جدوى المشاركة. |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم وجود مناخ ديمقراطي |
| <input type="checkbox"/> | () | - بعد الجمعية عن المنزل |
| <input type="checkbox"/> | () | - معوقات اجتماعية أخرى تذكر :..... |

33- كيفية مواجهة معوقات الجمعية ؟

- | | | |
|--------------------------|-----|---|
| <input type="checkbox"/> | () | - وجود رقابة ومتابعة لأنشطة الجمعية |
| <input type="checkbox"/> | () | - التوعية بكيفية المشاركة |
| <input type="checkbox"/> | () | - إتاحة الفرصة لمشاركة النساء |
| <input type="checkbox"/> | () | - توفير ميزانية كافية لأنشطة الجمعية |
| <input type="checkbox"/> | () | - صرف بدل انتقال للمشاركين الناشطين من غير القادرين |
| <input type="checkbox"/> | () | - تعديل القانون بما يفعل أداء الجمعيات |
| <input type="checkbox"/> | () | - وضع آلية للشفافية في الإدارة والإنفاق |

34 - هل هناك معوقات اجتماعية أخرى تواجه مشاركتك فى أنشطة

المجتمع المدنى؟

نعم (1) لا (2) ينتقل لـ س35

35- ما هي ؟

- | | | |
|--------------------------|-----|--|
| <input type="checkbox"/> | | - انشغالي بالعمل لفترات طويلة. |
| <input type="checkbox"/> | () | - انشغالي بالتعليم لوقت طويل. |
| <input type="checkbox"/> | () | - سيطرة الرجال على العمل الجمعياتي |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم معرفة كيفية المشاركة |
| <input type="checkbox"/> | () | - العمل التطوعي غير ذى حافز مادي |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم وجود برامج للتوعية بأهمية التطوع |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم وجود برامج للتوعية بكيفية التطوع |
| <input type="checkbox"/> | () | - عدم جدية العمل بالجمعية |
| <input type="checkbox"/> | () | - بعد التنظيمات عن المنزل |
| <input type="checkbox"/> | () | - انشغالي برعاية والدي / والدتي المسنين أو المرضى. |
| <input type="checkbox"/> | () | - أخرى تذكر:..... |

36- هل تشترك في انتخابات التنظيمات التالية: (نوع ترشيح تصويت لايشترك

(المشاركة)

- | | | | | |
|--------------------------|-------|-------|-------|------------------------|
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | - انتخابات مجلس النواب |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | - انتخابات البلدية |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | - النقابات المهنية. |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | - النقابات العمالية. |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | - الجمعيات الأهلية. |
| <input type="checkbox"/> | (3) | (2) | (1) | - النوادي الرياضية. |

خامساً : المعوقات النفسية وأثرها على مشاركة المرأة فى أنشطة المجتمع

المدنى:

- 37- يوجد عدد من العبارات أرجو أن تقولى مدى اتفاقك معها (موافقه ، موافقة إلى حد ما ، أم غير موافقة)

م	العبارة	موافقة	موافقة إلى حد ما	غير موافقة
1	لا يوجد ما أتطلع إليه في العمل الأهلي			
2	المشاركة في العمل الأهلي لا تشبع احتياجاتي			
3	لا يوجد تقدير نتيجة المشاركة في العمل الأهلي			
4	لست متفائلة بالعمل الأهلي			
5	أشعر بأني غير ناجحة في هذا العمل.			
6	أنا عندي مشاكل تشغلني عن العمل العام			
7	معنى أو أهمية . لأستطيع أن أحقق شيئاً له			
8	أشعر بالملل أغلب الوقت .			
9	أشعر بأنني لا يمكنني أن أخدم الآخرين			
10	أشعر بأنني أقل اهتماماً بالآخرين .			
11	أعاني من صعوبة واضحة في اتخاذ القرارات			
12	عن اتخاذ أي قرار يتعلق بالعمل الأهلي. أعجز			
13	أعجز عن أداء أي عمل عام			
14	المشاركة في العمل الأهلي لا تتناسب مع ميولي وطموحاتي			
15	أشعر بالخجل من المشاركة في العمل الأهلي			
16	خبرتي لا تساعدني على خدمة الآخرين			
17	تزيد المشاركة من ضغوطى النفسية			
18	لا يوجد نشاط يحفزنى على المشاركة فيه			
20	المرأة لا يمكنها المشاركة في العمل الأهلي			
21	ينتابني قلق من الفشل في العمل الأهلي			
22	أخشى من تعرضي للنقد نتيجة المشاركة في العمل الأهلي			
23	أخاف أن تؤثر مشاركتي بالعمل الأهلي سلباً على أسرتي			
24	أخاف من الاختلاط مع الذكور في العمل الأهلي			
25	أخاف أن تواجهني مشاكل لا أستطيع مواجهتها			

38- كيف يمكن مواجهة المعوقات النفسية لمشاركة المرأة في العمل الأهلي؟

- تنمية ثقة المرأة بذاتها. ()
- مواجهة المخاوف التي تنتابها نتيجة مشاركتها في العمل الأهلي ()
- تنمية قدرتها على اتخاذ القرارات ()
- إبراز الجوانب الإيجابية في شخصية المرأة ()
- إبراز أهمية دورها في العمل الأهلي ()
- محاولة إشراكها في أنشطة تتناسب مع ميولها وطموحاتها ()
- العمل على تنمية ثقتها بنفسها وما يمكن أن تفيد به المجتمع ()
- أخرى تذكر:..... ()

39- كيف يمكن تفعيل مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية؟

- | | | |
|--------------------------|-----|--|
| <input type="checkbox"/> | () | -مواجهة المعوقات الاجتماعية التي تواجهها. |
| <input type="checkbox"/> | () | -وجود خطاب اتصالي وإعلامي لتغيير صورة المرأة |
| <input type="checkbox"/> | () | - نشر ثقافة العمل التطوعي |
| <input type="checkbox"/> | () | - وجود أساليب تحفيز على المشاركة |
| <input type="checkbox"/> | () | - إعطاء المشاركات بدلات مادية رمزية |
| <input type="checkbox"/> | () | - مساعدة النساء على المشاركة في الأنشطة التي تتفق وميولهن. |
| <input type="checkbox"/> | () | - تدريب النساء على كيفية المشاركة (إعادة تأهيلهن. |
| <input type="checkbox"/> | () | - إعطاء النساء فرصة للمشاركة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة. |
| <input type="checkbox"/> | () | - مواجهة المعوقات النفسية التي تواجهها. |
| <input type="checkbox"/> | () | - مواجهة المعوقات التي تقابلها بالجمعية |
| <input type="checkbox"/> | | أخرى تذكر:..... |

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الإنسانية

دليل مقابلة

عن
المعوقات النفسية والاجتماعية وانعكاساتها على مشاركة
المرأة في أنشطة المجتمع المدني
(دراسة بيئية مقارنة بين الريف و الحضر)

إعداد الباحثة

ريهان عبد اللطيف فهمي جمعي
لأستكمال الحصول على درجة الماجستير

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد سمير عبد الفتاح
المعهد العالي لخدمة الاجتماعية
ببينها

الأستاذ الدكتور
علي محمود أبو ليلة
أستاذ علم الاجتماع
جامعة عين شمس

2009

أولاً : بيانات أساسية :

1. السن
 2. الحالة التعليمية: يقرأ ويكتب (1) متوسط (2)
فوق متوسط (3) جامعي (4)
فوق جامعي (5)
 3. الحالة الاجتماعية: أعزب (1) متزوج (2)
مطلق (3) منفصل (4)
أرمل (5)
 4. الحالة العملية:
 5. مدى تأثير الحالة العملية على الانضمام للجمعيات الأهلية ؟
 6. قطاع العمل: حكومي (1) خاص (2)
أهلي (3) أعمل حرة (4)
 7. تأثير قطاع العمل على الانضمام لجمعية أهلية. وكيف يؤثر على الانضمام لجمعية أهلية؟
 8. المهنة بالتفصيل: وهل تؤثر مهنتك على اشتراكك في الجمعية ، بمعنى هل كانت عاملاً مساعداً أم عاملاً معوقاً؟
 9. عدد أفراد الأسرة المعيشية. وهل يؤثر عدد أفراد الأسرة على اشتراكك في جمعية أهلية؟ كيف؟
 - 10- متوسط الدخل الشهري للأسرة ، وتأثير الدخل على الاشتراك في جمعية ؟
- ثانياً : الاشتراك في الجمعية:
- 11- كيفية التعرف على الجمعية؟ من خلال وسائل الإعلام، عن طريق بعض الأصدقاء أو المعارف، عن طريق بعض الزملاء، عن طريق بعض الأقارب/

- أحد أفراد الأسرة، عن طرق الأنشطة التي تقدمها، طرق أخرى.
- 12-دوافع اشتراكك في الجمعية. هل هو لحب العمل التطوعي أم للترفيه ، تكوين علاقات اجتماعية...الخ.
- 13- طبيعة المشاركة في الجمعية.
- 14-عضوية أحد أفراد أسرتك في جمعية أهلية وتأثير ذلك على انضمامك للعضوية في الجمعية؟
- 15-مدة العضوية في الجمعية :.....سنة.
- 16-هل قمت بأعمال تطوعية قبل الاشتراك في الجمعية؟ بشكل حر أو في مؤسسة أو جمعية أخرى؟
- 17-هل تشترك في مؤسسات مجتمع مدنى أخرى مثل: نقابة ، حزب سياسي ، نادى/ مركز شباب ؟
- 18-الاستفادة التي تعود عليك من اشتراكك في الجمعية.مادية /اجتماعية..الخ. والاستفادة المتوقعة من عضويتك في الجمعية.
- ثالثاً : المعوقات الاجتماعية ومشاركة المرأة فى أنشطة الجمعيات:**
- 19-هل هناك معوقات اجتماعية تتعلق بأدوار المرأة الاجتماعية أو البيئة الاجتماعية المحيطة تؤثر على مشاركة المرأة فى أنشطة الجمعيات ؟ماهى هذه المعوقات ؟ وكيف يمكن مواجهتها؟
- 20- هل هناك معوقات أسرية تواجه مشاركة المرأة وعضويتها بالجمعية؟ ماهي؟
- 21-هل هناك معوقات بالجمعية تؤثر على مشاركة المرأة فى أنشطة الجمعية ؟ ماهى ؟ وكيف يمكن مواجهتها؟
- 22-هل هناك معوقات تؤثر على مشاركة المرأة في بعض الأنشطة ؟ ماهى هذه المعوقات ؟ وماهى الأنشطة ؟ وكيف يمكن مواجهة هذه المعوقات؟
- 23-هل تشترك المرأة فى هذه الأنشطة الاقتصادية التي تقدمها الجمعية؟ كيفية الاشتراك؟

- 24- دور المرأة في مواجهة مشكلات الجمعية؟
- 25- هل تشترك المرأة في هذه الأنشطة السياسية التي تقدمها الجمعية؟ وما الأنشطة السياسية التي تشترك فيها؟ كيفية الاشتراك؟ والأسباب الاجتماعية لعدم الاشتراك؟
- 26- التوالى السياسي والقيادى بالجمعية (أساليب تداول القيادة) ، ومعايير اختيار المرأة في عضوية مجلس الإدارة .
- 27- مدى تأثير الأوضاع الاجتماعية لأسرة عضوات الجمعية على طبيعة مشاركتهن في قيادة الجمعية؟
- 28- علاقة جمعيات المرأة بالبيئة المحيطة بها؟ وإسهامها في تطوير البيئة المحيطة والنهوض بها ، وطبيعة الاستفادة من تجارب المنظمات الأخرى ؟
- 29- هل تشترك المرأة في هذه الأنشطة البيئية التي تقدمها المنظمة؟
- 30- كيفية الاشتراك؟
- 31- ما المعوقات التي تواجه المرأة في الاشتراك في الأنشطة البيئية ؟

أسماء المحكمين لأدوات الدراسة :

أولاً : السادة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية :

- | | |
|------------------------------------|--|
| 1- أ.د/ إبراهيم عبد الهادي المليجي | عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية |
| 2- أ.د/ سلوي عثمان | وكيل المعهد للدراسات العليا بالإسكندرية 0 |
| 3- أ.د/ سيد عطية | وكيل المعهد لشئون الطلاب |
| 4- أ.د/ سمير حسن | وكيل المعهد للدراسات العليا |
| 5- د/ محمود عبد الرحمن | مدرس بقسم خدمة الجماعة |
| 6- د/ محمود منير | مدرس بقسم خدمة الجماعة |
| 7- د / مصطفى شفيق | مدرس بقسم المجالات |
| 8- د / سامي زايد | مدرس بقسم خدمة الجماعة |

ثانياً : السادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس

- 9- أ.د/ سعيد ناصف رئيس قسم الاجتماع كلية الآداب (عين شمس)
10- أ.د/ مصطفى عوض رئيس قسم الأنساب سابقا (معهد الدراسات والبحوث البيئية)

ثالثاً : السادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة حلوان

- 11- أ.د/ ماجدي عاطف رئيس قسم الجماعة (جامعة حلوان)
12- د.أ.م/ يسري شعبان الأستاذ المساعد قسم تنظيم المجتمع (جامعة حلوان)
13- د.أ.م/ شريف السنوسي الأستاذ المساعد قسم تنظيم المجتمع (جامعة حلوان)

*psychological and social Retardants Reflections
On women's participation In The Civi
Activities Of Society
Acompartive Environmental Study Between Rural
And Urban.*

By
Rihan fahmy Gemei
B. Sc, Social Service Alexandri Yniversity, 1999

A Thesis submitted in partial fulfillment
Of
The Requirement For The Master Degree
In
Environmental Studies

Institute of Environmental Studies & Research
Ain Shams University

2009

*psychological and social Retardants Reflections
On women's participation In The Civi
Activities Of Society
Acompartive Environmental Study Between Rural
And Urban.*

By
Rihan fahmy Gemei

B. Sc, Social Service Alexandri Yniversity, 1999
Theis Thesis Towards a Master Degree in
Environmental Studies Her Been Approved by

Name	Signature
Dr. Ali Mahmoud Leilah..... Sociology Profossor – Ain Shams University	
Dr. Mohamed Samir Abdel-Fattah..... Phciology Profossor – Dean of the higher Institute for Social Service – Banha	
Dr. Nagia eshak Phciology Profossor – Ain Shams University	
Dr. Amany ezzat Tolan..... Sociology Profossor – Ain Shams University	

***psychological and social Retardants Reflections
On women's participation In The Civi
Activities Of Society
Acompartive Environmental Study Between Rural
And Urban.***

**By
Rihan fahmy Gemei**

B. Sc, Social Service Alexandri Yniversity, 1999
Theis Thesis Towards a Master Degree in
Environmental Studies

Under The Supervision Of:

Dr. Ali Mahmoud Leilah.....

Sociology Profossor – Ain Shams University

Dr. Mohamed Samir Abdel-Fattah

Phciology Profossor – Dean of the higher Institute for Social
Service – Banha